مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة
قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

دستور رسوليّ
من الأسقف يوحنّا بولس خادم خُدّام الله، للذّكرى الخالدة
إلى الإخوة الكرام البطاركة ورؤساء الأساقفة والأساقفة
والأبناء الأعزّاء الكهنة والشّمامسة
وسائر مؤمني الكنائس الشّرقيّة

إنّ القوانين المقدّسة الّتي أيّد «أوامرها الطاهرة الثّابتة» تأييدًا مطلقًا، الآباء المجتمعون في المجمع المسكونيّ السّابع، بجوار كرسي نيقيا، سنة 787 للميلاد، برئاسة المندوبين الّذين أوفدهم سلفنا أدريانوس الأوّل، في القاعدة القانونيّة الأولى للمجمع، «مبتهجين بها كمن حاز الغنائم

الكثيرة»، أعلن المجمع بوجيز العبارة أنّها هي الّتي أصدرها الآباء الرّسل و«المجامع المسكونية السّتّة المقدَّسة والمجامع المحلّيّة» و«آباؤنا القديسون» أيضًا، كما جاء في التّقليد.

ذلك إنّ المجمع المذكور، بإعلانه أنّ واضعيّ القوانين المقدَّسة قرّروا «ما ينبغي»، مستنيرين «بالرّوح القدس الواحد لا غير»، اعتبر تلك القوانين مجموعًا واحدًا من القوانين الكنسيّة وأقرّها كـ«مجموعة» لجميع الكنائس الشّرقيّة، كما سبق وفعل السّينودس الخامس والسّادس في قاعة ترولّلو، المنعقد في مدينة القسطنطينية سنة 691 للميلاد، محدّدا نطاق هذه القوانين بالمزيد من الدقّة في القانون الثّاني.

وسط هذا التنوّع العجيب من الطقوس، أي هذا التّراث الطقسيّ واللاهوتيّ والروحيّ والتنظيميّ الماثل في كلّ من هذه الكنائس، المنحدرة عن التّقاليد المبجّلة، [أي التّقليد] الإسكندريّ والإنطاكيّ والأرمنيّ والكلدانيّ والقسطنطينيّ، تُعتبر القوانين المقدّسة بحقّ جزءًا هامًّا من هذا التّراث، وتكوّن الأساس الواحد والمشترك لقوانين هذه الكنائس ونظامها.

وفي الواقع لا نكاد نجد -بل لا نجد- في الشّرق مجموعة من القواعد التّنظيميّة، الّتي بلغ عدد قوانينها المقدّسة حتّى قبل مجمع خلقيدونية أكثر من خمسمائة، إلّا وأبرِزت واعتُبرت من أهم مصادر الشّرع، وضعتها واعتمدتها لهذه الكنائس سلطاتها العليا كقواعد أساسيّة للكنيسة. وكلّ من هذه الكنائس لم تشكّ لحظة واحدة في أنّ إي ترتيب للنّظم الكنسية، إنّما يَستمدّ قوّته من الأحكام المنبثقة عن التّقاليد الّتي اعتمدتها السّلطة الكنسيّة العليا، أو الواردة في القوانين الّتي أصدرتها هذه السّلطة، وأنّ قواعد الشّرع الخاص لها قيمتها إذا ما اتّفقت والشّرع الأعلى منها، وليست شيئًا إذا خالفته.

«والأمانة لهذا التّراث المقدَّس من النّظم الكنسيّة، أدّت إلى الحفاظ على السّمات الخاصة بالشّرق كاملة، مع كل ما دهمه من شتّى التقلّبات والنّوائب المختلفة الّتي تعرّضت لها الكنائس الشّرقيّة قديمًا وحديثًا. ولا شك في أنّ هذا لم يتمّ بغير مكاسب عظيمة للنّفوس»[1]. إنّ هذه العبارة المأثورة الّتي نطق بها بولس السّادس سعيد الذّكر، في معبد الكنيسة السيكستينا، أمام أوّل جماعة من أعضاء لجنة القانون الكنسيّ الشرقيّ، تردّد نفس ما أعلنه المجمع الفاتيكانيّ الثاني، عن «بالغ الأمانة» الواجبة على جميع الكنائس، في الحفاظ على هذا التّراث من النّظم، طالبًا منها أيضًا «أن تعمل على العودة إلى التّقاليد التليدة»، إذا ما فرّطت في شيء منها بلا وجه حق، لظروف متعلّقة بالنّاس أو ظروف الدّهر»[2].

ومما يُلفت النّظر أنّ المجمع الفاتيكانيّ الثاني، أكّد أيضًا بوضوح، أنّ «الأمانة للتّقاليد القديمة وتوقيرها»، مقرونة «بالصّلوات والقدوة والمزيد من التّعارف والتّعاون والتّقدير الأخوي المتبادل للأفراد والأحداث»، له أثر جبّار في جعل الكنائس الشّرقيّة المتّحدة اتحادًا تامّا مع الكرسي الرَّسوليّ

---

[1] راجع أعمال الكرسي الرسولي 66 (1974) 245.

[2] راجع مرسوم "الكنائس الشّرقيّة Orientalium Ecclesiarum" رقم 6.

الرومانيّ، تلعب دورها الخاص في تعزيز وحدة جميع المسيحيين، لا سيما الشَّرقيين منهم»[3]، وتقوم به وفقا لمرسوم المسكونية.

ولا ننس هنا أنَّ الكنائس الشّرقيّة الَّتي ليست حتَّى الآن في وحدة تامّة مع الكنيسة الكاثوليكية، يحكمها أساسًا تراث تنظيميّ قانونيّ واحد، ألا وهو «القوانين المقدسة» العائدة إلى عهد الكنيسة الأولى.

أمَّا في ما يتعلّق على وجه عامّ بقضيّة الحركة المسكونيّة، الَّتي أطلقها الرّوح القدس إتمامًا لوحدة كنيسة المسيح الشّاملة، فإنَّ مجموعة القوانين الجديدة لم تكتف بألاّ تعارضها فحسب، بل أيّدتها كلّ التّأييد. ذلك أنَّ هذه المجموعة تدافع عن حق الشّخص الإنسانيّ الأساسيّ- إلا وهو الحق في أن يُعلن كل إنسان إيمانه بطقسه الخاص، الَّذي كثيرا ما يستقيه من ثدي أمّه، وهذه هي قاعدة كل حركة مسكونية- ولا تهمل إي وسيلة، لتتمكّن الكنائس الشّرقيّة من تحقيق رغبات المجمع الفاتيكانيّ الثّاني بسلام ونظام، فتزدهر وتقوم بهمّة متجددة بالدّور المعهود إليها[4]. ومن هنا لا بد لقوانين الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكية أن تتمتّع بنفس الاستقرار الَّذي لمجموعة قوانين الكنيسة اللّاتينيّة، فتبقى سارية المفعول إلى أن تُبطلها أو تُعَدّلها السّلطة الكنسيّة العليا لأسباب صائبة، من أهمّها بلا شكّ الوحدة التّامّة لجميع الكنائس الشّرقيّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، لا سيما وأنَّها [وحدة] تتّفق كل الاتفاق مع رغبات مخلّصنا يسوع المسيح نفسه.

ثمّ أنَّ هذا الإرث من القوانين المقدّسة المشتركة فيه جميع الكنائس الكاثوليكيّة، انصهر عبر الدّهور على نحو عجيب في فطرة كلّ من الجماعات المسيحية المتكوّنة منها سائر هذه الكنائس، وكثيرا ما أدّى إلى اندماج بعض هذه الأمم، بكلّ ما لديها من ثقافة، باسم المسيح وبشارته الإنجيلية، اندماجًا جعله جزءًا لا يتجزأ من قلب هذه الشّعوب، وحُرمة لا تُنتَهَك وجديرة بكل تقدير.

وسلفنا ليو الثّالث عشر، لمّا أعلن في نهاية القرن التّاسع عشر أنَّ «تنوّع النُظُم، والطقوس الشّرقيّة الَّذي تبنّاه الشرع» هو «زينة للكنيسة جمعاء وتوكيد لوحدة المذهب الكاثوليكيّ»، رأى أنَّ هذا التنوّع «ربما لا أروع منه في إبراز الطابع الكاثوليكيّ لكنيسة الله تعالى»[5]. وآباء المجمع الفاتيكانيّ الثّاني أكّدوا بصوت واحد نفس الحقيقة، معلنين أنَّ «تنوّع الكنائس المؤدي إلى وحدة الهدف، يُثبت على وجه قاطع كاثوليكيّة الكنيسة الَّتي لا تقبل الانقسام»[6]، وهو «يؤكّد وحدة الكنيسة ولا يضرّ بها»[7].

لهذه الاعتبارات كلّها، نرى أن هذه المجموعة من القوانين الَّتي نصدرها الآن معظمها مُتّخذ من قوانين الكنائس الشّرقيّة القديمة، كما نُدرك حقّ الإدراك ما فيها من وحدة وتنويع مؤدّ إلى الوحدة، وباندماج [هذه الوحدة وهذا التنويع] «يبرز عنفوان الكنيسة الَّتي لا تعرف الشيخوخة، وتسمو بشكل

---

[3] المرجع نفسه رقم 24.
[4] المرجع نفسه رقم 1.
[5] ليون الثالث عشر، الرسالة "كرامة الشرقيين Orientalium dignitas"30 نوفمبر تشرين ثاني 1894، المدخل.
[6] مرسوم "نور الأمم Lumen gentium" رقم 23.
[7] راجع مرسوم "الكنائس الشّرقيّة Ecclesiarum Orientalium" رقم 2.

رائع عروس المسيح، الَّتي رأى الآباء القديسون بحكمتهم إشارة إليها في قول داود النبي: «قامت الملكة عن يمينك بحلّة من ذهب محاطة بالأشكال»[8].

ثم أنَّ رغبة الأحبار الرّومانيين منذ بداية تدوين قوانين الكنائس الشّرقيّة، في إصدار مجموعتين، الواحدة للكنيسة اللاتينيّة والأخرى للشّرقيّة، تُثبت بما لا شك فيه أنَّهم أرادوا الحفاظ على ما تحقّق في الكنيسة بعنايته تعالى: وهو أنَّ الرّوح الواحد قد جمع شملها كما لو كانت تتنفّس برئتين هما الشرق والغرب، وتتّقد بمحبة المسيح بقلب واحد له بُطَينان.

كما تظهر جليّا نيّة مشرّع الكنيسة الأعلى الثّابتة المستقرّة، في حفظ جميع الطّقوس الشّرقيّة المنبثقة من المصادر الخمسة السّابقة الذّكر بأمانة والعمل بها بدقّة؛ وقد عُبّر عنها المرّة تلو الأخرى في هذه المجموعة بأحكام ملائمة لذلك.

يتّضح الأمر نفسه من الصِيَغ المختلفة في تكوين رئاسات الكنائس الشّرقيّة بدرجاتها، حيث تبرز بشكل مهيب الكنائس البطريركية حيث يشترك البطاركة والسيندوسات، بحكم القانون الكنسيّ، بالسُّلطة الكنسيّة العليا. وهذه الصِيَغ المحدّد كلٌّ منها بلقبه تجعل ومن يفتح هذا السِفر، سرعان ما يلمح، من ناحية، ملامح كلٍّ من الكنائس الشّرقيّة مسجّلة في الأحكام القانونيّة، ومن ناحية أخرى ميزة الحكم الذَّاتي والشّركة التّامة مع الحبر الروماني خليفة القديس بطرس، الَّذي بصفته قيّما على أسرة المحبة باسرها، يحافظ على هذا التَّنوّع المشروع، ويسهر في آنٍ واحد كي لا يسيء ما هو خاص إلى الوحدة بل بالحري يفيده[9].

وفي هذا الصدَد لا بدّ من الملاحظة أنَّ هذه المجموعة تُحيل على الشّرع الخاص بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتي كلّ ما يُعتبر غير ضروري لخير عموم الكنائس الشّرقيّة. فإن نيّتنا في هذه الشؤون، هي أن يبتّ في أمرها وبأسرع وقت أولئك الَّذين يتمتّعون بالسّلطة التَّشريعية في كلٍّ من هذه الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ، بأحكام خاصّة، مع أخذ تقاليد كل واحدة منها، بالإضافة إلى تعاليم المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، بعين الاعتبار.

إنَّ الحفاظ على الطقوس بأمانة، لا بدَّ من أن يتَّفق على أكمل وجه مع الغاية القصوى للكنائس بأسرها، الهادفة بجملتها إلى خلاص النّفوس. ولذلك، كل ما وُجِد من هذه القوانين الصّادرة قديمًا عابرًا أو يمكن الاستغناء عنه أو غير ملائم لاحتياجات المكان والزّمان، لم يدخل في هذه المجموعة.

وعند سَنّ القوانين الجديدة، أوّل ما اتُّخِذ بعين الاعتبار كانت بالفعل الأمور الَّتي تصلح دون سواها لما يقتضيه خلاص النّفوس وتدبيره في الكنائس الشّرقيّة، بما فيها من حيويّة وثراء، وتنسجم في آن واحد وتتفق مع التّقاليد السّليمة وفقًا لتمنّيات سلفنا البابا بولس السّادس، المُعلِن في بداية

---

[8] المزمور 44، 10؛ راجع ليو الثالث عشر، الرسالة "كرامة الشرقيين Orientalium dignitas" 30 نوفمبر تشرين ثاني 1894، المدخل.

[9] مرسوم "نور الأمم Lumen gentium" رقم 13.

الأعمال التَّحريريّة لهذه المجموعة: «على التَّشريعات الجديدة ألّا تكون بمثابة جسم غريب أُقحِم على الجهاز القانوني اقحامًا، بل يجب أن تنبع تلقائيّا من التّشريعات القديمة»[10].

يتّضح هذا الأمر جليًّا من المجمع الفاتيكاني الثَّاني، لأنَّ هذا المجمع «استمدّ من كنوز التَّقليد جددًا وعتقًا»[11]، ذلك التَّقليد الَّذي وصلنا عن الرّسل فالآباء، نقيًّا في كلِّ وجوهه بالبشرى الإنجيليّة، وترجمه إلى حياة جديدة.

ومجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة الَّتي ترى النّور الآن، ينبغي اعتبارها تكميلاً جديدًا للتّعاليم الَّتي قدّمها المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، وبها يكتمل أخيرًا التَّنظيم القانونيّ في الكنيسة بأسرها، وقد سبقتها «مجموعة القانون الكنسيّ للكنيسة اللّاتينية»، الصّادرة سنة 1983، و«الدّستور الرّسوليّ في الدّائرة الرّومانيّة» سنة 1988، الملحق بالمجموعتين، كوسيلة رئيسية بين يدي الحبر الرّومانيّ لتوحيد «لصقها» إن صحّ هذا التَّعبير[12].

والآن، لو التفتنا بنظرنا إلى الخطوات الأولى في تحرير قوانين الكنائس الشّرقيّة، لبَدَت لنا هذه المجموعة بمثابة الميناء المنشود، بعد إبحار طويل دام أكثر من ستّين سنة. ففي هذا المجموع من التَّشريعات دُوِّنت لأول مرّة وصدرت عن المشرِّع الكنسيّ الأعلى، جميع قوانين التَّنظيم الكنسيّ المشتركة بين الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة، بعد جهود مُضنيَة بذلتها ثلاث لجان شكّلها المشرّع نفسه، الأولى هي «لجنة الكرادلة للدّراسات التَّحضيرية للتَّشريع الشّرقيّ»، أقامها سلفنا البابا بيوس الحادي عشر، سنة 1929[13]، برئاسة الكردينال بطرس جاسپارّي P.Gasparri. من أعضاء هذه اللّجنة الكرادلة لويس سنشيرو L.Sincero وبونافنتورا تشيرّيتّي B.Cerretti وفرنسيس ايهرلي F.Ehrle، وكان أمين سرّها قدس الأب هامليت يوحنّا تشيكونياني A. G. Cicognani، عميد المجمع المقدَّس للكنائس الشّرقيّة- كما كان يلقّب حينذاك- وقد أصبح فيما بعد كردينالاً.

وبعد أن تمّت الدّراسات التَّحضيرية على أوسع نطاق- على يد مجموعتين من الخبراء، انتُخب معظمهم من بين آباء الكنائس الشّرقيّة[14]- مستغرقةً ستّ سنوات تخلّلتها وفاة الكردينال بطرس جاسپارّي، تقرّر المضيّ قدما في تشكيل «اللّجنة الحبرية لتدوين مجموعة قوانين القانون الشّرقيّ». ومهمّة هذه اللّجنة، الَّتي شُكّلت في السّابع عشر من شهر يوليو سنة 1935- كما يتّضح من العنوان نفسه - كانت تحديد نص القوانين والإشراف على وضع «مجموعة قوانين الكنيسة الشّرقيّة». وهنا لا بد من أن نذكر أنَّ الحبر الأعظم نفسه قرر في «الإعلان» المنشور في المجلّة الرَّسمية «أعمال الكرسي الرَّسوليّ»[15]، والخاصّ بتشكيل هذه اللّجنة، [قرر] أن يُوضع عنوان المجموعة العتيدة بين علامتيّ تنصيص، إشارة إلى أنَّه مع كونه من أفضل [العناوين]، إلاّ أنَّه مؤقت، «ريثما يُعثر على أفضل منه».

---

[10] أعمال الكرسي الرسوليّ 66 (1974) 246.

[11] راجع الدّستور الرّسوليّ "قواعد النظم المقدسة Sacrae disciplinae leges" في أعمال الكرسي الرسولي 75 (1983) الجزء 2، 12.

[12] راجع الدّستور الرّسوليّ "الراعي الصالح Pastor bonus" رقم2.

[13] راجع أعمال الكرسيّ الرّسوليّ 21 (1929) 669.

[14] راجع "لوسيرفاتوري رومانو L'Osservatore Romano" 2 أبريل سنة 1930 ص 1.

[15] السّنة 27 (1935) 306-308.

كان رؤساء «لجنة إعداد مجموعة القوانين الكنسية الشّرقيّة» الكردينال لويس سنتشيرو L. Sincero حتَّى وفاته، والكردينال ماسّيمو ماسّيمي M. Massimi وبعد وفاته الكردينال غريغوريوس بطرس اغجانيان، بطريرك الكنيسة الارمنية.

وبين الكرادلة الَّذين ضمّتهم أوّل مجموعة في اللّجنة المذكورة ورؤسائها، إي الكرادلة اوجين پاتشيللي E. Pacelli ويوليوس سيرافيني I. Serafini وبطرس فومازوني بيوندي P. Fumasoni Biondi، يلمع اسم الكردينال اوجين پاتشيللي E. Pacelli، الَّذي شاءت العناية الإلهية السَّامية أن يصبح فيما بعد نائب المسيح وراعي الكنيسة بأسرها، وهو الَّذي نفّذ معظم الأعمال المتعلّقة بتحرير القانون الشرقيّ، لشدّة حرصه على مصالح الكنائس الشّرقيّة. ذلك أنَّه من بين الأربعة والعشرين بابا الَّتي تكوّنت منها بإرادته مجموعة القوانين الكنسية الشّرقيّة، على يد تلك اللّجنة، لا أقل من عشرة وأكثرها إلحاحا، اصدرها هو بأربع إرادات رسولية Motu proprio[16]. أما الأبواب المتبقّية، فبعد أن اعتمدها الكرادلة أعضاء اللجنة وُطبع معظمها بأمر حبري تمهيدا «لإصداره»، بقيت- بسبب وفاة الحبر نفسه وإعلان المجمع الفاتيكانيّ الثَّاني من قِبَل يوحنا الثَّالث والعشرين، خلفه على كرسي القدّيس بطرس- [بقيت] في أرشيف اللّجنة.

ومع مرور الزمن وحتَّى منتصف سنة 1972، يوم انحلّت اللّجنة الَّتي زاد عدد أعضائها بأمر من قداسة البابا، عمل فيها عدد كبير من الكرادلة وتلا أحدهم الآخر بعد وفاته. وبنهاية المجمع الفاتيكانيّ الثَّاني، ضُمّ إلى اللّجنة سنة 1965 جميع بطاركة الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكية. وفي مستهلّ السَّنة الأخيرة للّجنة تدوين مجموعة القوانين الشّرقيّة، كان يشكّل أعضاء اللجنة رؤساء الكنائس الشّرقيّة السّتة ووكيل مجمع الكنائس الشّرقيّة.

ومنذ تشكيل لجنة تدوين مجموعة القوانين الشّرقيّة وعلى مدى سنين طويلة، عمل كأمين سرّ لها المرحوم الأب اكاكيوس كوسى من الرَّهبنة الباسيليّة الحلبية.- الَّذي أصبح فيما بعد كردينالاً- بعلم ونشاط عظيمين. ولا بدّ لنا هنا من الثّناء عليه هو ومستشاري اللّجنة الأجلاء.

أمَّا اللّجنة الحبرية لإعادة النّظر في مجموعة القوانين الشّرقيّة، الَّتي شُكِّلت في منتصف سنة 1972، فضمنت بتكوينها وصيغتها الطابع الشَّرقيّ، لكونها ضمّت [أعضاء] من شتّى الكنائس الشّرقيّة، على رأسهم البطاركة الشرقيون. كما تميّزت أعمال هذه اللّجنة بالصّفة الجماعية إلى أقصى حد. فان صيغ القوانين دوّنتها بدقة وتأني مجموعات من الخبراء، اختيروا من جميع الكنائس، ثم بُعث بها إلى مطارنة الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكية دون سواهم، ليعبّروا عن رأيهم فيها بصورة جماعيّة قدر المستطاع. وهذه الصّيغ بعد إعادة النّظر فيها مرّة أخرى في مجموعات بحث خاصّة وفقا لرغبة الأساقفة، وبعد إعادة صياغتها كلّما اقتضى الأمر ذلك، إثر دراسة مدقّقة من قبل أعضاء اللّجنة، تمّ قبولها في جلسة رسميّة شاملة للأعضاء في شهر نوفمبر 1988 بموافقة مغرية من الأصوات.

---

[16] راجع Crebrae allatae sunt, Sollicitudinem nostram, Postquam Apostolicis Litteris, Cleri sanctitati.

ولا بدَّ من الاعتراف بأنَّ «الشّرقيين أنفسهم» هم الَّذين حرّروا هذه المجموعة، وفقا لتمنّيات سلفنا البابا بولس السّادس، في الكلمة الَّتي ألقاها لدى افتتاح أعمال اللّجنة الرّسميّ[17]. واليوم نريد أن نعبّر عن جزيل الشّكر لجميع الَّذين أسهموا فيها، جماعات وأفرادا.

ونشعر بواجبنا أن نشكر- قبل الجميع- الكردينال جوزيف باريكاّتيل G. Parecattil رحمه الله، من الكنيسة المالابارية، الَّذي قام بمهمته كرئيس لجنة المجموعة القانونيّة الجديدة على خير وجه، معظم المدة، ما عدا الثّلاث سنوات الأخيرة. كما نذكر معه ذكرًا خاصًا المرحوم رئيس الأساقفة كليمنس منصوراتي، من الكنيسة السّريانية، الَّذي تولّى في السّنوات الأولى الصّعبة منصب نائب رئيس اللّجنة.

كما يحلو لنا أن نذكر الَّذين ما زالوا على قيد الحياة، وفي المقدّمة الإخوة المكرّمين ميروزلاوس استيفان ماروسين M. S. Marusyn، الَّذي عُيِّن الآن رئيس أساقفة وأمين سرّ مجمع الكنائس الشّرقيّة، وقد تولّى لمدة طويلة منصب نائب رئيس اللّجنة بجدارة؛ والأسقف إميل عيد، نائب الرّئيس الحالي، الَّذي له فضل كبير في الوصول بهذا العمل إلى النّجاح المنشود. نذكر بعدهما ابننا الحبيب ايفان چوچك I. Žužek الرّاهب اليسوعي- الَّذي عمل جادًّا منذ البداية كأمين سر للجنة- وجميع الآخرين الَّذين قدّموا مساهمتهم الفعّالة في اللّجنة، سواء البطاركة والكرادلة ورؤساء الأساقفة والأساقفة كأعضاء، أو المستشارين والمعضدين في مجموعات البحث والمهامّ الأخرى. وأخيرًا [لا بد من ذكر] المراقبين المدعوين من الكنائس الأرثوذكسية، رغبة في وحدة جميع الكنائس المنشودة؛ فقد قدّموا بحضورهم وتعاونهم المرموقَين أفضل المساعدة.

يحدونا أمل وطيد أن «تتُرجم» هذه المجموعة «بطريقة ناجحة إلى أعمال في الحياة اليومية» و«تؤدي شهادة أصيلة للتّشريع الكنسيّ وحبه واحترامه»، وفقا لتمنّيات السّعيد الذّكر البابا بولس السّادس[18]، فيسود بفضلها في الكنائس الشّرقيّة، المتميزة بقدمها العريق، نظام تلك الطمأنينة الَّتي تمنّيناها من أعماق القلب للمجتمع الكنسيّ بأسره، لدى إصدارنا القانون الكنسي للكنيسة اللّاتينيّة.

إننا نشير إلى ذلك النّظام الَّذي يعطي الأولية للمحبة والنّعمة والمواهب، وييسّر في نفس الوقت نموّها المنتظم في حياة المجتمع الكنسيّ، وحياة كل فرد منتم إليه على حد سواء»[19].

«عسى أن تُؤَيّد» هذه المجموعة أيضًا «بالفرح والسّلام مع العدالة والطاعة، فينفّذ الأعضاء ما يأمر به الرّأس»[20]، لتضافر جميع الجهود في انتشار رسالة الكنيسة الجامعة ونموّها، فيسود ملك المسيح «القادر على كل شيء» أكثر فأكثر[21].

---

[17] أعمال الكرسي الرّسولي 66 (1974) 246.
[18] راجع أعمال الكرسي الرّسولي 66 (1974) 247.
[19] أعمال الكرسي الرّسولي 75 (1983) الجزء الثاني رقم 9.
[20] المرجع نفسه رقم 13.
[21] راجع كلمة البابا يوحنا بولس الثّاني في مقابلته للعاملين في الدّائرة الرّومانيّة في كنيسة القدّيس بطرس، في 28 يونيو 1986، أعمال الكرسي الرّسولي 79 (1987) 196.

كما ندعو القديسة مريم الدّائمة البتولية- الَّتي كثيرا ما وضعنا تحضير هذه المجموعة تحت حمايتها- أن تنال بصلوات الأم من ابنها، أن يجعل من هذه القوانين قناة لتلك المحبة، الَّتي تجلّت بشكل عجيب من جنب المسيح المطعون على الصّليب بالحربة، بشهادة القديس يوحنا الرّسول السّامية، ويجب أن ترسّخ في قلب كل مخلوق بشريّ.

والآن، وبعد الاستغاثة بالنّعمة الإلهيّة، واستنادًا إلى سلطة القديسين الرّسولين بطرس وبولس، وتلبيةً لتمنّيات بطاركة الكنائس الشّرقيّة ورؤساء أساقفتها وأساقفتها، الَّذين تعاونوا معنا بمحبة وشركة، بثقة ومعرفة، وبناء على ما لدينا من ملء السّلطة الرّسولية، نُصدر بدستورنا هذا هذه المجموعة بنصها هذا المحقَّق، لتكون سارية المفعول الآن وفي المستقبل، ونريد بل نأمر أن تُحرز منذ الآن قوّة القانون في جميع الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة، ونقدّمها إلى الرّؤساء الكنسيين لهذه الكنائس، ليحرصوا ويسهروا على الحفاظ عليها.

ولكي يُتاح لجميع من يعنيهم الأمر الاطّلاع على أحكام هذه المجموعة عن كثب قبل تنفيذها، نقرّر ونأمر أن تحظى بقوّة الإلزام ابتداء من اليوم الأول من شهر أكتوبر 1991، عيد شفاعة القدّيسة مريم في عدة كنائس شرقيّة.

من غير أن يحول دون ذلك أيّ أمر مخالف، مهما كان هامّا أو جديرا بالذّكر والاعتبار. وندعو جميع أبنائنا الأحبّاء، أن ينفّذوا الأوامر المذكورة فيها، بإخلاص راضين مختارين، ولا نشكّ قط في أن الكنائس الشّرقيّة بحرصها على النّظام ستُعنى بخير نفوس رعاياها على خير ما يُرام، فتنمو وتزدهر أكثر فأكثر، وتقوم بالمهمّة المعهودة إليها، بحماية العذراء مريم المجيدة المباركة الدّائمة البتوليّة، المدعوّة بكلِّ حق «أم الله»، والأم الجليلة للكنيسة الجامعة.

صادر عن روما، كنيسة القدّيس بطرس، في الثّامن عشر من شهر أكتوبر سنة 1990، السّنة الثّانية عشرة من حبريّتنا.

البابا يوحنّا بولس الثّاني.

CANONUM ECCLESIARUM

ORIENTALIUM

AUCTORITATE

IOANNIS PAULIPP.II

PROMULGATUS

مجموعة

قوانين الكنائس الشّرقيّة

بقرار من

البابا يوحنّا بولس الثّاني

المقدّمة

لم تنقض بعد مئة وخمسون سنة "منذ أن فكّر الباب بيوس التّاسع بالنظر في بعث شؤون الطّوائف الشّرقيّة بمساع جديدة، ودعم طقوسهم وتعديل تقاليدهم والعودة إلى أنظمتهم"، فرأى أنَّه لا بدّ أوَّلاً من جمع القوانين الكنسيّة ونشرها. "وهذا الحبر الحكيم، لم يفُته أنَّ نقطة الانطلاق إنَّما هي المراجع اليونانيّة الأولى، الَّتي اقتبس الشّرق منها من أقصاه إلى أقصاه الشيء الكثير"[22]. لذلك قام جان بابتيست G.P.Pitra أحد الرّهبان البندكتيين، وأصبح فيما بعد كردينالاً، [قام] بأمر من الحبر الأعظم بالبحث عن المصادر القانونيّة الشّرقيّة المشتّتة، وبمساعدته جمع أبحاثة ونشرها تحت رعايته في مجلّدين[23]، بعنوان "تاريخ القانون الكنسيّ اليونانيّ ومصادره".

---

[22] راجع راجع …Pitra, Iuris، المقدّمة.
[23] نفس المرجع.

ثمَّ أنَّ الحبر الرّومانيّ، بعد أن تحقّق من كلِّ شيء، "حفاظًا على وديعة الإيمان الكاثوليكيّ كاملة وبلا عيب، ورغبةً منه في تطوّر النّظام الكنسيّ وازدهاره، وتألق الطّقوس على أقدس وأنصع وجه" [24]، شكّل مجموعة خاصّة من الآباء الكرادلة، أطلق عليها اسم "مجمع نشر الإيمان للشؤون الطّقسيّة الشّرقيّة"، وذلك بالدّستور الرّسوليّ "الأحبار الرّومانيون Romani Pontifices" (6 يناير 1862)، وحدّد لهم نطاق الأعمال الواجب عليهم معالجتها، كما أمر أن تضمّ المجموعة بصفة دائمة وبتعيين من الحبر الأعظم، الكردينال "المدبّر"، "مهمّته الاشراف الدّائم على الدّراسات اللّازمة لجمـــــــــع القوانين الكنسيّـــــــة الشّرقيّة، والبحث –عند الضّرورة- في جمـــــيع الكتـــــب الشّرقيّـــة من أي نوع كانـــــــت، سواء ما يتعلّق منها بتراجم الكتاب المقدّس أو التّعليم المسيحيّ أو التّنظيم الكنسيّ" [25].

ومع نشأة الدّراسات في القوانين الشّرقيّة، رأى بعض أساقفة الكنائس الشّرقيّة، ممّن طُلب منهم اقتراح بعض المسائل على المجمع الفاتيكاني الأوّل، أن قضيّة إعادة النظر في القانون الكنسيّ الشّرقيّ لا بدّ أن تُناقش في المجمع نفسه. من أشدّ المؤيّدين لهذا الرأي كان البطريرك غريغوريوس يوسف، بطريرك الكنيسة الملكيّة، الَّذي عبّر عن أسفه الشّديد لافتقارنا إلى قانون كنسيّ خاص وملائم لكلِّ من الطّوائف الشّرقيّة ([26]). كذلك جوزيف باب جيلاجي J. P. Szilagyi أسقف ماجنو فارادين للشرقيين، الَّذي طالب ببعث عدد كبير من مواد التَّنظيم الكنسيّ، مقترحًا قانونًا كنسيًّا شبه كامل [27].

ثمَّ أنَّ اللّجنة التّحضيريّة للمجمع الفاتيكاني الأوَّل، أي "لجنة الإرساليات والكنائس ذات الطّقس الشّرقيّ"، اعترفت في الجلسة السّادسة بأنَّ الكنائس الشّرقيّة في حاجة ماسّة إلى مجموعة من القوانين الكنسيّة، يقوم عليها تنظيمها الكنسيّ، أعني مجموعة تتمتّع بحجيّة كبرى وكاملة، لجميع شعوبها، وملائمة للظّروف المعاصرة [28].

على أنَّ هذه اللّجنة، مع تقدّم الأبحاث، عدّلت في وقت لاحق عن هذا الرّأي، مقترحة بالحري نظامًا واحدًا للكنيسة بأسرها [29]، ممّا جعل عدّة أصوات لها شأنها ترتفع في قاعة المجمع، تأييدًا لحماية النّظام الكنسيّ الشّرقيّ.

من ألمع الَّذين تحدّثوا بهذا المعنى، البطريرك يوسف أودو، رئيس الكنيسة الكلدانيّة الكاثوليكيّة، إذ دافع في الجلسة السّادسة عشرة للمجمع بقوّة عن التّنوّع "فيما لا يمسّ الإيمان"، لكونه "دليلاً قاطعًا لقوّة الله وقدرته الفائقة في وحدة الكنيسة الكاثوليكيّة"، وطالبًا بادئ ذي بدء لكنيسته

---

[24] راجع "أعمال بيوس التّاسع"، الجزء الثّالث، ص 402- 403.
[25] المرجع نفسة ص 410.
[26] Mansi 49 ص 200.
[27] المرجع نفسه 49، 198.
[28] المرجع نفسه 49، 1012.
[29] المرجع نفسه 50، x31، x34، x45- x46، x74- x75.

البطريركيّة "أن يُسمح له ويُعطى مهلة" لإعداد "قانون كنسيّ جديد" ملائم للقوانين القديمة ومتطلّبات المجمع، وتقديمه ليوافق الآباء عليه[30].

ثمَّ توقّف المجمع الفاتيكانيّ الأوَّل قبل تمامه لتدهور الأوضاع، فأحبّ ليو الثّالث عشر، ذو الاطلاع الشّامل الواسع في الشّؤون الشّرقيّة عن طريق "مجالس البطاركة الشّرقيين"، أن يرفع اسنى المديح "للشؤون الشّرقيّة المشروعة المتنوعة، الطقسيّة منها والقانونيّة"، لما تُضيفه على كنيسة الله من طابع كاثوليكيّ "جامع" متألّق[31].

ثمَّ برعاية الحبر نفسه الحكيمة ونظرًا لرغبة الجميع في إعادة النَّظر في التَّنظيم القانونيّ للكنائس الشّرقيّة وترجيح الجميع أن تقوم بهذا العمل كلّ كنيسة على حدة، ثمَّ تقدّمه للكرسيّ الرسوليّ للنظر فيه، عُقدت عدّة مجامع محلّيّة، من أبرزها مجمع شرفة للسريان، المنعقد سنة 1888، ومجمع ليوبوليس للروتينيين، الَّذي التأم سنة 1891، ومجمعا آلبا يوليا للكنيسة الرّومانيّة، المنعقدان سنة 1882 و 1900، وأخيرًا المجمع الإسكندري للأقباط، المُحتفل به سنة 1898. وآخر هذه المجامع الَّتي أعادت النظر في مسائل التَّنظيم الكنسيّ لكلِّ كنيسة إعادة شبه كاملة، كان مجمع الأرمن، الَّذي أمر بعقده في روما البابا القدّيس بيوس العاشر، سنة 1911، لتُعالَج فيه "حقوق البطاركة والأساقفة، ورعاية الشّعب المُتقنة، ونظام الإكليروس والمؤسسات الرّهبانيّة، واحتياجات الإرساليات، ورونق العبادة الإلهيّة والطّقوس المقدَّسة" [32].

لو ألقينا نظرة على أعمال هذه المجامع وقرارتها، مقارنة بالمجامع الأخرى المنقعدة سابقًا، كأعمال مجمع جبل لبنان للموارنة ومقرّراته، الَّذي التأم سنة 1736 واعتمده البابا بينيديكتوس الرّابع عشر "اعتمادًا خاصًّا"[33]، ومجمع عين تراز للروم الملكيين، الَّذي احتُفل به سنة 1835، لخرجنا بانطباع مفاده أنَّ التّراث القانونيّ لجميع الكنائس الشّرقيّة، المستند في ذلك العصر على قوانين الكنيسة الأولى، كان قد اعتراه نوع من الغموض ممّا أدّى إلى اضطرار السُّلطة الكنسيّة العليا إلى اللّجوء إلى عدّة تنظيمات قانونيّة بعدد "الطوائف" الشّرقيّة، القائمة في كنف الكنيسة الكاثوليكيّة. أمَّا بالنسبة للكنيسة اللّاتينيّة، فإن "مجموعة القوانين الكنسيّة" الَّتي كان قد باشرها البابا القدّيس بيوس العاشر بهمّة ورأي سديد، بكتابه الرّسوليّ "المهمّة الشّاقّة Arduum sane munus، بتاريخ 19 مارس سنة 1904، فكان قد بدأ في نفس الوقت تدوينها بخطى حثيثة.

وفي سنة 1917، لم يُصدر البابا بنيديكتوس الخامس عشر "مجموعة القانون الكنسيّ للكنيسة اللّاتينيّة" فحسب، "ملبيًا تشوّق العالم الكاثوليكيّ بأسره" [34]، بل أبدى اهتمامًا كبيرًا بالكنائس الشّرقيّة أيضًا، فهي، كما جاء على لسانه، "بذكراها الممتدّة الجذور إلى العصور القديمة، تشعّ بأنوار من العلم والقداسة السّاطعة إلى حد تُنير معه بضيائها حتَّى أيامنا هذه الأقطار المسيحيّة الأخرى، رغم ما مرَّ عليها من زمن"[35]. ثمّ أنشأ هو نفسه "المجمع المقدّس للكنيسة الشّرقيّة"،

---

[30] نفس المرجع 50، 515- 516.
[31] الكتاب الرّسوليّ "كرامة الشّرقيين Orientalium Dignitas"، 30 نوفمبر 1894، المدخل.
[32] الرّسالة Vobis plane، 30 أغسطس 1911.
[33] الرّسالة Singularis Romanorum، 1 سبتمبر 1741.
[34] الإرادة الرّسوليّة Cum Iuris Canonici، بتاريخ 15 سبتمبر 1917.
[35] الإرادة الرّسوليّة Dei Providentia، 1 مايو 1917.

بتاريخ 1 مايو 1917، مانحًا إياه "جميع الصّلاحيات الّتي تتمتّع بها سائر المجامع المختصّة بالكنيسة اللّاتينيّة"، باستثناء بعض الأمور اليسيرة كما جاء في "مجموعة القانون الكنسيّ" (القانون 257 البند 2) الصّادرة في عيد العنصرة من السّنة نفسها. بذلك أمكن بطرق ملائمة النّهوض بأمور كان من المحال أو شبه المحال أن تنهض بها كل كنيسة شرقيّة على حدة، لما في طبيعة الأمور القانونيّة من صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك شهر أكتوبر من السّنة نفسها، قرّر إنشاء "مقرّ خاصّ للدّراسات العليا في الشّؤون الشّرقيّة" في مدينة روما نفسها، أي المعهد الحبري للدّراسات الشّرقيّة، "إحياءً للأمل في بعث ما كان عليه الشّرق الكاثوليكيّ العريق من ازدهار"، طالبًا أن يُبحث ويُدرّس فيه، إلى جانب المواد الأخرى، "القانون الكنسيّ لجميع الشّعوب المسيحيّة الشّرقيّة"[36].

ثمَّ أنَّ المجمع المقدّس للكنيسة الشّرقيّة، في السّنوات الأولى لنشأته، قدّم للكنائس الّتي أُهمِل فيها التّشريع القانونيّ، أو تضمّن أمورًا كثيرة زائلة أو بالية أو منقوصة، أو ظنّت أنَّها قادرة على المضيّ قدمًا على هدى "مجموعة القانون الكنسيّ [اللّاتينيّ]" الصّادرة حديثًا، ربَّما بإهمال تقاليدها الخّاصّة، قدّم لها ردودًا أوحى بها إعداد قوانين جديدة في سيندوسات الكنائس المختلفة، جريًا على عادة العصور الأولى، لعرضها فيما بعد على الكرسي الرَّسوليّ لإعادة النَّظر فيها.

ومع مرور الزَّمن، غلب في جميع الكنائس الرّأي القائل أنَّ أفضل طريقة هي جمع كافة القوانين المشتركة أو يجب أن تكون مشتركة بين جميع الكنائس الشّرقيّة، في "مجموع قوانين" واحد منتظم، يُوضع تحت رعاية الكرسي الرَّسوليّ، يُصدره فيما بعد الحبر الأعظم.

لهذا الغرض رأى بيوس الحادي عشر، في لقائه مع أمين مجمع الكنيسة الشّرقيّة لويجي سينتشيرو L.Sincero، بتاريخ 3 أغسطس سنة 1927، بعد النَّظر في طلب رفعته جماعة الكرادلة أعضاء المجمع المذكور في جلسة رسمية كانوا قد عقدوها قبل بضعة أيام، رأى أن تحرير القوانين الكنسيّة الشّرقيّة ليس أمرًا ضروريًّا فحسب، بل اعتبره من أكثر الأمور إلحاحًا، وقرر أن يشرف عليه بنفسه.

وهكذا بدأ سنة 1929 بدأ بالفعل تحرير (codification) النّظم القانونيّة الشّرقيّة.

في مستهل السّنة نفسها، في الخامس من شهر يناير، أمر الحبر الأعظم باستشارة الرّؤساء الشّرقيين، وفي مقدّمتهم البطاركة، "ليتبادلوا الآراء ويعبّروا بكامل الحريّة عن رأيهم في هذا الشّأن البالغ الأهميّة، مبينين في نفس الوقت ما هي، في اعتقادهم، الطريقة وما هو المنهج الواجب اتباعهما ليعود ذلك التَّشريع بالفائدة إلى تلك الكنائس وإكليروسها وشعوبها، مع اعتبار خاص لتنظيم كل طائفة واحتياجاتها وامتيازاتها". وبتاريخ 20 يوليو صدرت الأواخمر لبطاركة الطّوائف

---

[36] الإرادة الرّسوليّة "الشّرق الكاثوليكيّ Orientis Catholici" 15 أكتوبر 1917.

المختلفة ورؤساء أساقفتها، أن يختار كلّ منهم لطائفته كاهنًا مؤهلاً يعمل في سبيل انجاز هذه المهمّة[37].

وفي السّابع والعشرين من شهر أبريل، في مقابلة مع أمين المجمع المقدّس للكنيسة الشَّرقيّة، شكَّل الحبر الأعظم لنفسه "مجلسًا رئاسيًّا[38]" خاصًّا للتّشريع الشَّرقيّ، وكان قد فكّر به مليًّا منذ سنة 1927، كان أعضاؤه الكردينال بطرس جاسبارّي P.Gasparri ولويس سينتشيرو L.Sincero وبونافنتورا تشيرّيتّي B.Cerretti، وألحق به لجنة مصغّرة مكوّنة من ثلاثة خبراء في الحقوق.

في السَّنة نفسها، بعد أن جمع "المجلس الرّئاسيّ" كما يجب ردود الرّؤساء الشّرقيين، في فائدة هذا التَّشريع الشَّرقيّ، وإنجازه بمساعي الكرسي الرَّسوليّ، والمنهج الواجب اتباعه في قضيّة هامّة كهذه، وبحث فيها مليًّا، عقد جلسة رسمية في اليوم الرّابع من شهر يوليو، لم يتَّضح له فيها فقط أن الشَّرق مؤِيد لهذه القضية كلّ التّأييد وبما يُشبه الإجماع، بل رفع للحبر الأعظم في هذا الصَّدد عدّة اقتراحات.

وبعد البحث في هذه الأمور كلّها، قرّر الحبر الأعظم ما يلي، كما يتّضح من "اعلان"[39] السّابع عشر من يوليو 1935:

1) أن يقوم الكهنة الَّذين اختارهم أصحاب النّيافة الأساقفة لبعثهم إلى روما، بإعداد الدّراسات الَّتي أُطلق عليها اسم "تحضيريّة" عن تشريعات الكنائس الشّرقيّة المختلفة وتقاليدها؛

2) أن يرسل الكهنة المندوبون سابقو الذّكر، صيغ القوانين بعد تدوينها إلى أصحاب النّيافة أساقفتهم، ليُتاح لهم إبداء ملاحظاتهم عليها؛

3) أن يتم البحث عن المصادر التّشريعيّة للكنائس المختلفة، لا سيّما القانونيّة منها، وتنشر على يد علماء وخبراء في مجالَي الحق القانونيّ والتّاريخ[40].

وفي مقابلة بتاريخ 23 نوفمبر 1929، عيَّن بيوس الحادي عشر، كمشرفين على هذه الدّراسات، "لجنة الكرادلة للدّراسات التَّحضيريّة للقوانين الشَّرقيّة"[41]، المعلن عنها في "مجلّة أعمال الكرسي الرّسوليّ" AAs الرّسميّة، منذ الثّاني من شهر ديسمبر 1929 (ص 669). ترأس هذه اللّجنة الكردينال بطرس جاسبارّي P.Gasparri بعضويّة الكرادلة لويس سينتشيرو L.Sincero وبونافنتورا تشيرّيتّي B.Cerretti، وفرنسيس إيهرلي F.Ehrle. وعُيّن كأمين سر لها الأب هامليت يوحنّا تشيكونياني A.Cicognani، الَّذي كان آنئذ عميد المجمع المقدّس للكنيسة الشَّرقيّة، وأصبح فيما بعد كردينالاً.

---

(37) أعمال الكرسي الرّسوليّ 21 (1929) 669.

(38) Consilium Praesidentiae

(39) الإرادة الرّسوليّة "الشّرق الكاثوليكيّ Orientis Catholici" 15 أكتوبر 1917.

(40) أعمال الكرسي الرَّسوليّ 27 (1935) 306- 307.

(41) Commissio Cardinaitia pro Studiis Praeparatoriis Codificationis Orientalis

أُلحق بلجنة الكرادلة مجموعتان من الخبراء، وفقًا لضوابط حدَّدها الحبر الأعظم في مقابلة بتاريخ 13 يوليو من السّنة نفسها: أعني مجموعة من المندوبين الشّرقيين، لإنجاز الأعمال التّحضيريّة المتعلّقة بمهمّة تدوين مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة في حدِّ ذاتها، لتقديم المساعدة للآباء الكرادلة أعضاء اللّجنة، ومجموعة المستشارين "لجمع المصادر للتَّشريع القانونيّ الشّرقيّ".

ضمّت المجموعة الأولى أربعة عشر كاهنًا، انتخبهم "في السّينودس" بإرادة صريحة من الحبر الأعظم، أساقفة الكنائس الشَّرقيّة المختلفة، "كممثّلين" حقيقيين للأساقفة أنفسهم، ليرتفع بذلك صوت الشَّرق مدوّيًا في القانون الشّرقيّ منذ البداية. وأُضيف إلى هؤلاء الكهنة أربعة من الرّهبان المقيمين في مدينة روما، من أطول الخبراء باعًا في القانون الكنسيّ.

أمَّا المجموعة الأخرى، فاستُدعي إليها كهنة من ذوي الخبرة والاطلاع على المصادر والثقافة العليا، واسنِدت إليهم –وفقًا لرغبة الحبر الأعظم- مهمّة جمع مصادر التَّنظيمات القانونيّة الشَّرقيّة، لا للفائدة العلميّة فحسب، بل لتسهم فوق كلّ شيء اسهامًا فعّالاً في أعمال التَّشريع القانونيّ الشَّرقيّ.

وأسماء هؤلاء الكهنة، الَّذين لهم الفضل الكبير في الأعمال التَّحضيريّة للتّشريع القانوني الشّرقيّ، أُعلِنت رسميًّا –بإيحاء من الحبر الأعظم في مقابلة الأوّل من مارس سنة 1930- في جريدة "لوسيرفاتوري رومانو"[42]، بتاريخ الثّاني من أبريل التّالي.

فرغت هذه اللّجنة من الأعمال التَّحضيريّة للتَّشريع الكنسي الشّرقيّ، على مدى ست سنوات من الدّراسات المضنية والمجهود الجبّار. ذلك أن جميع مواد التَّنظيم القانونيّ نوقشت أكثر من مرّة، في 183 جلسة، وفقًا للخطة الَّتي رسمها مندوبو الكنائس الشّرقيّة أنفسهم بالإجماع، ووُزعت على وجه مناسب في عدّة "صيغ"، وأُرسِلت إلى أساقفة الشّرق أنفسهم لإبداء الرّأي. أمّا مصادر التَّنظيم القانونيّ، القديم منها والحديث، بعد أنفرزها أعضاء اللّجنة ببالغ الدّقّة وطبعها المجمع المقدّس للكنيسة الشّرقيّة في ثلاثة عشر جزءًا من القطع الكبير، أصبحت منذ سنة 1934 لا في متناول اللّجنة وحدها، بل لدى جميع معاهد الدّراسات العليا أيضًا. وهذا كلّه يشهد شهادة ناصعة لحرص البابا بيوس الحادي عشر ودأبه على التَّشريع القانونيّ الشّرقيّ، غذ إنَّه عبر أربع وعشرين "مقابلة"، لم ينفكّ يطالب بالاطّلاع على أعمال اللّجنة، غير مهمل أي مجهود للفراغ من الدّراسات التّحضيريّة والشّروع في أقرب وقت بتحرير "مجموعة القوانين الكنسيّة الشّرقيّة"[43]، كما شاء أن يسمّيها، "ريثما نجد تسمية افضل"[44].

وفي سنة 1935، في مقابلة بتاريخ السّابع من شهر يونيو، رأى الحبر الأعظم تشكيل لجنة جديدة، تشرف على أعمال تدوين المجموعة وتحرير نصوص القوانين، بعد النَّظر مليًّا في ملاحظات أساقفة الشّرق على "الصّيغ" سابقة الذّكر. وبتاريخ السّابع عشر من شهر يوليو من السّنة

---

(42) L'Osservatore Romano

(43) Redactio Codicis Iuris Canonici Orientalis

(44) مقابلة الخامس من شهر يونيو سنة 1935.

نفسها، ظهر في مجلّة أعمال الكرسي الرّسوليّ الرّسميّة [45] "إعلان" في هذا الصّدد، حُدّدت فيه – بالإضافة إلى الاسم- عضويّة اللّجنة وصلاحيتها. هذه "اللّجنة الحبرية لتحرير مجموعة القوانين الكنسيّة الشّرقيّة"[46] –كما سُمّيت- لم تضم في البداية إلّا أربعة من الكرادلة كأعضاء وهم: لويس سينتشيرو L.Sincero رئيسًا، وأوجين باتشيللي E.Pacelli- بيوس الثّاني عشر فيما بعد- وجوليو سيرافيني G. Serafini وبطرس فومازوني بيوندي P.Fumasoni Biondi. لكن على مدى الثّلاثين سنة الّتي استغرقها عمر هذه اللّجنة، انضم إليها عدّة كرادلة، كلما توفّي الواحد خلفة الآخر في عضويّة اللّجنة، وجميع بطاركة الكنائس الشّرقيّة أيضًا، عند انتهاء المجمع الفاتيكاني الثّاني.

وعند وفاة الكاردينال لويس سينتشيرو L.Sincero، بتاريخ 7 فبراير 1936، جُعِل رئيسًا للجنة الكردينال ماسّيمو ماسّيمي M. Massimi بتاريخ السّابع عشر من الشّهر نفسه، وتحت قيادته الحكمية، أُنجِز معظم العمل الشّاق المتعلّق بتحرير "مجموعة القوانين الكنسيّة الشّرقيّة". والدّليل على ذلك ثلاثة أجزاء معتبرة من المجموعة، أصدرها البابا بيوس الثّاني عشر، قبل أن يقضي نحبه صاحب الفضل الكبير، الكاردينال سابق الذّكر.

خلفه الكاردينال بطرس الخامس عشر أعاجانيان P. Agagianian، الّذي رئس أيضًا الكنيسة الأرمنيّة الكاثوليكيّة حتّى نهاية عام 1962، كما رئس اللّجنة حتّى وفاته بتاريخ 6 مايو 1971.

كأمين للّجنة عُيّن الأب أكاكيوس كوسى A. Koussa B. A.. وقد تولّى هذا المنصب ببالغ الهمّة والجدارة يوم تقليده منصب كاردينال. ثمّ توقّفت أعمال تحرير مجموعة القوانين الكنسيّة الشّرقيّة بسبب المجمع الفاتيكاني الثّاني، وتولّى منصب "مساعد"[47] اللّجنة الأب دانيال فالّتين D.Faltin O. F. M. Conv.، من الفرنسيسكان الدّيريين، حتّى انحلالها.

كمساعد للكرادلة أعضاء اللّجنة، عُيّن ثلاثة عشر خبيرًا كمستشارين، اختير معظمهم من بين كهنة الكنائس الشّرقيّة، ونُشرت أسماؤهم في "الإعلان" السّابق الذّكر[48]. كانت مهمّة المستشارين الرّئيسيّة مناقشة ملاحظات الأساقفة الشّرقيين على "الصيغ" الّتي سبق وحُرّرت، واضافة اعتباراتهم عليها، لعرضـــها على الكرادلة أعضاء اللّجنة. انجِزت هذه المهمّة بجدارة في ثمان وسبعين جلسة، كانت آخرها الجلسة المنعقدة بتاريخ 3 نوفمبر 1939.

عكف الآباء الكرادلة جاهدين على تحرير مجموعة القوانين الكنسيّة الشّرقيّة، عبر ثلاث وسبعين جلسة، بتشجيع متّصل من قِبَل الحبر الأعظم نفسه، الّذي لم يزل يتابع جميع الأعمال التحريريّة بلا انقطاع، برعايته الدّائبة، وفحص بمبادرة شخصيّة منه، بنود القوانين بأسرها، وطلب أن تُحرر مجموعة القوانين بجملتها منقسمة بالتّرتيب إلى أربعة وعشرين بابًا، على غرار معظم مجموعات التّقليد الشّرقي الأصيل.

---

[45] 27 (1935) 306- 308.

[46] Pontificia Commissio ad Redigendum Codicem Iuris Canonici Orientalis

[47] Adsistens

[48] أعمال الكرسي الرّسوليّ 27 (1935) 308.

وفي عامي 1943- 1944 عُرضت هذه المجموعة –بعد طبعها في مجلّد واحد- على أصحبا الكرامة أكاكيوس كوسى .A. Coussa B. A، من الرّهبانيّة الحلبيّة الباسيليّة، وأميليوس هيرمان .E.Herman S.J، وأركاديوس لارّاوونا A.Larraona C.M.F، للتدقيق والتّمحيص فيها وتنسيقها. وبعد إعادة طبع نص المجموعة بأسرها، نقّحه الآباء الكرادلة سنة 1945 أكثر من مرّة في تسع عشرة جلسة، إلى أن قُدّم إلى الحبر الأعظم في شهر يناير سنة 1948.

أمَّا فيما يتعلّق بالإصدار، فاستقرّ الرّأي على أن يتم على أجزاء. ولذلك أمر الحبر الأعظم سنة 1949 بطبع القوانين المتعلّقة بالزّواج، نظرًا لشدّة الاحتياج إليها، ثمّ القوانين المتعلّقة بالمحاكمات، لمباشرة الأعمال القضائيّة، تمهيدًا لإصدارها. [قوانين الزّواج] أُدرِجت في الباب الثّالث عشر من "صيغة" القانون المعَدّ للتحرير، والأخرى في الباب الحادي والعشرين.

كذلك منذ الثّاني والعشرين من شهر فبراير سنة 1949 نفسها، في عيد الكرسي الأنطاكيّ للقدّيس بطرس الرّسول، صدرت قوانين "سرّ الزّواج" بالكتاب الرّسوليّ Crebrae allatae sunt[49]، وأصبحت نافذة ابتداء من الثّاني من شهر مايو التّالي.

وبالكتاب الرّسوليّ "غيرتنا Sollicitudinem Nostram"[50]، المحرّر بإرادة رسوليّة بتاريخ 6 يناير 1950، في عيد ظهور الرّبّ، صدرت قوانين المحاكمات وأُرجِئت سنة كاملة ثمّ أصبحت نافذة في السّادس من يناير من السّنة التّالية.

وفي عيد القدّيس كيرلّس الإسكندري، الحبر ومعلّم الكنيسة، بالكتاب الرّسوليّ Postquam Apostolicis Litteris، المحرّر بإرادة رسوليّة بتاريخ التّاسع من فبراير سنة 1952[51] صدرت القوانين الخاصّة "بالرهبان" و "أموال الكنيسة" و "معاني الألفاظ"، وأصبحت نافذة منذ الحادي والعشرين من شهر نوفمبر من السّنة نفسها، في عيد تقديم القدّيسة العذراء مريم إلى الهيكل. والأقسام الثّلاثة المعنيّة بهذا الكتاب الرّسوليّ، كانت في صيغة القانون الجاري إعداده تشكّل على التّوالي الأبواب التّالية:

الباب الرّابع عشر: الرّهبان المتوحّدون وسائر الرّهبان؛
الباب التّاسع عشر: الأموال الكنسيّة؛
الباب الرّابع والعشرون: معاني الألفاظ.

وأخيرًا، بالكتاب الرّسوليّ "لقداسة الإكليروس Clei Sanctitati"[52]، بتاريخ 2 يونيو 1957، أصدر البابا بيوس الثّاني عشر كهديّة بمناسبة عيده، القوانين المتعلّقة "بالطقوس الشّرقيّة" و "الأشخاص"، وأصبحت نافذة في السّنة التّالية، في عيد بشارة مريم البتول القدّيسة. هذه القوانين كانت تشكّل في صيغة المجموعة الجاري تحريرها الأبواب الخمسة التّالية:

الباب الثّاني: الطّقوس الشّرقيّة؛

---

(49) أعمال الكرسي الرّسوليّ 41 (1949) 89- 119.
(50) أعمال الكرسي الرّسوليّ 42 (1950) 5- 120.
(51) أعمال الكرسي الرّسوليّ 44 (1952) 65- 150.
(52) أعمال الكرسي الرّسوليّ 49 (1957) 433- 600.

الباب الثّلث، الأشخاص الطّبيعيّون والأشخاص الاعتباريّة؛
الباب الرّابع: الإكليروس على وجه عام؛
الباب الخامس: الإكليروس على وجه خاص؛
الباب السّابع: العلمانيون.

من الـ 2666 قانونًا الّتي كانت تضمّها سنة 1945 صيغة "المجموعة" الجاري تحريرها، صدر ثلاثة أخماس. أمّا القوانين المتبقية، وعددها 1095، فبقيت في أرشيف اللّجنة.

بإعلان المجمع الفاتيكاني الثّاني من قِبَل البابا يوحنّا الثّالث والعشرين، أصبح من المتوقّع أن يُعاد النّظر في التّنظيم القانونيّ الكنسيّ بأسره، على ضوء توجيهات المجمع ومبادئه، فعُلّقت الأعمال التّحريريّة بحد ذاتها لمجموعة قوانين الكنيسة الشّرقيّة، لكن بغير أن تتوقف سائر مهام اللّجنة، الجدير منها بالذّكر: مهمّة تأويل أجزاء القانون الّتي قد تمّ إصدارها تأويلاً رسميًّا، ومهمّة الإشراف على نشر "مصادر" القانون الكنسيّ الشّرقيّ.

وفي منتصف سنة 1972، أنشأ الحبر الأعظم بولس السّادس اللّجنة الحبريّة لإعادة النّظر في القانون الكنسيّ الشّرقيّ، وقرّر في آن واحد انحلال اللّجنة الّتي سبق وشُكّلت سنة 1935 "لتحرير" القانون. أُعلِن ذلك في جريدة L'Osservatore Romano بتاريخ 16 يونيو 1972.

حُرص في اللّجنة الجديدة على الطّابع الشّرقيّ. ذلك أن مجلس أعضاء اللّجنة كان مكوّنًا من بطاركة الكنائس الشّرقيّة ورؤسائها الآخرين، وكان عدد أعضائه في البداية خمسة وعشرين، أصبح فيما بعد ثمانية وثلاثين، أضيف إليهم بعض الكرادلة من رؤساء دواوين الدّائرة الرّومانيّة ذات العلاقة بالكنائس الشّرقيّة. أمّا مجموعة السّبعين مستشارًا الّذين ضُمّوا إلى اللّجـــنة، فكان معظمهم من أساقفة الكنائـــــس الشّرقيّـــــة وكهنتـــــــــها، أضيف إليهم بعض الإكليريكيين والعلمانيين من الطّقس اللّاتينيّ، من ذوي الخبرة في التّنظيم القانونيّ الشّرقيّ.

ولا ننس عددًا آخر من شخصيات مرموقة من الكنائس الشّرقيّة الأخرى غير المتحدة اتّحادًا تامًا مع الكنيسة الكاثوليكيّة، دُعوا كمراقبين ليقدّموا مساهمتهم في الأعمال المتعلّقة بإعادة النّظر في القانون الشّرقيّ.

أُسنِد منصب رئيس اللّجنة إلى الكاردينال جوزيف باريكاتّيل G. Parecattil، رئيس أساقفة أرناكولام من الكنيسة المالاباريّة. شغل هذا المنصـــب بجدارة إلى أن قضى نحبه (20 فبراير شباط 1987). وبوفاة الكاردينال الرّئيس. بقي منصبه شاغرًا في أيام اللّجنة الأخيرة.

أمَّا منصب نائب الرّئيس فعُيّن فيه انياس كليمينس منصوراتي I. C. Mansourati، الأسقف الفخريّ لافاميا في سوريا، ولبث في منصبه هذا مدّة خمس سنوات. خلفه، بتاريخ 15 يونيو 1977، ميروزلاوس استيفان ماروسين M. S. Marysyn، الأسقف الفخريّ لكادوين (Cadoen)، من الكنيسة الأوكرانية، وشغل منصب نائب رئيس إميل عيد ، من الكنيسة الأوكرانية، وشغل منصب نائب رئيس إميل عيد E. Eid، الأسقف الفخريّ لصرفة من الموارنة.

عُيّن أمينًا للّجنة الأب إيفان جوجك I. Euaeek، من الآباء اليسوعيين، وكان في البداية نائب الأمين، وهو أمين منذ 22 أكتوبر 1977.

كانت المهمّة الّتي أسندها الحبر الأعظم للّجنة إعادة النّظر جذريًّا، لا سيما على ضوء المجمع الفاتيكاني الثّاني، في جميع مراسيم القانون الكنسيّ الشّرقيّ، سواء أجزاؤه المطبوعة أو تلك الأقسام الّتي بلغت على يد اللّجنة السّابقة المرحلة النهائيّة من التّحرير لكنّها لم تصدر.

وبمناسبة افتتاح أعمال اللّجنة الرّسميّ، في كنيسة السّكستينا، بتاريخ 18 مارس 1974، وضع الحبر الأعظم بولس السّادس الخطوط الأساسيّة لمسار إعادة النّظر بأسره، وشرحها بكلمة مؤثّرة. طلب الحبر الأعظم من كلّ اللّجنة أن تقوم قبل كلّ شيء بمهمتين وهما: [أولاً]، إعادة النّظر في قانون الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة على ضوء آراء آباء المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، [ثانيًا] على ضوء التّقاليد الشّرقيّة الأصيلة.

ثمّ إنَّ الحبر الأعظم لشدّة حرصه على خلاص النّفوس، الّذي يمثّل الغاية القصوى من القواعد الكنسيّة بأسرها، شدّد بنوع خاصّ على النّهضة الجديدة والمنعشة في الحياة المسيحيّة الّتي توخّاها وعزّزها المجمع الفاتيكانيّ الثّانيّ بالنسبة إلى الكنيسة جمعاء. ذلك أنَّه أمر بأن يجاري هذا القانون متطلّبات الحياة المعاصرة وظروف الأمكنة والأزمنة الحقيقيّة المتغيّرة بسرعة فائقة وبلا انقطاع، ويحافظ على تلاؤمه واتّفاقه مع التّقاليد السّليمة، منسجمًا في نفس الوقت انسجامًا تامًّا مع تلك المهمّة الخاصة المنوطة بمؤمني الكنائس الشّرقيّة، ألا وهي "دعم وحدة جميع المسيحيين، لا سيما الشّرقيين منهم، وفقًا لمبادئ مرسوم ... المسكونيّة"[53].

عقدت اللّجنة بكامل أعضائها جلسة رسميّة بتاريخ 18- 23 مارس 1974، اشترك فيها –بلفتة كريمة من الحبر الأعظم- جميع مستشاري اللّجنة أيضًا، وبعض المراقبين من الكنائس الشّرقيّة الغير كاثوليكيّة، مع استبعاد الصّوت التّقريري، ووافقت بما يشبه الاجماع على بعض المبادئ الواجب الأخذ بها في توزيع مستشاريّ اللّجنة على "مجموعات البحث" المختلفة، لصياغة القوانين وتدوينها.

أهم هذه المبادئ، الّتي حُرّرت بثلاث لغات ونُشرت كاملة في أعمال اللّجنة[54]، كانت:

1)ما ورد في مجموعة القوانين الواحدة لجميع الكنائس الشّرقيّة، باعتباره [منبثقًا] من تراث قانونيّ مقدّس واحد، يجب لا محالة أن يجاري ظروف الحياة المعاصرة أيضًا؛

2)يجب حقًا أن يكون للقانون طابعه الشّرقيّ، أي أن يتفق ومتطلّبات المجمع الفاتيكانيّ الثّاني، في وجوب الحفاظ على التّنظيمات الخاصة بالكنائس الشّرقيّة، "لأنَّها مؤيّدة بكرامة القِدَم، وهي أكثر ملائمة لتقاليد أبنائها وأصلح لتوفير خيرهم الرّوحيّ"[55]. لذلك، على مجموعة

---

(53) "الكنائس الشّرقيّة OE" 24.
(54) إعلانات "Nuntia" رقم 3.
(55) إ"الكنائس الشّرقيّة OE" رقم 5.

[القوانين] أن تعبّر عن تنظيم منبثق من القوانين المقدّسة والتّقاليد المشتركة في جميع الكنائس الشّرقيّة؛

3) كما يجب أن تتفق المجموعة كلّ الاتّفاق مع المهمّة الخاصة الّتي أناطها المجمع الفاتيكانيّ الثّاني بالكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة، أي دعم وحدة جميع المسيحيين، لا سيما الشّرقيين منهم، على هدى مبادئ مرسوم المجمع في "المسكونيّة".

4) وبديهي أن يكون للمجموعة طابعها القانونيّ، تحمي به وتحدّد بشكل واضح حقوق وواجبات الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريّة، فيما بينهم وتجاه المجتمع الكنسيّ؛

5) في صياغة القوانين يجب أن تُوضع في الاعتبار في مجموعة القوانين –إلى جانب العدالة- المحبّة والإنسانيّة والقناعة والاعتدال أيضًا، تعزيزًا لخلاص النّفوس إلى أقصى حد بواسطة العناية الرّعويّة؛ لذلك لا يجوز فرض أحكام ملزمة إلزامًا قهريًّا، ما لم يقتض ذلك الخير العام والتّنظيم الكنسيّ الشّامل؛

6) يجب أن تحافظ المجموعة على ما يسمّونه مبدأ "الاستعانة" subsidiarietas، ولذلك لا ينبغي أن تضُم إلّا القوانين الّتي يجب –في تقدير الرّاعي الأعلى للكنيسة الجامعة- أن تكون مشتركة لدى جميع الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة، وإحالة الأمور الأخرى بأسرها إلى الشّرع الخاص بكلّ كنيسة.

أمَّا بالنسبة إلى تقسيم قوانين المجموعة وترتيبها، فلابد من أن نلاحظ أولاً، أن مجموعة قوانين الكنيسة الشّرقيّة، الّتي كُلّفت اللّجنة بإعادة النّظر فيها، بعد أن تمت دراستها أكثر من مرة على يد اللّجنتين السّابقتين منذ عام 1929، قُسّمت، بإرادة الحبرين الأعظمين بيوس الحادي عشر وبيوس الثّاني عشر، لا إلى عدّة "كتب"، على غرار القانون الكنسيّ اللّاتينيّ، بل إلى أربع وعشرين بابا. ذلك أن بيوس الحادي عشر، بتاريخ 8 فبراير 1937، قرّر بصراحة أن تُرتّب المجموعة وتُقسّم إلى أبواب. أمّا بيوس الثّاني عشر، ففي مقابلة السّادس والعشرين من شهر ديسمبر 1945[56]، اعتمد هذا التّقسيم إلى 24 بابًا، وكان هو شخصيًّا قد أخذ به وأَلِفه في اللّجنة، قبل انتخابه حبرًا أعظم، وتابعه فيما بعد عبر أعمال اللّجنة بأسرها، بعناية متّصلة وبلا كلل، وأقرّه –بعد أن نقل الحبر نفسه بعض أقسام المجموعة من بـــــــــاب إلى آخر- بالصّـــــــورة الّتي قبلها ووافق عليها كرادلة اللّجنة بالإجماع، لدى اجتماعهم في جلسة رسميّة انعقدت بتاريخ 20 نوفمبر من نفس السّنة.

لم يكن هناك أي داع لدى الأحبار الأعظمين للشك في صلاحية هذا التّقسيم والتّرتيب. لا بل أن مجموعة البحث [التابعة] لمستشاريّ اللّجنة، اجتمعت لهذا الغرض ووافقت على هذا التّرتيب، لكونه ملائمًا، بأكثر من دليل جدير بالاعتبار لظروف الحياة المعاصرة أيضًا. وفي عام 1980 قدّم الأسقف ميرزلاوس استيفان ماروسين، نائب أمين اللّجنة، تقريرًا واضحًا في هذا الصدد لسينودس

---

[56] "الإعلانات Nuntia" رقم 26 ص 82- 83.

الأساقفة. ونال هذا التّرتيب حظوة لدى الأجهزة الاستشاريّة، ولم يكد يجد أي معارضة. أمّا أعضاء اللّجنة، فوافقوا عليه كـ"خطة عمل"، في الجلسة الرّسميّة المنعقدة في شهر نوفمبر 1988.

إعادة النّظر في النّص الأوّل لمجموعة القوانين، على يد مستشاري اللّجنة، استغرقت ست سنوات. شكّل المستشارون عشر مجموعات بحث وبذلوا جهدًا جبّارًا، فعقدوا بلا انقطاع نحو ماءة جلسة، [في لقاءات] مدّة كلّ منها في الغالب خمسة عشر يومًا.

قُسّم النّص على وجه عملي إلى ثماني صيغ وقُدّم على مراحل مختلفة إلى الحبر الأعظم، للموافقة عليه وإرساله إلى الأجهزة الاستشاريّة، أي إلى جميع أساقفة الكنائس الشّرقيّة ودواوين الدّائرة الرّومانيّة ومعاهد الدّراسات العليا في روما، والرّؤساء العاميـــــن لاتحـــــــادات الرّهبانيّات. طُلب من هذه الأجهزة ابداء الملاحظات والرّأي في ما أُرسِـــــل لها من صيغ، في غضون ستة أشهر.

وإليك بالترتيب الصيغ الّتي أُرسِلت إلى الأجهزة الاستشاريّة:

في شهر يونيو 1980 "صيغة قوانين العبادة الإلهيّة ولا سيّما الأسرار المقدّسة" وفي شهر ديسمبر 1980 "صيغة قوانين المتوحدين وسائر الرّهبان وأعضاء هيئات الحياة المكرّسة"؛ وفي شهر يونيو 1981 "صيغة قوانين تبشير الأمم وسلطة الكنيسة التّعليميّة والمسكونيّة"؛ وفي شهر سبتمبر 1981 " صيغة قوانين المبادئ العامّة والأموال الكنسيّة" و "صيغة قوانين الجزاءات العابية في الكنيسة"؛ وفي شهر نوفمبر 1981 "صيغة قوانين الإكليريكيين والعلمانيين"؛ وفي شهر فبراير 1982 "صيغة قوانين الدّفاع عن الحقوق أي المحاكمات"؛ وفي شهر أكتوبر 1984 "صيغة قوانين تكوين الرّئاسة بدرجاتها في الكنائس الشّرقيّة".

لا شيء إلّا الملاحظات الّتي وصلت إلى اللّجان بحجمها الهائل وأهمّيتها البالغة وجدّيتها المثبته بالأدلّة تُبرز الطّابع الجماعيّ في إعادة النّظر في "المجموعة". جميع مطارنة الكنائس الشّرقيّة وسائر الأجهزة الاستشاريّة ساهمت بشكل جاد وفعّال في إعادة النّظر في "المجموعة". وفي هذا الصّدد لابد من لفت النّظر إلى أن نشر الصّيغ سابقة الذّكر إنّما كان الغرض منه شهر أعمال اللّجان ليُتاح للجميع، لا سيما الخبراء في القانون الكنسيّ، أن يُبدوا رأيهم ويساهموا في نجاح "المجموعة"

جميع الملاحظات، بلا استثناء، بعد تصنيفها وترتيبها دُفِعت مرّة أخرى إلى مجموعات بحث خاصّة لإعادة النّظر فيها ودراستها بدقّة وفقًا لتوجيهات الأجهزة الإداريّة. في هذه المجموعات مستشارو اللّجنة وبعض السّادة من ذوي الخبرة الخاصّة في الشّؤون موضوع البحث أعادوا النظر في نص "المجموعة". والنّص المعاد النّظر فيه على هذا النّحو كان يظهر في ما ترفعه اللّجنة من تقارير في مجلّة "الإعلانات" Nuntia.

ثمّ إنَّ الصّيغ بعد إعادة سبكها صُنّفت على وجه ملائم في نصّ واحد من ثلاثين بابًا وسُلّمت إلى مجموعة بحث خاصّة أطلق عليها اسم [جماعة] "التّنسيق". كانت مهمّة هذه الجماعة ضبط وحدة "المجموعة" وتلاحمها الدّاخليّ ونجنّب التّناقضات واللّبس وحصر معاني كلّ من الألفاظ القانونيّة في معنى واحد قدر المستطاع، وحذف ما هو مكرّر أو غير مجد، وتوحيد الإملاء وعلامات الوقف.

وفي شهر أكتوبر سنة 1986 طُبعت "صيغة مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة"[57] وقُدّمـــت للحـــبر الأعظـــــــــــم، فأمر في السّابع عشر من الشّهر نفسه، عيد القدّيس أغناطيوس الأنطاكيّ، أن تُرفع لأعضاء اللّجنة للفحص والحكم.

طُرحت ملاحظات أعضاء اللّجنة بعد ترتيبها بشكل مناسب، على مجموعة خاصّة من الدّارسين المستشارين لفحصها، أُطلِق عليهم اسم لجنة "فحص الملاحظات"[58] واجتمعوا مرتين لمدّة 15 يومًا. كانت مهمّة هذه المجموعة النّظر في الملاحظات مليًّا واقتراح التّعديلات الملائمة للقوانين أو –في حالة التزام النّص- ذكر الأسباب الّتي دعت إلى عدم قبول الملاحظات موضوع النّقاش. ثمَّ جُمعت الملاحظات مع آراء هذه المجموعة في كرّاسة واحدة وأرسِلت إلى أعضاء اللّجنة في شهر أبريل 1988، وطُرحت عليهم للبحث والحكم في جلسة رسميّة عُقدت بعد بضعة أشهر.

في نفس الوقت "مجموعة التّنسيق"[59] الّتي لم تتوقّف قطّ عن العمل، اقترحت عدّت تعديلات على نصّ القوانين، معظمها متعلّق بأسلوب الكتابة، أمّا بعضها فكان يمس جوهر القوانين، فرأت "بحكم المنصب" وجوب الأخذ بها، حفاظًا على الانسجام التّام بين القوانين، وسدًّا للثغرات القانونيّة بإحكام ملائمة قدر المستطاع. جُمعت هذه [التّعديلات] كلّها وأُرسِلت إلى أعضاء اللّجنة في شهر يوليو 1988، طُرحت عليهم للنّظر والحكم.

ثمَّ عُقدت جلسة رسميّة من الثّالث إلى الرّابع عشر من شهر نوفمبر سنة 1988، في قاعة القصر الرَّسوليّ الملقبة بـ "Bologna"، دعا الحبر الأعظم أعضاء اللّجنة إلى عقدها ليقرّروا بالاقتراع إن كان نص مجموعة القوانين المعدّل بأسره أهلاً لأن يُرفع إلى الحبر الأعظم بأقرب وقت، ليُنشر في الوقت والشّكل اللّذين يراهما مناسبين. في هذه الجلسة عمّت مناقشة تلك المسائل الّتي اقترح لا أقل من خمسة أعضاء اللّجنة [مناقشتها]. بعد الاقتراع على النّص النّهائيّ لمجموعة القوانين، ليُبدي أعضاء اللّجنة وأيهم في كلّ من الأبواب على حدة، كانت النّتيجة كما يلي: جميع الأبواب نالت موافقة أغلبيّة الأعضاء، وغالبًا بالأجماع.

ثمّ إنَّ النّص الأخير، بعد تعديله وفقًا لرغبات أعضاء اللّجنة وتسميته "مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة"[60]، وطبعه بما يسمّونها "الوسائل المعلوماتيّة" في عشر نسخ، رُفع بتاريخ 28 يناير 1989 إلى الحبر الرّومانيّ مع طلب إصداره.

والحبر الأعظم نظر شخصيًّا في هذا النّص الأخير، بمساعدة بعض الخبراء وبالاستماع إلى نائب رئيس اللّجنة الحبريّة لإعادة النّظر في مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة، وأمين سرّها، وأمر بطبعه. وأخيرًا، بتاريخ 1 أكتوبر 1990، قرّر إصدار مجموعة القوانين الجديدة بتاريخ الثّامن عشر من الشّهر نفسه.

---

(57) Schema Codicis Iuris Canonici Orientalis
(58) De expensione observationum
(59) Coetus de Coordinatione
(60) Codex Canonum Ecclesiarum Orientalium

مجموعة قوانين الكنائس الشّرقيّة

قوانين تمهيديّة 1-6

ق.1- قوانين هذه المجموعة تعني جميع الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة وإيّاها وحدها، ما لم يُقرَّر غير ذلك صراحة في ما يخصّ العلاقات مع الكنيسة اللّاتينية.

ق. 2- قوانين هذه المجموعة الَّتي غالبًا ما تتبنّى شرع الكنائس الشّرقيّة القديم وتحذو حذوه، يجب قراءتها بالأرجح على ضوء هذا الشّرع.

ق. 3- هذه المجموعة، وإن كانت كثيرًا ما تشير إلى مراسيم الكتب الطقسيّة، إلا أنَّها غالبًا لا تَبُتُّ في الشّؤون الطقسيّة، لذلك يجب العمل بهذه المراسيم بعناية ما لم تتعارض وقوانين [هذه] المجموعة.

ق. 4- قوانين هذه المجموعة لا تُلغي ولا تخالف المعاهدات الَّتي عقدها أو اعتمدها الكرسي الرّسوليّ مع الدّول وغيرها من المنظّمات السّياسيّة، ومن ثمّ تبقى سارية على حالتها الرّاهنة، من غير أن يعوقها ما يخالفها من أحكام [هذه] المجموعة.

ق.5- إنَّ الحقوق المكتسبة وكذلك الامتيازات الَّتي منحها الكرسي الرّسوليّ للأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتبارية والمعمول بها حتَّى اليوم بدون أن تُنقَض، تبقى بأكملها ما لم تنقضها نصًا قوانين هذه المجموعة.

ق. 6- عند نفاذ قوانين هذه المجموعة:
(1) تُلغى جميع قوانين الشّرع العام أو الشّرع الخاص الَّتي تتعارض وقوانين [هذه] المجموعة، أو الَّتي تتعلّق بمادّة صاغتها بأكملها هذه المجموعة.
(2) تُنقض جميع العادات الَّتي ترذلها قوانين [هذه] المجموعة أو الَّتي تتعارض معها، ولا تعود إلى أكثر من مئة سنة أو ليست عريقة في القدم.

الباب الأوَّل
المؤمنون[61] وما لهم جميعا
من حقوق وواجبات

ق. 7- البند 1 - المؤمنون هم الَّذين أُقيموا شعبًا لله باتحادهم بالمسيح بواسطة المعمودية، ولذلك باشتراكهم على نحو ما في وظيفة المسيح الكهنوتية والنّبوية والملكية، يُدعَون- كل حسب وضعه - إلى ممارسة الرّسالة الَّتي عهِد الله إلى الكنيسة الاضطلاع بها في العالم.
البند 2 - هذه الكنيسة المكوّنة والمنظّمة كمجتمع في هذا العالم، قائمة في الكنيسة الكاثوليكيّة الَّتي يسوسها خليفة بطرس والأساقفة الَّذين هم في الشّركة معه.

ق. 8- يشترك شركة كاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة في هذا العالم، المعمَّدون المرتبطون بالمسيح في بُنية [الكنيسة] المنظورة، بوِثاق الاعتراف بالإيمان والأسرار والحكم الكنسيّ.

ق. 9- البند 1 - يرتبط بالكنيسة بنوع خاص الموعوظون الَّذين بدافع من الرّوح القدس يتُوقون بإرادة صريحة إلى الاتّحاد بها، ومن ثمّ فبإرادتهم هذه وبحياة الإيمان والرّجاء والمحبة الَّتي يعيشونها، يُضمّون إلى الكنيسة الَّتي تعضدهم كأبنائها.

---

(61) لفظة "مؤمن" يُعنى بها في هذه المجموعة المنتمون الى الكنيسة الكاثوليكيّة لا غير، ما لم يتبين من السّياق أو النّص غير ذلك (راجع مثلاً القانون 352 البند 2)؛ وهي تعريب اللّفظة اللّاتينية Christifedeles الَّتي معناها الحرفيّ "المؤمن بالمسيح).

البند 2 - تُولي الكنيسة الموعوظين عناية خاصة، وهي إذ تدعوهم إلى أن يعيشوا الحياة الإنجيليّة وتهيّئهم للاشتراك في القدّاس الإلهي والأسرار والصّلوات الطقسيّة، تمنحهم منذ الآن مختلف الامتيازات الخاصة بالمسيحيين.

ق. 10- على المؤمنين، مع التمسّك بكلمة الله وولائهم لسلطان التّعليم الحيّ والأصيل للكنيسة، أن يحفظوا بالتّمام والكمال الإيمان الَّذي صانه أجدادهم وتناقلوه بأغلى ثمن، وأن يعترفوا به علنًا ويستوعبوه أكثر فأكثر بالممارسة، ويجعلوه مثمرًا بأعمال المحبّة.

ق. 11- تقوم بين جميع المؤمنين، بناء على ولادتهم الثّانية في المسيح، مساواة حقيقيّة في الكرامة والعمل، بها يتعاون جميعهم لبناء جسد المسيح، كل حسب وضعه ومهمّته.

ق. 12- البند 1- يجب على المؤمنين، كلّ بسيرته، أن يحافظوا دومًا على الشَّركة مع الكنيسة.
البند 2 - وعليهم أن يبذلوا كل جهدهم في إتمام واجباتهم نحو الكنيسة جمعاء ونحو كنيستهم المتمتعة بحكم ذاتي.

ق. 13- على المؤمنين جميعا، كل حسب وضعه، أن يبذلوا جهدهم ليعيشوا حياة القداسة ولنموّ الكنيسة ودعم تقديسها بلا انقطاع.

ق. 14- جميع المؤمنين من حقّهم ومن واجبهم أن يجتهدوا في تبليغ بشرى الخلاص الإلهيّة أكثر فأكثر، إلى جميع النّاس في كلِّ العصور وفي جميع أنحاء العالم.

ق. 15- البند 1 - إنَّ ما يعلنه رعاة الكنيسة، ممثّلو المسيح، بصفتهم معلميّ الإيمان، أو ما يقرّرونه، بصفتهم رؤساء الكنيسة، يجب على المؤمنين أن يتلقّوه بروح الطاعة المسيحيّة، مدركين مسؤوليتهم الشّخصية.
البند 2 - باستطاعة المؤمنين أن يُطلعوا رعاة الكنيسة على احتياجاتهم، لاسيّما الرّوحيّة منها، وعلى أمانيهم.
البند 3 - ولهم الحق، بحسب ما يتمتّعون به من علم واختصاص ومكانة، بل عليهم أحيانًا الواجب، أن يبدوا رأيهم لرعاة الكنيسة في الأمور المتعلقة بخير الكنيسة، وأن يطلعوا سائر المؤمنين على هذا [الرّأي]، مع عدم الإخلال بسلامة الإيمان والاحترام [الواجب] للرّعاة، ومع وضع المصلحة العامة وكرامة الإنسان في الاعتبار.

ق. 16- للمؤمنين الحق في أن ينالوا من رعاة الكنيسة المساعدات النّابعة من خيراتها الرّوحية، لا سيّما كلمة الله والأسرار.

ق. 17- من حق المؤمنين أن يمارسوا العبادة الإلهيّة وفقًا لأحكام كنيستهم المتمتعة بحكم ذاتي، وأن يتبعوا في حياتهم الرّوحية نمطًا خاصًّا متّفقًا والتّعاليم الكنسية.

ق. 18- المؤمنون في استطاعتهم ولهم الحرية في تأسيس جمعيات وإدارتها لأهداف خيريّة أو تقَويّة، أو لتعزيز الدّعوة المسيحيّة في العالم، كما لهم أن يعقدوا اجتماعات للتّعاون في بلوغ هذه الأهداف.

ق. 19- جميع المؤمنين، بصفتهم شركاء في رسالة الكنيسة، لهم الحق في تشجيع أو دعم العمل الرّسوليّ بمبادراتهم الخاصّة، كلّ حسب حالته ووضعه، ولكن لا يحقّ لأية مبادرة أن تدّعي لنفسها صفة الكاثوليكيّة إن لم تكن مشفوعة برضى السّلطة الكنسيّة المختصة.

ق. 20- للمؤمنين - لكونهم مدعوين بالمعموديّة إلى انتهاج حياة ملائمة للتّعاليم الإنجيليّة - الحق في تربية مسيحيّة تُعدّهم كما يجب للبلوغ إلى النّضوج الشّخصيّ الإنسانيّ، وفي آن واحد إلى معرفة سرّ الخلاص والسّلوك بموجبه.

ق. 21- يتمتّع الَّذين يعكفون على العلوم الدّينيّة، بالحرّيّة المشروعة في البحث والتّعبير عن رأيهم بحكمة في نطاق خبرتهم، مع مراعاة التّوقير الواجب لسلطان التّعليم الكنسيّ.

ق. 22- لجميع المؤمنين الحق في ألاّ يكونوا عرضة لأي إكراه لدى اختيارهم حالة حياتهم.

ق. 23- لا يجوز لأحد أن يتعرض بطريقة غير مشروعة إلى السّمعة الحسنة الَّتي يتمتع بها غيره، ولا أن ينتهك حق أي شخص في صون شؤونه الخاصة.

ق. 24- البند 1 - للمؤمنين أن يطالبوا على وجه مشروع بالحقوق الَّتي يتمتّعون بها في الكنيسة، وأن يدافعوا عنها في المحكمة الكنسيّة المختصّة، وفقًا للشّرع.
البند 2 - وكذلك من حق المؤمنين، إذا استدعتهم السّلطة المختصّة إلى المحاكمة، أن يُحاكَموا مع العمل بأحكام الشّرع وتطبيقها بإنصاف.
البند 3 - من حق المؤمنين ألاّ تُوقَع عليهم عقوبات قانونية، إلاّ وفقًا للقانون.

ق. 25- البند 1 - يجب على المؤمنين أن يلبّوا احتياجات الكنيسة، بحيث تحصل على العون الضروري لبلوغ أهدافها، لا سيّما العبادة الإلهية وأعمال الرّسالة والمحبّة، وما يلزم لمعيشة خدّامها اللاّئقة.
البند 2 - كما يجب عليهم تعزيز العدالة الاجتماعيّة وإسعاف الفقراء من دخلهم، ذاكرين وصيّة الرّب.

ق. 26- البند 1 - يجب على المؤمنين أفرادًا أو منضمّين في جمعيّات، لدى ممارسة حقوقهم، أن يضعوا في اعتبارهم خير الكنيسة العام وحقوق الآخرين، وكذلك واجباتهم نحو غيرهم.
البند 2 - من اختصاص السّلطة الكنسيّة، في سبيل الخير العام، ضبط ممارسة الحقوق الخاصة بالمؤمنين.

الباب الثّاني
الكنائس المتمتعة بحكم ذاتيّ[62]
والطقوس

ق. 27- جماعة المؤمنين الّتي ترتبط بالرئاسة الكنسيّة وفقًا للقانون، وتعترف بها نصًّا أو ضمنا السّلطة الكنسيّة العليا على أنها متمتعة بحكم ذاتي، تُدعى في هذه المجموعة كنيسة متمتعة بحكم ذاتي.

ق. 28- البند 1 - الطقس هو التُراث اللّيتورجيّ واللّاهوتّي والرّوحيّ والتّنظيميّ المتّسم بثقافة الشّعوب وظروفها التّاريخيّة، ويُعبّر عنه بالطريقة الخاصة الّتي تعيش بها الإيمان كلّ كنيسة متمتعة بحكمٍ ذاتيّ.

البند 2- الطّقوس المعنيّة في هذه المجموعة، هي المنحدرة من التّقليد الأرمنيّ والإسكندريّ والأنطاكيّ والقسطنطينيّ والكلدانيّ، ما لم يتضح غير ذلك.

الفصل الأول
الانتماء إلى كنيسة متمتعة بحكمٍ ذاتي

[62] ترجمنا العبارة اللّاتينية sui iuris بعبارة "حكم ذاتيّ" الّتي نرى أنّها أوفق للمعنى المقصود بالنّسبة الى الكنيسة، من لفظة "مستقل" الّتي استخدمناها بالنّسبة الى الأديرة. أنظر قانون 433 بند 2.

ق. 29- البند 1 - الابن الَّذي لم يبلغ الرّابعة عشرة من عمره ينتمي بالمعموديّة إلى الكنيسة المتمتعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها والده الكاثوليكيّ؛ لكنَّه ينتمي إلى الكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي تنتمي إليها والدته، إذا كانت والدته وحدها كاثوليكيّة، أو إذا طلب ذلك كلا الوالدين متّفقين، مع عدم الإخلال بالشّرع الخاص المقرّر من قِبَل الكرسي الرّسوليّ.

البند 2 - أمّا إذا كان الابن الَّذي لم يتمّ الرّابعة عشرة من عمره:

(1) من أم غير متزّوجة، فينتمي إلى الكنيسة المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي تنتمي إليها أمّه؛
(2) مجهول الوالدين، فينتمي إلى الكنيسة المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها أولئك الَّذين عُهِدَت إليهم العناية به على وجه شرعي؛ وإذا تعلّق الأمر بالأب والأم اللّذين تبنّياه، فيُطَبَّق البند1؛

(3) من أبوين غير معمَّدين، فينتمي إلى الكنيسة المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها من تعهّد بتربيته في الإيمان الكاثوليكيّ.

ق. 30- كلُّ من تقدّم للمعمودية وقد أتمّ الرَّابعة عشرة من عمره، له الحرّية في اختيار أية كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ والانتماء إليها بقبول المعمودية فيها، مع عدم الإخلال بالشّرع الخاص المقرّر من قِبَل الكرسي الرّسوليّ.

ق. 31- لا يتجاسرْ أحد أن يستميل كيفما كان أيّ مؤمن للانتقال إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتي.

ق. 32- البند 1 - ليس بوسع أحد، بدون رضى الكرسي الرّسوليّ، أن ينتقل على وجه صحيح إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

البند 2 - أمّا إذا تعلّق الأمر بمؤمن من إيبارشيّة إحدى الكنائس المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ، يَطلب الانتقال إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، لها في نفس المنطقة إيبارشيّة، فيمكن ترجيح رضى الكرسي الرّسوليّ، بشرط أن يرضى كتابةً على الانتقال الأسقفان الإيبارشيّان لكلا الإيبارشيّتين.

ق. 33- في استطاعة المرأة أن تنتقل إلى كنيسة زوجها المتمتعة بحكم ذاتي، عند الاحتفال بالزواج أو ما دام [الزواج] قائمًا؛ وعند انحلال الزّواج لها الحرّية في العودة إلى كنيستها الأولى المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 34- إذا انتقل الوالدان، أو الزّوج الكاثوليكيّ في حالة الزّواج المختلط، إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فإنَّ الأولاد الَّذين هم دون الرّابعة عشرة من العمر، ينتمون بحكم

الشّرع إلى نفس الكنيسة؛ أمّا في حالة الزّواج بين الكاثوليك، إذا انتقل أحد الوالدين فقط إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، لا ينتقل الأولاد إلّا برضى كلا الوالدين؛ أمّا عند إتمام الرّابعة عشرة من العمر، فللأولاد أن يعودوا إلي كنيستهم الأولى المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 35- إنّ المعمّدين غير الكاثوليك الَّذين ينضمّون إلى الشّركة التّامّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، يحتفظون بطقسهم في جميع أنحاء العالم، ويمارسونه ويحفظونه قدر المستطاع، ولذلك ينتمون إلى الكنيسة المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي لها نفس الطّقس، مع عدم الإخلال بحق اللّجوء إلى الكرسي الرَّسوليّ في حالات خاصة بأشخاصٍ أو بجماعاتٍ أو بمناطقٍ.

ق. 36- كل انتقال إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، يصبح نافذًا منذ إعلانه إمّا أمام الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ لتلك الكنيسة أو أمام الرّاعي الخاص، وإمّا أمام الكاهن المفوّض من قِبَل أحدهما وأمام شاهدَين، ما لم يقضِ مرسوم الكرسي الرّسوليّ غير ذلك.

ق. 37- يُسَجّل كل انتماء إلى إحدى الكنائس المتمتعة بحكم ذاتي، أو الانتقال إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتي، في سجلّ المعمّدين بالرّعيّة الَّتي تم فيها الاحتفال بالمعمودية، حتَّى في الكنيسة اللّاتينيّة إذا اقتضى الأمر؛ وإن تعذّر ذلك، ففي وثيقة أخرى تُحفظ في أرشيف رعيّة الرّاعي الخاص بالكنيسة المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي تم الانتماء إليها.

ق. 38- يبقى مؤمنو الكنائس الشّرقيّة منتمين إلى كنيستهم المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ، حتَّى إن عُهِدَ أمر العناية بهم إلى رئيس كنسيّ أو راع من كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

الفصل الثّاني
الطّقوس وحفظها

ق. 39- إنّ طقوس الكنائس الشّرقيّة يجب حفظها ودعمها بورع، لكونها تراث كنيسة المسيح بأسرها، يشعّ فيه التَّقليد المنحدر من الرّسل عن طريق الآباء، ويؤكّد بتنوّعه وحدة الإيمان الكاثوليكيّ الإلهيّة.

ق. 40- البند 1 - على الرؤساء الكنسيّين الَّذين يرئسون الكنائس المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ، وعلى جميع الرّؤساء الكنسيّين الآخرين، أن يُعنوا عناية بالغة بصَون طقسهم بأمانة وحفظه بدقّة ولا يقبلوا أيّ تغيير فيه، ما لم يكن في سبيل نموّه الذّاتيّ والحيويّ، واضعين مع ذلك نُصب أعينهم المحبة المتبادلة بين المسيحيّين ووحدتهم.

البند 2 - على سائر الإكليروس وجميع أعضاء مؤسّسات الحياة المكرّسة أن يحفظوا بأمانة طقسهم ويكتسبوا على الدّوام معرفة له أعمق وممارسة أكمل.

البند 3 - وكذلك على سائر المؤمنين أن يعزّزوا معرفة طقسهم وتقديرهم له، كما يجب عليهم أن يحفظوه في كلِّ مكان، ما لم يستثن الشّرع أمرًا ما.

ق. 41- على المؤمنين، من أية كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ - بما في ذلك الكنيسة اللّاتينية- الَّذين لهم بحكم الوظيفة أو الخدمة أو المهمّة علاقات متواترة مع مؤمني كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتي، أن يتكوّنوا بدقّة في معرفة طقس هذه الكنيسة وممارسته، وذلك على قدر أهميّة الوظيفة أو الخدمة أو المهمّة الَّتي يضطلعون بها.

الباب الثّالث
سُلطة الكنيسة العُليا

ق. 42- كما يشكّل القدّيس بطرس وسائر الرّسل، بإرادة من الرَّبّ، هيئة واحدة، كذلك يتّحد الحبرُ الروماني خليفةُ بطرس، والأساقفةُ خلفاءُ الرسل، فيما بينهم.

الفصل الأوَّل
الحبر الروماني

ق. 43- إنّ أسقفَ الكنيسة الرومانيّة الَّذي تستمرّ في شخصه المهمّة الَّتي منحها الرّبّ على وجه خاص لبطرس أوّل الرّسل، لتنتقل لخلفائه، هو رأس هيئة الأساقفة ونائب المسيح وراعي الكنيسة بأسرها في هذا العالم، ومن ثمّ يتمتّع بحكم منصبه بالسّلطان المألوف الأعلى المطلق المباشر الشّامل في الكنيسة، وله على الدّوام الحرّية في ممارسته.

ق. 44- البند 1 - يُحرز الحبر الرّومانيّ السّلطان الأعلى التّامّ على الكنيسة، بانتخابه على وجه شرعيّ وقبوله لهذا [الانتخاب] بالإضافة إلى السّيامة الأسقفيّة؛ ولذلك، فإن المنتخَب للحبرية العظمى المتّسم بالسّمة الأسقفيّة، يُحرز هذا السّلطان منذ قبوله [الانتخاب]؛ أمّا إذا خلا المنتخَبُ من السّمة الأسقفيّة، فيُرسَم أسقفا فورًا.

البند 2 - إذا حدث أن تخلّى الحبر الرّومانيّ عن منصبه، يلزم لصحّة التّخلّي أن يتمّ بحرّية ويُعلَن عنه كما يجب، لكن لا [يلزم] أن يقبله أحد.

ق. 45- البند 1 - للحبر الرّومانيّ بحكم منصبه سلطان، لا على الكنيسة بأسرها فحسب، بل له على جميع الإيبارشيات وهيئاتها رئاسة السّلطان المألوف، وبها يوطّد ويحمي في آن واحد السّلطان الذّاتيّ والمألوف والمباشر، الّذي يتمتّع به كلّ من الأساقفة في الإيبارشية المعهودة إلى عنايته.

البند 2 - إنَّ الحبر الرّومانيّ لدى اضطلاعه بمنصبه كراعٍ أعلى للكنيسة بأسرها، متّحد على الدّوام في الشّركة مع سائر الأساقفة، بل مع الكنيسة جمعاء؛ ومع ذلك فله الحقّ في تحديد أسلوب ممارسة هذا المنصب بطريقة شخصيّة أو جماعيّة، حسب احتياجات الكنيسة.

البند 3 - لا مجال للاستئناف ولا للتّظلّم من حكم الحبر الرّومانيّ أو قراره.

ق. 46- البند 1 - يعاضد الأساقفة الحبر الرّومانيّ في ممارسة مهامّ منصبه، ويمكنهم أن يتعاونوا معه بطرق مختلفة، منها سينودس الأساقفة؛ ويساعده فضلاً عن ذلك الآباء الكرادلة والدائرة الرّومانيّة والمندوبون الحبريون، وغيرُهم من الأشخاص والمؤسّسات المختلفة، حسب احتياجات الزّمن، ويضطلع كلّ هؤلاء الأشخاص وهذه المؤسّسات بالمهمّات المعهودة إليهم باسمه وبسلطته، لخير جميع الكنائس، وفقًا للقواعد الّتي يقرّرها الحبر الرّومانيّ نفسه.

البند 2 - البطاركة وسائر الرّؤساء الكنسيّين، الّذين يرئسون كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، تحكم مشاركتهم في سينودس الأساقفة، قواعد خاصة يقرّرها الحبر الرّومانيّ نفسه.

ق. 47- عند شغور الكرسي الرّومانيّ أو إعاقته إعاقة تامّةً، لا يُستحدَث أي شيء في حكم الكنيسة بأسرها، بل يُعمَل بالقوانين الخاصة الصّادرة لمثل هذه الظروف.

ق. 48- في هذه المجموعة يندرج تحت اسم الكرسي الرّسوليّ أو الكرسي المقدّس، لا الحبر الرّومانيّ فحسب بل الدّواوين أيضًا والمؤسّسات الأخرى للدّائرة الرّومانيّة، ما لم يُستدرك في الشّرع أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

الفصل الثّاني
هيئة الأساقفة

ق. 49- إنّ هيئة الأساقفة الّتي رأسُها الحبر الرّومانيّ وأعضاؤها الأساقفة، بحكم سرّ الرّسامة وبالشّركة في الرّئاسة بدرجاتها بين رأس الهيئة وأعضائها، [هذه الهيئة] الّتي

فيها تستمرّ بلا انقطاع الجماعة الرّسوليّة، هي أيضًا- باتّحادها مع رأسها لا بدونه قط - صاحبة سلطة عُليَا وتامّة في الكنيسة بأسرها.

ق. 50- البند 1 - تمارس هيئة الأساقفة سلطانها على الكنيسة بأسرها على وجه مَهيب في المجمع المسكونيّ.

البند 2 - تمارس هيئة الأساقفة السّلطان نفسه، بما يقوم به الأساقفة المنتشرون في العالم من عمل موحّد، يباشره أو يقبله باختياره بصفته هذه الحبر الرّومانيّ، فيصبح بالحقيقة عملاً جماعيًا.

البند 3 - يعود للحبر الرّومانيّ أن يختار ويشجّع حسب احتياجات الكنيسة الطرق الَّتي بها تمارس هيئة الأساقفة مهامّها على وجه جماعيّ في الكنيسة بأسرها.

ق. 51- البند 1 - للحبر الرّومانيّ وحده أن يدعو إلى [عقد] مجمع مسكونيّ، ويرئسه بنفسه أو بغيره؛ وكذلك أن ينقل المجمع أو يُوقفه أو يحلّه ويُثبّت قراراته.

البند 2 - للحبر الرّومانيّ نفسه أن يحدّد المسائل الواجب معالجتها في المجمع المسكونيّ، ويحدّد النّظام الواجب إتّباعه فيه؛ وبوسع آباء المجمع أن يُضيفوا إلى المسائل الَّتي يقترحها الحبر الرّومانيّ مسائل أخرى، يعتمدها الحبر الرّومانيّ نفسه.

ق. 52- البند 1 - جميع الأساقفة الَّذين هم أعضاء هيئة الأساقفة دون سواهم، من حقّهم ومن واجبهم المشاركة في المجمع المسكونيّ بصوتٍ تقريري.

البند 2 - بالإضافة إلى ذلك بوسع السّلطة العُليا للكنيسة أن تدعو عددًا من غير المتّسمين بالكرامة الأسقفيّة إلى المجمع المسكونيّ، وتحدّد دورهم فيه.

ق. 53- إذا حدث أن شغر الكرسي الرّسوليّ في أثناء انعقاد المجمع المسكونيّ، يتوقّف المجمع بحكم الشّرع، إلى أن يأمر الحبر الرّومانيّ الجديد بمتابعة المجمع المسكونيّ أو حلّه.

ق. 54- البند 1 - ليس لقرارات المجمع المسكونيّ قوّة الإلزام، ما لم يعتمدها الحبر الرّومانيّ مع آباء المجمع ويُثبّتها ويأمر بإصدارها.

البند 2 - تحتاج إلى هذا التّثبيت وهذا الإصدار نفسيهما، لكي تحظى بقوّة الإلزام، القرارات الَّتي تَسُنّها هيئة الأساقفة، لدى قيامها حقًّا بعمل جماعيّ، بطريقة أخرى باشرها أو قَبِلَها الحبر الرّومانيّ باختياره.

الباب الرّابع
الكنائس البطريركيّة

ق. 55- النّظام البطريركيّ قائم في الكنيسة، وَفقًا للتّقليد الكنسيّ العريق في القدم الَّذي اعترفت به المجامع المسكونيّة الأولى؛ ولذلك يجب أن يحظى بطاركة الكنائس الشّرقية الَّذين يرئس كلّ منهم كنيسته البطريركيّة كأب ورأس، بالإكرام والتبجيل.

ق. 56- البطريـــــرك هو أسقـــف له السّلطـــان على جمـــــيع الأســـــــاقفـــــــة - بما في ذلك المتروبوليت - وعلى سائر مؤمني الكنيسة الَّتي يرئسها، وفقًا للشّرع المعتمَد من قِبَل سلطة الكنيسة العُليَا.

ق. 57- البند 1 - إنّ إنشاء الكنائس البطريركية وإعادتها [إلى الوجود] وتغييرها وإلغاءها محفوظ لسلطة الكنيسة العُليَا.

البند 2 - للسلطة الكنسية الْعليَا دون سواها تغيير اللّقب المعترف به أو الممنوح على وجه شرعيّ لكلِّ كنيسة بطريركيّة.

البند 3 - يجب أن يكون للكنيسة البطريركيّة داخل حدود منطقتها، مقرّ ثابت يمكث فيه البطريرك، يُقام، اذا أمكن، في المدينة الَّتي منها يقتبس البطريرك لقبه؛ ولا يمكن نقل هذا الكرسي إلا لسبب بالغ الأهميّة، وبرضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، وبعد موافقة الحبر الرّومانيّ.

ق. 58- بطاركة الكنائس الشّرقيّة لهم التّقدم على الأساقفة، من أية درجة كانوا، في جميع أنحاء العالم، مع سَرَيَان قواعد التقدّم الخاصة الَّتي أقرّها الحبر الرّومانيّ.

ق. 59- البند 1 - إنّ بطاركة الكنائس الشّرقيّة، وإن تأخّر بعضهم على بعض في الزّمن، فهم متساوون بالنظر إلى الرّتبة البطريركيّة، مع عدم الإخلال بالتقدّم الشّرفيّ بينهم.
البند 2 - ترتيب التقدّم بين كراسي الكنائس الشّرقيّة البطريركيّة القديمة هو كما يلي: في المقام الأول الكرسي القسطنطينيّ ويليه الإسكندريّ، فالأنطاكيّ فالأورشليميّ.

البند 3 - يترتّب التقدّم بين سائر بطاركة الكنائس الشّرقيّة حسب قِدَم الكرسي البطريركيّ.
البند 4- بين بطاركة الكنائس الشّرقيّة الَّذين لهم لقب واحد لكنّهم يرئسون كنائس بطريركيّة مختلفة، يحظى بالتّقدّم من سبقت ترقيته إلى الرّتبة البطريركيّة.

ق. 60- بند 1 - البطريرك، في الكنائس المخصّصة لمؤمني الكنيسة الَّتي يرئسها وفي احتفالات كنيسته الطقسية، يتقدّم على سائر البطاركة، حتَّى إذا كانوا أعلى منه بلقَب كرسيّهم، أو أقدم منه في التّرقية.
البند 2 - إنّ البطريرك الحائز حاليًا على السّلطان البطريركيّ، يتقدّم على أولئك الَّذين ما زالوا محتفظين بلقب الكرسيّ البطريركيّ الَّذي حازوه سابقًا.

ق. 61- بوسع البطريرك أن يكون له لدى الكرسي الرَّسوليّ وكيل يعيّنه هو نفسه، بعد موافقة الحبر الرّومانيّ.

ق. 62- إنَّ البطريرك الَّذي يتخلّى عن وظيفته، يحتفظ بلقبه وكرامته لا سيّما في الاحتفالات الطقسيّة، كما له الحق أن يخصَّص له، برضاه، مقرٌ مناسبٌ لإقامته، وأن تُوَفّر له سبُل المعيشة من أموال الكنيسة البطريركيّة، تكفُل له إعالةً لائقةً بلقبه، مع عدم الإخلال بالقانون 60 البند 2 في ما يتعلّق بالتقدّم.

الفصل الأوَّل
انتخاب البطاركة

ق. 63- يُنتَخَب البطريرك على وجه شرعيّ في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 64- يجب أن يحدِّد الشَرع الخاص ما يلزم لكي يكونَ الشّخصُ جديرًا بالرّتبة البطريركيّة مع عدم الإخلال في كلِّ الأحوال بأحكام القانون 180.

ق. 65- البند 1 - يجب انعقاد سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة في المقرّ البطريركيّ، أو في مكان آخر يعيّنه مدبّر الكنيسة البطريركيّة، برضى السّينودس الدّائم.

البند 2 - يجب انعقاد سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة في غضون شهر من شغور الكرسي البطريركيّ، مع سَرَيان الشّرع الخاص إذا قرّر مدة أطول، أقصاها شهران.

ق. 66- البند 1 - لدى انتخاب البطريرك، يتمتّع جميعُ أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة دون سواهم، بالحق في أن يَنتَخبوا.
البند 2 - يُحظر على كلّ من ليس من أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية، أن يحضر في القاعة لانتخاب البطريرك، ما عدا الإكليريكيّين الَّذين يُتَّخَذون كفارِزِي الأصوات أو كاتب أعمال السّينودس، وفقًا للقانون 71 بند 1.
البند 3 - لا يجوز لأحد التّدخّل كيفما كان في انتخاب البطريرك، سواء كان قبل أو في أثناء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 67- لدى انتخاب البطريرك يجب العمل بالقوانين 947 - 957 وتُرذل كل عادة مخالفة، ما لم يقرّر الشّرع العام غير ذلك.

ق. 68- البند 1 - على جميع الأساقفة المدعوين على وجه شرعيّ واجب جسيم في حضور الانتخاب.
البند 2 - إذا رأى أحد الأساقفة أنّ هناك عائقا صوابيًّا يقيّده، عليه أن يُطلع سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية على أسباب تغيّبه كتابة، وللأساقفة الحاضرين في المكان المعيّن عند بدء جلسات السينودس الحكم على شرعيّة العائق.

ق. 69- متى تمّت الدعوة على وجه قانونيّ، إذا حضر إلى المكان المعيّن ثلثا الأساقفة الواجب عليهم حضور سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، بعد حذف الَّذين يقيّدهم عائق مشروع، تُعلن قانونية السّينودس ويمكن الشّروع في الانتخاب.

ق. 70- يرئس سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة لانتخاب البطريرك - ما لم يقرّر الشّرع الخاص غير ذلك - مَن مِن الحاضرين يُنتخب في الجلسة الأولى، وقبل ذلك يحتفظ بالرّئاسة مدبّر الكنيسة البطريركيّة.

ق. 71- البند 1 - يمكن اتّخاذ فارزي الأصوات وكاتب الأعمال وفقًا للشّرع الخاص حتَّى من بين الكهنة والشّمامسة الإنجيليّين.
البند 2 - على جميع الحاضرين في السّينودس واجب جسيم في حفظ السّرّ في ما يتعلّق بالاقتراع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ق. 72- البند 1 - يُعَدّ منتخبًا مَن أحرز ثلثي الأصوات؛ ما لم يقرّر الشّرع الخاص أنّه، بعد عدد ملائم من الاقتراعات لا يقلّ عن ثلاث مرات، تكفي الأغلبيّة المطلقة من الأصوات، ويتمّ الانتخاب وفقًا للقانون 183 البندين 3 و4.
البند 2 - إن لم يتمّ الانتخاب في غضون خمسة عشر يومًا منذ بدء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، يُحال الأمر إلى الحبر الرّومانيّ.

ق. 73- إذا كان المنتخَب على أقلّ تقدير أسقفًا معلَنًا على وجه شرعيّ، فعلى الرّئيس، باسم سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة بأسره، أن يُبْلِّغ الانتخاب إلى المنتخَب فورًا، أمّا إذا كان الرئيس نفسه هو المنتخَب، [فيبلّغه] الأسقف الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة، وذلك حسب الصّيغة والشّكل المألوفَين في كنيسته البطريركيّة؛ وإذا لم يكن المنتخَب أسقفًا معلَنًا على وجه شرعيّ، فيجب على الَّذين اطّلعوا كيفما كان على نتيجة الانتخاب أن يحفظوا السّرّ حتَّى تجاه المنتخَب، ويُوقَف سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، ولا يتمّ التّبليغ إلاّ بعد تنفيذ كل ما تقتضيه القوانين المتعلقّة بالإعلان الأسقفيّ.

ق. 74- يجب على المنتخَب، في غضون يومين من الزّمن المتاح يُحسبان منذ التبليغ، أن يعلن إن كان يقبل الانتخاب؛ أمّا إذا لم يقبل أو لم يُجب في غضون اليومين، فيفقد كل حقّ اكتسبه من الانتخاب.

ق. 75- إذا قَبِلَ المنتخَب وكان أسقفًا مرسومًا، فليُبَاشِر سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة في إعلانه وتنصيبه كبطريرك، حسب مراسيم الكتب الطقسيّة؛ أمّا إذا لم يكن المنتخب أسقفًا مرسومًا، فلا يمكن أن يتمّ التّنصيب على وجه صحيح قبل أنْ ينال المنتخَب الرّسامة الأسقفيّة.

ق. 76- البند 1 - على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يُعلم بكتاب سينودسي في أقرب وقت الحبر الرّومانيّ بالانتخاب والتّنصيب وإتمامهما على وجهٍ قانونيّ، وبما أدّاه البطريرك الجديد أمام السّينودس من اعتراف بالإيمان والوعد بإتمام الوظيفة بأمانة، حسب الصِيَغ المعتمدة؛ كما يجب أن يُرسَل كتاب سينودسي عمّا جرى من انتخاب إلى بطاركة الكنائس الشّرقيّة الأخرى.

البند 2 - يجب على البطريرك الجديد أن يلتمس من الحبر الرّومانيّ في أقرب وقت الشّركة الكنسيّة بكتاب موقَّعَ بخط يده.

ق. 77- البند 1 - البطريرك المنتخَب على وجه قانوني لا يمارس [مهمّة] منصبه على وجه صحيح، إلا منذ التّنصيب الَّذي به يَتَسلَّم منصبه بكامل الحقوق.

البند 2 - لا يدعُ البطريرك سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة [إلى الانعقاد]، ولا يَرسمْ أساقفة، قبل تلقّي الشّركة الكنسيّة من الحبر الرّومانيّ.

الفصل الثّاني
حقوق البطاركة وواجباتهم

ق. 78- البند 1 - إنّ السّلطان الَّذي يتمتّع به البطريرك وفقًا للقوانين والعادات المشروعة، على الأساقفة وسائر مؤمني الكنيسة الَّتي يرئسها، هو مألوف وذاتي لكنه شخصي، بحيث لا يسعه إقامة نائب للكنيسة البطريركيّة بأسرها أو تفويض سلطانه لأحد على عموم الحالات.

البند 2 - بوسع البطريرك ممارسة سلطانه على وجهٍ صحيح ضمن حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة فقط، ما لم يثبت غير ذلك إمّا من طبيعة الأمر وإمّا من الشّرع العام أو الخاصّ المعتمَد من قِبَل الحبر الرّومانيّ.

ق. 79- يمثّل البطريرك الكنيسة البطريركيّة في جميع شؤونها القانونيّة.

ق. 80- للبطريرك:
(1) أن يمارس حقوقَ المتروبوليت ويتمّم واجباته في جميع الأماكن الَّتي لم تُقَم فيها أقاليم؛
(2) أنْ يعوّض من إهمال المتروبوليت وفقًا للقانون؛
(3) أنْ يمارس، عند شغور الكرسي المتروبوليتي، حقوق المتروبوليت ويتمّم واجباته في الإقليم بأسره؛
(4) أنْ ينبّه المتروبوليت الَّذي لا يعيّن مديرًا ماليًا وفقًا للقانون 262 البند 1؛ وإن لم يُجدِ التنبيه، يُعيّن هو نفسه المدير الماليّ.

ق. 81- يجب على البطريرك أن يُطلع الأساقفة الايبارشيّين وسائر مَنْ يعنيهم الأمر على أعمال الحبر الرّومانيّ المتعلّقة بالكنيسة البطريركيّة، ما لم يكن الكرسي الرّسوليّ قد دبّر ذلك بطريقة مباشرة.

ق. 82- البند 1 - بوسع البطريرك، بما له من حقّ:
(1) أن يتّخذ في نطاق اختصاصه القرارات الَّتي تحدِّد بالمزيد من الدقّة الطرق الَّتي يجب إتّباعها في تطبيق القانون، أو الَّتي تشدّد على حفظ القوانين.
(2) أن يوجّه تعليماته إلى مؤمني كل الكنيسة الَّتي يرئسها لشرح التّعليم الصّحيح وتعزيز التّقوى وتقويم التجاوزات وتحبيذ واعتماد الممارسات الَّتي تعزّز خير المؤمنين الرّوحيّ؛
(3) أنْ يوجّه رسائل عامة إلى كل الكنيسة الَّتي يرئسها، تتعلّق بالمسائل الخاصةّ بكنيسته وطقسه.
البند 2 - بوسع البطريرك أن يأمر الأساقفة وسائر الإكليروس وأعضاء مؤسّسات الحياة المكرّسة في كلّ الكنيسة الَّتي يرئسها، أنْ تُقرأ وتُشرَح علنًا قراراته وتعليماته ورسائله العامّة، في كنائسهم أو أديرتهم.
البند 3 - على البطريرك ألا يُهمِلَ الاستماع إلى السّينودس الدّائم أو سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو المجمع البطريركيّ أيضًا، في كلِّ ما يتعلّق بالكنيسة الَّتي يرئسها، أو في الشّؤون الهامّة.

ق. 83- البند 1 - مع عدم الإخلال بحقّ الأسقف الإيبارشي وواجبه في زيارة إيبارشيته زيارة قانونيّة، من حق البطريرك ومن واجبه زيارة هذه الإيبارشيّة زيارةً رعوية، في أوقات يقرّرها الشّرع الخاصّ.

البند 2 - بوسع البطريرك، لسبب هام وبرضى السّينودس الدّائم، أن يزور كنيسة ما أو مدينة أو إيبارشية، بنفسه أو بواسطة أسقف آخر، وأن يتمِّم في أثناء هذه الزّيارة كلّ ما يختص بالأسقف الإيبارشيّ في الزّيارة القانونيّة.

ق. 84- البند 1 - على البطريرك أنْ يُعنى كل العناية، هو نفسه وأساقفة إيبارشيات الكنيسة الَّتي يرئسها على حدّ سواء، وبعد تبادل الآراء - لا سيّما في الاجتماعات الواردة في الشّرع - مع البطاركة وأساقفة إيبارشيات الكنائس الأخرى المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، الَّذين يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة، أن يشجّعوا وحدة العمل فيما بينهم وبين سائر مؤمني أيّة كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، ويدعموا الأنشطة المشتركة بتضافر القوى، لتنمية ما يصلح للدّين بطريقة أيسر، وحماية النّظام الكنسيّ بطريقة فعّالة، وتعزيز وحدة جميع المسيحيين بروح الوفاق.

البند 2 - كذلك على البطريرك أن يعزّز اللّقاءات المتواترة بين الرّؤساء الكنسيّين وسائر المؤمنين، الَّذين يرى بحكمته أنّه تجب دعوتهم، [لمناقشة] الأمور الرّعويّة والشّؤون الأخرى المتعلّقة إمّا بكلّ الكنيسة الَّتي يرئسها، أو بأحد الأقاليم أو المناطق.

ق. 85- البند1- بوسع البطريرك لسبب هامّ وبرضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة وبعد استشارة الكرسي الرّسوليّ، أنْ يُنْشِئ أقاليم وإيبارشيات ويغيّر حدودها ويضمّها ويُقسّمها ويُلغيها ويُبدّل درجة رئاستها وينقل الكرسي الإيبارشي.

البند 2 - من اختصاص البطريرك برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة:

(1) أن يمنح الأسقف الإيبارشيّ أسقفًا مساعدًا أو أسقفًا معاونًا، مع العمل بالقانون 181 البند 1 والقوانين 182 - 187 و212.

(2) أن ينقل لسبب هامّ المتروبوليت أو الأسقف الإيبارشيّ أو الفخريّ إلى كرسي متروبوليتيّ أو إيبارشي أو فخري آخر؛ وإذا أبى أحدهم فعلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يحسم الأمر أو يُحيله إلى الحبر الرّومانيّ.

البند 3 - بوسع البطريرك برضى السّينودس الدّائم أن يُنْشِئ الإكسرخيات ويُغيّرها ويُلغيها.

البند 4 - على البطريرك أن يحيط الكرسي الرّسوليّ علمًا بهذه القرارات في أقرب وقت.

ق. 86- البند 1 - من اختصاص البطريرك:

(1) منح المتروبوليت أو الأسقف الكتاب البطريركيّ للتولية القانونيّة؛

(2) رسامة المتروبوليت بنفسه، أو إذا أُعيق، بواسطة أساقفة آخرين، وكذلك رسامة جميع الأساقفة إذا اقتضى ذلك الشّرع الخاص؛

(3) تنصيب المتروبوليت بعد الرّسامة الأسقفيّة.

البند 2 - للبطريرك بحكم الشّرع صلاحية رسامة وتنصيب المتروبوليت وسائر أساقفة الكنيسة الَّتي يرئسها، ممّن يقيمهم الحبر الرّومانيّ خارج حدود منطقة هذه الكنيسة، ما لم يُقرّر غير ذلك صراحة في حالة خاصة.

البند 3 - يجب أن تتمَّ الرّسامة الأسقفيّة والتّنصيب في غضون المدّة الَّتي يحدّدها الشّرع، أمّا الكتاب البطريركيّ بالتّولية القانونيّة، فيجب منحُه في غضون عشرة أيّام من إعلان الانتخاب؛ ويُحاط الكرسي الرّسوليّ علمًا في أقرب وقت بالرّسامة الأسقفيّة والتّنصيب.

ق. 87- بوسع البطريرك في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، وفقًا للقانون 181 البند 1 والقوانين 182 - 187، أن يُعنى بانتخاب بعض الأساقفة للدّائرة البطريركيّة، لكن لا أكثر من ثلاثة، يقلّدهم وظيفة مع الإقامة في الدّائرة البطريركيّة، بشرط أن يوفّر لهم معيشة لائقة، وبوسعه أن يرسمهم بعد تنفيذ كلّ ما يلزم للإعلان الأسقفيّ.

ق. 88- البند 1 - على أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يؤدّوا للبطريرك الإكرامَ والتّوقير، ويُقدّموا له الطّاعة الواجبة، وعلى البطريرك أن يعاملهم باحترام مماثل، ويحوطهم بمحبّة أخوية.

البند 2 - على البطريرك أن يُعنى بحلّ المنازعات الَّتي قد تطرأ بين الأساقفة مع سَرَيان حقّ إحالتها إلى الحبر الروماني في أيّ وقت.

ق. 89- البند 1 - من حقّ البطريرك ومن واجبه أن يسهر على جميع الإكليروس وفقًا للشرع؛ فإذا بدا له أن أحدهم يستحقّ العقاب، فلينبّهِ الرّئيس الكنسيّ الَّذي يخضع له الإكليريكي بطريقة مباشرة؛ وإن لم يُجدِ التّنبيه، فليشرع هو نفسه في الإجراء ضدّ الإكليريكي وفقًا للشّرع.

البند 2 - للبطريرك أن يعهد بمهمّة تصريف الأمور الَّتي تعني الكنيسة البطريركيّة بأسرها، إلى أيّ اكليريكيّ، بعد استشارة أسقفه الإيبارشيّ أو رئيسه الكبير، إذا تعلّق الأمر بأحد أعضاء مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، ما لم يقتض الشّرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة رضاهما؛ كما بوسعه أن يُخضع هذا الإكليريكيّ لنفسه بطريقة مباشرة ما دامت المهمّة قائمة.

البند 3 - للبطريرك أن يقلّد أيّ إكليريكي رتبة شرف معترَفا بها في كنيسته البطريركيّة، مع سرَيان القانون 430، بشرط أن تُشفَع كتابةً برضى الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يخضع له الإكليريكيّ، أو الرّئيس الكبير إذا تعلّق الأمر بعضو مؤسّسة رهبانية أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرهبان.

ق. 90- بوسع البطريرك - لسببٍ هامّ وبعد استشارة الأسقف الإيبارشي وبرضى السّينودس الدّائم - أن يُعفي من سلطان الأسقف الإيبارشي مكانًا أو شخصًا اعتباريًا غير تابعَين لمؤسّسة رهبانيّة، في نفس الفعل الَّذي ينشئهما به، ويُخضعهما لنفسه بطريقة مباشرة، في ما يتعلّق بإدارة الأموال وبجميع الشّؤون الخاصة بوظيفة أو مهمّة الأفراد التابعين لهذا المكان أو هذا الشّخص الاعتباريّ.

ق. 91- يجب على جميع الأساقفة وسائر الإكليروس أن يذكروا البطريرك في القدّاس الإلهيّ وفي الصّلوات الطقسيّة بعد الحبر الرّومانيّ، حسب مراسيم الكتب الطقسيّة.

ق. 92- البند 1 - على البطريرك أن يُبرز وحدة الشّركة في الرّئاسة بدرجاتها مع الحبر الرّومانيّ خليفة القدّيس بطرس، بالولاء والتّوقير والطّاعة الواجبة للرّاعي الأعلى للكنيسة بأسرها.

البند 2 - على البطريرك أن يذكر الحبر الرّومانيّ في القدّاس الإلهيّ وفي الصّلوات الطّقسيّة حسب مراسيم الكتب الطّقسيّة، رمزًا للشركة التّامّة معه وأن يُعنى بأن يفعل ذلك بأمانة جميع الأساقفة وسائر إكليروس الكنيسة الَّتي يرئسها.

البند 3 - على البطريرك أن يكون في اتّصال متواتر مع الحبر الرّومانيّ وأن يُقدّم له تقريرًا عن حال الكنيسة الَّتي يرئسها، حسب القواعد المقررة لهذا الشأن؛ ويقوم أيضًا بزيارة مدينة روما في غضون السّنة الَّتي تلي انتخابه، ثمّ عدّة مرّات بعد ذلك في أثناء مهمّته، لتكريم أعتاب القِدّيسَين الرسولَين بطرس وبولس، ويَمثل أمام خليفة القدّيس بطرس في الأوّليّة على الكنيسة بأسرها.

ق. 93- على البطريرك أن يُقيمَ في مقرّ إقامته ولا يتغيّب عنه إلاّ لسبب قانونيّ.

ق. 94- يجب على البطريرك أن يُقيمَ القداس الإلهي على نيّة شعب كلّ الكنيسة الَّتي يرئسها، في أيّام الأعياد الَّتي يقرّرها الشّرع الخاص.

ق. 95- البند 1 - إنّ واجبات الأساقفة الإيبارشيين المنصوص عليها في القانون 196 تُلزم البطريرك أيضًا، مع سريان واجبات كل أسقف بمفرده في سائر الأحوال.

البند 2 - على البطريرك أن يُعنى بأن يقوم الأساقفة الإيبارشيون بمهامّهم الرعويّة بأمانة ويُقيموا في الإيبارشية الَّتي يتولّونها؛ وأن يستنهض غيرتهم؛ وإذا أخطأوا في أمر ما على وجه جسيم فلا يُهمِل إنذارهم بعد استشارة السّينودس الدّائم، ما لم يكن في التّأخير خطرٌ، وإن لم يحظ الإنذار بمفعوله المنشود، فلْيحِل الأمر إلى الحبر الرّومانيّ.

ق. 96- للبطريرك في كل الكنيسة الَّتي يرئسها نفس الصّلاحيات الَّتي للرّؤساء الكنسيّين المحليّين، في ما يتعلّق بالصّلوات والممارسات التقَويّة، بشرط أن تلائم طقسه.

ق. 97- يجب على البطريرك أن يسهر بعناية على إدارة جميع الأموال الكنسيّة إدارة رشيدة، مع سرَيان واجب كلّ من الأساقفة الإيبارشيين الرّئيسي المنصوص عليه في القانون 1022 البند 1.

ق. 98- بوسع البطريرك – برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة وبموافقة مُسبقة من الحبر الرّومانيّ – أن يعقِدَ مع السّلطة المدنية معاهدات لا تتعارض مع الشّرع الَّذي قرّره الكرسي الرّسوليّ؛ وليس بوسع البطريرك أن ينفّذ هذه المعاهدات ما لم يحصل على اعتماد الحبر الرّومانيّ لها.

ق. 99- البند 1 - على البطريرك أن يُعنى بأن يعمل الجميعُ بأحكام الأحوال الشّخصيّة في المناطق الَّتي تسري فيها.

البند 2 - إذا تمتّع عدّة بطاركة في مكان واحد بسلطان معترَف به أو ممنوح في ما يتعلّق بالأحوال الشّخصيّة، فيُحبّذ أن يسيّروا الأمور ذات الأهمية الكبرى بتبادل الآراء.

ق.100- بوسع البطريرك أن ينقل إلى نفسه الشّؤون الَّتي تتعلّق بعدّة إيبارشيات وتمس السّلطة المدنيّة، لكن ليس بوسعه أن يقرّر فيها شيئًا إلاّ بعد استشارة الأساقفة الإيبارشيين الَّذين يعنيهم الأمر، وبرضى السّينودس الدّائم؛ أمّا إذا كان الأمر مّلحًّا ولا يتّسع الوقت لجمع الأساقفة أعضاء السّينودس الدّائم، فينوب عنهم في هذه الحالة أساقفة الدّائرة البطريركيّة إن وُجدوا، وإلا فالأسقفان الإيبارشيان الأقدمان في الرّسامة الأسقفيّة.

ق. 101- يتمتع البطريرك في إيبارشيته وفي الأديرة "الَّتي غُرس فيها الصّليب البطريركيّ" وكذلك في الأماكن الَّتي لم تُنشأ فيها إيبارشية ولا اكسرخية، بما يتمتّع به الأسقف الإيبارشيّ من حقوق وواجبات.

الفصل الثّالث
سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة

ق. 102- البند 1- يجب أن يُدعى إلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية جميعُ الأساقفة المرسومين التّابعين لنفس الكنيسة دون سواهم، أينما كانا مُقامين، باستثناء المنصوص عليهم في القانون 953 البند 1- أو الَّذين أُوقِعت عليهم العقوبات القانونية المنصوص عليها في القانون 1433 و1434.

البند 2 - أمّا في ما يخصّ الأساقفة الإيبارشيين المقامين في خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة والأساقفة الفخريّين، فيمكن أن يُقلّص صوتهم التّقريري في الشّرع الخاص، مع سرَيَان قوانين انتخاب البطريرك والأساقفة والمرشحين للمناصب، الوارد ذكرُهم في القانون 149.

البند 3 - لتسيير أمور معيّنة، بوسع البطريرك وفقاً للشّرع الخاص، أو برضى السّينودس الدّائم أن يدعو آخرين، لا سيّما رؤساء كنسيّين غير أساقفة وخبراء، لإبداء آرائهم للأساقفة المجتمعين في السّينودس، مع سريان القانون 66 البند 2.

ق. 103- للبطريرك أن يدعـــو سينـــــودس أساقفـــة الكنيسة البطريركيّة إلى الانعقاد وأن يرئسه.

ق. 104- البند 1- على جميع الأساقفة الَّذين دُعوا على وجه شرعي إلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية واجب جسيم بحضور السّينودس، باستثناء المتخلّين عن وظيفتهم.
البند 2 - إذا رأى أحد الأساقفة أن هناك عائقًا صوابيًا يعيقه، عليه أن يحيط سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية علمًا بالأسباب كتابةً، وللأساقفة الحاضرين في المكان المعيّن عند بدء جلسات السّينودس الحكم على شرعيّة العائق.

ق. 105- لا يسع أحد من أعضاء السّينودس أن يُوفِدَ إلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة وكيلاً ينوب عنه، ولا يتمتّع أحد بأكثر من صوت.

ق. 106- البند 1 - يجب دعوة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة إلى الانعقاد كلّما:
(1) وجب تصريف الشّؤون الَّتي هي من اختصاص سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة دون سواه، أو يقتضي إنجازها رضى السّينودس نفسه؛
(2) رأي البطريرك، برضى السّينودس الدّائم، ضرورة ذلك؛
(3) طلب ذلك ثلث الأعضاء لا أقل، للبت في شأن معيّن، مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بحق البطاركة والأساقفة وغيرهم من الأشخاص، المقرّرة في الشّرع العامّ.
البند 2- فضلاً عن ذلك يجب دعوة سينودس أساقفة الكنسية البطريركية إلى الانعقاد، في مواعيد محدّدة، بل كل سنة، إذا اقتضى الشّرع الخاص ذلك.

ق. 107- البند 1 - كلّ جلسة من جلسات سينودس أساقفة الكنيســـة البطريركيّـــــــــة قانونيّة، وكلّ اقتراع صحيح، إذا حضـــــــــر أغلبيّـــــة الأساقفـــــــة الواجب عليهم حضور السّينودس، ما لم يقتـــــض الشّـــــــــــرع الخـــــاص حضـــــــــورًا أوسع، ومع سريان القوانين 69 و149 و183 البند 1.
البند 2- مع سرَيَان القوانين 72 و149 و183 البندين 3 و4، في استطاعة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة تحديد قواعد يقرّر بها عددَ الأصوات والاقتراعات المطلوبة لكي تكونَ لقرارات السينودس قوّة القانون؛ وإلاّ فوجب العمل بالقانون 924.

ق. 108- البند 1- للبطريرك أن يفتتح سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، كما له برضى نفس السّينودس أن ينقله ويمدَّه ويُوقفه ويحلّه.
البند 2- كما يعود للبطريرك، بعد الاستماع مُسبقًا إلى أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، إعداد الجدول الواجب إتباعه في المسائل المعروضة للبحث، وإخضاعه لاعتماد السّينودس عند بدء الجلسات.
البند 3- في أثناء سينـــــــــودس أساقفـــــــــة الكنيســـــــة البطريركيّـــــة، بوســـــــــع كـــــلّ من الأساقفة أن يُضيفَ على المسائل المقترحة مسائل أخرى، إذا وافق عليها ولو ثلث الأعضاء الحاضرين في السّينودس.

ق. 109- متى بدأ سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، لا يجوز لأيّ أسقف أن يغادر جلسات السّينودس، إلاّ لسبب صوابي يعتمده السّينودس.

ق. 110- البند 1 - من اختصاص سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة دون سواه سنّ قوانين للكنيسة البطريركيّة بأسرها، تصبح نافذة وفقاً للقانون 150 البندين 2 و3.

البند 2- سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة هو محكمة وفقًا للقانون 1062.

البند 3 - يقوم سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة بانتخاب البطريرك والأساقفة، والمرشّحين للوظائف الوارد ذكرُها في القانون 149.

البند 4 - ليست الأعمال الإدارية من اختصاص سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية، ما لم يقرّر البطريرك غير ذلك في ما يتعلّق بأعمال معيّنة، أو ما لم يحفظ الشّرع العامّ بعضَ الأعمال للسينودس نفسه، مع سرَيَان القوانين الَّتي تقتضي رضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 111- البند 1 - يعيّن سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية طريقة إصدار القوانين وإعلان القرارات وموعدها.

البند 2 - وكذلك على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركية أن يتّخذ قرارًا بخصوص حفظ السّرّ في ما يتعلق بالأعمال والشّؤون الَّتي عالجها، مع عدم الإخلال بواجب حفظ السّرّ في الحالات المقرّرة في الشّرع العامّ.

البند 3 - يجب إرسال الأعمال المتعلّقة بالقوانين والقرارات في أقرب وقت إلى الحبر الرّومانيّ؛ كما يجب – حسب تقدير السّينودس نفسه – تبليغ بعض الأعمال بل جميعها، إلى سائر بطاركة الكنائس الشّرقيّة.

ق. 112- البند 1 - من اختصاص البطريرك إصدار قوانين سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة وإعلان قراراته.

البند 2- من اختصاص البطريرك، بعد استشارة السّينودس الدّائم، تفسير قوانين سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة على وجه رسميّ، حتَّى السّينودس اللّاحق.

ق. 113- علي سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يضع لائحته الدّاخلية يُدبّر بها ما يخصّ أمانة سرّ السّينودس واللّجان التّحضيريّة والجدول الواجب إتباعه، وكذلك الوسائل الأخرى الَّتي تُسْهِم في بلوغ الهدف بطريقة فعّالة.

الفصل الرّابع
الدّائرة البطريركيّة

ق. 114- البند 1 - يجب أن يكون للبطريرك لدى كرسيّه دائرة بطريركيّة، متميّزة عن دائرة إيبارشيّة البطريرك، مكوّنة من السّينودس الدّائم، وأساقفة الدّائرة البطريركيّة، ومحكمة الكنيسة

البطريركيّة المألوفة، والمدبّر المالي البطريركيّ، ورئيس قلم الدّائرة البطريركيّة، ولجنة الشّؤون الطقسيّة، وسائر اللّجان الأخرى الّتي يُلحقها الشّرع بالدّائرة البطريركيّة.

البند 2 - بوسع البطريرك أن يختار الأشخاص التّابعين للدّائرة البطريركيّة من بين إكليريكيّ كلّ الكنيسة الّتي يرئسها، بعد استشارة أسقفهم الإيبارشيّ، أو رئيسهم الكبير إذا تعلّق الأمر بأعضاء مؤسّسة رهبانيّة أو جمعية حياة مشتركة على غِرار الرّهبان.

البند 3 - يجب قدر المستطاع ألا يجمع نفس الأشخاص بين وظائف كلتا دائرتي البطريرك.

ق. 115- البند 1 - يضمّ السّينودس الدّائم البطريرك وأربعة أساقفة يعيّنون لخمس سنوات.

البند 2 - ثلاثة من هؤلاء ينتخبهم سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، على أن يكون ولو اثنان منهم من الأساقفة الإيبارشيين، وواحد يعيّنه البطريرك.

البند 3 - في نفس الوقت وبنفس الطريقة، يُعيّن قدر المستطاع أربعة أساقفة يحلّون متناوبين بالتّرتيب الّذي يحدّده سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، محلّ من أُعيق من أعضاء السّينودس الدّائم.

ق. 116- البند 1 - للبطريرك أن يدعو السّينودس الدّائم إلى [الانعقاد]، وأن يرئسه.

البند 2 - إذا أعيق البطريرك عن حضور السّينودس الدّائم، يرئس جلسات السّينودس الأسقف الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة بين أعضاء السّينودس، ويُستكمل عدد الخمسة وفقًا للقانون 115 البند 2.

البند 3 - متى وجب على السّينودس الدّائم أن يبتّ في شأن يمسّ شخص أحد الأساقفة الأعضاء في نفس السّينودس، أو يمسّ إيبارشيته أو وظيفته، يجب أن تُسمع أقواله، لكي يُستبدَل في السّينودس بأسقف آخر، وفقًا للقانون 115 البند 3.

ق. 117- يجب أن يوقّع أعمال السّينودس الدّائم الرّئيس وجميع الأعضاء الآخرين الّذين حضروا السّينودس.

ق. 118- يجب أن يكون التّصويت في السّينودس الدّائم سرّيًّا إذا تعلّق الأمر بالأشخاص؛ أمّا في الحالات الأخرى، فإذا طلب ذلك صراحة ولو واحد من الأعضاء.

ق. 119- إذا وجب البتُّ في شأن من اختصاص السّينودس الدّائم، في أثناء انعقاد سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، يُحفظ البتّ في هذا الشّأن للسّينودس الدّائم، ما لم يرَ البطريرك، برضى السّينودس الدّائم، أنَّه يصلح إحالة البتّ إلى أساقفة سينودس الكنيسة البطريركيّة.

ق. 120- يجب دعوة السّينودس الدّائم إلى الانعقاد في مواعيد محدّدة، مرّتين في السّنة لا اقل، وكلّما رأى البطريرك ذلك مناسبًا، وكلّما وجب تصريف شؤون يقتضي فيها الشّرع العامّ رضى نفس السّينودس أو مشورته.

ق. 121- إذا رأى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أنَّه لا يمكن لسبب هامّ تكوين السّينودس الدّائم، فيُحاط الكرسي الرّسوليّ علمًا بذلك ويَنتخب سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أسقفين، يجب أن يكون أحدهما من الأساقفة الإيبارشيين، يقومان مع البطريرك مقام السّينودس الدّائم، ما دام السّبب قائمًا.

ق. 122- البند 1 - لإدارة أموال الكنيسة البطريركيّة، يعيّن البطريرك برضى السّينودس الدّائم مديرًا ماليًا متميّزًا عن مدير إيبارشية البطريرك الماليّ، يكون مؤمنًا وخبيرًا في الشّؤون الاقتصاديّة، ومتحلّيًا بالاستقامة، لكن لصّحة التّعيين يُستبعد مَن تربُطه بالبطريرك قرابة الدّم أو المصاهرة حتَّى الدّرجة الرّابعة بالتّضمّن.

البند 2 - يُعيَّن المدير الماليّ البطريركيّ لمدّة يحدّدها الشّرع الخاص؛ وليس بوسع البطريرك عزله في أثناء وظيفته إلا برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أو إذا كان في التّأخير خطر، فبرضى السّينودس الدّائم.

البند 3 - يجب على المدير الماليّ البطريركيّ أن يقدّم كلّ سنة كتابة إلى السّينودس الدّائم، الحساب عن الإدارة الماليّة للسّنة المنصرمة، مع تقدير الوارد والمنصرف للسّنة البادئة، كما يجب تقديم حساب عن الإدارة الماليّة كلّما طلب ذلك السّينودس الدّائم.

البند 4 - بوسع سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يطلب من المدير الماليّ البطريركيّ حساب الإدارة المالية وتقدير الوارد والمنصرف أيضًا ويفحصها بنفسه.

ق. 123- البند 1 - على البطريرك أن يعيّن في الدّائرة البطريركيّة كاهنًا أو شمّاسًا إنجيليًّا، فوق كلّ شبهة، كرئيس قلم بطريركيّ، يرئس قلم البطريركيّة وأرشيف الدّائرة البطريركيّة، يساعده إذا اقتضى الأمر نائب يعينه البطريرك.

البند 2 - وبالإضافة إلى رئيس قلم الدّائرة ونائبه، اللّذين يُعتبران كاتبَين شرعيّين بحكم الوظيفة، بوسع البطريرك أن يعيّن لكلّ الكنيسة الَّتي يرئسها كاتبين شرعيّين آخرين، ينطبق عليهم جميعاً القانونان 253 و254، وله أيضًا حرّية عزل هؤلاء الكتّاب الشّرعيّين عن وظيفتهم.

البند 3 - وفي ما يخصّ أرشيف الدّائرة البطريركيّة يُعمل بالقوانين 256-260.

ق. 124- يقيم البطريرك اللّجنة الطقسيّة الواجب وجودها في كل كنيسة بطريركيّة، وسائر اللّجان المقرّرة للكنائس المتمتعة بحكمٍ ذاتيّ، مكوّنة من أشخاص يعيّنهم البطريرك وخاضعة لقواعد يُقرّها هو نفسه، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

ق. 125- تُدفع نفقات الدّائرة البطريركيّة من الأموال الّتي بوسع البطريرك أن يستخدمها لهذه الغاية؛ وإن لم تكفِ فتشترك في دفع النّفقات كلّ إيبارشيّة، بنسبة يحدّدها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

الفصل الخامس
شغور الكرسي البطريركيّ أو إعاقته

ق. 126- البند 1 - يشغر الكرسي البطريركيّ بوفاة البطريرك أو بتخلّيه.
البند 2 - قبول تخلّي البطريرك [عن منصبه] من اختصاص سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة بعد استشارة الحبر الرّومانيّ، ما لم يقصد البطريـــــــــرك الحبـــــر الرّومانيّ بطريقـــة مباشرة.

ق. 127- عند شغور الكرسي البطريركيّ، يُصبح مدبرًا للكنيسة البطريركيّة الأسقف الأقدم في الرّسامة الأسقفية بين أساقفة الدّائرة البطريركيّة، وإن لم يوجدوا، فبين الأساقفة أعضاء السّينودس الدّائم، ما لم يَقتضِ الشّرع الخاص غير ذلك.

ق. 128- يعود إلى مدبّر الكنيسة البطريركية:
(1) أن يبلّغ فورًا إلى الحبر الرّومانيّ وجميعَ أساقفة الكنيسة البطريركيّة نبأ شغور الكرسي البطريركيّ؛
(2) أن ينفّذ بدقة أو يُعنى بأن ينفّذ غيره – وفقًا للظّروف المختلفة الّتي حدث فيها شغور الكرسي البطريركيّ – القواعد الخاصّة الّتي يقررها الشّرع العام أو الخاص، أو تعليمات الحبر الرّومانيّ؛
(3) أن يدعو الأساقفة إلى [انعقاد] سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة لانتخاب البطريرك ويهيئ جميع الأمور اللّازمة للسينودس ذاته.

ق. 129 - يتمتّع مدبّر الكنيسة البطريركية في إيبارشية البطريرك وفي الأديرة «المغروس فيها الصّليب البطريركيّ»، وكذلك في الأماكن الّتي لم تُنشَأ فيها إيبارشية أو اكسرخية، بنفس حقوق وواجبات مدبّر الإيبارشية الشّاغرة.

ق. 130- البند 1 - ينتقل إلى مدبّر الكنيسة البطريركيّة سلطان البطريرك المألوف، باستثناء كلّ ما لا يمكن عمله إلاّ برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.
البند 2 - ليس بوسع مدبّر الكنيسة البطريركيّة أن يعزل النّائـــب العـــــــام الأوّل أو النّوّاب العامّين لإيبارشية البطريرك عن وظيفتهم ولا أن يستحدثَ شيئًا، في أثناء شغور الكرسي البطريركيّ.

البند 3 - إنّ مدبّر الكنيسة البطريركيّة وإن خلا من امتيازات البطريرك، يتقدّم على جميع أساقفة تلك الكنيسة، لكن لا في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة المنعقِد لانتخاب البطريرك.

ق. 131- يجب على مدبّر الكنيسة البطريركيّة تقديم حساب إدارته إلى البطريرك الجديد في أقرب وقت.

ق. 132- البند 1 - إذا أُعيق الكرسي البطريركيّ لأيّ سبب كان، بحيث يتعذّر على البطريرك الاتّصال بالأساقفة الإيبارشيين للكنيسة الَّتي يرئسها حتَّى بالمراسلة، يصبح حكم الكنيسة البطريركيّة، وفقًا للقانون 130، في يد الأسقف الإيبارشيّ الأقدم في الرّسامة الأسقفية، داخل حدود منطقة الكنيسة نفسها، إن لم يكن هو نفسه مُعاقًا، ما لم يكن البطريرك قد عيّن أسقفًا آخر أو حتَّى كاهنًا في حالة الضّرورة القصوى.

البند 2 - إذا أُعيق البطريرك بحيث لم يَعُد في إمكانه الاتّصال بمؤمني إيبارشيته حتَّى بالمراسلة، يصبح حكم هذه الإيبارشية في يد النّائب العامّ الأوّل؛ أمّا إذا أعيق هذا الأخير أيضًا ففي يد من عيّنه البطريرك أو في يد الَّذي يحكم الكنيسة البطريركية مؤقتًا.

البند 3 - من تولّى الحكم مؤقّتًا عليه أن يحيط الحبر الرّومانيّ علمًا في أقرب وقت بإعاقة الكرسي البطريركيّ وتَوَلّيه الحكم.

الفصل السّادس
متروبوليت الكنيسة البطريركية

ق. 133- البند 1 - المتروبوليت الَّذي يرئس أحد الأقاليم داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، له في إيبارشيات ذلك الإقليم، بالإضافة إلى ما يُسنده إليه الشّرع العام:

(1) أن يرسم أساقفة الإقليم ويُنَصّبهم في غضون المدّة الَّتي يحدّدها الشّرع، مع سَرَيان القانون 86 البند 1 رقم 2؛

(2) أن يدعو السّينودس المتروبوليتيّ إلى الانعقاد، في المواعيد الَّتي يحدّدها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، ويعدّ بطريقة ملائمة المسائل الواجب معالجتها، ويرئس السّينودس وينقله ويمدَّه ويوقفه ويحلّه؛

(3) أن يُنشئ المحكمة المتروبوليتيّة؛

(4) أن يسهر على حفظ الإيمان والنّظام الكنسيّ بعناية؛

(5) أن يقوم بالزيارة القانونيّة إذا أهملها الأسقف الإيبارشيّ؛

(6) أن يُعيّن أو يُثبِّت من رُشّح أو انتُخب على وجه شرعيّ لوظيفة ما، إذا أهمل الأسقف الإيبارشيّ أن يفعل ذلك من غير أن يعوقه عائق صوابيّ، في غضون المدّة الَّتي يحدّدها الشّرع، وكذلك أن يعيّن مديرًا ماليًّا إيبارشيًّا، إذا أهمل الأسقف الإيبارشي تعيينه رغم تنبيهه.

البند 2 - يمثّل المتروبوليت الإقليم في جميع شؤونه القانونيّة.

ق. 134- البند 1 - رتبة المتروبوليت مقترنة دائمًا بكرسي إيبارشي محدّد.
البند 2 - لـلمتروبوليت في إيبارشيته نفس الحقوق والواجبات الّتي للأسقف الإيبارشي في إيبارشيته.

ق. 135- على جميع الأساقفة وسائر الإكليروس أن يذكروا المتروبوليت في القدّاس الإلهي والصّلوات الطّقسيّة حسب مراسيم الكتب الطقسيّة.

ق. 136- يتقدّم المتروبوليت الّذي يرئس إقليما ما على المتروبوليت الفخري في كلّ مكان.

ق. 137- على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يحدّد بالمزيد من التّفصيل حقوق وواجبات المتروبوليت والسّينودس المتروبوليتي، وفقًا لعادات كنيستهم البطريركيّة المشروعة وظروف الزّمان والمكان.

ق. 138- إنّ حقوق وواجبات المتروبوليت المُقام خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركية، هي هي الواردة في القانون 133 البند1 الأرقام 2 - 6 والبند 2، والقوانين 135 و136 و160 و1084 البند 3؛ أمّا بخصوص سائر الحقوق والواجبات فيعمل المتروبوليت بالقواعد الخاصّة الّتي يقترحها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة ويعتمدها الكرسي الرّسوليّ، أو يقرّرها هذا الكرسي نفسه.

ق. 139- الأسقف الإيبارشي الّذي يمارس سلطانه خارج حدود منطقة كنيسته البطريركية ولا يتبع أيّ إقليم، يختار متروبوليتًا ما بعد استشارة البطريرك واعتماد الكرسي الرسوليّ، وتعود لهذا المتروبوليت الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون 133 البند 1 أرقام 3 - 6.

الفصل السّابع
المجمع البطريركيّ

ق. 140- المجمع البطريركيّ هو هيئة استشاريّة لكلّ الكنيسة الّتي يرئسها البطريرك، وهو يساعد البطريرك وسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة في إدارة الشّؤون ذات الأهمّية الكبرى، لا سيّما في تنسيق أنماط الرّسالة وطرقها بما في ذلك النّظام الكنسيّ، تنسيقًا ملائمًا للظروف المعاصرة وخير كنيسته العام، آخذًا في الاعتبار الخير العام لكلِّ المنطقة الّتي تقوم فيها عدّة كنائس متمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 141- يجب دعوة المجمع البطريركيّ إلي الانعقاد مرّة ولو كل خمس سنوات، وبرضى السّينودس الدّائم أو سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، كلّما رأى البطريرك ذلك مفيدًا.

ق. 142- البند 1 - للبطريرك أن يدعو المجمع البطريركيّ إلى الانعقاد ويرئسه وينقله ويمدَّه ويُوقفه ويحلَّه؛ ويعيّن البطريرك نفسُه نائب رئيس يرئس المجمع في غياب البطريرك.

البند 2 - عند شغور الكرسي البطريركيّ يوقَف المجمع البطريركيّ، بحكم الشّرع، إلى أن يَتّخذ قرارًا في شأنه البطريرك الجديد.

ق. 143- البند 1 - يُدعى إلى المجمع البطريركيّ:
(1) الأساقفة الإيبارشيّون وسائر الرّؤساء الكنسيّين المحليّين؛
(2) الأساقفة الفخريّون؛
(3) رؤساء تحالفات أديرة المتوحّدين، والرّؤساء العامّون لمؤسّسات الحياة المكرَّسة، ورؤساء أديرة المتوحّدين المستقلّة؛
(4) مديرو الجامعات الكاثوليكيّة والجامعات الكنسيّة، وكذلك عمداء كلّيات اللّاهوت والقانون الكنسيّ، الَّتي لها مقّر داخل حدود منطقة الكنيسة المنعقد مجمعها؛
(5) مديرو الإكليريكيات العُليا؛
(6) من كل إيبارشية واحد على الأقل من الكهنة المنتمين إلي الإيبارشيّة، لا سيّما من الرّعاة، وواحد من الرّهبان أو من أعضاء جمعيات الحياة المشتركة على غِرار الرّهبان، وكذلك اثنان من العلمانيين، ما لم تحدّد اللّائحة الدّاخلية عددًا أكبر، وهؤلاء يُعيّنون جميعًا بالطّريقة الَّتي يحدّدها الأسقف الإيبارشيّ؛ أمّا إذا تعلّق الأمرُ بأعضاء مؤسّسة رهبانيّة أو جمعية حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، فبرضى الرّئيس المختص.
البند 2 - على جميع الَّذين تجب دعوتهم إلى المجمع البطريركي أن يحضروا، ما لم يعُقهم عائق صوابي عليهم أن يحيطوا البطريرك علمًا به؛ أمّا الأساقفة الإيبارشيّون فبوسعهم إيفاد وكيل ينوب عنهم.
البند 3 - يمكن أن يُدعى إلى المجمع البطريركيّ أشخاص من كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، ويشاركوا فيه وفقًا للائحة الدّاخلية.
البند 4 - كذلك من الممكن أن يُدعى إلى المجمع البطريركيّ بعض المراقبين من الكنائس أو الطوائف الكنسية غير الكاثوليكيّة.

ق. 144- البند 1 - مع سَرَيان حقّ أيّ مؤمن في أن يعرض على الرّؤساء الكنسيّين بعض المسائل، يعود للبطريرك بمفرده أو لسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة تحديد المواضيع الواجب معالجتها في المجمع البطريركيّ.
البند 2 - على البطريرك أن يُعنى بواسطة لجان ومشاورات تمهيديّه مناسبة بأن تُعدّ جميع المسائل كما يجب وتُرسل في وقت مناسب إلى أعضاء المجمع.

ق. 145- على المجمع البطريركيّ أن تكون له لائحته الدّاخلية معتمَدة من قِبَل سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، تشمل القواعد اللّازمة لبلوغ هدف المجمع.

الفصل الثّامن
منطقة الكنيسة البطريركيّة
وسلطان البطريرك والسّينودسات خارج هذه المنطقة

ق. 146- البند 1 - منطقة الكنيسة الَّتي يرئسها البطريرك تمتدّ إلى الأقطار الَّتي يُمارَس فيها الطّقس الخاصّ بهذه الكنيسة، وفيها للبطريرك حقّ مكتسب على وجه شرعيّ أن ينشئ أقاليم وإيبارشيات واكسرخيات أيضًا.

البند 2 - إذا طرأ شكّ حول حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، أو إذا تعلّق الأمرُ بتغيير حدود ما، فعلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن يتحرَّى الأمرَ بعد الاستماع إلى السّلطة الإداريّة العُليا لكلِّ كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ يَعنِيها الأمر، ثم بعد مناقشة الأمر في السّينودس نفسه، عليه أن يرفع طلبًا معدّا كما يجب لتبديد الشّك أو تغيير الحدود، إلي الحبر الرّومانيّ، الَّذي له وحده حَسْم الشكّ بطريقة رسميّة أو اتّخاذ قرار في تغيير الحدود.

ق. 147- يُمارَس سلطان البطريرك والسّينودسات داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، لا على جميع المؤمنين المنتمين إلى نفس الكنيسة فقط، بل على غيرهم أيضًا ممّن ليس لهم رئيس كنسي محلّي من كنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، مُقام في نفس المنطقة، وهم مع بقائهم منتمين إلى كنيستهم، يُعهد بهم إلى عناية الرّؤساء الكنسيّين المحليّين لنفس الكنيسة البطريركية، مع سَرَيان القانون 916 البند5.

ق. 148- البند 1 - من حقّ البطريرك ومن واجبه، بالنّسبة إلى المؤمنين الَّذين يمكثون خارج حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرئسها، أن يطلب معلومات مناسبة، حتَّى بواسطة زائر [قانوني] يرسله بنفسه، بعد موافقة الكرسي الرسوليّ.

البند 2 - على الزّائر [القانونيّ] قبل أن يباشر مهمَّته، أن يتوجّه إلى الأسقف الإيبارشيّ لهؤلاء المؤمنين ويُبْرِزَ له كتاب تعيينه.

البند 3 - على الزّائر [القانونيّ]، بعد إتمام الزّيارة، أن يرسل تقريرًا إلى البطريرك الَّذي بوسعه، بعد مناقشة الأمر في سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أن يقترح على الكرسي الرّسوليّ الوسائل المناسبة، لكي تُوفَّر في جميع أنحاء العالم حماية وتنمية الخير الرّوحيّ لمؤمني الكنيسة الَّتي يرئسها، حتَّى بإنشاء رعايا أو اكسرخيات أو إيبارشيات خاصّة بهم.

ق. 149- على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أن ينتخب، وفقًا لقوانين انتخاب الأساقفة، ثلاثة مرشّحين لا أقلّ، للاضطلاع بوظيفة أسقف إيبارشي أو أسقف مساعد أو أسقف معاون، خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، ويقدّمهم عن طريق البطريرك إلى الحبر الرّومانيّ لتعيينهم، على أن يحفظ السّرّ جميع الَّذين اطّلعوا كيفما كان على نتيجة الانتخاب، حتَّى تجاه المرشّحين.

ق. 150- البند 1 - للأساقفة المُقامين خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة جميع الحقوق والواجبات السّينودسيّة الَّتي لسائر أساقفة تلك الكنيسة، مع سَرَيان القانون 102 البند 2.

البند 2 - القوانين الّتي يسنّها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة ويُصدرها البطريرك، إذا كانت قوانين طقسيّة، تسري في كل أنحاء العالم؛ أمّا إذا كانت قوانين تنظيميّة أو إذا تعلّق الأمر بسائر قرارات السّينودس، فلها قوّة القانون، داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

البند 3 - يُرجى الأساقفة الإيبارشيون المقامون خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، إضفاء قوّة القانون في إيبارشياتهم على القوانين التّنظيميّة وسائر القرارات السّينودسيّة الّتي لا تتجاوز اختصاصهم، أمّا إذا كانت هذه القوانين أو القرارات معتمَدَة من قِبل الكرسي الرّسوليّ، فلها قوّة القانون في جميع أنحاء العالم.

الباب الخامس
كنائس الرّئاسات الأسقفيّة الكبرى

ق. 151- رئيس الأساقفة الكبير هو متروبوليت كرسيّ تحدّده أو تعترف به السُّلطة الكنسية العُليا، ويرئس كنيسة شرقيّة بأكملها متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ وغير متّسمة بلقب بطريركية.

ق. 152- ما يرد في الشّرع العامّ عن الكنائس البطريركيّة أو عن البطاركة، يُعتبر ساريًا على كنائس الرّئاسات الأسقفيّة الكبرى أو على رؤساء الأساقفة الكبار، ما لم يستدرك الشّرع العامّ صراحة أو يظهر من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 153- البند 1 - يُنتخب رئيس الأساقفة الكبير وفقا للقوانين 63-74.

البند 2 - بعد قبول المنتخَب [انتخابه]، يجب على سينودس الأساقفة لكنيسة رئيس الأساقفة الكبير أن يُعلم بكتاب سينودسيّ الحبر الرّومانيّ أن الانتخاب تمَّ على وجه قانونيّ؛ أمّا المنتخَب فيجب عليه أن يلتمس من الحبر الرّومانيّ تثبيتَ انتخابه بكتاب يوقّعه بخطّ يده.

البند 3 - بعد الحصول على التّثبيت، يجب على المنتخَب أن يؤدّي أمام سينودس الأساقفة لكنيسة رئيس الأساقفة الكبير، الاعتراف بالإيمان والوعد بالقيام بمهامّ وظيفته بأمانة، ومن ثمّ يُباشَر إلى إعلانه وتنصيبه؛ أمّا إذا لم يكن المنتخَب قد رُسِمَ أسقفًا، فلا يمكن التّنصيب على وجه صحيح قبل أن ينال المنتخَب الرّسامة الأسقفيّة.

البند 4 - أمّا إذا رُفض التّثبيت فيتمّ انتخاب جديد في غضون مدّة يحدّدها الحبر الرّومانيّ.

ق. 154- لرؤساء الأساقفة الكبار [حقَّ] التّقدّم الشّرفيّ مباشرة بعد البطاركة، حسب ترتيب ترقية الكنيسة الّتي يرئسونها إلى [درجة] كنيسة رئاسة أسقفية كبرى.

الباب السّادس
الكنائس المتروبوليتيّة
وسائر الكنائس المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ

الفصل الأوّل
الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ

ق. 155- البند 1 - يرئس الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ متروبوليت كرسي محدّد، يعيّنه الحبر الرّومانيّ ويساعده مجلس الرّؤساء الكنسيّين وفقًا للشّرع.

البند 2 - للسّلطة الكنسيّة العُليا لا غير حقّ إنشاء الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ وتغييرها وإلغائها ورسم تخوم محدّدة لمنطقتها.

ق. 156- البند 1 - يجب على المتروبوليت في غضون ثلاثة أشهر من الرّسامة الأسقفيّة، أو من التّنصيب إذا كان قد رُسِمَ أسقفًا، أن يطلب من الحبر الرّومانيّ «الباليوم»، وهو علامة سلطانه المتروبوليتيّ والشّركة التّامة للكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ مع الحبر الرّومانيّ.

البند 2 - لا يسع المتروبوليت قبل تقلّد «الباليوم»، لا أن يدعو مجلس الرّؤساء الكنسيّين إلى الانعقاد ولا أن يرسم الأساقفة.

ق. 157- البند 1 - إنَّ السّلطان الَّذي يتمتّع به المتروبوليت وفقًا للقانون، على الأساقفة وسائر مؤمني الكنيسة المتروبوليتيّة الَّتي يرئسها، هو مألوف وذاتي لكنَّه شخصيّ، بحيث ليس بوسعه أن يُقيمَ نائبًا عنه على الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ بأسرها، أو أن يفوّض إلى أحد سلطانه على جميع الحالات.

البند 2 - يُمارَس سلطان المتروبوليت وسلطان مجلس الرّؤساء الكنسيّين على وجه صحيح داخل حدود منطقة الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ فقط.

البند 3 - يمثّل المتروبوليت الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ في جميع شؤونها القانونيّة.

ق. 158- البند 1 - مقرّ الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، هو في المدينة الرّئيسيّة الَّتي منها يقتبس المتروبوليت الَّذي يرئس تلك الكنيسة لقبه.

البند 2 - للمتروبوليت في الإيبارشية المعهودة إليه نفس الحقوق والواجبات الَّتي للأسقف الإيبارشيّ في إيبارشيّته.

ق. 159- من اختصاص المتروبوليت في الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي يرئسها، بالإضافة إلى ما يُسنده إليه الشّرع العامّ أو الشّرع الخاصّ المقرّر من قِبَل الحبر الرّومانيّ:

(1) أن يرسم ويُنَصِّب أساقفة تلك الكنيسة في غضون المدّة الَّتي يحدِّدها الشّرع؛

(2) أن يدعو مجلس الرّؤساء الكنسيّين إلى الانعقاد وفقًا للشّرع ويعدّ المسائل الواجب مناقشتها فيه بطريقة مناسبة ويرئسه ويَنقَله ويمدَّه ويُوقفه ويحلّه؛

(3) أن ينشئ المحكمة المتروبوليتيّة؛

(4) أن يسهر على حفظ الإيمان والنّظام الكنسيّ بعناية؛

(5) أن يقوم بالزّيارة القانونيّة في الإيبارشيات إذا أهملها الأسقف الإيبارشي؛

(6) أن يعيّن مدبراً للإيبارشيّة في الحالة المنصوص عليها في القانون 221 رقم 4؛

(7) أن يعيّن أو يثبّت من يُقدَّم أو يُنتخَب على وجه شرعي لوظيفة ما إذا أهمل الأسقف الإيبارشيّ أن يفعل ذلك من غير أن يعوقه عائق صوابي، في غضون المدّة الَّتي يحدّدها الشّرع، وكذلك أن يُعَيّن مديرًا ماليّا للإيبارشيّة إذا أغفل الأسقف الإيبارشيّ تعيينه رغم تنبيهه؛

(8) أن يبلّغ إلى الأساقفة الإيبارشيين وسائر من يعنيهم الأمر أعمال الحبر الرّومانيّ، ما لم يكن الكرسي الرّسوليّ قد دّبر الأمر بطريقة مباشرة، وأن يُعنى بتنفيذ الأحكام الواردة في تلك الأعمال بأمانة.

ق. 160- في الشّؤون خارقة العادة أو الَّتي تنطوي على صعوبة خاصّة، لا يُهملِ الأساقفة الإيبارشيون الاستماع إلى المتروبوليت، ولا المتروبوليت إلى الأساقفة الإيبارشيين.

ق. 161- على جميع الأساقفة وسائر الإكليروس أن يذكروا المتروبـوليت بعد الحبر الرّومانيّ في القدّاس الإلهيّ والصّلوات الطّقسيّة، حسب مراسيم الكتب الطقسيّة.

ق. 162- على المتروبـوليت أن يذكر الحبر الرّومانيّ في القـدّاس الإلـهـيّ والصّلوات الطقسيّة حسب مراسيم الكتب الطقسيّة، رمزًا إلى الشّركة التّامّة معه، ويسعى إلى أن يفعل ذلك بأمانةٍ جميع الأساقفة وسائر إكليروس الكنيسة المتروبوليتيّة الّتي يرئسها.

ق. 163- على المتروبوليت أن يـكون على اتّصال متواتر مع الحبر الرّومانيّ؛ أمّا الزّيارة الّتي يجب أن يقوم بها كل خمس سنوات وفقًا للقانون 208 البند 2، فلتتمّ قدر المستطاع بصحبة جميع أساقفة الكنيسة المتروبوليتيّة الّتي يرئسها.

ق. 164- البند 1 - إلى مجلـــــــــــــس الرّؤســـــــــــاء الكنسيّين يجب أن يُدعى جميع الأساقفـــــة المرسومين لنفس الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ دون سواهم وحيثما كانوا مُقامين، باستثناء المنصوص عليهم في القانون 953 البند 1، أو الّذين أوقِعـــــــــت عليهم العقوبـــــــــات القانونيّة المنصـــــــوص عليها في القانونين 1433 و1434، ويمكن دعـــــــوة أساقفـــــــة كنائـــس أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ كضيوف لا غير، إذا وافقت على ذلك أغلبيّة أعضاء مجلس الرّؤساء الكنسيّين.

البند 2 - في مجلس الرّؤسـاء الكنسـيّين، الأسـاقفة الإيبارشيون والأساقفة المساعدون لهم صوت تقريريّ؛ أمّا سائر أساقفة الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ فلهم هذا الصّوت إذا تقرّر ذلك صراحة في الشّرع الخاص.

ق. 165- البند 1 - على جميع الأساقفة الّذين دُعـوا على وجـه شرعيّ إلى مجلس الرّؤساء الكنسيّين واجب جسيم بحضور المجلس، باستثناء الّذين قد تخلّوا عن وظيفتهم.

البند 2 - إذا رأى أحد الأسـاقفة أن هناك عائقا صوابيّا يعـوقه، عليه أن يُعلم مجلس الرؤساء الكنسيّين بالأسباب كتابةً؛ وللأساقفة الحاضرين في المكان المحدّد المتمتّعين بصوت تقريري، البتّ في شرعيّة العائق في بداية جلسات المجلس.

البند 3 - ليس بوسع أحد من أعضاء مجلس الرّؤساء الكنسيّين أن يُرسل وكيلاً ينوب عنه وليس لأحد أكثر من صوت.

البند 4 - بعد افتتاح مجلس الرّؤساء الكنسيّين لا يجـوز لأحد من الّذين عليهم واجب الحضور أن يغادره إلاّ لسبب صوابي يعتمده رئيس المجلس.

ق. 166- البند 1 - ما لم يقتض الشّرع الخاص حضورًا أوسع، تكون أيّة جلسة لمجلس الرّؤساء الكنسيّين قانونيّة وكلّ اقتراع صحيحًا، إذا حضرت أغلبيّة الأساقفة الواجب عليهم حضور مجلس الرؤساء الكنسيّين.

البند 2- يبتّ مجلس الرّؤساء الكنسيّين في الشّؤون بالأغلبية المطلقة من أصوات الحاضرين المتمتّعين بصوت تقريريّ.

ق. 167- البند 1- مع سَرَيان القوانين المتعلّقة صراحة بسلطان مجلس الرّؤساء الكنسيّين في سَنّ قوانين وقواعد، فإنّ هذا المجلس بوسعه سنّها في تلك الحالات أيضًا الَّتي يُحيل فيها الشّرع العام الأمر إلى الشّرع الخاص بالكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

البند 2- على المتروبوليت أن يُعلم في أقرب وقت الكرسي الرّسوليّ بالقوانين والقواعد الَّتي سنّها مجلس الرّؤساء الكنسيّين، ولا يمكن إصدار القوانين والقواعد على وجه صحيح قبل أن يتلقّى المتروبوليت من الكرسي الرّسوليّ كتابةً نبأ وصول أعمال المجلس؛ وكذلك علي المتروبوليت أن يُعلِمَ الكرسي الرّسوليّ بسائر ما جرى في مجلس الرّؤساء الكنسيّين.

البند 3- للمتروبوليت أن يُعنى بإصدار قوانين مجلس الرّؤساء الكنسيين وإعلان قراراته.

البند 4- مع سريان القوانين المتعلّقة نصًّا بالأعمال الإداريّة للمتروبوليت الَّذي يرئس كنيسة متروبوليتية متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، للمتروبوليت أن يقوم أيضًا بالأعمال الإداريّة الَّتي يُسندها الشّرع العام إلى السّلطة الإدارية العُليا للكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، لكن برضى مجلس الرّؤساء الكنسيّين.

ق. 168- في ما يتعلّق بتعيين المتروبوليت والأساقفة، على مجلس الرّؤساء الكنسيّين أن يعدّ لكلِّ حالة بمفردها قائمة لا تقلّ عن ثلاثة من أجدر المرشحين، ويرسلها إلى الكرسي الرّسوليّ، مع حفظ السّرّ حتَّى تجاه المرشحين؛ وفي سبيل إعداد هذه القائمة بوسع أعضاء مجلس الرّؤساء الكنسيّين، إذا رأوا ذلك مناسبًا، أن يطلبوا رأي بعض الكهنة أو المؤمنين المتميّزين بالحكمة، حول احتياجات الكنيسة وما للمرشحين للأسقفيّة من مواهب خاصة.

ق. 169- على مجلس الرّؤساء الكنسيّين أن يُعنى بتدبير احتياجات المؤمنين الرّعوية، كما في وسعه أن يقرّر ما يراه مناسبًا لما يؤدّي إلى ازدهار الإيمان وتعزيز العمل الرعويّ المشترك وتهذيب الأخلاق وحفظ الطّقس الخاص والنّظام الكنسيّ العام.

ق. 170- يجب عقد مجلس الرّؤساء الكنسيّين ولو مرة في السّنة، وكلّما تطلّبت ذلك ظروف خاصّة أو وجب تسيير أمور يحفظها الشّرع العام لهذا المجلس أو يقتضي إتمامُها رضى المجلس نفسه.

ق. 171- على مجلس الرّؤساء الكنسيّين أن يضع لائحته الدّاخلية ويرسلها إلى الكرسي الرّسوليّ، يدّبر بها ما يخصّ أمانة سرّ المجلس، واللّجان التّحضيرية والجدول الواجب إتباعه، وكذلك الوسائل الأخرى الَّتي تُسْهِم في بلوغ الهدف بطريقة فعّالة.

ق. 172- ليكن للكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ مجمع وفقًا للقوانين 140-145، يُدعى إلى الانعقاد كل خمس سنوات لا أقلّ؛ وللمتروبوليت ما ورد في هذه [القوانين] عن البطريرك.

ق. 173- البند 1 - عند شغور الكرسي المتروبوليتيّ في الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكم ذاتي:

(1) مدبّر الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ هو الأسقف الإيبارشي الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة في الكنيسة نفسها، وعليه أن يُحيط الحبر الرّومانيّ علمًا في أقرب وقت بشغور الكرسي المتروبوليتيّ؛

(2) ينتقل إلى مدبّر الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ سلطان المتروبوليت المألوف، باستثناء كلّ ما لا يمكن إتمامه إلاّ برضى مجلس الرّؤساء الكنسيّين؛

(3) لا يُستحدثَنّ أي شيء والكرسي المتروبوليتيّ شاغر.

البند 2 - عند إعاقة الكرسي المتروبوليتيّ في هذه الكنائس، يجب العمل بما هو مقرّر في القانون 132، البند 1، عن إعاقة الكرسي البطريركيّ؛ ويعود للمتروبوليت ما ورد في هذا [القانون] عن البطريرك.

البند 3 - في ما يتعلّق بشغور أو إعاقة كرسي إيبارشية المتروبوليت يُعمل بالقوانين 221-233.

الفصل الثّاني
سائر الكنائس المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ

ق. 174- الكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ الَّتي ليست بطريركية ولا رئاسة أسقفيّة كبرى ولا متروبوليتيّة، يُعهد بها إلى الرّئيس الكنسيّ الَّذي يرئسها وفقًا للشّرع العام والشّرع الخاص الذي يقرّره الحبر الرّومانيّ.

ق. 175- تخضع هذه الكنائس بطريقة مباشرة للكرسي الرَّسوليّ؛ أمّا الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون 159 الأرقام 3-8، فيمارسها الرّئيس الكنسيّ الَّذي يفوّضه الكرسي الرّسوليّ.

ق. 176- إذا أحال الشّرع العام أمرًا ما إلى الشّرع الخاص، أو إلي السّلطة الإدارية العُليا لكنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فإنَّ السّلطة المختصّة في هذه الكنائس هي الرّئيس الكنسيّ الَّذي يرئسها وفقًا للشّرع برضى الكرسي الرّسوليّ، ما لم يُقرّر غير ذلك صراحة.

الباب السّابع
الإيبارشيات والأساقفة

الفصل الأوّل
الأساقفة

ق. 177- البند 1- الإيبارشية هي قوم من شعب الله عُهِد برعايتها إلى أسقف بمساعدة الكهنة، ممّا يجعلها - باتّحادها [بالرب] راعيها الَّذي يجمعها في الرّوح القدس، بواسطة الإنجيل والقربان الأقدس - تكوّن كنيسة خاصّة، تقوم وتعمل فيها حقّا كنيسة المسيح الواحدة المقدّسة الجامعة الرّسولية.

البند 2- في ما يتعلّق بإنشاء وتغيير وإلغاء الإيبارشيات، داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، يجب العمل بالقانون 85 البند 1؛ أمّا في سائر الحالات فإن إنشاء الإيبارشيّات وتغييرها وإلغاءها من اختصاص الكرسي الرّسوليّ دون سواه.

ق. 178- الأسقف الإيبارشي، أي مَن يُعهَد إليه برعاية الإيبارشية باسمه الشَّخصيّ، يحكمها كنائب المسيح ومندوبه؛ والسّلطان الَّذي يقوم به شخصيًا باسم المسيح ذاتي ومألوف ومباشر؛ مع أنّ ممارسة هذا السّلطان تحكمها في نهاية الأمر سلطة الكنيسة العُليا، ويمكن أن توضع لها بعض الحدود في سبيل منفعة الكنيسة أو المؤمنين.

ق. 179- الأساقفة الَّذين لم يُعهَدْ إليهم بحكم إيبارشية باسمهم الخاصّ، أيّا كانت المهمّة الَّتي يمارسونها أو مارسوها في الكنيسة، يُدعَون أساقفة فخريّين.

المادّة الأولى: انتخاب الأساقفة

ق. 180- لكي يُعدّ أحد جديرًا بالأسقفيّة يلزَمه:
(1) أن يتميّز بإيمان راسخ وأخلاق حميدة وتقوى وغيرة على النّفوس وحكمة؛
(2) أن يتمتّع بسُمعة حَسنة؛
(3) ألاّ يكون مرتبطًا برباط الزّوجيّة؛
(4) ألا يقلّ عمره عن خمس وثلاثين سنة؛
(5) أن يكون في درجة الكهنوت منذ خمس سنوات لا أقلّ؛
(6) أن يكون حاصلاً على الدّكتوراه أو اللّيسانس أو بأقلّ تقدير خبيرًا في أحد العلوم الدّينيّة.

ق. 181- البند 1- يُعيّن الأساقفة، داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، لكرسي إيبارشي شاغر أو لتولّي منصب آخر، بالانتخاب القانونيّ، وفقًا للقوانين 947-957، ما لم يستدرك الشّرع العام غير ذلك.

البند 2 - سائر الأساقفة يُعيّنهم الحبر الرّومانيّ مع سريان القانونَين 149 و168.

ق. 182- البند 1- بوسع أعضاء سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة دون سواهم تقديم مرشّحين جديرين بالأسقفيّة؛ ولهم أيضًا وفقًا للشّرع الخاص جمع المعلومات والوثائق اللّازمة لإثبات جدارة المرشّحين، وذلك - إذا رأوا الأمر مناسبًا - بعد الاستماع سرّا وعلى حدة، إلى بعض الكهنة أو غيرهم من المؤمنين أيضًا، متميّزين بحكمتهم وسيرتهم المسيحية.

البند 2- على الأساقفة أن يُحيطوا البطريرك علمًا بما لديهم من معلومات في الوقت المناسب، قبل دعوة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة إلي الانعقاد؛ أمّا البطريرك فيرسلها إلى جميع أعضاء السّينودس بعد إضافة معلوماته الخاصة إذا اقتضى الأمر.

البند 3- ينظر سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة في أسماء المرشّحين، ويُعِدّ باقتراع سرّي قائمة المرشحين، فيُرسلها البطريرك إلي الكرسي الرّسوليّ للحصول على موافقة الحبر الرّومانيّ، ما لم يَقتض الشّرع الخاص المعتمَد من قِبَل الحبر الرّومانيّ غير ذلك.

البند 4- موافقة الحبر الرّومانيّ فور صدورها، تَصلح لكلّ من المرشحين بمفرده، طالما لم يُرفض [أحدهم] صراحة؛ وفي هذه الحالة يُشطب اسم المرشّح من القائمة.

ق. 183- البند 1- متى تمّت الدّعوة على وجه قانونيّ وحضر إلى المكان المعيّن ثُلثا الأساقفة الملزمين بحضور سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة بعد حذف الَّذين يحول دونهم عائق مشروع، تُعلن قانونيّة السّينودس ويمكن الشّروع في الانتخاب.

البند 2- على الأساقفة أن ينتخبوا بحرّية من يعتبرونه أمام الله مستحقًّا وجديرًا دون سواه.

البند 3- للانتخاب تلزم الأغلبية المطلقة من أصوات الحاضرين؛ وبعد ثلاثة اقتراعات غير مجدية لا يُدلى بالأصوات في الاقتراع الرّابع إلاّ على المرشّحَين اللذَين حصلا على أكثريّة الأصوات في الاقتراع الثّالث.

البند 4- إذا لم يتّضح بعد الاقتراع الثّالث أو الرّابع، بسبب تساوي الأصوات، مَن هو المرشّح للاقتراع الجديد، أو مَن هو المنتخَب، فيُحسَم التَّساوي لصالح الأقدم في الرّسامة الكهنوتيّة؛ وإن لم يسبق أحدها الآخرين في الرّسامة الكهنوتيّة فللأكبر سنًّا.

ق. 184- البند 1- إذا كان المنتخَب ضمن المذكورين في قائمة المرشّحين الَّتي وافق عليها الحبر الرّومانيّ، فعلى البطريرك أن يبلّغ إلى المنتخَب على وجه سرّي ما تمّ من انتخاب.

البند 2- إذا قبل المنتخَب الانتخاب، على البطريرك أن يُعلم الكرسي الرّسوليّ على الفور بقبول الانتخاب وبيوم إعلانه.

ق. 185- البند 1- إذا لم يكن المنتخَب من بين المذكورين في قائمة المرشّحين، فعلى البطريرك أن يُعلِمَ الكرسي الرّسوليّ على الفور بما تمّ من انتخاب للحصول على موافقة الحبر الرّومانيّ، وعلى جميع الَّذين اطّلعوا كيفما كان على نتيجة الانتخاب أن يحفظوا السّرّ حتَّى تجاه المنتخَب، إلى أن يبلُغ البطريرك علمٌ بالموافقة.

البند 2- بعد الحصول على موافقة الحبر الرّومانيّ، على البطريرك أن يبلِّغ إلى المنتخَب على وجه سرّي ما تمّ من انتخاب ويعمل وفقًا للقانون 184 البند 2.

ق. 186- البند 1- إذا تعذّر انعقاد سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، فعلى البطريرك بعد استشارة الكرسي الرّسوليّ أن يطلب أصوات الأساقفة بالمراسلة؛ وفي هذه الحالة على البطريرك لصحّة العمل أن يستعين بأسقفَين لفرز الأصوات، يُعيّنان وفقًا للشّرع الخاصّ، وفي عدم وجوده، [يُعيّنهما] البطريرك برضى السّينودس الدّائم.

البند 2- على فارزَي الأصوات مع حفظ السّرّ أن يفتحا رسائل الأساقفة ويُحصيا الأصوات ويقدّما تقريرًا مكتوبًا عمّا تمَّ من تصويت، يوقّعانه مع البطريرك.

البند 3- إذا حصل أحد المرشّحين في هذا الاقتراع الوحيد على الأغلبية المطلقة من أصوات أعضاء السّينودس، يُعتبر منتخبًا ويتابع البطريرك [الإجراء] وفقًا للقانون 184 أو 185؛ وإلاّ فيُحيل البطريرك الأمر إلى الكرسي الرّسوليّ.

ق. 187- البند 1- لترقية أيّ شخص إلى الأسقفية لابدّ من التّولية القانونيّة الّتي بها يُقام أسقفًا إيبارشيًّا لإيبارشيّة محدّدة أو يُسند بها إليه منصب آخر محدّد في الكنيسة.

البند 2- على المرشّح أن يؤدّي قبل الرّسامة الأسقفيّة اعترافه بالإيمان والوعد بالطاعة للحبر الرّومانيّ، وفي الكنائس البطريركيّة الوعد بالطاعة للبطريرك أيضًا، في تلك الشّؤون الّتي يخضع فيها للبطريرك وفقًا للشّرع.

ق. 188- البند 1- على المرَقّى إلى الأسقفيّة إذا لم يعُقه عائق مشروع أن يقبل الرّسامة الأسقفيّة في غضون ثلاثة أشهر من يوم إعلانه [أسقفًا] إذا كان منتخبًا، أو من يوم تلقّيه الكتاب الرّسولي إذا كان معَيّنًا.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن تتمّ حيازته القانونية للإيبارشية في غضون أربعة أشهر من انتخابه أو تعيينه.

ق. 189- البند 1- يحوز الأسقف الإيبارشي إيبارشيته حيازة قانونية بالتّنصيب نفسه على وجه شرعيّ، إذ يُتلى في أثنائه علنًا الكتاب الرّسوليّ أو البطريركيّ بالتّولية القانونيّة.

البند 2- يجب إعداد وثيقة عمّا تمّ من تنصيب، يوقّعه الأسقف الإيبارشيّ نفسه مع رئيس القلم وشاهدَين أيضًا لا أقل، ثم تُحفظ في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة.

البند 3- قبل التّنصيب لا يتدخّل الأسقف في حكم الإيبارشية لا بنفسه ولا بغيره ولا بأيّة صفة كانت؛ أمّا إذا كانت له إحدى الوظائف في الإيبارشيّة فبوسعه أن يحتفظ بها ويمارسها.

المادة الثّانية
حقوق الأساقفة الإيبارشيين وواجباتهم

ق. 190- الأسقف الإيبارشيّ يمثّل الإيبارشية في جميع شؤونها القانونيّة.

ق. 191- البند 1- للأسقف الإيبارشي أن يحكم الإيبارشية المعهودة إليه بسلطان تشريعيّ وتنفيذيّ وقضائيّ.

البند 2- يمارس الأسقف الإيبارشي السّلطان التّشريعي بنفسه؛ ويمارس السّلطان التنفيذي سواء بنفسه أو بواسطة النّائب العام الأوّل أو النوّاب العامّين؛ والسّلطان القضائي إمّا بنفسه وإمّا بواسطة النّائب القضائي والقضاة.

ق. 192- البند 1- على الأسقف الإيبارشي، لدى ممارسة مهمّته الرّعوية، أن يُبدي اهتمامًا بجميع المؤمنين المعهودة إليه العناية بهم، أيًّا كان عمرهم أو وضعهم أو وطنهم أو كنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، سواء المقيمون في منطقة الإيبارشيّة أو الماكثون فيها مؤقتًا، ويعطف بروح رسوليّة على الَّذين لا يمكنهم الإفادة من العناية الرَّعوية المألوفة على وجه واف، بسبب ظروف حياتهم، وكذلك على الَّذين أهملوا الممارسة الدّينيّة.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يُعنَى بنوع خاص بأن يعزّز جميعُ المؤمنين الموكولين إلى عنايته الوحدةَ بين المسيحيين، وفقًا للمبادئ الَّتي اعتمدتها الكنيسة.

البند 3- على الأسقف الإيبارشيّ أن يعتبر غير المعمَّدين أمانةً في عنقه أمام الرّب، ويعمل على أن تُضيء عليهم محبّة المسيح بشهادة المؤمنين العائشين في الشّركة الكنسية.

البند 4- على الأسقف الإيبارشيّ أن يتابع باهتمام خاصّ الكهنة، ويجب أن يُصغي إليهم كمساعدين ومشيرين، ويدافع عن حقوقهم ويعتني بأن يقوموا بالواجبات الخاصّة بحالتهم، وتُوفّر لهم الوسائل والمنْشَئات الَّتي يحتاجون إليها لتعزيز الحياة الرّوحيّة والثقافيّة.

البند 5- على الأسقف الإيبارشيّ أن يُعنَى بتوفير المعيشة اللّائقة والضمانات الملائمة والتّأمين الاجتماعيّ والتّأمين الصّحّي للإكليروس وعائلاتهم إذا كانوا متزوجين، وفقًا للشّرع.

ق. 193- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ المعهودة إليه العناية بمؤمنين من كنائس أخرى متمتّعة بحكم ذاتي، واجب جسيم في توفير كلّ ما يلزم لكي يحتفظ هؤلاء المؤمنون بطقس كنيستهم ويحترموه ويعملّوا به قدر المستطاع ويعزّزوا علاقتهم مع سلطة كنيستهم العُليا.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يوفّر احتياجات هؤلاء المؤمنين الرّوحيّة بواسطة كهنة أو رعاة من كنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، إذا أمكن، أو بواسطة نائب عامّ أيضًا يُقام للعناية بهؤلاء المؤمنين.

البند 3- إن الأساقفة الإيبارشيين الَّذين يُقيمون مثل هؤلاء الكهنة أو الرُّعاة أو النّوّاب العامّين، للعناية بمؤمني الكنائس البطريركيّة، عليهم أن يتّصلوا بالبطاركة المعنيّين بالأمر؛ وبعد الحصول على رضاهم، لهم أن يتصرّفوا بسلطتهم الخاصّة، على أن يُحاط الكرسي الرّسوليّ علمًا في أقرب وقت؛ أمّا إذا اختلف البطاركة لأيّ سبب كان، فيُحال الأمر إلى الكرسي الرَّسوليّ.

ق. 194- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يقلّد رتبًا شَرَفية للإكليروس الخاضع له دون سواه، ولكن وفقًا للشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 195- على الأسقف الإيبارشي أن يدعم إلى أقصى حدّ الدّعوات الكهنوتيّة والشمّاسيّة والرّهبانيّة و[الدّعوات] لسائر مؤسّسات الحياة المكرَّسة والإرساليّات.

ق. 196- البند 1- على الأسقف الإيبارشي أن يعرض ويَشرح للمؤمنين حقائق الإيمان الَّتي يجب أن يؤمنوا بها ويطبّقوها على سلوكهم، مكثرًا من الوعظ بنفسه؛ وعليه

أيضًا أن يُعنى بالحفاظ بأمانة على أحكام الشّرع المتعلّقة بخدمة كلمة الله ولا سيّما بالوعظ والتّعليم المسيحيّ، لتقديم العقيدة المسيحية بأكملها للجميع.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يدافع بحزم عن كمال الإيمان ووحدته.

ق. 197- يجب على الأسقف الإيبارشيّ أن يذكر ما عليه من واجب في تقديم مثال القداسة، في المحبّة والتّواضع وبساطة الحياة، فيسعى بكل الوسائل إلى تنمية قداسة المؤمنين، كلّ حسب دعوته الخاصّة؛ وان يسعى - لكونه الموزّع الأول لسرائر الله تعالى - إلى أن ينمو في النّعمة المؤمنون المعهودة العناية بهم إليه، باحتفالهم بالأسرار المقدّسة ولا سيّما باشتراكهم في القدّاس الإلهيّ، فيُدركوا ويعيشوا بعمق السّرّ الفصحيّ، ليكونوا جسدًا سرّيًا واحدًا في وحدة محبّة المسيح.

ق. 198- على الأسقف الإيبارشيّ أن يحتفل بالقدّاس الإلهي بكثرة على نيّة شعب الإيبارشية المعهودة إليه؛ أمّا في الأيّام الَّتي يحدّدها شرع كنيسته الخاص المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ فهذا الاحتفال واجب.

ق. 199- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ، بصفته المشرف والمنشّط والحارس في الإيبارشية المعهودة إليه على الحياة الطّقسيّة بأسرها، أن يسهر على تعزيزها إلى أقصى حدّ وتنظيمها، بموجب الأحكام والعادات المشروعة في كنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يسعى إلى أن يُحتفل في كنيسته الكاتدرائية ولو بجزء من الصّلوات الطّقسيّة حتَّى كلّ يوم، حسب العادات المشروعة لكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ؛ وبالمثل أن يُحتفل في كل رعيّة قدر المستطاع بالصّلوات الطّقسيّة، في أيّام الآحاد والأعياد وفي الاحتفالات الهامّة وعشيّتها.

البند 3- ليرئس الأسقف الإيبارشيّ بكثرة الصّلوات الطّقسيّة في الكنيسة الكاتدرائية أو في كنيسة أخرى، لا سيّما أيام الأعياد الإلزاميّة وسائر الاحتفالات الَّتي يشترك فيها عدد غفير من الشّعب.

ق. 200- للأسقف الإيبارشيّ الحق في أن يحتفل في الإيبارشيّة كلّها، بالشّعائر الدّينيّة الَّتي يجب - حسب مراسيم الكتب الطّقسيّة - أن يقوم بها هو بنفسه على وجه احتفاليّ، وهو متّشح بجميع

الشّارات الحبرية، ولكن خارج حدود إيبارشيته لا بدّ من رضى الأسقف الإيبارشيّ الصّريح أو المرجّح بأقل تقدير.

ق. 201- البند 1- لما كان من واجب الأسقف الإيبارشيّ أن يدافع عن وحدة الكنيسة بأسرها، فعليه أن ينهض بالنّظام الكنسيّ العام، ويَحثّ على حفظ جميع القوانين الكنسيّة والعادات المشروعة.
البند 2- ليسهر الأسقف الإيبارشيّ على ألا تتسرّب تجاوزات إلى النّظام الكنسيّ لا سيّما في ما يخُصّ خِدمة كلمة الله والاحتفال بالأسرار وشبه الأسرار المقدّسة، وعبادة الله و[إكرام] القدّيسين وتنفيذ الإرادات التقَويّة.

ق. 202- على الأساقفة الإيبارشيين التّابعين لعدّة كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، الَّذين يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة، أن يعزّزوا وحدة العمل بتبادل الآراء في اجتماعات دوريّة، ويؤيّدوا الأنشطة المشتركة بتضافر القوى لتنمية ما يصلح للدّين بطريقة أيسر، وحماية النّظام الكنسيّ بشكلٍ فعّال.

ق. 203- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ أن يعزّز في إيبارشيته شتّى أنواع الرّسالة ويعمل على تنسيق جميع الأعمال الرّسوليّة تحت إشرافه، في الإيبارشية بأسرها أو في مُختلف نواحيها، مع الحفاظ عل الطّابع الخاصّ بكلّ منها.
البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ التّشديد على واجب المؤمنين في مزاولة النّشاط الرّسوليّ، كل حسب وضعه وكفاءته، مع الحثّ إلى المشاركة في مختلف أعمال النّشاط الرّسوليّ ودعمها، حسب احتياجات المكان والزّمان.
البند 3- على الأسقف الإيبارشيّ تشجيع جمعيّات المؤمنين الَّتي تسعى إلى هدف روحيّ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ وذلك، إذا اقتضى الأمر، بإنشائها أو اعتمادها أو الإشادة أو التّوصية بها وفقًا للقانون.

ق. 204- البند 1- يجب على الأسقف الإيبارشيّ، حتَّى إذا كان له أسقف مساعد أو أسقف مُعاون، أن يُقيم في إيبارشيته.
البند 2- بالإضافة إلى الالتزامات الَّتي تقتضي غيابًا مشروعًا عن الإيبارشية، بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يتغيّب عن الإيبارشية لسبب صوابي كل سنة، لكن لا لأكثر من شهر متّصل أو متقطّع، بشرط الاحتياط ألا يُلحِق غيابه ضررًا ما بالإيبارشيّة.
البند 3- أمّا في الاحتفالات الكبرى الَّتي يحدّدها الشّرع الخاص، وفقًا لتقاليد كنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فعلى الأسقف الإيبارشيّ ألا يتغيّب عن إيبارشيته إلاّ لسبب هام.
البند 4- الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يمارس سلطانه داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة إذا تغيّب على وجه غير مشروع لأكثر من ستّة أشهر عن الإيبارشية المعهودة إليه، يُحيل البطريرك الأمر فورًا إلى الحبر الرّومانيّ؛ وفي الحالات الأخرى يقوم بذلك المتروبوليت؛ وإذا تغيّب المتروبوليت نفسه على وجه غير مشروع فالأسقف الإيبارشيّ الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة الخاضع لنفس المتروبوليت.

ق. 205- البند 1- يجب على الأسقف الإيبارشيّ أن يقوم بالزّيارة القانونيّة لإيبارشيّته بأسرها أو لجزءٍ منها كلّ سنة، بحيث يزور بنفسه الإيبارشية بأسرها زيارةً قانونية ولو مرّة كلّ خمس سنوات، أو إذا أعاقه عائق مشروع، بواسطة الأسقف المساعد أو الأسقف المعاون، أو بواسطة النّائب العام الأول أو النّائب العام، أو بواسطة كاهن آخر.

البند 2- يخضع لزيارة الأسقف الإيبارشيّ القانونيّة الأشخاص والمؤسسات الكاثوليكيّة والأشياء والأماكن المقدّسة القائمة داخل حدود الإيبارشيّة.

البند 3- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يزور أعضاء المؤسّسات الرّهبانيّة وكذلك جمعيات الحياة المشتركة على غِرار الرّهبان، ذات الحق الحبريّ أو البطريركيّ وأديرتهم، في الحالات المنصوص عنها في الشّرع لا غير.

ق. 206- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يمارِسُ سلطانه داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة أن يقدّم كل خمس سنوات تقريرًا للبطريرك عن حالة الإيبارشيّة المعهودة

إليه، وفقًا للطريقة الَّتي يحدّدها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة؛ وعلى الأسقف أن يُرسل صورة من هذا التَّقرير إلى الكرسي الرّسوليّ في أقرب وقت.

البند 2- على سائر الأساقفة الإيبارشيين أن يقدّموا مثل هذا التَّقرير للكرسي الرّسوليّ كلّ خمس سنوات، وإذا تعلّق الأمر بأساقفة إحدى الكنائس البطريركيّة أو الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فليُرسلوا صورة من هذا التَّقرير إلى البطريرك أو إلى المتروبوليت في أقرب وقت.

ق. 207- على الأسقف الإيبارشيّ لأيّ كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، بما في ذلك الكنيسة اللّاتينية، لدى [تقديمه] الَّتقرير عن السّنوات الخمس، أن يُطلِع الكرسي الرّسوليّ على حالة واحتياجات المؤمنين الَّذين عُهِدَ بهم إلي عنايته مع انتمائهم إلى كنائس أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 208- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يمارس سلطانه داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، أن يقوم في غضون خمس سنوات من تنصيبه، بزيارة مدينة روما، بمعيّة البطريرك إذا أمكن، لإكرام أعتاب القدّيسَين الرّسولَين بطرس وبولس وللمثول، أمام خليفة القدّيس بطرس في الأوّليّة على الكنيسة بأسرها.

البند 2- على سائر الأساقفة الإيبارشيين القيام بزيارة مدينة روما كلّ خمس سنوات بأنفسهم، أو بواسطة غيرهم إذا عاقهم عائق مشروع؛ أمّا في ما يخص أساقفة إحدى الكنائس البطريركيّة فيُحَبَّذُ أن تكون الزّيارات، ولو بعضها، بمعيّة البطريرك.

ق. 209- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ أن يذكر الحبر الرّومانيّ قبل الجميع في القدّاس الإلهيّ وفي الصّلوات الطقسيّة، حسب مراسيم الكتب الطقسيّة، رمزًا إلى الشّركة التّامّة معه، وليُعنَ على أن يفعل ذلك بأمانة سائر إكليروس الإيبارشيّة.

البند 2- على جميع الإكليروس أن يـذكروا الأسـقـف الإيبارشيّ في القـدّاس الإلهي والصّلوات الطقسيّة وفقًا لمراسيم الكتب الطّقسيّة.

ق. 210- البند 1- يُرجـــى الأسقف الإيبارشـــــيّ الَّذي أتمّ الخامســـة والسّبعـــــين من عمره أو لم يعد كفؤًا للقيام بوظيفته لاعتلال صحته أو لسبب آخر هام، أن يتقدّم بتَخَلِّيه عن وظيفته.

البند 2- على الأسـقـف الإيبارشيّ أن يتـقدّم بتَخَلِّيه عن وظيفته للبطريرك، إذا تعلّق الأمرُ بأسقف إيبارشي يمارس سلطانه داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة؛ أمّا في سائر الأحوال فيجب تقديم التَّخلّي إلى الحبر الرّومانيّ؛ وبالإضافة إلى ذلك يجب تبليغه إلى البطريرك في أقرب وقت إذا كان الأسقف تابعًا لكنيسة بطريركيّة.

البند 3- لقبول التّخلّي لابدّ للبطريرك من رضى السّينودس الدّائم، ما لم تكن الدّعوة للتّخلّي قد بدرت من سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 211- البند 1- الأسقف الإيبارشيّ الَّذي قُبِلَ تخلّيه عن الوظيـــفة ينـــــــال لقـب أســـــقف شرفيّ للإيبارشيّة الَّتي تولاّها، وبوسعه أن يحتفظ بمقرّ للسّكـــــــن في نفـس الإيبارشـــــــيّة، ما لم يكن في بعض الحالات لظروف خاصـــــــــة قد دَبّر غير ذلك إمّا الكرسي الرّسولـــــــيّ، وإمّا البطريرك برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة إذا تعلّق الأمر بإيبارشيّة واقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

البند 2- على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مـجلـس الرّؤسـاء الكنسيّين أن يُعنَيَا بتوفير معيشة ملائمة ولائقة بمقام الأسقف الشّرفيّ، لكن مع الأخذ في الاعتبار أنّ هذا الواجب يقع أولاً على الإيبارشيّة الَّتي خدمها.

المادّة الثّالثة

الأساقفة المساعدون والأساقفة المعاونون

ق. 212- البند 1- يُقـام أسـقـف معـاون أو أكثر، بناء على طلب الأسقف الإيبارشيّ، إذا دعت إلى ذلك احتياجات الإيبارشيّة الرّعويّة.

البند 2- في أخطر الـظّروف، حتَّى ذات الطّابع الشّخصي، يمكن بحكم المنصب إقامة أسقف مساعد، له حقّ الخلافة ومتمتّع بسلطات خاصّة.

ق. 213- البند 1- الأسقف المساعـد، بـالإضافـة إلى الحـقـوق والواجبات الَّتي يُقرّها الشّرع العام، له أيضًا ما هو محدّد في كتاب التّولية القانونيّة.

البند 2- يحدّد البطريرك نفسه بعد استشارة السّينودس الدّائم، حقوق وواجبات الأسقف المساعد الَّذي يُقيمه؛ أمّا إذا تعلّق الأمر بأسقف مساعد ينبغي تزويده بجميع حقوق وواجبات الأسقف الإيبارشيّ، فلا بدّ من رضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

البند 3- حقوق الأسقف المعاون وواجباته هي الَّتي يحدّدها الشّرع العام.

ق. 214- البند 1- لكي يحوز الأسقف المساعد والأسقف المعاون وظيفتهما حيازة قانونية عليهما تقديم كتاب التّولية القانونيّة للأسقف الإيبارشيّ.

البند 2- فضلاً عن ذلك على الأسقف المساعد تقديم كتاب التّولية القانونيّة لهيئة المستشارين الإيبارشيّين.

البند 3- أمّا إذا أُعيق الأسقف الإيبارشيّ إعاقة تامّة فيكفي أن يقدّم الأسقف المساعد والأسقف المعاون كتاب التّولية القانونيّة لهيئة المستشارين الإيبارشيّين.

البند 4- لدى تقديم كتاب التّولية القانونيّة يجب أن يكون حاضرًا رئيس قلم الدّائرة ويُثبته في محضر الأعمال.

ق. 215- البند 1- يقوم الأسقف المساعد مقام الأسقف الإيبارشيّ الغائب أو المُعاق؛ ويجب تعيينه نائبًا عامًا أولاً، وعلى الأسقف الإيبارشيّ أن يُسنِد إليه دون سواه الشّؤون الَّتي يقتضي فيها الشّرع انتدابًا خاصًا.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ، مع سريان البند 1، أن يُعيّن الأسقف المعاون نائبًا عامًا أولاً؛ أمّا إذا كان هناك أكثر من [أسقف معاون] فليُعيّن واحدًا منهم نائبًا عامًّا أوّلاً والآخرين نُوابًا عامّين.

البند 3- في تقييم أكثر القضايا أهمّية لاسيّما ذات الطّابع الرّعوي، على الأسقف الإيبارشيّ أن يستشير الأساقفة المعاونين دون سواهم.

البند 4- لما كانت دعوة الأسقف المساعد والأسقف المعاون مشاركة الأسقف الإيبارشيّ في مساعيه، فعليهما أن يمارسا وظيفتهما بحيث يسيّران جميع الشّؤون باتّفاق تام معه.

ق. 216- البند 1- على الأسقف المساعد والأسقف المعاون إذا لم يعقهما عائق صوابيّ أن يقوما بالمهامّ الواجبة على الأسقف الإيبارشيّ نفسه كلّما طلب منهما الأسقف الإيبارشيّ ذلك.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ ألا يُسند إلى شخص آخر على وجه مألوف الحقوق الأسقفيّة والمهام الَّتي يستطيع ويريد القيام بها الأسقف المساعد والأسقف المعاون.

ق. 217- يجب على الأسقف المساعد والأسقف المعاون أن يُقيما في الإيبارشيّة ولا يغادراها إلا لمدّة قصيرة، ما لم يكن للقيام ببعض المهام خارج الإيبارشيّة أو لإجازة لا تتجاوز الشّهر.

ق. 218- في ما يتعلّق بتخلّي الأسقف المساعد أو الأسقف المعاون عن وظيفتهما، يُطبّق القانون 210 والقانون 211 البند 2؛ ويُمنَح مثل هؤلاء الأساقفة اللّقب الشّرفي للوظيفة الَّتي أدّوها سابقًا.

المادّة الرّابعة
شغور الكرسي الإيبارشيّ أو إعاقته

ق. 219- يشغر الكرسي الإيبارشيّ بوفاة الأسقف الإيبارشي وتخلّيه ونقله وحرمانه.

ق. 220- بشأن الكراسي الإيبارشيّة الشّاغرة الواقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، بالإضافة إلى القوانين 225 - 232 ومع سرَيان القانونَين 222 و223 يجب العمل بما يلي:

(1) يحيط البطريرك الكرسي الرّسوليّ علمًا في أقرب وقت بشغور الكرسي الإيبارشيّ؛

(2) ينتقل سلطان الأسقف الإيبارشيّ المألوف إلى البطريرك، ريثما يتمّ تعيين مدبّر للإيبارشيّة، ما لم يكن قد رَتّب غير ذلك شرع الكنيسة البطريركيّة الخاص أو الحبر الرّومانيّ؛

(3) للبطريرك أن يعيّن مدبّرًا للإيبارشيّة في غضون شهر مُتاح يُحسَب منذ تلقّي خبر شغور الكرسي الإيبارشيّ، بعد استشارة أساقفة الدّائرة البطريركيّة إن وُجدوا، وإلا فبعد استشارة السّينودس الدّائم؛ وإن مضى الشّهر بلا جدوى يُحال تعيين المدبّر إلى الكرسي الرّسوليّ؛

(4) يحوز مدبّر الإيبارشيّة سلطانه بعد أدائه الاعتراف بالإيمان أمام البطريرك، على ألا يمارسه ما لم يحز وظيفته حيازةً قانونيّة، وذلك يتمّ بتقديم كتاب تعيينه لهيئة المستشارين الإيبارشيّين؛

(5) على البطريرك أن يهتمّ بتعيين أسقف إيبارشيّ مستحق وجدير بالكرسيّ الإيبارشيّ الشّاغر في أقرب وقت لكن لا بعد الأجل الّذي يقرّره الشّرع العام.

ق. 221- باستثناء الكراسي الإيبارشيّة الشّاغرة المنصوص عنها في القانون 220، يجب في سائر الحالات عند شغور الكرسي الإيبارشيّ، بالإضافة إلى القوانين 225 - 232، ومع سريان القانونَين 222 و223، العمل بما يلي:

(1) على المتروبوليت، وإلا على مَن يرئس هيئة المستشارين الإيبارشيين، وفقًا للقانون 271 البند 5، أن يُطلِع في أقرب وقت الكرسي الرّسوليّ، والبطريرك أيضًا إذا تعلّق الأمر بإيبارشية كنيسة بطريركية على شغور الكرسي الإيبارشيّ؛

(2) ينتقل حكم الإيبارشيّة - ما لم يكن الكرسي الرَّسوليّ قد رتّب غير ذلك - إلى الأسقف المعاون ريثما تتم إقامة مدبّر للإيبارشيّة، أو إذا كان هناك أكثر من [أسقف معاون]، فإلى الأسقف المعاون الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة، أو في عدم وجود أسقف معاون فإلى هيئة المستشارين الإيبارشيّين،؛ ويحكم الآنف ذكرُهم الإيبارشيّة مؤقتًا بالسّلطان الّذي يُسنِده الشّرع العام إلى النّائب العام الأوّل.

(3) على هيئة المستشارين الإيبارشيّين أن تنتخب مدبّرًا للإيبارشيّة في غضون ثمانية أيام منذ تَلَقّي خبر شغور الكرسي الإيبارشيّ، لكن لصحّة الانتخاب يلزم الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات أعضاء الهيئة نفسها؛

(4) إذا لم يُنتخَب مدبّر للإيبارشيّة في غضون ثمانية أيام أو إذا لم تتوفَّر في المنتخَب الشّروط الَّتي يقتضيها القانون 227 البند 2 لصحّة الانتخاب، يُحال تعيين مدبّر للإيبارشيّة إلى المتروبوليت؛ وفي حالة عدم وجوده أو إعاقته فإلى الكرسي الرّسوليّ.
(5) مدبّر الإيبارشيّة المنتخَب أو المعيَّن على وجه شرعيّ يحوز سلطانه فورًا ولا يحتاج إلى أيّ تثبيت؛ وعليه أن يُطلع الكرسي الرّسوليّ والبطريرك أيضًا في أقرب وقت، إذا كان تابعا لكنيسة بطريركية، على انتخابه أو تعيينه من قبل المتروبوليت.

ق. 222- إن حازَ الأسقف المساعد وظيفته حيازةً قانونية، يصبح بحكم القانون، عند شغور الكرسي الإيبارشيّ، مدبّرًا إيبارشيًا، إلى أن يُنصَّب أسقفًا إيبارشيًا.

ق. 223- على الأسقف في حالة نَقلِهِ إلى كرسي إيبارشيّ آخر أن يحوز الإيبارشيّة الجديدة حيازة قانونية في غضون شهرين منذ تبليغ النّقل؛ أمّا في أثناء ذلك ففي إيبارشيته السّابقة:
(1) له حقوق وواجبات مدّبر الإيبارشيّة؛
(2) يحتفظ بامتيازات الأساقفة الإيبارشيّين الشّرفيّة؛
(3) يحصل على دخل وظيفته السّابقة كاملاً.

ق. 224- البند 1- يفقِد النّائب العام الأوَّل والنّوّاب العامون وظيفتهم فورًا عند شغور الكرسي الإيبارشيّ، ما لم يكونوا:
(1) أساقفة مرسومين؛
(2) مُقامين في إيبارشية البطريرك؛
(3) مُقامين في إيبارشية واقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، إلى أن يحوز مدبّر الإيبارشيّة وظيفته حيازة قانونيّة.
البند 2- ما فعله على وجه شرعيّ النّائب العام الأوَّل والنّوّاب العامّون، الَّذين يفقدون وظيفتهم فور شغور الكرسي الإيبارشيّ، نافذٌ إلى أن يبلغهم خبر أكيد بشغور الكرسي الإيبارشيّ.

البند 3- يحتفظ الأسقف المعاون عند شغور الكرسي الإيبارشيّ بالسّلطات الَّتي يمنحه إيّاها الشّرع والواجب ممارستها تحت سلطة مدبّر الإيبارشيّة وكان يتمتّع بها كنائبٍ عام أول أو كنائبٍ عام والكرسي الإيبارشيّ غير شاغر، ما لم يقرّر غير ذلك الكرسي الرَّسوليّ أو الشّرع الخاص بكنيسته البطريركيّة.

ق. 225- البند 1- يُنتخَب أو يُعيّن مدبّر إيبارشـــــــــــية واحـــــــــد لا غـــــير وتُـــــــــرذل كل عادة مخالفة.
البند 2- إذا أصبح المدير المالي الإيبارشيّ مدبّرًا إيبارشيًّا، يَنتخب مجلس الشّؤون المالية مؤقتًا مديرًا ماليًا آخر.

ق. 226- لا يسع البطريرك ولا هيئة المستشارين الإيبارشيين، عند إقامة المدبّر الإيبارشيّ، أن يحتفظوا لأنفسهم بأيّ جزء من سلطانه ولا أن يحدّدوا مدة ممارسة وظيفته أو أن يشرطوا عليه قيودًا أخرى.

ق. 227- البند 1- على مدبّر الإيبارشية أن يتحلّى بالاستقامة والتَّقوى وسلامة العقيدة والحكمة.
البند 2- لا يُنتخب أو يُعيَّن في وظيفة مدبّر الإيبارشية على وجه صحيح إلا مَن كان أسقفًا أو كاهنًا غير مرتبط برباط الزّواج وأتمّ خمسًا وثلاثين سنةً من عمره ولم يسبق له أن انتُخب أو عُيّن أو نُقل إلى نفس الكرسي الإيبارشيّ الشّاغر؛ وإذا تمّ التّغاضي عن هذه الشّروط، فأفعالُ المنتخَب أو المعيَّن مدبرًا للإيبارشيّة، باطلةٌ بحكم القانون.

ق. 228- البند 1- لا يُستحدثنّ أيّ شيء والكرسي الإيبارشيّ شاغر.
البند 2- يُحظَر على الَّذين يُعنون بحكـــــــــم الإيبارشـــــــــيّة، أن يفعلوا أيّ شـــــيء يمكن أن يسبّب ضررًا للإيبارشيّة أو للحقوق الأسقفيّة؛ وعليـــــــــــــــهم بنـــــــوع خاصّ هم أنفسهم وجميع الآخرين الامتناع عن اختلاس وثائق الدّائرة الإيبارشـــــــــــيّة أو إتلافـــــــــــــــــــها أو تغييرها، بنفسهم أو بغيرهم.

ق. 229- لمدبّر الإيبارشيّة ما للأسقف الإيبارشيّ من حقوق وواجبات، ما لم يستدرك الشّرع أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 230- ما لم يُدبَّر غير ذلك على وجه شرعيّ:
(1) يحقّ لمدبّر الإيبارشيّة مكافأةٌ عادلة تُقرَّر بموجب قانون في الشّرع الخاصّ أو تحدّدها عادة مشروعة، على أن تُستوفى من أموال الإيبارشيّة؛
(2) تُحفظ سائر الإيرادات الواجبة لأسقف الإيبارشيّة في أثناء شغور الكرسي الإيبارشيّ، للأسقف الإيبارشيّ القادم، لأجل احتياجات الإيبارشيّة، مع العمل بقواعد الشّرع الخاص الَّذي تُحدّد فيه كيفيّة إنفاق هذه الإيرادات.

ق. 231- البند 1- يتقدّم مدبّر الإيبارشـــــــيّة بتخلّيه للبطريـــــــرك، إذا كـــــــان هو نفســـــــه قد عَيّنه مدبّرًا، وإلاّ فلهيئة المستشارين الإيبارشيين، وفي هذه الحالة لا ضرورة لقبولهم لصحة [هذا التّخلّي].
البند 2- يعود إلى البطريرك عزل مدبّر الإيبارشيّة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة برضى السّينودس الدّائم، وإلاّ فالأمر محفوظ للكرسي الرّسوليّ.

البند 3- بعد وفاة مدبّر الإيبارشيّة أو تخلّيه أو عزله، تقيم نفس السّلطة مدبّرًا جديدًا بنفس الطريقة المقرّرة لسلفه.

البند 4- يفقد مدبّر الإيبارشيّة وظيفته حالما يحوز الأسقف الإيبارشيّ الجديد الإيبارشية حيازة قانونية؛ وبوسع الأسقف الإيبارشيّ الجديد أن يطالبه بحساب إدارته.

ق. 232- البند 1- في أثناء شغور الكرسي الإيبارشيّ يقوم المدير المالي الإيبارشيّ بوظيفته تحت سلطة مدبر الإيبارشيّة؛ وتُحال إلى المدير المالي البطريركيّ إدارة الأموال الكنسيّة الّتي ليس لها مدبّر بسبب شغور الكرسي الإيبارشيّ، ما لم يدبّر البطريرك أو هيئة المستشارين الإيبارشيين غير ذلك.

البند 2- في ما يتعلّق بتخلّي المدير المالي الإيبارشيّ أو عزله في أثناء شغور الكرسي الإيبارشي يُعمَل بالقانون 231 البندين 1 و2.

البند 3- بزوال حقّ المدير الماليّ الإيبارشيّ داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة كيفما كان، يعود انتخاب المدير الماليّ الجديد أو تعيينه إلى البطريرك، بعد استشارة أساقفة الدّائرة البطريركيّة إن وُجدوا، وإلا بعد استشارة السّينودس الدّائم؛ وفي سائر الحالات يَنتخب المديرَ المالي هيئة المستشارين الإيبارشيين.

البند 4- على المدير المالي الإيبارشي أن يقدّم إلي الأسقف الإيبارشيّ الجديد حسابًا عن إدارته، ومتى قدّمه يفقد وظيفته ما لم يُثبّته [الأسقف] نفسه في الوظيفة.

ق. 233- البند 1- إذا أُعيق الكرسي الإيبارشيّ بأسْر الأسقف الإيبارشيّ أو إبعاده أو نفيه أو عجزه، بحيث لم يعد في إمكانه الاتّصال بنفسه بالمؤمنين المعهودين إليه ولو بالمراسلة، يعود حكم الإيبارشية إلى الأسقف المساعد ما لم يكن البطريرك برضى السّينودس الدّائم، في الإيبارشيات الواقعة داخل حدود منطقة الكنيسة الّتي يرئسها، أو الكرسي الرّسوليّ، قد دبَّرا غير ذلك؛ وفي حالة عدم وجود أسقف مساعد أو إعاقته، يعود [الحكم] إلى النّائب العام الأوّل أو إلى النّائب العام أو إلى كاهن آخر جدير يعيّنه الأسقف الإيبارشيّ، يكون له - بحكم الشّرع - ما للنّائب العام الأوّل من حقوق وواجبات؛ وبوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يعيّن في الوقت المناسب أكثر من واحد يخلف بعضهم بعضًا في الوظيفة.

البند 2- في حالة عدم وجود هؤلاء أو إعاقتهم عن تسلّم حكم الإيبارشية، لهيئة المستشارين الإيبارشيين أن تنتخب كاهنًا لحكم الإيبارشية.

البند 3- على من تسلّم حكم الإيبارشيّة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، أن يُعلِمَ البطريرك في أقرب وقت بإعاقة الكرسي الإيبارشيّ وبتسلّمه الوظيفة؛ وفي سائر الحالات عليه أن يُعلِمَ الكرسي الرّسوليّ والبطريرك أيضًا إذا كان تابعًا لكنيسة بطريركيّة.

المادة الخامسة

المدبّرون الرّسوليون

ق. 234- البند 1- في بعض الأحيان ولأسباب هامة وخاصّة، يُسنِد الحبر الرّومانيّ حكم الإيبارشية، سواء كان الكرسي شاغرًا أو غير شاغر، إلى مدبّر رسوليّ.

البند 2- تُستمدّ حقوق المدبّر الرَّسوليّ وواجباته وامتيازاته من كتاب تعيينه.

الفصل الثَّاني
الأجهزة المساعدة للأسقف الإيبارشيّ في حكم الإيبارشيّة

المادة الأولى
المجمع الإيبارشيّ

ق. 235- المجمع الإيبارشيّ يعاون الأسقف الإيبارشيّ في الأمور المتعلّقة بالاحتياجات الخاصة للإيبارشيّة أو فائدتها.

ق. 236- يُدعَى المجمع الإيبارشيّ إلى الانعقاد كلّما رأى الأسقف الإيبارشيّ بعد استشارة مجلس الكهنة أنَّ الظّروف تستدعي ذلك.

ق. 237- البند 1- للأسقف الإيبارشيّ أن يدعو المجمع الإيبارشيّ إلى الانعقاد ويرئسه بنفسه أو بواسطة غيره وينقله ويمُدّه ويُوقفه ويحلّه.
البند 2- يُوقَف المجمع الإيبارشيّ بحكم القانون عند شغور الكرسي الإيبارشيّ، إلى أن يَبتّ في الأمر الأسقف الإيبارشيّ الجديد.

ق. 238- البند 1- يجب أن يُدعَى إلى المجمع الإيبارشيّ ويحضره:
(1) الأسقف المساعد والأساقفة المعاونون؛
(2) النّائب العام الأوَّل والنّوّاب العامون والنّائب القضائي والمدير المالي الإيبارشيّ؛
(3) المستشارون الإيبارشيون؛
(4) مدير الإكليريكية العليا للإيبارشيّة؛
(5) عُمَداء الكهنة؛
(6) ولو راعٍ واحد من كلّ منطقة رعويّة ينتخبه جميع الَّذين تعود إليهم فيها حاليًا رعاية النفوس، ويرئس الانتخاب عميد الكهنة؛ كما يجب أن يُنتخب كاهن آخر يحلّ محلّه إذا عاقه عائق؛

(7) أعضاء مجلس الكهنة، وكذلك بعض مندوبيّ المجلس الرَّعويّ إن وُجِدَ، ينتخبهم هذا المجلس بالطريقة والعدد اللَّذين يقرّرهما الشّرع الخاص؛
(8) بعض الشّمامسة الإنجيليّين، يُنتخبون وفقًا للشّرع الخاص؛
(9) رؤساء الأديرة المستقلة وكذلك بعض رؤساء سائر مؤسسات الحياة المكرَّسة، الَّذين لهم دير في الإيبارشيّة، يُنتخبون بالطريقة والعدد اللَّذين يقرّرهما الشّرع الخاص؛
(10) علمانيّون ينتخبهم المجلس الرَّعويّ إن وُجد، وإلا فبالطريقة الَّتي يحدّدها الأسقف الإيبارشيّ، على ألا يتعدَّى عدد العلمانيّين ثُلث أعضاء المجمع الإيبارشيّ.

البند 2- بوسع الأسقف الإيبارشيّ إذا رأى ذلك مناسبًا أن يدعو إلى المجمع الإيبارشي آخرين بما في ذلك أشخاص من كنائس أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ وله أيضًا أن يمنحهم جميعًا حق التّصويت.

البند 3- يمكن كذلك دعوة بعض المراقبين من الكنائس أو الطوائف الكنسيّة غير الكاثوليكيّة إلى المجمع الإيبارشيّ.

ق. 239- لا يسع الَّذين عليهم الذّهاب إلى المجمع الإيبارشيّ، حتَّى إذا أعاقهم عائق مشروع، أن يُوفِدُوا وكيلاً يحضر باسمهم المجمع الإيبارشيّ، بل عليهم أن يحيطوا الأسقف الإيبارشيّ علمًا بالعائق.

ق. 240- البند 1- للأسقف الإيبارشيّ وحده تحديد المواضيع الواجب معالجتها في المجمع الإيبارشيّ، مع سرَيان حق أيّ مؤمن أن يطرح مسائل لتُعالج في هذا المجمع.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يشكّل في الوقت المناسب لجنةً أو عّدة لجان تُعِدّ المواضيع الواجب معالجتها في المجمع الإيبارشيّ.

البند 3- يُعنى الأسقف الإيبارشيّ أيضًا بأن تُقدّم لجميع المدعوين في الوقت المناسب ورقة عمل بالمواضيع الواجب معالجتها.

البند 4- تخضع جميع المسائل المطروحة في جلسات المجمع الإيبارشيّ للنّقاش الحرّ.

ق. 241- الأسقف الإيبارشيّ هو المُشَرّع الوحيد في المجمع الإيبارشيّ وللباقين صوت استشاريّ فقط، وهو وحده يوقّع أيّ قرارات يتّخذها المجمع الإيبارشيّ؛ فإن صدرت في نفس المجمع يبدأ إلزامها فورًا، ما لم يُستدرك صراحة غير ذلك.

ق. 242- على الأسقف الإيبارشيّ أن يُبلّغ إلى السلطة الَّتي يحدّدها شرع كنيسته الخاص المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ نصّ القوانين والتّصريحات والقرارات المنبثقة عن المجمع الإيبارشيّ.

المادّة الثَّانية
الدّائرة الإيبارشيّة

ق. 243- البند 1 - يجب أن يكون للأسقف الإيبارشيّ لدى مقرّه دائرة إيبارشيّة تساعده في حكم الإيبارشيّة المعهودة إليه.

البند 2 - تضم الدّائرة الإيبارشيّة النّائب العامّ الأوَّل والنّوّاب العامّين والنّائب القضائيّ والمدير الماليّ الإيبارشيّ ومجلس الشّؤون المالية ورئيس قلم الدّائرة والقضاة الإيبارشيين والمحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق والكتّاب الشّرعيين وغيرهم من الأشخاص الَّذين يتّخذهم الأسقف الإيبارشيّ للقيام بوظائف الدّائرة الإيبارشيّة كما يجب.

البند 3 - بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يقيم في الدّائرة الإيبارشيّة وظائف أخرى أيضًا، إذا دعت إلى ذلك احتياجات الإيبارشيّة أو مصلحتها.

ق. 244- البند 1 - يعود إلى الأسقف الإيبارشي تـعيين الَّذين يمارسون وظائفهم في الدّائرة الإيبارشيّة وعزلهم عن الوظيفة.

البند 2 - على جميع الَّذين يُقبَلون في إحدى وظائف الدّائرة الإيبارشيّة:

(1) أن يَعِدُوا بإتمـــــــام وظيفتـــهم بأمانـــة حســـــب الطريقـــــــة الَّتي يحدّدهـــا الشّرع أو الأسقف الإيبارشيّ.

(2) أن يحفظوا السّرّ في النّطاق وبالطريقة الَّتي يحدّدها الشّرع أو الأسقف الإيبارشيّ.

1 - النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّون

ق. 245- يجب أن يُقام نائب عامّ أوّل في كلِّ إيبارشيّة، متمتّع بسلطان مألوف نيابيّ وفقًا للشّرع العامّ، لمساعدة الأسقف الإيبارشيّ في حكم الإيبارشيّة بأسرها.

ق. 246- كلّما اقتضى ذلك حكم الإيبارشيّة الرّشيد، يمكن إقامة نائب عامّ أو أكثر، يتمتّع بحكم الشّرع -على جزء محدّد من الإيبارشيّة أو لنوع معيّن من الشّؤون، أو لخدمة المؤمنين المنتمين إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتي أو لفئة معيّنة من النّاس- بنفس السّلطان الَّذي يُسنده الشّرع العامّ إلى النّائب العامّ الأوّل.

ق. 247- البند 1 - للأسقف الإيبارشيّ الحرّية في تعيين النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّين، والحريّة في عزلهم، مع سرَيان القانون 215 البندين 1 - 2.

البند 2 - ليكن النّائب العامّ الأوّل وكذلك النّائـــــــب العـــــــامّ، كاهنـــــــًا أعـــــزب، ما لم يقرّر غير ذلك الشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتي، وقدر المستطاع من الإكليروس المنتمين للإيبارشيّة، يَبلغ من العمر لا أقل من ثلاثين سنة، وحاصلاً على الدّكتوراه أو اللّيسانس في أحد العلوم الدّينية أو خبيرًا فيها على الأقل، يُشهد له بسلامة العقيدة والاستقامة والحكمة والخبرة في الشّؤون الإداريّة.

البند 3 - لا تُقلّد وظيفة النّائب العامّ الأوّل والنّائب العامّ لأقارب الأسقف الإيبارشيّ بقرابة الدّم حتَّى الدّرجة الرّابعة بالتّضمّن.

البند 4 - بوسع الأسقف الإيبارشيّ اتّخاذ النّائب العامّ الأوّل والنوّاب العامّين أيضًا من إيبارشية أخرى أو من كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتي، لكن برضى أسقفهم الإيبارشيّ.

ق. 248- البند 1 - ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك صراحة، يكون للنّائب العامّ الأوّل في الإيبارشية بأسرها، وللنوّاب العامّين في نطاق الوظيفة الَّتي قُلِّدوها، ما للأسقف الإيبارشي من سلطان حكم تنفيذيّ، باستثناء ما يحفظه الأسقف الإيبارشيّ لنفسه أو لغيره، أو ما يقتضي بحكم الشّرع انتدابًا خاصًا منه، بدونه يكون الفعل الَّذي يقتضي هذا الانتداب باطلاً.

البند 2 - النّائب العامّ الأوّل والنّواب العامّون لهم أيضًا في نطاق اختصاصهم الصّلاحيات العادية الّتي يمنحها الكرسي الرّسوليّ للأسقف الإيبارشيّ، كما لهم تنفيذ مراسيم الكرسي الرّسوليّ أو البطريرك، ما لم يُستدرَك غير ذلك صراحة أو ما لم يكن قد اختير الأسقف الإيبارشيّ بناء على مهارته الشّخصيّة.

ق. 249- على النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّين إطلاع الأسقف الإيبارشيّ على الشّؤون الهامّة الّتي أُنجزَت أو يجب إنجازها، وألاّ يفعلوا شيئًا ضدّ إرادته ونيّته.

ق. 250- للنوّاب العامّين الأوائل والنّوّاب العامّين الكهنة، ما داموا في وظيفتهم، امتيازات وشارات أوّل رتبة شرفيّة تتلو الرّتبة الأسقفيّة.

ق. 251- البند 1 - يفقد النّائب العامّ الأوّل والنّواب العامّون وظيفتهم بانقضاء المدّة المحدّدة، وبالتّخلّي إذا قبِله الأسقف الإيبارشيّ، أو بالعزل.
البند 2 - في أثناء شغور الكرسي الإيبارشيّ، يُعمل في ما يتعلّق بالنّائب العامّ الأوّل والنوّاب العامّين بالقانون 224.
البند 3 - بتوقّف وظيفة الأسقف الإيبارشيّ، يتوقّف سلطان النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّين، ما لم يكونوا أساقفة مرسومين.

2 - رئيس القلم وغيره من الكتّاب الشّرعيّين وأرشيف الدّائرة الإيبارشيّة.

ق. 252- البند 1 - يجب إقامة رئيس قلم في الدّائرة الإيبارشيّة، يكون كاهنًا أو شمّاسًا إنجيليًا، واجبه الرّئيسيّ الاعتناء بتدوين أعمال الدّائرة وتصنيفها وحفظها في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة، ما لم يُقرَّر غير ذلك في الشّرع الخاص.
البند 2 - إذا اقتضى الأمر يمكن إلحاق مساعد برئيس قلم الدّائرة، يُقال له نائب رئيس قلم الدّائرة.

البند 3 - رئيس قلم الدّائرة ونائبه هما بحكم الشّرع الكاتبان الشّرعيان للدّائرة الإيبارشيّة.

ق. 253- البند 1 - بالإضافة إلى رئيس قلم الدّائرة يمكن إقامة كُتّاب شرعيّين آخرين يُوثَّق رسميًا بتوقيعهم، و[يقامون] إمّا لعمومّ الأعمال وإمّا للأعمال القضائيّة دون سواها، أو لأعمال قضيّة أو معاملة معيّنة لا غير.
البند 2 - يجب أن يكون الكتّاب الشّرعيون من ذوي السّمعة الحسنة وفوق كل شبهة؛ وفي القضايا الّتي يمكن أن تتعرّض فيها سمعة أحد الإكليروس للخطر، يجب أن يكون الكاتب الشّرعيّ كاهنًا.

ق. 254- على الكُتّاب الشّرعيّين:

(1) أن يسجّلوا الأعمال والوثائق المتعلّقة بالقرارات والتّدابير والالتزامات أو الشّؤون الأخرى الّتي تتطلّب مساهمتهم؛
(2) أن يُدوّنوا بأمانة الأعمال الجارية، ويوقّعوا محاضر هذه الأعمال مع ذكر المكان واليوم والشّهر والسّنة؛
(3) أن يقدّموا الأعمال أو الوثائق لمن يطلبها على وجهٍ شرعيّ، مع العمل بما يجب عمله، ويُعِلنوا مطابقة صوَرها للأصل.

ق. 255- للأسقف الإيبارشيّ الحرّيّة في عـــــــزل رئيـــــــس قلـــــــم الدّائرة وغيـــــره من الكتّاب الشّرعيّين عن وظيفتهم، لكن المدبر الإيبارشيّ لا يسعه ذلك إلا برضى هيئة المستشارين الإيبارشيين.

ق. 256- البند 1 - على الأسقف الإيبارشيّ أن ينشئ في مكان أمين أرشيف دائرة الإيبارشيّة تُحفظ فيه الوثائق الخاصّة بشؤون الإيبارشيّة.
البند 2 - يجب ببالغ الحِرص والدّقّة إعداد قائمة لجرد الوثائق المحفوظة في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة، مع ملخّص موجز عنها.

ق. 257- البند 1 - يجب أن يكون الأرشيف موصدًا ومفتاحه لدى الأسقف الإيبارشيّ ورئيس قلم الدّائرة؛ ولا يُسمح لأحد بدخوله بدون ترخيص إمّا من الأسقف الإيبارشيّ وحده أو من النّائب العامّ الأوّل بصحبة رئيس قلم الدّائرة.
البند 2 - من حقّ من يعنيهم الأمر الحصول شخصيًا أو بواسطة وكيل، على نسخة رسميّة من الوثائق ذات الطّابع العلني المتعلّقة بحالتهم الشّخصيّة.

ق. 258- لا يجوز إخراج مستندات من أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة إلاّ لمدّة قصيرة، وبترخيص من الأسقف الإيبارشيّ وحده، أو النّائب العامّ الأوّل بصحبة رئيس قلم الدّائرة.

ق. 259- البند 1 - ليكن في الدائرة الإيبارشيّة أيضًا أرشيف سريّ، أو بأقلّ تقدير خزانة سرّية في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة، مُحْكَمَة الإقفال، لا يمكن نقلها من مكانها، تُحفظ فيها الوثائق الواجب حفظها سرًا.
البند 2 - كلّ سنة يجب إتلاف أعمال الإجراءات المتعلّقة بإيقاع عقوبات في مادّة الآداب وتوُفّي المتهمون فيها أو انتهى أمرُها منذ عشر سنوات، بعد أن يُحفظ عنها خلاصة موجزة للواقعة ونصّ الحكم النّهائي أو القرار.

ق. 260- البند 1 - الأسقف الإيبارشيّ وحده يحتفظ بمفتاح الأرشيف السّرّي أو الخزانة السّرّية.
البند 2 - في أثناء شغور الكرسي الإيبارشيّ لا يفتح [أحد] الأرشيف السّرّي أو الخزانة السّرّية، ما عدا المدبّر الإيبارشيّ نفسه في حالة الضرورة الحقيقية.
البند 3 - يُحظَر إخراج وثائق من الأرشيف السّرّي أو الخزانة السّرّية.

ق. 261- البند 1 - على الأسقف الإيبارشيّ أن يُعنَى بأن تُحفظ أيضًا بعناية أعمال ووثائق أرشيف الكنائس الكاتدرائية والرّعوية وغيرها، القائمة داخل حدود منطقة الإيبارشيّة، وتُعَدّ نسختان من قائمة جرد الأعمال والوثائق، تُحفظ إحداهما في أرشيفها الخاصّ والأخرى في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة.

البند 2 - للاطلاع على أعمال ووثائق هذا الأرشيف وإخراجها يُعمل بالقواعد الَّتي يقرّرها الأسقف الإيبارشيّ.

3 - المدير الماليّ الإيبارشيّ ومجلس الشّؤون الماليّة

ق. 262- البند 1 - على الأسقف الإيبارشيّ بعد استشارة هيئة المستشارين الإيبارشيّين ومجلس الشّؤون الماليّة أن يعيّن مديرًا ماليًا إيبارشيًا، يكون مؤمنًا وخبيرًا في الشّؤون الماليّة ومتميّزا باستقامته.

البند 2 - يُعَيَّن المدير المالي الإيبارشيّ لمدّة يحدّدها الشّرع الخاصّ؛ وما دام في وظيفته لا يعزله الأسقف الإيبارشيّ إلاّ لسبب هامّ، يقدّره بعد استشارة هيئة المستشارين الإيبارشيّين ومجلس الشّؤون الماليّة.

البند 3 - للمدير الماليّ الإيبارشيّ – تحت سلطان الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يحدّد بالمزيد من الدّقّة حقوقه وعلاقاته بمجلس الشّؤون الماليّة - أن يدير أموال الإيبارشيّة ويسهر على إدارة الأموال الكنسيّة في الإيبارشيّة بأسرها، ويدبّر أمر حفظها وحمايتها وإنمائها، ويعوّض من إهمال المدبّرين المحليّين ويدير بنفسه الأموال الكنسيّة الَّتي ليس لها مدبّر يعيّنه الشّرع.

البند 4 - على المدير الماليّ الإيبارشيّ أن يؤدّي حسابًا عن إدارته الماليّة إلى الأسقف الإيبارشي، كل سنة وكلّما طلب الأسقف ذلك؛ أمّا الأسقف الإيبارشيّ فعليه أن يراجع عن طريق مجلس الشّؤون الماليّة الحساب الَّذي قدّمه المدير الماليّ الإيبارشيّ.

البند 5 - في ما يتعلّق بواجبات المدير الماليّ الإيبارشيّ في أثناء شغور الكرسي الإيبارشيّ يُعمل بالقانون 232.

ق. 263- البند 1 - على الأسقف الإيبارشيّ أن يُنشئ مجلسًا للشّؤون الماليّة، يضمّ الرّئيس، وهو الأسقف الإيبارشيّ نفسه، وبعض الأشخاص الجديرين الخبراء في القانون المدنيّ أيضًا إذا أمكن، يعيّنهم الأسقف الإيبارشي بعد استشارة هيئة المستشارين الإيبارشيّين، ما لم يقرّر الشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ طريقة أخرى موازية، مع سريان الحاجة دومًا إلى التّثبيت من قِبَل الأسقف الإيبارشيّ بالنسبة إلى من ينتخبهم أو يعيّنهم غيره.

البند 2 - المدير الماليّ الإيبارشيّ هو بحكم القانون عضوٌ في مجلس الشّؤون الماليّة.

البند 3 - يُستبعَد من مجلس الشّؤون الماليّة من تربطهم قرابة الدّم أو المصاهرة بالأسقف الإيبارشيّ حتَّى الدّرجة الرّابعة بالتّضمّن.

البند 4 - على الأسقف الإيبارشيّ في الأعمال ذات الأهمّية الكبرى الخاصّة بالشّؤون الماليّة، ألاّ يهمل الاستماع إلى مجلس الشّؤون الماليّة؛ لكن لأعضاء هذا [المجلس] صوت استشاري لا غير، ما لم يقتض رضاهم الشّرع العامّ أو وثيقة التّأسيس، في حالات منصوص عنها صراحة.

البند 5 - على مجلس الشّؤون الماليّة بالإضافة إلى المهامّ الأخرى الَّتي يَعهدها إليه الشّرع العام، أن يُعدَّ كل سنة حسابًا عن الإيرادات والنّفقات المتوقّعة في السّنة المقبلة لحكم الإيبارشيّة بأسرها، كما عليه اعتماد حساب الوارد والمنصرف عن السّنة المنصرمة.

المادة الثَّالثة
مجلس الكهنة وهيئة المستشارين الإيبارشيين

ق. 264- يجب أن يُقام في الإيبارشيّة مجلس كهنة، أي هيئة من الكهنة تمثّل الأسرة الكهنوتيّة، تساعد الأسقف الإيبارشي بمشورتها، وفقًا للشّرع، في الأمور المتعلّقة باحتياجات العمل الرّعويّ وخير الإيبارشيّة.

ق. 265- ليكن لمجلس الكهنة لائحته الدَّاخلية المعتمَدة من قِبَل الأسقف الإيبارشيّ، مع سريان قواعد الشّرع العامّ والشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 266- في ما يتعلّق بإقامة مجلس الكهنة يُعمل بما يلي:

(1) يَنتخب الكهنة أنفسهم عددًا مناسبًا من الأعضاء وفقًا للشّرع الخاص بكنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتي؛

(2) يجب أن يكون بعض الكهنة، وفقًا للائحة الدّاخلية، أعضاء تلقائيّين، أي ينتمون للمجلس بحكم الوظيفة المعهودة إليهم؛

(3) في استطاعة الأسقف الإيبارشيّ أن يعيّن باختياره بعض الأعضاء.

ق. 267- البند 1 - لدى انتخاب أعضاء مجلس الكهنة يعود الحقّ في أن يَنتخِب ويُنتخَب:

(1) إلى جميع الكهنة المنتمين للإيبارشية؛

(2) إلى سائر الكهنة الَّذين لهم في الإيبارشيّة موطن أو شبه موطن، ويمارسون في نفس الوقت مهمّة ما لخير الإيبارشيّة نفسها.

البند 2 - بقدر ما هو مقرَّر في اللائحة الّداخليّة، يمكن أن يُمنح كهنة آخرون أيضًا لهم موطنٌ أو شبه موطن في الإيبارشيّة، الحق في أن يَنتخبوا ويُنتخَبوا.

ق. 268 - يجب أن تحدِّد اللائحة الدّاخلية طريقة انتخاب الأعضاء في مجلس الكهنة بحيثُ تُمثَّل فيه قدر المستطاع الأسرة الكهنوتيّة، مع اعتبار خاصّ لمختلف أنواع الخدمة ومناطق الإيبارشية [الرعوية].

ق. 269- البند 1 - للأسقف الإيبارشيّ أن يدعو مجلس الكهنة للانعقاد ويرئسه ويحدّد المسائل الواجب معالجتها فيه أو يقبل مقترحات أعضائه.

البند 2 - على الأسقف الإيبارشيّ أن يستمع إلى مجلس الكهنة في الشّؤون ذات الأهمّية الكبرى، ويستشيره في الحالات المنصوص عليها في الشّرع العام؛ لكنّه لا يحتاج إلى رضاه إلاّ في الحالات الّتي يحدّدها الشّرع العامّ صراحة، مع سرَيان حقّ البطريرك في أن يكتفي باستشارة مجلس الكهنة حتّى في هذه الحالات، إذا تعلّقت بشؤون الإيبارشيّة الّتي يديرها بنفسه.

البند 3 - ليس بوسع مجلس الكهنة أن يعمل قطّ بدون الأسقف الإيبارشيّ الّذي من اختصاصه وحده أيضًا تولّي إذاعة ما تمّ في المجلس.

ق. 270- البند 1 - يُعيَّن أعضاء مجلس الكهنة لمدّة تحددِها اللّائحة الّداخليّة، على أن يتجدّد المجلس كلّه أو جزء منه في غضون خمس سنوات.

البند 2 - بشغور الكرسي الإيبارشيّ ينتهي أمر مجلس الكهنة وتقوم بمهامّه هيئة المستشارين الإيبارشيين؛ وفي غضون سنة من حيازة الإيبارشيّة حيازة قانونيّة يجب على الأسقف الإيبارشي أن يقيم مجلس كهنة جديدًا.

البند 3 - إذا لم يَقُم مجلس الكهنة بالمهمّة الموكولة إليه لخير الإيبارشيّة أو أساء ممارستها إساءة جسيمة، بوسع الأسقف الإيبارشيّ حلّه بعد استشارة المتروبوليت، أو إذا تعلّق الأمر بالكرسي المتروبوليتيّ نفسه، فبعد استشارة الأسقف الإيبارشيّ الأقدم في الرّسامة الأسقفيّة الخاضع لنفس المتروبوليت، على أن يقيم مجلس كهنة جديدًا في غضون سنة.

ق. 271- البند 1 - على الأسقف الإيبارشيّ أن يقيم هيئة مستشارين إيبارشيّين، تعود إليها المهامّ الّتي يحدّدها الشّرع.

البند 2 - تُقام هيئة المستشارين الإيبارشيين لمدّة خمس سنوات لكن بعد انقضائها تتابع ممارسة مهامّها إلي أن تُقام الهيئة الجديدة.

البند 3 - في هيئة المستشارين الإيبارشيّين يجب أن يكون عدد الأعضاء لا أقلّ من ستّة ولا أكثر من اثني عشر؛ وإذا في غضون السّنوات الخمس المحدّدة لم يعد العدد الأدنى من أعضاء الهيئة كاملاً لأيّ سبب كان، فعلى الأسقف الإيبارشيّ أن يكمّله في أقرب وقت بتعيين أعضاء جدد للهيئة، وإلاّ فليس في وسع الهيئة أن تعمل على وجه صحيح.

البند 4 - للأسقف الإيبارشيّ الحرّية في تعيين أعضاء هيئة المستشارين الإيبارشيّين باختيارهم من بين الكهنة أعضاء المجلس وقت التّعيين.

البند 5 - هيئة المستشارين الإيبارشيّين يرئسها الأسقف الإيبارشيّ؛ أمّا عند شغور الكرسي الإيبارشيّ أو إعاقته فالقائم مقام الأسقف الإيبارشيّ في ذلك الحين، وإذا لم يكن مقامًا، فأقدم كاهن من هذه الهيئة في الرّسامة المقدّسة.

البند 6 - كلّما قرّر الشّرع أنّ الأسقف الإيبارشي في حاجة إلى رضى هيئة المستشارين الإيبارشيّين، يكفي أن يستشير البطريرك هذه الهيئة إذا تعلّق الأمر بشؤون الإيبارشية الّتي يديرها بنفسه.

المادة الرّابعة
المجلس الرّعويّ

ق. 272- يُقام في الإيبارشية، إذا دعت إلى ذلك الظّروف الرّعوية، مجلس رعوي مهمّته البحث في كلِّ ما يخصّ الأنشطة الرّعوية في الإيبارشيّة وتقديرها، واقتراح التّوصيات العمليّة بشأنها، تحت سلطة الأسقف الإيبارشيّ.

ق. 273- البند 1 - يضمّ المجلس الرّعويّ، وهو هيئة استشاريّة لا غير، إكليروس ورهبانًا وأعضاء جمعيات حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، ولا سيّما علمانيّين يُعيَّنون بالطّريقة الّتي يحدّدها الأسقف الإيبارشي.

البند 2 - يجب أن يقام المجلس الرّعويّ بحيث يُمثّل قدر المستطاع مؤمني الإيبارشيّة، مع أخذ مختلف فئات الأشخاص والجمعيات والأنشطة الأخرى بالاعتبار.

البند 3 - بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يدعو إلى المجلس الرّعويّ، حسب الظّروف، بالإضافة إلى هؤلاء، غيرهم أيضًا من المؤمنين، حتّى من كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتي.

البند 4 - لا يُعيَّن في المجلس الرّعويّ إلاّ مؤمنون يتميّزون بإيمانٍ راسخ وأخلاق حميدة وحكمة.

ق. 274- البند 1 - يُقام المجلس الرّعويّ لمدّة محدّدة حسب قواعد اللائحة الدّاخليّة الّتي يضعها الأسقف الإيبارشيّ.

البند 2 - المجلس الرّعويّ ينتهي أمره عند شغور الكرسي الإيبارشيّ.

ق. 275- يعود إلى الأسقف الإيبارشيّ وحده أن يدعو المجلس الرّعويّ إلى الانعقاد حسب احتياجات العمل الرّسوليّ، ويرئسه ويُعلن ما عولج فيه.

المادة الخامسة
عُمداء الكهنة

ق. 276- البند 1 - عميد الكهنة هو كاهن يُوَلّى على منطقة [رعويّة] مكوّنة من عدّة رعايا، لكي يقوم فيها باسم الأسقف الإيبارشيّ بالمهامّ الّتي يحدّدها الشّرع.

البند 2 - يعود إلى الأسقف الإيبارشيّ بعد استشارة مجلس الكهنة إنشاء مثل هذه المناطق وتغييرها وإلغاؤها حسب احتياجات العمل الرّعويّ.

ق. 277- البند 1 - وظيفة عميد الكهنة لا يجوز - مع عدم الإخلال بالشّرع الخاص لكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ - أن تقترن على وجه مستقرّ بوظيفة راعي رعيّة معيّنة، وعلى الأسقف الإيبارشيّ أن يعيّن [في هذه الوظيفة] كاهنًا، بالأحرى من بين الرُعاة، متميّزًا بعلمه وغيرته الرّسوليّة، بعد الاستماع -إذا رأى ذلك مناسبًا- إلى الرُعاة ونوّابهم في المنطقة المتعلّق بها الأمر.

البند 2 - يُعيَّن عميد الكهنة لمدّة يحدّدها الشّرع الخاصّ.

البند 3 - بوسع الأسقف الإيبارشيّ عزل عميد الكهنة عن منصبه لسبب صوابي.

ق. 278- البند 1 - عميد الكهنة، بالإضافة إلى السّلطات والصّلاحيّات الّتي يمنحها الشّرع الخاص، من حقّه ومن واجبه:

(1) تشجيع وتنسيق العمل الرّعويّ المشترك؛

(2) السَّهَر على أن يسلك الإكليروس سلوكًا ملائمًا لحالتهم ويحرصوا على القيام بواجباتهم؛

(3) السَّعي إلى أن يتمّ الاحتفال بالقدّاس الإلهي والصّلوات الطّقسيّة حسب مراسيم الكتب الطّقسيّة، ويُحافَظ بدقّة على أناقة الكنائس والآنية المقدّسة ورونقها، لا سيّما في الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ وحفظ القربان الأقدّس، وتدوّن وتُقتنى كما يجب سجلاّت الرّعيّة وتتمّ إدارة الأموال الكنسيّة بأمانة ويبذل أخيرًا العناية الواجبة بدار الرّعيّة.

البند 2 - على عميد الكهنة في المنطقة المعهودة إليه:

(1) أن يعمل على اشتراك الإكليروس في ندوات يراها الرئيس الكنسيّ المحلّي مناسبة لتنمية العلوم الدّينيّة والشّؤون الرّعويّة؛

(2) أن يُعنى بتوفير المعونات الرّوحيّة للإكليروس ويُبدي كلّ الاهتمام بالّذين تواجههم ظروف صعبة أو يُعانون من مضائق.

البند 3 - على عميد الكهنة أن يُعنى بألاّ يُحرَم من الإسعافات الرّوحيّة والماديّة الرّعاة الّذين بلغه علم بمرضهم الخطير، هم وعائلاتهم إذا كانوا متزوّجين، وأن تقام الجنّازات للمتوفّين على وجه لائق؛ ويسعى أيضًا ألاّ تتلف أو تُنقل عند مرضهم أو وفاتهم السّجلاّت والوثائق والآنية المقدّسة وكل متعلّقات الكنيسة.

البند 4 - يجب على عميد الكهنة أن يزور الرّعايا وفقًا لما يحدّده الأسقف الإيبارشيّ.

الفصل الثّالث
الرّعايا والرُّعاة ونوّاب الرُّعاة

ق. 279- الرّعيّة هي جماعةٌ معيّنةٌ من المؤمنين، مُقامة في إيبارشية ما على نحو ثابت، تُعهد العناية الرعوية بها إلى راع.

ق. 280- البند 1 - تكون الرّعيّة عادة محلّية، أعني تشمل جميع مؤمني منطقة معيّنة؛ أمّا إذا رأى الأسقف الإيبارشيّ، بعد استشارة مجلس الكهنة، أن الأمر مناسب، تُنشأ رعايا شخصيّة بناءً على الجنسيّة أو اللّغة أو انتماء المؤمنين إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتي، بل بناءً على سبب آخر محدّد.

البند 2 - من حقّ الأسقف الإيبارشيّ، بعد استشارة مجلس الكهنة، إنشاء الرعايا وتعديلها وإلغاؤها.

البند 3 – الرّعية الَّتي أنشِئت على وجه شرعيّ هي شخصٌ اعتباريٌ بحكم الشّرع.

ق. 281- البند 1 - الرّاعي كاهن عُهِدت إليه- كمعاون رئيسيّ للأسقف الإيبارشيّ- رعاية النّفوس في رعيّة محدّدة بصفة راعٍ خاصّ بها، تحت سلطة الأسقف الإيبارشيّ نفسه.

البند 2 - شخص اعتباري لا يمكن أن يكون راعيًا على وجه صحيح.

ق. 282- البند 1 - بوسع الأسقف الإيبارشيّ، لا مدبّر الإيبارشية، بعد استشارة مجلس الكهنة وبرضى الرّئيس الكبير لمؤسسة رهبانية، أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، أن يُنشئ رعيّة في كنيسة تلك المؤسسة أو تلك الجمعيّة، مع سرَيان القانون 480.

البند 2 - يجب أن يتمّ هذا الإنشاء بموجب معاهدة مكتوبة، بين الأسقف الإيبارشيّ والرّئيس الكبير لمؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، يحدَّد فيها بدقّة ما يتعلّق بالخدمة الرّعويّة الواجب تأديتها، والأشخاص الواجب إلحاقهم بالرعيّة، والشّؤون الماليّة، وكذلك ما هي الحقوق والواجبات بالنّسبة إلى أعضاء تلك المؤسّسة أو تلك الجمعيّة على تلك الكنيسة وما هي بالنّسبة إلى الرّاعي.

ق. 283- لا يَستثن الأسقف الإيبارشيّ من عناية الرّاعي، كلّيًا أو جزئيّا، إلاّ لسبب هام، فئات معيّنة من الأشخاص والمباني والأماكن الواقعة في منطقة الرّعيّة وغير المعصومة على وجه شرعيّ.

ق. 284- البند 1 - للأسقف الإيبارشيّ وحده الحقّ في تعيين الرّعاة ويعيّنهم بكامل حرّيته.

البند 2 - ليُعهَد برعية إلى عضو في مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، يرشّح الرّئيس الكبير للأسقف الإيبارشيّ كاهنًا من مؤسّسته أو جمعيّته جديرًا بالتّعيين، مع عدم الإخلال بالمعاهدة المُبرَمة مع الأسقف الإيبارشيّ أو مع سلطة أخرى يحدّدها الشّرع الخاص بكنيستها المتمتّعة بحكمٍ ذاتي.

البند 3 - الرّاعي ثابت في منصبه، ولذلك لا يُعيَّن لمدّة محدّدة إلاّ:

(1) إذا تعلّق الأمر بعضو مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان؛

(2) إذا رضي المرشّح بذلك كتابةً؛

(3) إذا تعلّق الأمر بحالة خاصّة، وفي هذه الحال يلزم رضى هيئة المستشارين الإيبارشيين؛

(4) إذا سمح بذلك الشّرع الخاص بكنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتي.

ق. 285- البند 1 - لكي يمكن تعيين كاهن راعيًا يجب أن يتحلّى بأخلاق حميدة وبعقيدة سليمة وبغيرة على النّفوس وبحكمة وبسائر الفضائل والخصال الّتي يقتضيها الشّرع للقيام بالخدمة الرّعوية قيامًا حميدًا.

البند 2 - إذا كان الكاهن متزوّجًا، يجب أن تتّصف زوجته وأولاده أيضًا المقيمون معه بالأخلاق الحسنة.

البند 3 - يقلِّد الأسقف الإيبارشي الرّعيّة الشّاغرة من يعتبره جديرًا بها، بعد النظر في كافّة الظّروف وبدون محاباة الوجوه؛ وللحكم في الجدارة ينبغي أن يستمع إلى عميد الكهنة، ويقوم بالتحرّيات الملائمة، بل فليستمع أيضًا إلى مؤمنين آخرين لا سيّما الإكليروس، إذا رأى ذلك مناسبًا.

ق. 286- في حال شغور الكرسي الإيبارشيّ أو إعاقته، يعود إلى مدبّر الإيبارشية أو إلى من يحكم الإيبارشية مؤقتًا:

(1) أن يعيّن راعيًا الكاهن الّذي يرشّحه الرّئيس الكبير وفقًا للقانون 284 البند 2.

(2) أن يعيّن راعيًا أحد الكهنة الآخرين، إذا شغر الكرسي الإيبارشيّ أو أُعيق لمدّة لا تقلّ عن سنة واحدة.

ق. 287- البند 1 - يتولّى الرّاعي العناية الرّعويّة برعيّة واحدة فقط، ولكن لسبب قلّة عدد الكهنة أو لظروف أخرى، يمكن أن تُعهد إلى راع واحد العناية بعدّة رعايا متجاورة.

البند 2 - ليكن للرعيّة راعٍ واحد لا غير، أمّا إذا سمح الشّرع الخاص بكنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ أن تعهد الرّعيّة لأكثر من كاهن، فيجب أن يحدّد بدقّة، في هذا الشّرع الخاص نفسه، ما هي حقوق وواجبات المشرف عليهم، الّذي عليه أن يدير العمل المشترك ويكون مسئولاً عنه أمام الأسقف الإيبارشيّ، وما هي [حقوق وواجبات] سائر الكهنة.

ق. 288- يتولّى الرّاعي منذ توليته القانونية رعاية النّفوس، لكن لا يجوز له ممارستها إلاّ عند حيازته رعيّته حيازة قانونية وفقًا للشّرع الخاص.

ق. 289- البند 1 - يجب على الرّاعي، لدى ممارسته مهمّة التّعليم، أن يعظ جميع المؤمنين بكلمة الله، ليرسخوا في الإيمان والرّجاء والمحبة وينموا في المسيح، فتؤدّي الجماعة المسيحيّة شهادة المحبّة الّتي أوصى بها الرّب؛ وعليه أيضًا أن يرشد المؤمنين بواسطة التّعليم المسيحيّ إلى معرفة سرّ الخلاص معرفة تامّة ومتناسبة مع كل سنّ؛ ولإلقاء هذا التّعليم،

على الرّاعي أن يستعين لا بأعضاء المؤسّسات الرهبانيّة أو جمعيّات الحياة المشتركة على غرار الرّهبان فحسب، بل بمؤازرة العلمانيّين أيضًا.

البند 2 - يجب على الرّاعي أن يُعنى، لدى اضطلاعه بمهمّة التّقديس، بأن يكون الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ مركز وقمّة حياة الجماعة المسيحيّة بأسرها، وكذلك أن يسعى إلى أن يتغذّى المؤمنون بالغذاء الرّوحيّ بواسطة قبول الأسرار المقدّسة بخشوع وبكثرة، وبالمشاركة الواعية والفعليّة في الصّلوات الطّقسيّة؛ كما على الرّاعي ألاّ ينسى أن لسرّ التّوبة دورًا عظيمًا في تعزيز

الحياة المسيحيّة؛ ولذلك عليه أن يسارع إلى خدمة هذا السّرّ، ويدعو إليه - إذا لزم الأمر- كهنة آخرين يُتقنون لغاتٍ مختلفةً.

البند 3 - على الرّاعي، لدى أدائه مهمّة الولاية، أن يُعنى أوّلا بأن يعرف قطيعه، ويعزّز -بصفته خادم جميع الخراف - نموّ الحياة المسيحيّة، سواء في كلّ واحدٍ من المؤمنين، أو في الجمعيّات - لا سيّما الملتزمة بالنّشاط الرّسوليّ - أو في الجماعة الرّعويّة بأسرها؛ فعليه إذن أن يزور المنازل والمدارس على ما تقتضيه المهمّة الرّعويّة؛ ويسهر جاهدًا على الفتيان والشّبيبة؛ ويتفقّد الفقراء والمرضى بمحبّة أبويّة؛ ويولي أخيرًا العمّال عناية خاصة، ويعمل على أن يعاضد المؤمنون أعمالَ النّشاط الرّسوليّ.

ق. 290- البند 1 - يمثّل الرّاعي رعيّته في كلّ شؤونها القانونيّة.

البند 2 - الشّعائر الدّينيّة ذات الأهمّية الكبرى، كالاحتفال بأسرار التّنشئة المسيحيّة، ومباركة الزيجات مع سرَيان القانون 302 البند 2، والجنّازات الكنسيّة، تعود للرّاعي، بحيث لا يجوز لنوّاب الرّاعي أن يقيموها إلاّ بترخيص منه ولو مفترض.

ق. 291- جميع التّبرّعات الّتي يتلقّاها الرّاعي وسائر الإكليروس الملحقين بالرّعيّة، لدى ممارستهم مهامّهم الرّعوية، ما عدا [التّبرّعات] المذكورة في القوانين 715 - 717، يجب أن تحال إلى صندوق الرّعيّة، ما لم يتّضح غير ذلك من نيّة المحسنين في ما يتعلّق بالتّبرّعات الاختياريّة البحتة؛ ومن اختصاص الأسقف الإيبارشيّ، بعد استشارة مجلس الكهنة، تحديد القواعد الّتي تنظّم تخصيص هذه التّبرّعات، وكذلك المكافأة العادلة للرّاعي وسائر إكليروس الرّعيّة، وفقًا للقانون 390.

ق. 292- البند 1 - يجب على الرّاعي أن يُقيم في دار الرّعيّة إلى جوار كنيسة الرّعيّة، على أنَّه بوسع الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ، لسبب صوابيّ، أن يسمح له أن يمكث في مكان آخر، بشرط ألاّ يلحق الخدمة الرّعوية أيّ ضرر من جرّاء ذلك.

البند 2 - يجوز للرّاعي أن يتغيّب عن رعيّته للإجازة كلّ سنة، شهرًا واحدًا لا أكثر، متّصلاً كان أو متقطّعًا، ما لم يحل دون ذلك سبب هامّ؛ ولا تُحسَب في مدّة الإجازة، الأيام الّتي يعتكف فيها الرّاعي مرّة واحدة في السّنة للخلوة الرّوحيّة؛ بيد أن الرّاعي إذا أراد أن يتغيّب عن رعيّته لأكثر من أسبوع، عليه أن يحيط رئيسه الكنسيّ المحلّي علمًا بذلك.

البند 3 – على الأسقف الإيبارشيّ أن يضع قواعد تكفل لدى غياب الرّاعي تدبير خدمة الرّعيّة على يد كاهن حائز على السّلطات والصّلاحيات اللازمة.

ق. 293- لا ينسَ الرّاعي أنّ من واجبه أن يقدّم يوميّا بسلوكه وحرصه، للمعمّدين وغير المعمّدين، للكاثوليك وغير الكاثوليك، قدوة حقيقيّة للخدمة الكهنوتية والرّعويّة، وأن يؤدّي أيضًا للجميع شهادة الحقّ والحياة، ويتفقّد كراعٍ صالح، الّذين امتنعوا عن قبول الأسرار المقدّسة بل تخلّوا عن الإيمان بعد أن تعمّدوا في الكنيسة الكاثوليكيّة.

ق. 294- ينبغي للرّاعي أن يحتفل بكثرة بالقدّاس الإلهيّ على نيّة شعب الرّعيّة المعهودة إليه، أمّا في الأيّام الّتي يقرّرها الشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فهذا الاحتفال واجب.

ق. 295- ليكن في الرّعيّة، وفقًا للشّرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، مجالس مناسبة لمعالجة الشّؤون الرّعويّة والماليّة.

ق. 296- البند 1 - ليكن للرعيّة سجلاّتها، أي سجلّ المعمّدين وسجلّ الزّيجات وسجلّ المتوفّين وغيرها، وفقًا لقواعد الشّرع الخاصّ بكنيستها المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، أو في حالة عدم وجود هذه القواعد فوفقًا للتي يضعها الأسقف الإيبارشيّ نفسه؛ وليسهر الرّاعي على أن تُحرّر هذه السّجلاّت وتُحفظ كما يجب، مع العمل بهذه القواعد.

البند 2 - كذلك يُدوَّن في سجلّ المعمّدين انتماء المعمَّد إلى كنيسة معيَّنة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ وفقًا للقانون 37، والمسح بالميرون المقدّس، وما يتعلّق بأحوال المؤمنين القانونيّة نتيجة
للزّواج - لكن مع عدم الإخلال بالقانون 840 البند 3 - ونتيجة للتبنّي، وكذلك نتيجة للدّرجة المقدّسة والنّذر الدّائم في مؤسّسة رهبانيّة؛ وهذه الحواشي يجب ذكرها دائمًا في شهادة المعموديّة.

البند 3 - الشّهادات الّتي تُعطى للمؤمنين عن أحوالهم القانونيّة، وجميع الوثائق الّتي قد يكون لها أهمّية قانونيّة، يجب أن يُوَقّعها الرّاعي نفسه أو مندوبه، وتُختم بختم الرّعيّة.

البند 4 - ليكن في الرّعيّة أرشيف تُحفظ فيه سجلاّت الرّعيّة ورسائل الرّؤساء الكنسيّين والوثائق الأخرى الواجب حفظها للضرورة أو المنفعة؛ وهذه كلّها خاضعة لتفتيش الأسقف الإيبارشيّ أو مندوبه، عند الزّيارة القانونيّة أو في وقت آخر مناسب، وليحذر الرّاعي ألاّ تقع في أياد غريبة.

البند 5 - كذلك تُحفظ السّجلاّت الرّعويّة القديمة وفقًا للشّرع الخاص.

ق. 297- البند 1 - تنتهي وظيفة الرّاعي بالتّخلّي الّذي يقبله الأسقف الإيبارشيّ أو بانقضاء المدّة المحدّدة أو بالعزل أو بالنّقل.

البند 2 - يُرجى الرّاعي الّذي أتمّ الخامسة والسّبعين من عمره، أن يتقدّم بتخلّيه عن منصبه إلى الأسقف الإيبارشيّ، الّذي عليه - بعد النّظر في جميع ظروف الشّخص والمكان - أن يقرّر إن كان يجب قبول [طلبه] أو تأجيله؛ وعلى الأسقف الإيبارشيّ أن يوفّر [للرّاعي] المتخلّي المعيشة والسّكن اللائقين، مع مراعاة ما يقرّه الشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 298- إذا شغرت رعيةٌ أو أُعيق الرّاعي لأيّ سبب كان عن ممارسة مهامّه الرّعويّة في رعيّة ما، يعيّن الأسقف الإيبارشيّ في أقرب وقت كاهنًا آخرًا مدبّرًا للرعيّة.

ق. 299- البند 1 - لمدبّر الرّعيّة نفس حقوق الرّاعي وواجباته، ما لم يقرّر الأسقف الإيبارشيّ غير ذلك.

البند 2 - لا يجوز لمدبّر الرّعيّة أن يفعل أيّ شيء قد يُسيء إلى حقوق الرّاعي أو يُلحق ضررًا بأموال الرّعيّة.

البند 3 - على مدبّر الرّعيّة أن يقدّم بعد انتهاء مهمّته حسابًا إلى الراعي.

ق. 300- البند 1 - عند شغور رعيّة، وكذلك عند إعاقة الرّاعي عن ممارسة مهمّته الرّعويّة إعاقة تامّة، وقبل تعيين مدبّر للرعيّة، يتسلَّم العناية بها مؤقتًا نائب الرّاعي، وإن كان هناك أكثر من نائب، فالأقدم في الرّسامة الكهنوتيّة، وإن لم يكن هناك نوّاب، فالرّاعي الأقرب؛ ولكن على الأسقف الإيبارشيّ أن يحدّد في حينه أيّ رعيّة هي الأقرب لها ولمن [هي أقرب].

البند 2 - على من تسلّم حكم الرّعيّة مؤقتًا، أن يُحيط الأسقف الإيبارشيّ علمًا بذلك فورًا.

ق. 301- البند 1 - إذا بدا من الضروري أو المناسب للقيام بالعناية الرّعويّة كما يجب، يمكن أن يُضاف إلى الرّاعي نائب أو أكثر على أن يكونوا كهنة.

البند 2 - يمكن أن يُقام نائب راع إمّا للرعيّة بكاملها أو لجزء محدّد منها.

البند 3 - للأسقف الإيبارشيّ الحرّيّة في تعيين نائب الرّاعي، بعد الاستماع إلى الرّاعي، ما لم ير بحكمته غير ذلك، وإذا تعلّق الأمر بعضو مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، فيُعمل بالقانون 284 البند 2.

ق. 302- البند 1 - تُستنبط حقوق نائب الرّاعي وواجباته من الشّرع العامّ والخاصّ ومن كتاب الأسقف الإيبارشيّ، وتُمارَس تحت سلطة الرّاعي؛ لكن - ما لم يُستدرك غير ذلك صراحة، وباستثناء الواجب المذكور في القانون 294 - على نائب الرّاعي بحكم وظيفته، أن يساعد الرّاعي في عمله الرّعويّ بأسره، ويقوم مقامه إذا احتاج الأمر.

البند 2 - ليس لنائب الرّاعي، بحكم منصبه، صلاحية مباركة الزيجات؛ لكن - بالإضافة إلي الرّئيس الكنسيّ المحلّي - بوسع الرّاعي أيضًا في حدود رعيّته أن يمنحه هذه الصّلاحية حتَّى بصفة عامّة؛ ونائب الرّاعي اذا أعطِي هذه الصّلاحية، فبوسعه أن يمنحها لكهنة آخرين أيضًا في كلّ حالة بمفردها.

البند 3 - على نائب الرّاعي، بصفته معاونًا للرّاعي، أن يبذل كلّ يوم قصارى جهده ونشاطه في مهمّته الرّعوية؛ ويجب أن تقوم بين الرّاعي ونائبه عِشرة أخويّة ومحبّة متبادلة، ويسود بينهما الاحترام على الدّوام، ويساعد الواحد الآخر بالمشورة والعون والقدوة، مع تأمين العناية بالرّعيّة باتفاق الرّأي والجهد المشترك.

البند 4 - يجب على نائب الرّاعي أن يقيم في الرّعيّة وفقًا لقواعد الأسقف الإيبارشيّ أو العادات المشروعة؛ أمّا في ما يتعلّق بمدّة الإجازة، فلنائب الرّاعي ما للرّاعي من حقوق.

ق. 303- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يعزل نائب الرّاعي لسبب صوابيّ؛ أمّا إذا كان نائب الرّاعي عضوًا في مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، فيُعمَل بالقانون 1391 البند 2.

الفصل الرّابع
مديرو الكنائس

ق. 304- مديـر الكنيسـة كاهن عُـهِدت إليه العناية بكنيسة ما، ليست كنيسة رعيّة ولا مُلحقة بدير مؤسّسة حياة مكرّسة.

ق. 305- البند 1 - يُعيّن الأسقف الإيبارشيّ مديرًا الكنيسـة، مع عدم الإخلال بحقّ الرّئيس الكبير لمؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان في ترشيح كاهن من هيئته أو مؤسّسته جدير بالتّعيين.

البند 2 - وإذا كانت الكنيسـة تابعة لمؤسّسة حياة مكرَّسـة إكليريكيّة، ذات حقّ حبري أو بطريركي، فمن اختصاص الأسقف الإيبارشيّ أن يُعَيّن كمدير للكنيسة مَن يرشّحه رئيس [المؤسسة].

البند 3 - إذا كانت الكنيسة منضمّة إلى إكليريكيّة أو مدرسة ما يديرها كهنة، فرئيس الإكليريكيّة أو المدرسـة هـو في نفـس الوقـت مدير الكنيسة، ما لم يقرّر الأسقف الإيبارشيّ غير ذلك.

ق. 306- البند 1 - لا يجوز لمدير الكنيسة أن يقوم بالشّعائر الدّينيّة الخاصّة بالرّعيّة في الكنيسة المعهودة إليه إلاّ بموافقة الرّاعي أو - إذا لزم الأمر- بتفويض منه، مع سرَيان القانون 336 البند 2.

البند 2 - بوسع مدير الكنيسـة أن يحتفل فيـها بالقدّاس الإلـهي والصّـلوات الطّقسيّة، مع مراعاة لائحة التّأسيس الدّاخلية المشروعة، بشرط أن يرى الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ أن ذلك لا يلحق أيّ ضرر بالخدمة الرّعويّة.

ق. 307- بوسع الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ، إذا رأى ذلك مناسبًا، أن يأمر مدير الكنيسة بإقامة شعائر دينيّة محدّدة بما في ذلك [الخاصّة] بالرّعيّة، في الكنيسة المعهودة إليه، وكذلك بإتاحة الكنيسة لبعض الفئات من المؤمنين.

ق. 308- لا يجوز لأحد، بـدون ترخـيص، ولو مفترض، من مديـر الكنيسـة أو السّلطة الأعلى، أن يحتفل في الكنيسة بالقدّاس الإلهي أو بالصّـلوات الطّقسيّة، ولا أن يمنـح الأسرار المقدّسة أو يُقيم غير ذلك من الشّعائـر الدّينـية؛ وهذا التّرخـيص يجب أن يُمنح أو يُرفض وفقًا للشّرع.

ق. 309- على مدير الكنيسة أن يُعنى -تحت سلطة الرّئيس الكنسـيّ المحلّي، ومع العمل باللائحة الدّاخليّة المشروعة والحقوق المكتسبة- بالاحتفال في كنيسته بالقدّاس الإلهي والأسرار المقدّسة والصّلوات الطّقسيّة، وفقًا لمراسيم الكتب الطّقسيّة والشّرع، وبالقيام بالأعباء بأمانة، وبإدارة الأموال الكنسيّة بحرص، وبضمان المحافظة على الأواني والمباني المقدَّسة وأناقتها، كي لا يحدث ما يتنافى كيفما كان مع قُدسِيّة المكان والاحترام الواجب لبيت الله.

ق. 310- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يعزل مدير الكنيسة لسببٍ صوابي؛ أمّا إذا كان مدير الكنيسة عضوًا في مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، فيُعمل بالقانون 1391 البند 2.

الباب الثامن
الإكسرخيّات والإكسرخيّون

ق. 311- البند 1 - الإكسرخية هي قوم من شعب الله، لم تُنشأ لهم إيبارشيّة لظروف خاصّة، وتحدَّد بمثابة منطقة أو باعتبارات أخرى، وتُعهد رعايتها إلى إكسرخوس.
البند 2 - لإنشاء وتغيير وإلغاء الإكسرخيّة، الواقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركية، يُعمل بالقانون 85 البند 3؛ أمّا إنشاء سائر الإكسرخيّات وتغييرها وإلغاؤها، فمن اختصاص الكرسي الرّسوليّ لا غير.

ق. 312- يحكم الإكسرخوس الإكسرخيّة، سواء باسم مَن عيّنه أو باسمه هو؛ ويجب أن يتّضح ذلك عند إنشاء إكسرخية أو تغييرها.

ق. 313- ما يُذكر في الشرع عن الإيبارشيات أو عن الأساقفة الإيبارشيين يسري أيضًا على الإكسرخيّات أو الإكسرخيّين ما لم يستدرك الشّرع صراحة أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 314- البند 1 - داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، يعيّن البطريرك الإكسرخوس برضى السّينودس الدّائم، ومع سرَيان القوانين 181-188، إذا تعلّق الأمر بإكسرخوس مهيّأ للرّسامة الأسقفيّة؛ وفي سائر الحالات، تعيين الإكسرخوس من اختصاص الكرسي الرّسوليّ لا غير.
البند 2 - الإكسرخوس الَّذي يعيّنه البطريرك لا يمكن عزله عن منصبه إلاّ برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.
البند 3 - يحوز الإكسرخوس الإكسرخية المعهودة إليه حيازة قانونيّة، بتقديم قرار تعيينه لمن يحكم الإكسرخية مؤقتًا.

ق. 315- البند 1 - بوسع الإكسرخوس، المقام خارج حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، أن يطلب من البطريرك كهنة جديرين، يتولّون في الإكسرخيّة العناية الرّعويّة بالمؤمنين؛ وعلى البطريرك أن يستجيب قدر المستطاع إلى طلب الإكسرخوس.

البند 2 - إن الكهنة الَّذين أرسلهم البطريرك إلى الإكسرخيّة لمدّة محدّدة أو غير محدّدة يُعتبرون ملحَقين بالإكسرخية، ويخضعون في كلّ شيء لسلطان الإكسرخوس.

ق. 316- يُرفع التظلُّم من قرارات الإكسرخوس الَّذي يحكم الإكسرخيّة باسم الحبر الرّومانيّ أو البطريرك، وفقًا لتبعيّته إلى الكرسي الرّسوليّ أو البطريرك؛ ويُرفع التّظلّم من قرارات الإكسرخوس الَّذي يحكم الإكسرخية باسمه وفقًا لأحكام الشّرع المألوفة.

ق. 317- يجب على الإكسرخوس زيارة أعتاب القدّيسين الرسولَين بطرس وبولس وفقًا للقانون 208، ويُستثنى من ذلك الإكسرخيون الَّذين يحكمون باسم البطريرك الإكسرخيّة المعهودة إليهم.

ق. 318- البند 1 - يجب على الإكسرخوس الَّذي يعيّنه البطريرك أن يُرسل إلى البطريرك كل خمس سنوات تقريرًا مكتوبًا عن الحالة الرّوحيّة والمادّية للإكسرخيّة.
البند 2- يجب على الإكسرخوس الَّذي يعيّنه الحبر الروماني أن يقدّم كل خمس سنوات نفس التّقرير للكرسي الرّسوليّ، وإذا كان تابعًا لكنيسة بطريركية فعليه أن يُرسل في أقرب وقت نسخة من التّقرير إلى البطريرك أيضًا.

ق. 319- البند 1 - الإكسرخوس مُلزَم بالقوانين المتعلّقة بالمجمع الإيبارشيّ والدّائرة الإيبارشيّة ومجلس الكهنة وهيئة المستشارين الإيبارشيّين والمجلس الرّعويّ، مع تسويتها بإنصاف حسب الأماكن والأشخاص على رأي السّلطة الَّتي أنشأت الإكسرخية أو غيّرتها.
البند 2 - إذا تعذّرت إقامة هيئة المستشارين وفقًا للقانون 271 البند2، فعلى الإكسرخوس أن يشكّل مجموعة من الكهنة الحكماء، لا أقلّ من ثلاثة، مختارين قدر المستطاع من بين أعضاء مجلس الكهنة إن وُجد، ويجب عليه طلب رضاهم أو مشورتهم كلّما قرّر الشّرع أن الأسقف الإيبارشي يحتاج للعمل إلى رضى هيئة المستشارين الإيبارشيين أو مشورتهم.

ق. 320- البند 1 - عند شغور الإكسرخية أو إعاقتها ينتقل حكمها إلى النائب العام الأوّل، وفي حالة عدم وجوده إلى الرّاعي الأقدم في الرّسامة الكهنوتيّة.
البند 2 - على الَّذي آل إليه مؤقّتًا حكم الإكسرخية أن يُعلم في أقرب وقت السّلطة الَّتي يعود إليها تعيين الإكسرخوس لكي تدبّر الأمر؛ وبوسعه في أثناء ذلك ممارسة جميع سلطات الإكسرخوس وصلاحياته المألوفة أو المفوّضة، ما لم تكن قد عُهدت إلى الإكسرخوس نظرًا لمهارته الشّخصيّة.

ق. 321- البند 1 - الإكسرخوس غير المرسوم أسقفا، ما دام في وظيفته، له امتيازات وشارات أوّل رتبة شرفية تلي الرّتبة الأسقفيّة.
البند 2 - في ما يتعلّق بالاحتفاظ بهذه الامتيازات والشارات أو لا، بعد زوال المنصب، يُعمَل بالشرع الخاص.

الباب التّاسع
اجتماعات الرّؤساء الكنسيّين لعدّة كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ

ق. 322- البند 1 - كلّما رأى الكرسي الرّسوليّ الأمر ملائما، على البطريرك أو أيّة سلطة أخرى يعيّنها الكرسي الرّسوليّ، أن يدعو البطاركة ومتروبوليتي الكنائس المتروبوليتية المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، والأساقفة الإيبارشيين -وإذا اقتضت اللّائحة الدّاخلية ذلك، سائر الرّؤساء الكنسيّين المحلّيين أيضًا لعدة كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، بما فيها الكنيسة اللاتينية، الممارسين سلطانهم في نفس الدّولة أو المنطقة- إلى اجتماعات دوريّة في مواعيد محدّدة، للتّوصّل - عن طريق التّداول على ضوء الحكمة والخبرة، وتبادل الآراء - إلى تواطؤ مقدّس بين القوى لخير الكنائس العام، دعمًا لوحدة العمل وتأييدًا للمساعي المشتركة لتنمية ما يصلح للدّين بطريقة أيسر، والعمل بالنّظام الكنسيّ بطريقة فعّالة.

البند 2 - ليس لقرارات هذا الاجتماع قوّة قانونيّة ملزِمة، ما لم تتعلّق بأمور لا يمكن أن تُلحق أيّ ضرر بطقس أيّ كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، أو بسلطان البطاركة والسّينودسات والمتروبوليتين ومجالس الرّؤساء الكنسيّين، وما لم تُتّخذ في نفس الوقت بما لا يقلّ عن الثّلثين من أصوات الأعضاء ذوي الصّوت التّقريري، وتُعتمَد من قِبَل الكرسي الرّسوليّ أيضًا.

البند 3 - إن القرار الَّذي يتجاوز كيفما كان اختصاص هذا الاجتماع، حتَّى إذا اتُّخِذ بإجماع الأصوات، ليس له أيّ قوّة، إلى أن يعتمده الحبر الرّومانيّ نفسه.

البند 4 - على كلّ اجتماع رؤساء كنسيّين لعدّة كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، أن يُعِدّ لائحة داخليّة، تُعزَّز فيها - قدر المستطاع - مشاركة رؤساء الكنائس الَّتي ليست بعد في شركة تامّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة؛ وهذه اللائحة الدّاخليّة يجب، لصحّتها، أن يعتمدها الكرسي الرّسوليّ.

الباب العاشر
الإكليروس

ق. 323- البند 1 - الإكليريكيون، ويُطلق عليهم أيضًا اسم خدّام الأقداس، هم مؤمنون تختارهم السُّلطة الكنسية المختصّة، وبموهبة الرّوح القدس الَّتي ينالونها في الرّسامة المقدّسة، يُنتدبون لكي يكونوا بمشاركتهم في رسالة المسيح الرّاعي وسلطانه، خدّام الكنيسة.
البند 2 - بفعل الرّسامة المقدّسة، يميّز الإكليريكيون، بوضع إلـهي، عن سائر المؤمنين.

ق. 324- إن الإكليريكيّين المرتبط بعضهم ببعض بالشّركة في الرّئاسة بدرجاتها، أي المقامين في درجات مختلفة، يشتركون، بطرق متنوّعة، في خدمة كنسية واحدة من وضعٍ إلهيّ.

ق. 325- ينقسم الإكليريكيون، بالنّظر إلى الرّسامة المقدسة، إلى أساقفة وكهنة وشمامسة إنجيليين.

ق. 326- يُقام الإكليريكيون في مختلف درجاتهم بالرّسامة المقدّسة نفسها؛ لكن لا يسعهم أن يمارسوا سلطانهم إلاّ وفقًا للقانون.

ق. 327- إذا اتُّخِذ أو عُيِّن - بالإضافة إلى الأساقفة والكهنة والشّمامسة الإنجيليين- خُدّام آخرون، يُقامون في درجة صغرى ويُدعَون على وجه عامّ صغار الإكليريكيين، من أجل خدمة شعب الله أو مزاولة شعائر الطّقوس المقدّسة، فانّ هؤلاء لا يحكمهم إلاّ الشّرع الخاص بكنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

الفصل الأوَّل
تنشئة الإكليروس

ق. 328- من حقوق الكنيسة وواجباتها الخاصّة تنشئة الإكليريكيين وخدّامها الآخرين؛ وهي تمارس هذا الواجب على وجه خاصّ وجادّ لدى إنشاء الإكليريكيّات وإدارتها.

ق. 329- البند 1 - إن مهمّة تعزيز الدّعوات لا سيّما للخدمات المقدّسة، تعود إلى كلّ الجماعة المسيحيّة الَّتي عليها، بناء على اشتراكها في المسؤولية، الحرص على احتياجات خدمة الكنيسة بأسرها:
(1) على الآباء والمعلّمين وغيرهم ممّن هم في طليعة المربّين على الحياة المسيحيّة، أن يُعنوا بإنعاش العائلات والمدارس بالرّوح الإنجيليّة، لكي تتسنّى للأطفال والشّبّان حرّية الإصغاء إلى الرّبّ الَّذي يناديهم بالرّوح القدس ويسارعوا إلى الاستجابة إليه؛

(2) على الإكليروس، وفي مقدّمتهم الرّعاة، أن يُعنَوا باكتشاف الدّعوات وتعزيزها بين الفتيان أو غيرهم، بما في ذلك المتقدّمون في السّن؛
(3) على الأسقف الإيبارشيّ بنوع خاصّ، بالتّعاون مع غيره من الرّؤساء الكنسيين، أن يحرّض قطيعه وينسّق مبادراته في سبيل الدّعوات.
البند 2 - يجب أن يُعنى الشّرع الخاصّ بإقامة أنشطة للنهوض بشأن الدّعوات في كلِّ الكنائس، سواء على صعيد المنطقة، أو – قدر المستطاع - على صعيد الإيبارشيّة، ويجب أن تكون [هذه الأنشطة] منفتحة على احتياجات الكنيسة بأسرها، لا سيّما الإرساليّة منها.

ق. 330- البند 1 - يعود لسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرّؤساء الكنسيين، أن يضعوا للإكليريكيّات الواقعة في حدود منطقة كنيستهم، منهجًا لتنشئة الإكليروس، يُحدَّد فيه بالمزيد من التّفصيل ما في الشّرع العام؛ أمّا في سائر الحالات فيعود إلى الأسقف الإيبارشيّ أن يضع مثل هذا المنهج لإيبارشيّته، مع سرَيان القانون 150 البند3؛ ولهذه السّلطات نفسها أن تعدّل أيضًا هذا المنهج.
البند 2 - منهج تنشئة الإكليروس يمكن أن يشمل - حتّى بعقد اتفاقيات - منطقة كاملة أو دولة، بل كنائس أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، مع الاحتياط ألاّ يُساء إلى الطّقوس وطابعها.
البند 3 - منهج تنشئة الإكليروس - مع العمل بالشّرع العام بأمانة، ومراعاة تقاليد الكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ - يجب أن يتضمّن أيضًا قواعد مفصّلة في ما يتعلّق بتكوين الطّلبة الشّخصيّ والرّوحيّ والعقائديّ والرّعويّ، بالإضافة إلى ما يتعلّق بإلقاء الموادّ المختلفة وتنظيم الدّروس والامتحانات.

المادّة الأولى
إنشاء الإكليريكيات وإدارتها

ق. 331- البند 1 - في الإكليريكيّة الصغرى يُنَشّأ أوّلاً مَن تبدو عليهم علامات الدّعوة إلى الخدمات المقدّسة، ليتسنّى لهم اكتشافها على وجه أيسر وأوضح، ويدأبوا على تهذيبها؛ ويجوز أن يُنشَّأ فيها أيضًا، وفقًا للشّرع الخاص، مَن يمكن تكوينهم لأداء بعض الخدمات أو أعمال الرّسالة، وإن لم يبدُ أنّهم مدعوون إلى الحالة الإكليريكيّة. أمّا المؤسّسات الأخرى الّتي تؤدّي من خلال لائحتها الدّاخلية نفس هذا الغرض، وإن اختلفت أسماؤها، فتتساوى مع الإكليريكية الصّغرى.
البند 2 - في الإكليريكيّة الكبرى، تُهذّب وتُختبر وتُوَطّد على وجه أكمل دعوة من يُعتبرون من خلال علامات أكيدة، جديرين بتولّي الخدمات المقدّسة على نحو مستقرّ.

ق. 332- البند 1 - تُنشأ إكليريكيّة صغرى في كلّ إيبارشيّة، إذا تطلّب ذلك خير الكنيسة وسمحت به القدرات والإمكانيّات.
البند 2 – يجب أن تُنشأ إكليريكية كبرى لخدمة إيبارشيّة واحدة متّسعة جدًّا، أو - إذا لم يكن لكنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ بأكملها - فبأقلّ تقدير لعدّة إيبارشيات تابعة لهذه الكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، باتفاقية تُعقد [فيما بينها]، بل لعدّة

كنائـــــــــــــس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، لها إيبارشيّة في نفس المنطقة أو الدّولة، وذلك توفيرًا لتنشئة لا ينقصها شيء من حـــــــــيث عـــــــدد ملائم من الطّلبة ووفرة مناسبة من المشرفـــــــــــــين والأساتذة المؤهّلين كما يجب، بالإضافة إلى الوسائل الوافية والتّعاون على أفضل وجه.

ق. 333- وإن كان يُحبّذ أن تقتصر الإكليريكية - لا سيما الصّغرى - على الطّلاّب التّابعين لنفس الكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، ففي ظروف خاصّة، يمكن أن يُقبَل في نفس الإكليريكيّة طلاّب تابعون لكنائس أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 334- البند 1- الإكليريكيّة يُنشِئُـــــها الأســـــــقف الإيبارشـــــــيّ لإيبارشيـــــته، أمّا الإكليريكـــــــيّة المشتركـــــــــــة بين عدّة إيبارشيّات، فيُنشئها الأساقفة الإيبارشيّون لهذه الإيبارشيّات، أو
السّلطة الأعلى، لكن برضى مجلس الرّؤساء الكنسيين، إذا تعلّق الأمر بمتروبوليت كنيسة متروبوليتية متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، أو برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة إذا تعلّق الأمر بالبطريرك.

البند 2 - لا يسع الأساقفة الإيبارشيين، الَّذين أُنشِئت الإكليريكية المشتركة من أجل مرؤوسيهم، أن يُنشئوا على وجه صحيح إكليريكية أخرى، بدون رضى السُّلطة الَّتي أنشأت الإكليريكيّة المشتركة، أو إذا تعلّق الأمر بإكليريكيّة أنشأها الأساقفة الإيبارشيّون أنفسهم، بدون الرّضى الإجماعي للأطراف المتعاقدة، أو بدون رضى السُّلطة الأعلى.

ق. 335- البند 1 - الإكليريكيّة الَّتي أُنشئت على وجه شرعيّ، هي بحكم الشّرع شخص اعتباري.

البند 2 - في جميع الشّؤون القانونيّة، يمثّل المدير الإكليريكيّة، ما لم يقرّر الشّرع الخاص أو لائحة الإكليريكيّة الدّاخليّة غير ذلك.

ق. 336- البند 1 - الإكليريكيّة المشتركة بين عدّة إيبارشيّات، تخضع للرئيس الكنسيّ الَّذي يعيّنه مَن انشأ الإكليريكيّة.

البند 2 - الإكليريكيّة مُعفاة من سلطة الرَّعيّة، ويقوم مدير الإكليريكية أو مفوّضه بوظيفة الرّاعي لجميع الَّذين في الإكليريكية، باستثناء شؤون الزّواج، ومع سرَيان القانون 734.

ق. 337- البند 1 - يجب أن تكون للإكليريكيّة لائحتها الدّاخليّة، يُحدَّد فيها أوّلا هدف الإكليريكيّة الخاصّ واختصاص كلّ سلطة؛ كما تُحدَّد طريقة التَّعيين أو الانتخاب، ومدّة الوظيفة، والحقوق والواجبات والمكافآت العادلة للمشرفين وذوي الوظائف والمعلّمين والمستشارين أيضًا، وكذلك الطرق الَّتي يشترك هؤلاء بها بل والطّلبة أيضًا في مهمّة المدير، لا سيما في حفظ نظام الإكليريكية.

البند 2 - يجب أيضًا أن يكون للإكليريكيّة دليلها، يُنفّذ به منهج تنشئة الإكليروس وقواعدها، متّفقةً مع الظّروف الخاصّة، وكذلك تُحدّد فيه بالمزيد من الدقّة - مع سرَيان اللّائحة الدّاخليّة - أهمّ نقاط نظام الإكليريكيّة، في ما يخص تنشئة الطّلبة والحياة اليوميّة وتنظيم الإكليريكية بأسرها.

البند 3 - لا بدّ للائحة الإكليريكيّة الدّاخليّة من اعتماد السّلطة الّتي أنشأت الإكليريكية، ومن اختصاصها أيضًا تغييرها إذا اقتضى الأمر؛ وهذه الأمور تعود، في ما يتعلّق بالدّليل، إلى السُّلطة الّتي تحدّدها اللّائحة الدّاخليّة.

ق. 338- البند 1 - يُقام في كل إكليريكيّة مدير، وإذا اقتضى الأمر مدير مالي، وغيرهما من المشرفين وذوي الوظائف.

البند 2 - يعود للمدير أن يُعنى، وفقًا للائحة الدّاخليّة، بالإشراف العامّ على الإكليريكيّة، وبالتّشديد على أن يحفظ الجميع لائحة الإكليريكيّة الدّاخليّة ودليلها، وكذلك بتنسيق أعمال سائر المشرفين وذوي الوظائف، مع تعزيز الوحدة والتّعاون في الإكليريكيّة بأسرها.

ق. 339- البند 1 - لا بدّ ولو من أبٍ روحيّ واحد، غير المدير؛ وبالإضافة إليه، للطّلبة الحرّيّة في أن يقصدوا لإرشادهم الرّوحيّ أيّ كاهن آخر، معتمَد من قِبَل المدير.

البند 2 - بالإضافة إلى المعرّفين المألوفين، يُعيّن أو يُدعى معرّفون آخرون، مع حقّ الطّلبة الكامل في قصد أيّ معرّف، حتّى خارج الإكليريكيّة، مع عدم الإخلال بنظام الإكليريكيّة.

البند 3 - عند إبداء الحكم على الأشخاص، لا يجوز طلب صوت المعرّفين أو الآباء الرّوحيين.

ق. 340- البند 1 - إذا تمّت دراسة الموادّ المقرّرة في الإكليريكيّة نفسها، يجب توفير عدد مناسب من المعلّمين المختارين كما يجب، والمتضلّعين كلّ في مادّته، وفي الإكليريكيّة الكبرى يجب أن يكونوا حاصلين على درجات أكاديمية مناسبة.

البند 2 - إلى جانب التّحضير الشّخصيّ وتحديثه بلا انقطاع، على المعلّمين أن يتبادلوا الآراء فيما بينهم وبين المشرفين على الإكليريكيّة، متعاونين متّفقين، في سبيل تنشئة كاملة لخدّام كنيسة الغد، ساعين من خلال تنوّع الموادّ نحو وحدة الإيمان والتّكوين.

البند 3 - على مدرّسي العلوم الدّينيّة أن يقتفوا آثار الآباء القدّيسين والمعلّمين الّذين تفخر بهم الكنيسة، لا سيما الشّرقيين منهم، ويجتهدوا في شرح العقائد على ضوء ما خلّفوه من كنز ثمين.

ق. 341- البند 1- على السُّلطة الّتي أنشأت الاكليريكيّة أن تُعنى بتوفير نفقاتها ولو عن طريق المساهمات والتبرّعات الوارد ذكرها في القانونَين 1012و1014.

البند 2- تخضع للمساهمة من أجل الإكليريكيّة أديرة الرّهبان أيضًا، ما لم تقم معيشتها على الصّدقات لاغير، أو القائم فيها حاليًا مقرُ الدّراسات الوارد ذكره في القانون 471 البند 2 والقانون 536 البند 2.

المادّة الثّانية
التّنشئة على الخدمات

ق. 342- البند 1- لا يُقبل في الإكليريكيّة إلاّ الطلبة الّذين تَثبُت أهليّتهم بالوثائق المطلوبة وفقًا للأنظمة الدّاخليّة.

البند 2 - لا يُقبل أحد ما لم يتّضح بالتّأكيد أنّه نال سرّي المعموديّة والمسح بالميرون المقدّس.

البند 3- مَن سبق له أَن كان طالبًا في إكليريكيّة أخرى، أو في مؤسسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، لا يُقبل إلاّ بعد الحصول على شهادة من مديره أو رئيسه، لاسيّما في ما يتعلّق بسبب فصله أو مغادرته.

ق. 343- يُكوّن الطّلبة على طقسهم، حتَّى وإن قُبلوا في إكليريكيّة تابعة لكنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، أو في إكليريكيّة مشتركة بين عدّة كنائس متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، وتُرذل كلّ عادة مخالفة.

ق. 344- البند 1- على النّاشئين والشّبّان المقيمين في الإكليريكيّة الصّغرى، أن يحافظوا على علاقة ملائمة مع أُسَرهم وزملائهم، لأنّهم في حاجة إليها، من أجل تطوّرهم النَّفسيّ السَّليم، لا سيّما من النّاحيّة العاطفيّة؛ ويُحظر بشدّة، على ضوء قواعد العلوم النفسيّة والتّربويّة السّليمة، كلّ ما قد يحد بأيّ نوع كان من حرّيّة اختيار الحالة [الشَّخصيّة].

البند 2- على الطّلبة أن يَألفوا، عن طريق إرشاد روحيّ ملائم، اتّخاذ القرارات الشّخصيّة والمسؤولة على ضوء الإنجيل، ويهذّبوا ملَكاتهم المختلفة بلا كلَل، من غير إهمال أيّ فضيلة ملائمة للطبيعة الإنسانيّة.

البند 3- البرنامج الدّراسيّ في الإكليريكيّة الصّغرى، يجب أن يشمل ما يلزم في كلّ دولة لمباشرة الدّراسات العليا، وبنوع خاصّ كلّ ما هو مفيد لتقلّد الخدمات المقدّسة، بقدر ما يسمح بذلك المنهج الدّراسيّ؛ وتجب على وجه عام العنايّة في أن يحصل الطّلبة على شهادة الدّراسات المدنيّة، فيتمكّنوا بها من متابعة الدّراسات في مكان آخر أيضًا، إذا انتهى بهم الأمر إلى هذا الاختيار.

البند 4- الطّلبة الأقدم سنّا ينشّأون إمّا في الإكليريكيّة وإمّا في معهد خاصّ، مع أخذ التّكوين السّابق لكلّ واحد بعين الاعتبار.

ق. 345- تنشئة الطلبة في الإكليريكيّة الكبرى، يجب تكميلها بتعويض ما ربّما فاتهم من التنشئة الخاصّة بالإكليريكيّة الصغرى، في كلّ حالة بمفردها، فيندمج التكوين الروحي والثقافي والرعوي معًا، بحيث يصبحون خدّامًا للمسيح فيقلب الكنيسة، ونورًا ومِلحًا لعالم اليوم.

ق. 346- البند 1- يجب تكوين الراغبين في الخدمات المقدَّسة على تنميّة أُلفة حميمة مع المسيح في الرّوح القدس، والبحث عن الله في كلّ شيء، فيحرصوا بدافع من محبّة المسيح الرّاعي، على اكتساب جميع النّاس لملكوت الله، ببذل حياتهم نفسه.

البند 2- عليهم أن يستمدّوا كل يوم وقبل كل شيء الطّاقة لحياتهم الرّوحيّة والعزم لعملهم الرّسوليّ، من كلمة الله والأسرار [المقدّسة].

(1) على الطلبة أن يتعوّدوا بالتَّأمل اليقظ والدؤوب لكلمة الله، وبتفسيرها الأمين على هدى الآباء، أن يجعلوا حياتهم أشبه بحياة المسيح، ويتدرّبوا على العيش بالمثُل الإنجيليّة، راسخين في الإيمان والرّجاء والمحبّة؛

(2) وعليهم أن يشتركوا بلا انقطاع في القدّاس الالهيّ، ليتجلّى كينبوع وذروة لحياة الإكليريكيّة، كما هو بالنسبة إلى الحياة المسيحيّة بأسرها؛

(3) ليتلقّنوا الاحتفال بالصّلوات الطّقسيّة على الدّوام حسب طقسهم، ويغذّوا بها حياتهم الرّوحيّة؛

(4) ليولوا الإرشاد الرّوحيّ بالغ الاعتبار، فيتلقّنوا فحص ضميرهم فحصًا سليمًا، ويُكثروا من قبول سرّ التّوبة؛

(5) ليحيطوا بتقوى بنويّة القدّيسة مريم الدّائمة البتوليّة أمّ الله، الَّتي أقامها المسيح أمًّا لجميع البشر؛

(6) ويجب تعزيز الممارسات التّقويّة الَّتي تؤدّي إلى روح الصّلاة، وتؤيّد الدّعوة الرّسوليّة وتحصّنها، في مقدّمتها تلك الَّتي توعز بها التّقاليد الجليلة الخاصّة بالكنيسة المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ؛ وعلى كل حال تُحبّذ الخلَوات الرّوحيّة والإرشادات في الخدمات المقدّسة والتّوجيهات للحياة الرّوحيّة؛

(7) يُهذّب الطّلبة على الأخذ بشعور الكنيسة وخدمتها، وكذلك على فضيلة الطّاعة والتّعاون المشترك مع الإخوة؛

(8) كما يجب مساعدة الطّلبة على تنميّة سائر الفضائل، العائدة بفائدة عظمى على دعوتهم، كتمييز الأرواح، والعفّة، ورباطة الجأش؛ وعليهم كذلك أن يؤثروا وينمّوا من الفضائل أحبّها للنّاس، وما يُعلي منها شأن خادم المسيح، كسلامة الفِطرة، والاهتمام الدّؤوب بالعدالة، وروح الفقر، والأمانة في الوفاء بالوعود، والكياسة في السّلوك، والوداعة المقترنة بالمحبّة في الحديث.

البند 3- تُطبّق قواعد نظام الإكليريكيّة وفقًا لنضوج الطلبة، بحيث يتعلّمون شيئًا فشيئًا ضبط النّفس، ويتعوّدون على ممارسة حرّيتهم بحكمة، وعلى التّعامل بتلقائيّة وجدّ.

ق. 347- التّنشئة في العقيدة يجب أن تستهدف إلمام الطّلبة بالثّقافة العامّة لمحيطهم وعصرهم، وتَقصّيهم مجهود الفكر الإنسانيّ وإنجازاته، فيُحرِزوا معرفة واسعة وراسخة في العلوم الدّينيّة، تمكّنهم عن طريق فهم أكمل للإيمان وتأييدهم بنور المسيح المعلّم، من تنوير أبناء عصرهم وخدمة الحقيقة على وجه فعّال.

ق. 348- البند 1- في ما يخص المهيّئين للكهنوت، تشمل دروس الإكليريكيّة الكبرى مع سريان القانون 345 الدّراسات الفلسفيّة واللّاهوتيّة الَّتي يمكن إتمامها إمّا على فترات وإمّا متّصلة؛ على أن تشمل هذه الدّروس ستّ سنوات كاملة لا أقلّ، بحيث تعادل المدّةُ المخصّصة للدّراسات الفلسفيّة سنتين كاملتين والمدّة المخصّصة للدّراسات اللّاهوتيّة أربع سنوات كامل.

البند 2- تبدأ الدّراسات الفلسفيّة واللّاهوتيّة بمدخل إلى سرّ المسيح وتدبير الخلاص ولا تُختم ما لم يتّضح التّرابط والتّآلف المنسجم بين جميع الموادّ، مع أخذ ترتيب حقائق المذهب الكاثوليكيّ أي تدرّجها [في الأهمّيّة] بعين الاعتبار.

ق. 349- البند 1- التّنشئة الفلسفيّة يجب أن تستهدف تكميل التّكوين في العلوم الانسانيّة؛ ولذلك يجب في المقدّمة تحصيل التّراث الفلسفيّ الأصيل الخالد، مع الأخذ بعين الاعتبار حكمة الأسرة البشريّة جمعاء و[حكمة] الثّقافة المحلّيّة على وجه خاصّ، في العصور القديمة والحديثة على حدّ سواء.

البند 2- الدّراسة التّاريخيّة والمنهجيّة يجب أن تُلقى بحيث يتسنّى للطلبة بنظرة نقديّة ثاقبة أن يميّزوا بسهولة بين الحقّ والباطل، ويمكنهم أن يتابعوا الأبحاث اللّاهوتيّة كما يجب، بعقل منفتح على الله وكلمته، فيصبحوا أصلح للقيام بخدماتهم، بالدّخول في حوار حتّى مع المثقّفين من أبناء هذا العصر.

ق. 350- البند 1- تُلقى الموادّ اللّاهوتيّة على ضوء الإيمان بحيث يسبر الطّلبة غور العقيدة الكاثوليكيّة المستقاة من الوحي الإلهيّ، ويعبّرون عنها في ثقافتهم لتصبح غذاء لحياتهم الرّوحيّة وأداة فائقة الفائدة للقيام بخدمتهم على وجه فعّال.

البند 2- يجب أن يكون الكتاب المقدّس بمثابة روح اللّاهوت بأسره، ولا بدّ من أن تستنير به جميع الموادّ الدّينيّة؛ ومن ثم ينبغي بالإضافة إلى المنهج الدّقيق في التّفسير تعليم النِقاط الرّئيسيّة في التّدبير الخلاصيّ وكذلك أهمّ مسائل اللّاهوت الكتابيّ.

البند 3- تُدرّس الطّقوس مع أخذ أهمّيتها الخاصة بعين الاعتبار كمصدر ضروريّ للعقيدة والرّوح المسيحيّة الحقيقيّة.

البند 4- ما دامت الوحدة الّتي أرادها المسيح لكنيسته لم تتحقّق بعد بملئها، يجب أن تكون [المسكونيّة] أحد الأبعاد الضّروريّة لجميع الموادّ اللّاهوتيّة.

ق. 351- لمّا كان معلّمو العلوم الدّينيّة يدرّسون بانتداب من السّلطة الكنسيّة، عليهم أن يلقوا بأمانة التّعليم الّذي تذهب إليه هي، وأن ينقادوا بتواضع في كلّ شيء لسلطان التّعليم الكنسيّ الثّابت وتوجيهاته.

ق. 352- البند 1- يجب أن يلائم التّكوين الرّعويّ ظروف المكان والزّمان ومواهب الطّلبة، سواء كانوا من المتبتّلين أو المتزوّجين، واحتياجات الخدمات الّتي يتأهّبون لها.

البند 2- ينبغي تنشئة الطّلبة أوّلاً في فنّ التّعليم المسيحيّ والوعظ، والاحتفالات الطقسيّة، وإدارة الرّعيّة، والحوار التّبشيريّ مع غير المؤمنين أو غير المسيحيين أو المؤمنين الفاترين، والرّسالة الاجتماعيّة ووسائل الاتّصال الاجتماعيّ، بدون إهمال الموادّ المساعدة كعلم النّفس وعلم الاجتماع الرّعويّ.

البند 3- حتّى إذا كان الطّلبة يستعدّون للقيام بالخدمات في كنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، فليكوّنوا بروح عالميّة حقّا، ليكونوا على أُهبة الاستعداد لخدمة النّفس في جميع انحاء العالم؛ لذلك ينبغي أن يُلقّنوا احتياجات الكنيسة جمعاء ولا سيّما رسالة المسكونيّة والتّبشير.

ق. 353- يجب أن تُنظّم، وفقًا للشّرع الخاص، تمارين واختبارات تساعد على توطيد التّكوين لا سيّما الرَّعويّ، كالخدمة الاجتماعيّة أو الخيريّة والتَّعليم المسيحيّ، وبنوع خاص دورة رعويّة في أثناء التَّكوين الفلسفيّ اللّاهوتيّ، ودورة شمّاسيّة قبل الرّسامة الكهنوتيّة.

ق. 354- التّنشئة الخاصّة بالشّمامسة الإنجيليين غير المهيّئين للكهنوت، ينبغي توافقها بناء على القواعد المقرّرة أعلاه بحيث يمتدّ البرنامج الدّراسيّ إلى ثلاث سنوات لا أقلّ، مع مراعاة تقاليد كنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ في ما يخصّ خدمة الشّمّاس في الطّقوس و[إعلان] الكلمة والأعمال الخيريّة.

ق. 355- يُلقّن المتقدمون للرّسامات واجبات الإكليروس كما يجب، ويُهذّبون على الاضطلاع والقيام بها عن نفس طيّبة.

ق. 356- البند 1- على مدير الإكليريكيّة أن يرسل كلّ سنة تقريرًا عن مدى تقدّم تكوين الطّلبة إلى أسقفهم الإيبارشيّ، أو إلى رئيسهم الكبير إذا اقتضى الأمر؛ أمّا عن حالة الإكليريكيّة فإلى الَّذين أنشأوا الإكليريكيّة.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أو الرّئيس الكبير أن يزورا الإكليريكيّة بكثرة للنَّظر في شأن تكوين الطَّلبة، لا سيّما إذا تعلّق الأمر بالمزمعين أن يُرَقّوا إلى الدَّرجات المقدَّسة.

الفصل الثَّاني
انتماء الإكليروس إلى إيبارشيّة معيّنة

ق. 357- البند 1- أيّ إكليريكيّ يجب أن يكون منتميًا كإكليريكيّ إلى إيبارشيّة معيّنة أو إلى اكسرخيّة أو مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، أو مؤسّسة أو جمعيّة أحرزتا حقّ انتماء الإكليروس إليهما من الكرسي الرَّسوليّ أو من البطريرك برضى السّينودس الدّائم، في حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرئسها.

البند 2- ما يُقرّر بشأن انتماء الإكليريكيين إلى إيبارشيّة معيّنة وفصلهم عنها يسري أيضًا مع التسويات اللّازمة على الأشخاص الاعتباريّة المذكورة أعلاه، وكذلك على الكنيسة البطريركيّة، إذا ما اقتضى ذلك شرعها الخاص، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة.

ق. 358- بالرّسامة الشّمّاسيّة ينتمي أحدٌ كإكليريكي إلى الإيبارشيّة الَّتي يُرسم لخدمتها، ما لم يكن قد انتمى إلى تلك الإيبارشيّة من قبل وفقًا للشّرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 359- ليتسنّى لإكليريكيّ منتم إلى إيبارشـــــية مـــــــــــــا، أن ينتقل إلى إيبارشيّة أخرى على وجه صحيح، يجب أن يحصل على كتاب فصل من أسقفه الإيبارشيّ موقّع بيده، وكذلك [ان يحصل] على كتاب انتماء من الأســـــــــــــقف الإيبارشيّ للإيبارشيّة الَّتي يرغب في الانتماء إليها، موقّع بيده.

ق.360- البند 1- انتقال الإكليريكيّ إلى إيبارشيّة أخرى مع الاحتفاظ بالانتماء [إلى الأولى] يكون إلى أجل محدّد، يمكن تجديده أكثر من مرّة، باتفاقيّة مكتوبة بين كلا الأسقفين الإيبارشيّين، تُحدّد فيها حقوق وواجبات الإكليريكيّ أو الاطراف [المعنيّة].

البند 2- بعد مرور خمس سنوات على الانتقال المشروع، ينتمي الإكليريكيّ بحكم الشرع إلى الإيبارشيّة المضيفة، إذا عبّر عن رغبته هذه كتابةً لكلا الأسقفين الإيبارشيّين ولم يعترض أيّ منهما عليها كتابةً في غضون أربعة أشهر.

ق. 361- لا يُرفض لإكليريكيّ يحرص على الكنيسة ككلّ لا سيّما في سبيل التَّبشير طلب العبور أو الانتقال إلى إيبارشيّة أخرى، تُعاني من نقص حادّ في عدد الإكليروس، بشرطٍ أن يكون مستعدًّا وكُفؤًا على القيام بالخدمة فيها، إلاّ من أجل حاجة حقيقيّة لإيبارشيته أو كنيسته المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 362- البند 1- بوسع الأسقف الإيبارشي، لسببٍ صوابيّ، أن يستدعي الإكليريكيّ من [المكان الَّذي] انتقل إليه، كما بوسع الأسقف الإيبارشيّ المضيف أن يُعيده، مع مراعاة الاتفاقيّات المعقودة والعدالة.

البند 2- العائد شرعًا إلى إيبارشيته بعد انتقاله منها، تُحفَظ وتُصان جميع الحقوق الَّتي كان سيحصل عليها لو أُلحق للخدمة المقدّسة فيها.

ق. 363- لا يمكن على وجه صحيح أن يَقبل انتماء إكليريكيّ إلى الإيبارشيّة أو أن يفصله عنها أو أن يَمنحه التّرخيص للانتقال.

(1) مدبّر الكنيسة البطريركيّة بدون رضى السّينودس الدّائم؛ والإكسرخوس البطريركيّ ومدبّر الإيبارشيّة بدون رضى البطريرك؛
(2) في سائر الأحوال مدبّر الإيبارشيّة، ما لم تكن قد مضت سنة على شغور الكرسي الإيبارشيّ وبرضى هيئة المستشارين الإيبارشيين.

ق. 364- لا ينتهي انتماء إكليريكي إلى إيبارشيّة ما إلاّ بالانتماء إلى إيبارشيّة أخرى على وجه صحيح أو بفقدان الحالة الإكليريكيّة.

ق. 365- البند 1- لجواز العبور أو الانتقال، تلزم أسباب صوابيّة، كمصلحة الكنيسة أو خير الإكليريكيّ نفسه؛ أمّا التّرخيص فلا يُرفض إلاّ إذا طرأت أسباب هامّة.

البند 2- لجـواز الانتقال إلى إيبارشيّة كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، إذا ما اقتضى ذلـك الشّـرع الخـاص بكنيسـة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، يلزم أيضًا أن يحصل الأسقف الإيبارشي الَّذي يفصل الإكليريكيّ على رضى السُّلطة الَّتي يحدّدها هذا الشّرع الخاصّ.

ق. 366 - البند 1- لا يقبل الأسـقف الإيبارشيّ انتماء إكليريكي غريب إلى إيبارشيته إلاّ إذا:
(1) تطلّبت ذلك احتياجات الإيبارشيّة أو منفعتها؛
(2) اتّضحت له كفاءة الإكليريكيّ للقيام بالخدمات، لا سيّما إذا كان الإكليريكيّ قادمًا من كنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ
(3) اتّضح له بوثيقة شرعيّة، فصل الإكليريكي من الإيبارشيّة على وجهٍ مشروع، وحصل من الأسقف الإيبارشيّ الَّذي فصله حتَّى سرًّا إذا اقتضى الأمر على الشّهادات المناسبة حول سيرة الإكليريكيّ وسلوكه؛
(4) أعلن الإكليريكيّ كتابةً أنّه يكرّس نفسه لخدمة الإيبارشية الجديدة وفقًا للشر.
البند 2- على الأسـقف الإيبارشـي الَّذي تم الانتماء إلى إيبارشيته أن يحيط به علمًا في أقرب وقت الأسقف الإيبارشي الأوّل.

الفصل الثّالث
حقوق الإكليروس وواجباتهم

ق. 367- واجب الإكليروس الأوّل هو تبشـير الجميع بملكوت الله، وإظهار محبّة الله للبشر في خدمة الكلمة والأسرار [المقدّسة]، بل في حياتهم بأسرها، ليحبّ الجميع بعضهم بعضًا والله تعالى فوق كلّ شيء، فيُبنوا ويَنموا في جسد المسيح الَّذي هو الكنيسة.

ق. 368- الإكليريـكيّون مُلزمـون بنـوعٍ خاص بالكمـال الَّذي دعا المسـيح تلاميذه إليه، لأنّهم بالرّسامة المقدَّسة تكـرّسوا لله تكريسًا جديدًا، ليصبحوا بين يدي المسيح الكاهن الأبدي، أداة أصلح لخدمة شعب الله، ويكونوا في الوقت نفسه قُدوة للرّعيّة.

ق. 369- البند 1- على الإكليريكيين أن يعكفوا يوميًّا على مطالعـة كلمة الله والتّأمّل فيها، ليصبحوا بإصغائهم وتنبّههم بأمانة للمسيح خدّامًا حقيقيين للكرازة؛ وأن يواظبوا على الصّلاة والاحتفالات الطّقسيّة، لا سيّما التّعبّد لسرّ القربان الأقدس؛ ويفحصوا ضميرهم كلّ يوم ويَقبلوا بكثرة سرّ التّوبة؛ ويكرّموا القدّيسة مريم الدّائمة البتوليّة أمّ الله، ويلتمسوا منها نعمة التّشبّه بابنها ويتمّموا سائر الممارسات التَّقويّة الخاصّة بكنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.
البند 2- عليهـم أن يُـولوا الإرشاد الـرّوحيّ بالـغ التَّقديـر، ويتـفرّغوا للخلوات الرّوحيّة في الأوقات المقرّرة وفقًا لأحكام الشّرع الخاص.

ق. 370- على الإكليـروس واجـب خاصّ في إبداء الاحترام والطاعة للحبر الروماني والبطريرك والأسقف الإيبارشيّ.

ق. 371- البند 1- من حقّ الإكليريكيـين أن ينالـوا من أسقفـهـم الإيبارشيّ بعد الوفاء بما يقتضيه الشّرع وظيفة ما أو خدمة أو مهمّة يمارسونها لخير الكنيسة.
البند 2- على الإكليريكيين أن يـقـبـلوا ويتـمّموا بأمانة الوظيفة أو الخدمة أو المهمّة الَّتي أسندتها إليهم السّلطة المختصّة، كلّما دعت إلى ذلك بحكم هذه السّلطة احتياجات الكنيسة.
البند 3- ليـكون بـوسـعـهـم ممـارسـة مهنة مدنيّة، يلزمـهـم ترخيـص رئـيسـهم الكنسيّ.

ق. 372- البند 1- بعد إتمام التَّنشئة اللّازمة للدرجات المقدّسة، لا ينقطعْ الإكليريكيون عن العكوف على العلوم الدّينيّة، لا بل عليهم أن يسعوا إلى المزيد من التّعمّق والتّحديث في معلوماتهم واستخدامها، عن طريق دراسات تكوينيّة يعتمدها رئيسهم الكنسي.
البند 2- عليهم أن يشـتـركوا في النّـدوات الَّتي يـراها رئيـسهم الكنسيّ ملائمة لتنمية العلوم الدّينية والشّؤون الرّعويّة.
البند 3- لا يُهملوا أيضًا أن يحصّلوا من العلوم المدنيّة لاسيّما أوثقها صلةَ بالعلوم الدّينيّة قدرا يليق بالمثقّفين من النّاس.

ق. 373- إن التّبتّل الَّذي يـعتـنقه الإكليروس من أجل ملكوت السّماوات ويلائم الكهنوت حقّا يجب أن يلقى أبلغ التّقدير في كل مكان، على ما ورد في تقليد الكنيسة بأسرها؛ وكذلك يجب أن تـُحاط بالإكرام حالة الإكليريكيين المرتبطين بالزّواج، وقد ايّدتها ممارسة الكنيسة الأولى والكنائس الشّرقيّة على مرّ العصور.

ق. 374- على الإكليريكيين المتبتّلين منـهـم والمتزوجين أن يتألّقوا ببهاء العفّة؛ وعلى الشّرع الخاص أن يقرّر الوسائل المناسبة الَّتي يجب اتخاذها لبلوغ هذا الهدف.

ق. 375- على الإكليريكيين المتزوّجين أن يقدّموا لسائر المؤمنين مثالاً أعلى في سيرة حياتهم العائلية وتربية أولادهم.

ق. 376- الحياة المشتركة بين الإكليريكيين المتبتّلين الجديرة بالثّناء، يجب تعزيزها قدر المستطاع، ليساعد بعضهم بعضًا في تنمية حياتهم الرّوحيّة والثّقافية ويتمكّنوا من التّعاون في الخدمة على وجه أصلح.

ق. 377- على جميع الإكليريكيين أن يحتـفـلوا بالصّلوات الطّقسيّة وفقًا للشّرع الخاص بكنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

ق. 378- على الإكليريكيين أن يحتفلوا بكثرة، وفقًا للشّرع الخـاص، بالقدّاس الإلهيّ، لا سيّما في أيّام الآحاد والأعياد الإلزامية؛ بل يجدر ويحسن الاحتفال به كلّ يوم.

ق. 379- على الإكليريكيين أن يكونوا متّحدين برباط المحبّة مع إخوتهم من أيّة كنيسة متمتّعة بحكمٍ ذاتيّ، ليتبارَوا جميعًا في سبيل غاية واحدة، ألا وهي بناء جسد المسيح، ولذلك، فأيًّا كان وضعهم، ومهما اختلفت الوظائف الّتي يؤدّونها، عليهم أن يتعاونوا ويساعد بعضهم بعضًا.

ق380- على جميع الإكليريكيين أن يحرصوا على تشجيع الدّعوات إلى الخدمات المقّدسة واعتناق الحياة في مؤسّسات الحياة المكرّسة، لا بالوعظ والتّعليم المسيحيّ والوسائل الأخرى الملائمة فحسب، بل قبل كل شيء بشهادة الحياة والخدمة.

ق.381- البند 1- ينبغي للإكليريكيين أن يكونوا بغيرتهم الرّسولية المضطرمة، قُدوة للجميع في أعمال الخير والضّيافة، لا سيّما تجاه المرضى والمظلومين والمضطهدين والمنفيّين واللاجئين.

البند 2- يجب على الإكليريكيين، ما لم يعقهم عائق صوابيّ، أن يقدّموا للمؤمنين المساعدة من خيرات الكنيسة الروحية، لا سيّما بكلمة الله والأسرار المقدّسة، كلّما طلبوا [ذلك] على وجه ملائم وبالاستعداد الواجب وليس هناك ما يمنعهم شرعًا من قبول الأسرار.

البند 3- كرامة العلمانيين وما لهم من دور خاصّ في رسالة الكنيسة، على الإكليريكيين أن يعترفوا بهما ويدعموهما مقدّرين بنوعٍ خاصّ مواهب العلمانيين المتنوّعة، مع توجيه اختصاصاتهم وخبراتهم لخير الكنيسة، لاسيّما بالطّرق الواردة في الشّرع.

ق. 382- على الإكليريكيين أن يمتنعوا امتناعًا تامًّا عن كلّ ما لا يليق بحالتهم، وفقًا للقواعد الّتي يحدّدها الشّرع الخاص بالمزيد من الدّقّة، كما عليهم أن يتجنّبوا كلّ ما ينافيها.

ق. 383- إنَّ الإكليريكيين، وإن وجب أن يتمتّعوا بالحقوق المدنية والسّياسية على قدم المساواة مع سائر المواطنين، إلاّ انه:

(1) يحظر عليهم تقلّد الوظائف العامّة الّتي تنطوي على المشاركة في ممارسة السّلطة المدنيّة؛

(2) لمّا كانت الخدمة العسكرية غير ملائمة للحالة الإكليريكيّة، فلا يتجنّدوا متطوّعين إلاّ بترخيص من رئيسهم الكنسيّ؛

(3) لهم أن يستفيدوا من الإعفاءات الّتي تُنعم بها عليهم القوانين المدنيّة أو المعاهدات أو التّقاليد من المهمّات والوظائف العامّة الغريبة عن الحالة الإكليريكيّة، بما في ذلك الخدمة العسكرية.

ق. 384- البند 1- على الإكليريكيين أن يسعوا بصفتهم خدّام مصالحة الجميع في محبّة المسيح إلى تعزيز السّلام والوحدة والوِفاق القائم على العدالة بين النّاس.

البند 2- لا يكن لهم دور فعّال في الأحزاب السّياسيّة ولا في إدارة الاتحادات النّقابيّة، ما لم تستوجب ذلك حماية حقوق الكنيسة أو النّهوض بالخير العام، وذلك بحكم الأسقف الإيبارشيّ، أو بموجب الشّرع الخاص، بحكم البطريرك أو أيّة سلطة أخرى.

ق. 385- البند 1- على الإكليريكيين أن يسعوا ممتلئين بروح فقر المسيح، إلى أن يكونوا ببساطة سيرتهم شهود الخيرات السّماوية أمام العالم، ويرصدوا أموالهم بنظرة روحيّة لأغراض

سليمة؛ أمّا الأموال الّتي يحصلون عليها لدى ممارسة الوظيفة أو الخدمة أو المهمّة الكنسية، فبعد أن يوفّروا منها ما يلزم لمعيشتهم اللّائقة والقيام بواجبات حالتهم، فليوزّعوها ويشاركوا بها في الأعمال الرّسوليّة والخيريّة.

البند 2- يُمنع الإكليريكيّون من ممارسة البيع والشّراء أو التّجارة بأنفسهم أو بواسطة غيرهم، سواء لمنفعتهم أو لمنفعة الآخرين، إلاّ بترخيص من السّلطة الّتي يحدّدها الشّرع الخاص بكنيستهم المتمتّعة بحكمٍ ذاتيّ.

البند 3- يُمنع الإكليريكيّ من أن يكفل [أحدًا] ولو بأمواله الخاصّة، إلاّ بعد استشارة أسقفه الإيبارشيّ أو رئيسه الكبير إذا اقتضى الأمر.

ق. 386- البند 1- الإكليريكيون، وإن ليس لهم منصب يستوجب الإقامة، لا يغادروا إيبارشيتهم لمدّة طويلة يحدّدها الشّرع الخاص، بدون ترخيص ولو مفترض، من رئيسهم الكنسيّ المحلّي.

البند 2- إن الإكليريكي الّذي يمكث خارج إيبارشيّته، يخضع للأسقف الإيبارشي المحلّي في الأمور المتعلّقة بواجبات حالته الإكليريكيّة؛ وإن كان سيمكث في ذلك المكان لمدّة غير قصيرة، فعليه أن يحيط الرَّئيس الكنسيّ المحلّيّ علمًا بدون تأخير.

ق. 387- في ما يتعلّق بالزيّ الإكليريكي، يُعمل بالشّرع الخاصّ.

ق. 388- لا يسع الإكليريكيين الّذين مُنحوا حقوقًا وشارات مرتبطة برُتب شرفية، أن يستخدموها خارج الأماكن الّتي تمارس فيها السّلطة الّتي مَنَحت الرّتبة الشّرفيّة، أو الّتي وافقت كتابةً على منحها بدون أي تحفّظ، سلطانها، ما لم يكونوا من المرافقين للسّلطة الّتي منحت الرّتبة الشّرفيّة أو ممّن يمثّلونها أو قد حصلوا على رضى الرَّئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق. 389- على الإكليريكيّين أن يحاولوا تجنّب أيّ اختلاف، وإذا نشب اختلاف ما فيما بينهم، يجب إحالته إلى المحكمة الكنسيّة، ويُعمَل بالمثل، إذا أمكن، في ما يتعلّق بالاختلافات بين الإكليريكيين وغيرهم من المؤمنين.

ق. 390- البند 1- للإكليريكيين الحقّ في معيشة لائقة، وعليه، فلهم أن يحصلوا مقابل القيام بالوظيفة أو المهمّة المعهودة إليهم، على مكافأة عادلة، يجب إذا تعلّق الأمر بإكليريكيين متزوّجين - أن تضمن معيشة أسرتهم، ما لم يكن قد دُبّر الأمر على وجه وافٍ بطريقة أخرى.

البند 2- كذلك يحقّ لهم، ولأسرتهم إذا كانوا متزوجين، أن يُوفّر لهم الضمانات الملائمة والتّأمين الاجتماعيّ والتّأمين الصّحّي، ولتنفيذ هذا الحق يجب على الإكليريكيين أن يُسهموا بنصيبهم، وفقًا للشّرع الخاصّ، في الْمنشَأة الوارد ذكرها في القانون 1021 البند 2.

ق. 391- في استطاعة الإكليريكيّين مع سريان القانون 578 البند 3 أن ينضمّوا إلى غيرهم لتحقيق أهداف ملائمة للحالة الإكليريكيّة؛ ولكن من اختصاص الأسقف الإيبارشيّ أن يحكم رسميًّا على مدى هذه الملائمة.

ق. 392- للإكليريكيّين كلّ سنة الحقّ في فترة من الزّمن يحدّدها الشّرع الخاصّ بمقتضى الإجازة.

ق. 393- على الإكليريكيين ايًّا كان وضعهم أن يحرصوا كلّ الحرص على الكنائس كلّها، ومن ثم فليُسارعوا إلى الخدمة حيثما دعت الضّرورة الملحّة، لا سيّما بمزاولة خدماتهم في الإرساليّات أو المناطق الّتي تعاني من نقص [في عدد] الإكليروس، إذا ما سمح بذلك أو حرّض عليه أسقفهم الإيبارشي أو رئيسهم.

الفصل الرابع
فـقدان الحالة الإكليريكية

ق. 394- إن الرّسامة المقدَّسة، إذا ما تمّ قبولها على وجه صحيح، لا يمكن إبطالها قط؛ لكن الإكليريكي يفقد الحالة الإكليريكيّة:
(1) بحكم قضائيّ أو بقرار إداري يُعلَن به عدم صحّة الرّسامة المقدّسة؛
(2) بعقوبة الحطّ المُنزَلة على وجه شرعيّ؛
(3) بمرسوم من الكرسي الرّسوليّ أو وفقًا للقانون 397 من البطريرك على أن هذا المرسوم لا يجوز للبطريرك أن يمنحه والكرسي الرّسوليّ لا يمنحه للشّمامسة الإنجيليين إلاّ لأسباب هامّة، وللكهنة إلاّ لأسباب بالغة الأهمية.

ق. 395- الإكليريكيّ الّذي فقد الحالة الإكليريكيّة وفقًا للشّرع، يفقد معها الحقوق الخاصّة بالحالة الإكليريكيّة، ولا يعود مُلزَمًا بواجبات الحالة الإكليريكيّة، لكن مع سرَيان القانون 396؛ يُمنع من ممارسة سلطان الدّرجة، مع عدم الإخلال بالقانون 725 والقانون 735 البند 2؛ وبحكم الشّرع نفسه، يُحرَم من كل الوظائف والخدمات والمهامّ وأي سلطان مفوَّض.

ق. 396- في ما عدا الحالات الّتي يُعلن فيها عـــــــــدم صحّة الرّسامة المقدّسة، فإن فقدان الحالة الإكليريكيّة لا ينطوي على التّفسيح في واجـــــــــب التّبتّل، الّذي يمنحه الحبر الرّومانيّ لا غير.

ق. 397- بوســــــــع البطريرك برضـــــــــى سينودوس أساقفة الكنيســـة البطريركيّة أو إذا كان في التّأخير خطر، السّيـــــنودس الدائـــــــــم أن يمـــــنح فقدان الحالة الإكليريكيّة للإكليريكيين الّذين لهم موطن أو شبه موطن في حـــــــــدود منطقة كنيستهم البطريركيّة وهم غير ملتزمين بواجب التّبتّل، أو إذا كانوا ملتزمين بـــــــــه ولا يطلبون التّفســـــــــيح في هذا الواجب؛ وفي الحالات الأخرى يُحال الأمر إلى الكرسي الرّسوليّ.

ق. 398 - مَن فقد الحالة الإكليريكيّة بمرسوم مِن الكرسي الرّسوليّ، يُمكن أن يقبله من جديد في صفوف الإكليروس الكرسي الرّسوليّ لا غير؛ أمّا من مُنِح فقدان الحالة الإكليريكيّة من قِبَل البطريرك، فبوسع البطريرك أيضًا أن يقبله من جديد في صفوف الإكليروس.

الباب الحادي عشر
العلمانيّون

ق. 399- باسم علمانيّين يُقصد في هذه المجموعة المؤمنون الَّذين طابعهم الذاتيّ والخاصّ العالَميّة، ويشاركون في رسالة الكنيسة وهم في العالم، وليسوا مُقامين في درجة مقدّسة ولا منتمين إلى الحالة الرهبانيّة.

ق. 400- العلمانيّون بالإضافة إلى الحقوق والواجبات المشتركة بين جميع المؤمنين، والَّتي تُحدّدها قوانين أخرى لهم أيضًا نفس الحقوق والواجبات المذكورة في قوانين هذا الباب.

ق. 401- على العلمانيّين، بحكم دعوتهم، أن يطلبوا أوّلاً ملكوت اللّه، بإدارة الشؤون المادّيّة وتوجيهها حسب إرادته تعالى، ولذلك عليهم أن يكونوا في حياتهم الخاصّة والعائلية والسّياسيّة-الاجتماعيّة شهودًا للمسيح، ويعلنوه للآخرين، ويناضلوا في سبيل شرائع عادلة في المجتمع، ويساهموا بمثابة خميرة في تقديس العالم متألّقين بالإيمان والرجاء والمحبّة.

ق. 402- يحقّ للعلمانيّين أن يُعترَف لهم في شؤون هذه الدنيا بالحرّيّة الَّتي يتمتّع بها جميع المواطنين؛ لكن عليهم لدى ممارستهم هذه الحرّيّة أن يُعنَوا بأن تكون أعمالهم مُفعمة بالروح الإنجيليّة وأن يتنبّهوا إلى العقائد الَّتي يُعلنها سلطان التعليم الكنسيّ، متفادين مع ذلك إبداء رأيهم في المسائل القابلة للجدل كأنّه عقيدة الكنيسة

ق. 403- البند 1- يحقّ للعلمانيّين مع سريان حقّهم وواجبهم في الحفاظ على طقسهم في كلّ مكان أن يشاركوا مشاركة فعليّة في الاحتفالات الطقسيّة لأيّة كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، وفقًا لمراسيم الكتب الطقسيّة.

البند 2- إذا دعت إلى ذلك احتياجات الكنيسة أو فائدتها الحقيقيّة، ولم يكن ثمّة خدّام أقداس، يمكن تكليف العلمانيّين ببعض وظائف خدّام الأقداس وفقًا للقانون.

ق. 404- البند 1- بالإضافة إلى التعليم المسيحيّ الواجب تعلّمه منذ الصغر، من حقّ العلمانيّين وواجبتهم أن يحصلوا –وفقًا لمواهبهم الذهنيّة ووضع كلّ واحد منهم - على معرفة العقيدة الَّتي أوحاها المسيح وينقلها سلطان التعليم الكنسيّ الرسميّ، لا ليستطيعوا أن يعيشوا بموجب هذه العقيدة فحسب، بل ليتمكّنوا من إعلانها أيضًا، واذا لزم الأمر من الدفاع عنها.

البند 2- من حقّهم كذلك الحصول على معرفة أكمل في العلوم الدينيّة الَّتي تُلقى في الجامعات الكنسيّة أو الكلّيّات أو معاهد العلوم الدينيّة، بمتابعة الدروس وحيازة الشهادات الأكاديميّة فيها.

البند 3- كما إنّهم مع العمل بالأحكام المقرّرة في ما يلزم من جدارة مؤهّلون لقبول الانتداب من السلطة الكنسيّة المختصة لتعليم العلوم الدينيّة.

ق. 405- على العلمانيّين أن يعكفوا أيضًا على دراسة التراث الطقسيّ واللاهوتيّ والروحيّ والتنظيميّ، لكن بطريقة تعزّز المحبّة المتبادلة والاحترام ووحدة العمل بين العلمانيّين من مختلف الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ، بحيث لا يُلحِق اختلاف الطقوس الضرر بالخير العام في المجتمع الَّذي يعيشون فيه، بل يؤدّي إلى ازدياده بلا انقطاع.

ق. 406- ينبغي للعلمانيّين أن يعلموا ذاكرين الواجب الوارد ذكره في القانون 14 أنّ هذا الواجب يصبح أكثر إلزامًا في الظروف الَّتي لا يستطيع الناس فيها أن يسمعوا الإنجيل ويعرفوا المسيح إلاّ بواسطتهم.

ق. 407- العلمانيّون الَّذين يعيشون في الحالة الزوجيّة، عليهم بحكم دعوتهم واجب خاصّ في أن يساهموا بواسطة الزواج والعائلة في بناء شعب الله.

ق. 408- البند 1- العلمانيّون الَّذين يتميّزون بما يجب من معرفة وخبرة ونزاهة، أهل لأن تستمع إليهم السلطات الكنسيّة كخبراء أو مستشارين، سواء كأفراد أو كأعضاء في مختلف المجالس أو اللقاءات، الرعويّة مثلاً والإيبارشيّة والبطريركيّة.

البند 2- بالإضافة إلى المهامّ الكنسيّة المتاحة للعلمانيّين بموجب الشرع العام، يمكن أن تتّخذهم السلطة الكنسيّة المختصّة لمهامّ أخرى، ما عدا تلك الَّتي تتطلّب درجة مقدّسة أو يحظرها على العلمانيّين صراحةً، الشرع الخاص بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ.

البند 3- في ما يتعلّق بممارسة المهامّ الكنسيّة، يخضع العلمانيّون خضوعًا تامًّا للسلطة الكنسيّة.

ق. 409- البند 1- العلمانيّون الملحقة بهم على وجه دائم أو مؤقّت خدمة خاصّة في الكنيسة، يجب عليهم أن يحرزوا التكوين الملائم للقيام بمهمّتهم كما يجب، وإنجاز هذه المهمّة بوعي وغيرة ونشاط.

البند 2- لهؤلاء الحقّ في الحصول على مكافئات عادلة تناسب وضعهم وتمكّنهم، مع العمل بأحكام القانون المدنيّ أيضًا، من توفير احتياجاتهم الشخصيّة والعائليّة؛ كما لهم الحقّ في أن يُوَفَّر لهم ولعائلاتهم الضمانات الملائمة والتأمين الاجتماعيّ والتأمين الصحّيّ.

الباب الثاني عشر
المتوحّدون وسائر الرهبان
وأعضاء مؤسّسات الحياة المكرّسة الأخرى

الفصل الأول
المتوحّدون وسائر الرهبان

المادّة الأولى: قوانين عامّة

ق. 410- الحالة الرهبانيّة هي طريقة حياة مشتركة ثابتة في إحدى المؤسّسات الّتي تعتمدها الكنيسة، يتبع فيها المؤمنون عن كثب السيّد المسيح المعلّم ومثال القداسة، بدافع من الروح القدس، فيُكرّسون أنفسهم بصفة جديدة وخاصّة بنذور علنيّة، أي الطاعة والعفّة والفقر، ويحافظون عليها وفقًا للائحة الداخليّة، تحت [رعاية] رئيس شرعيّ، زاهدين في العالم وناذرين أنفسهم كلّيًا للبلوغ إلى كمال المحبّة في خدمة ملكوت الله، لبناء الكنيسة وخلاص العالم، كآيات تُنبئ بالمجد السماويّ.

ق. 411- على الجميع تعزيز الحالة الرهبانيّة وتشجيعها.

1: ارتباط الرهبان بالأسقف الإيبارشيّ والبطريرك والكرسي الرسوليّ

ق. 412- البند 1- يخضع جميع الرهبان للحبر الرومانيّ كرئيسهم الأعلى ويجب عليهم أن يطيعوه حتَّى بموجب نذر الطاعة.

البند 2- توفيرًا لخير المؤسّسات واحتياجات العمل الرسوليّ على وجه أفضل، للحبر الرومانيّ بحكم اوليّته على الكنيسة بأسرها وفي سبيل المنفعة العامّة أن يُعفي مؤسّسات الحياة المكرّسة من حكم الأسقف الإيبارشيّ ويُخضعها له وحده أو لسلطة كنسيّة أخرى.

ق. 413- إن المؤسّسات الرهبانيّة، بالنسبة إلى الحكم الداخليّ والنظام الرهبانيّ، اذا كانت ذات حقّ حبريّ، تخضع بطريقة مباشرة للكرسي الرسوليّ دون سواه، ما لم يستدرك الشرع غير ذلك؛ أمّا إذا كانت ذات حقّ بطريركيّ أو إيبارشيّ، فتخضع بطريقة مباشرة للبطريرك أو للأسقف الإيبارشيّ، مع سريان القانون 418 البند 2.

ق. 414- البند 1- بالنسبة إلى أديرة المتوحّدين والجمعيّات الرهبانيّة ذات الحقّ الإيبارشيّ، اختصاص الأسقف الإيبارشيّ.

(1) أن يعتمد دساتير أديرة المتوحّدين واللوائح الداخليّة للجمعيّات الرهبانيّة وما يطرأ عليها من تعديلات وفقًا للشرع، مع عدم الإخلال بما اعتمدته سلطة أعلى؛

(2) أن يمنح التفسيحات في هذه الدساتير أو اللوائح الداخليّة، إذا تجاوزت سلطان رؤساء الرهبان وطُلبت منه على وجه شرعيّ، لكن في كلّ حالة بمفردها ولفعل واحد؛

(3) أن يزور أديرة المتوحّدين، حتَّى [الأديرة]التابعة، وكذلك كلّ دير من أديرة الجمعيّات الرهبانيّة الواقعة في منطقته، كلّما قام فيها بالزيارة القانونيّة أو كلّما حبّذت ذلك أسباب يرى أنها حقًّا خاصّة.

البند 2- هذه الحقوق من اختصاص البطريرك بالنسبة إلى المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة ذات الحقّ البطريركيّ، والقائم ديرها الرئيسيّ داخل حدود منطقة الكنيسة الّتي يرئسها؛ وإلاّ فهذه الحقوق نفسها بالنسبة إلى جميع المنظّمات الرهبانيّة، بما في ذلك أديرة المتوحّدين والجمعيّات الرهبانيّة الّتي ليست ذات حقّ إيبارشيّ من اختصاص الكرسي الرسولي دون سواه.

البند 3- إذا انتشرت جمعيّة رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ في إيبارشيّات أخرى، لا يمكن تغيير أيّ شيء في لائحتها الداخليّة على وجه صحيح، إلاّ برضى الأسقف الإيبارشيّ للإيبارشيّة القائم فيها الدير الرئيسيّ، لكن بعد استشارة الأساقفة الإيبارشيّين القائمة في إيبارشيّاتهم الأديرة الأخرى.

ق. 415- البند 1- يخضع جميع الرهبان لسلطان الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، في ما يتعلّق بالاحتفال بالعبادة الإلهيّة العامّة، وبالقيام بوعظ الشعب بكلمة الله، وبتربية المؤمنين

الدينيّة والأدبيّة لا سيّما الأطفال وبالتعليم المسيحيّ والطقسيّ وببهاء الحالة الإكليريكيّة وبالأنشطة المختلفة المتعلّقة بالرسالة.

البند 2- من حقّ الأسقف الإيبارشيّ وواجبه أن يزور جميع أديرة المتوحّدين وجميع أديرة المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة الواقعة في منطقته، [للنظر] في هذه الشؤون، كلّما قام بزيارتها القانونيّة أو كلّما حبّذت ذلك أسباب يرى أنّها هامّة.

البند 3- الأسقف الإيبارشيّ ليس بوسعه، ما لم يكن برضى الرؤساء المختصّين، أن يُسند إلى الرهبان أنشطة الرسالة أو مهامّ خاصّة بالإيبارشيّة، مع سريان الشرع العام والعمل بالنظام الرهباني للمؤسّسات وطابعها الخاصّ وهدفها المميّز.

البند 4- الرهبان الَّذين يقترفون جريمة خارج الدير ولم يعاقبهم رئيسهم، رغم سابق إنذاره من قِبَل الرئيس الكنسيّ المحلّي، بوسع هذا الأخير أن يعاقبهم حتَّى وإن خرجوا من الدير على وجه شرعيّ ثم عادوا إليه.

ق. 416- على البطاركة والرؤساء الكنسيّين المحلّيّين تشجيع الاجتماعات مع رؤساء الرهبان في مواعيد محدّدة وكلّما بدا ذلك ملائمًا، لتنسيق العمل بتبادل الآراء في ما يخصّ الأنشطة الرسوليّة الَّتي يقوم بها الرهبان.

ق. 417- إذا تسرّبت إلى أديرة المؤسسات ذات الحقّ البطريركيّ أو الحبريّ أو كنائسها بعض التجاوزات، والرئيس بعد تحذير الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أهمل الاحتياط لها، فيجب على هذا الرئيس الكنسيّ المحلّي أن يُحيل الأمر فورًا إلى السلطة الَّتي تخضع لها هذه المؤسّسة بطريقة مباشرة.

2: رؤساء المؤسّسات الرهبانيّة وأعضاؤها

ق. 418- البند 1- الرؤساء الكبار هم: رئيس اتحاد أديرة المتوحّدين ورئيس دير المتوحّدين المستقلّ، والرئيس العامّ لمنظّمة أو جمعيّة رهبانيّة والرئيس الإقليميّ، ونوّابهم وغيرهم من المتمتّعين بسلطان على غِرار [الرؤساء] الإقليميّين، وكذلك - إذا تغيّب المذكورون- الَّذين يخلفونهم مؤقّتًا في وظيفتهم على وجه شرعيّ.

البند 2- تحت اسم رئيس المتوحّدين وسائر الرهبان لا يندرج الرئيس الكنسيّ المحلّيّ ولا البطريرك، مع سريان القوانين الَّتي تُسند إلى البطريرك أو الرئيس الكنسيّ المحلّيّ سلطانًا عليهم.

ق. 419- البند 1- على رئيس اتحاد أديرة المتوحّدين ورئيس دير المتوحّدين المستقلّ غير المتّحد والرئيس العام للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة، أن يُرسلوا ولو كل خمس سنوات، تقريرًا عن حالة المؤسّسات الَّتي يرئسونها، للسلطة الَّتي يخضعون لها بطريقة مباشرة، حسب الصيغة الَّتي تُقرّها السلطة نفسها.

البند 2- وعلى رؤساء المؤسّسات ذات الحقّ الإيبارشيّ أو البطريركيّ أن يرسلوا نسخة من تقريرهم إلى الكرسي الرسوليّ أيضا.

ق. 420- البند 1- على الرؤساء الكبار الَّذين يعيّنهم دستور دير المتوحّدين أو اللائحة الداخليّة للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة [للقيام] بمهمّة الزيارة القانونيّة، أن يزوروا في المواعيد المحدّدة فيها، جميع الأديرة الخاضعة لهم، شخصيًّا أو بواسطة آخرين إذا أُعيقوا على وجه شرعيّ.

البند 2- على الرهبان أن يتعاملوا مع الزائر بثقة، وإذا استجوبهم على وجه شرعيّ فعليهم أن يُجيبوا بمحبّة وفقًا للحقيقة؛ ولا يجوز لأحد أن يحول بأيّ شكل دون أداء الرهبان هذا الواجب، أو أن يعوق بطريقة أخرى هدف الزيارة.

البند 3- على الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يزور جميع الأديرة الرهبانيّة، إذا لم يزرها رئيسها الكبير المختصّ بزيارتها بحكم الشرع في غضون خمس سنوات، وأهمل زيارتها رغم تحذير الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق. 421- على الرؤساء واجب جسيم في السعي إلى أن يجعل الرهبان المعهودون إليهم سيرتَهم مطابقة لدستور ديرهم أو لائحتهم الداخليّة؛ وعلى الرؤساء أن يساعدوا رهبانهم بالقدوة والإرشاد للبلوغ بهم إلى غاية الحالة الرهبانيّة، ويلبّوا احتياجاتهم الشخصيّة كما يجب، ويحرصوا على الاعتناء بالمرضى ويزوروهم، ويؤنّبوا المشاغبين ويعزّوا الضعفاء ويصبروا مع الجميع.

ق. 422- البند 1- على الرؤساء أن يكون لهم مجلس دائم مشكّل وفقًا لدستور الدير أو اللائحة الداخليّة، يستعينون به في أداء مهمّتهم؛ وعليهم طلب رضاه أو مشورته في الحالات الَّتي يحدّدها الشرع وفقًا للقانون 934.

البند 2- يجب أن تُقرّر في الشرع الخاصّ ضرورة هذا المجلس أو عدمها في الأديرة الَّتي يُقيم فيها أقلّ من ستّة أعضاء.

ق. 423- دير المتوحّدين واتحاد أديرتهم والمنظّمة والجمعيّة الرهبانيّة وأقاليمها وأديرتها المقامة على وجه شرعيّ، هي أشخاص اعتباريّة بحكم القانون؛ أمّا صلاحيّتها لاكتساب الأموال وتملّكها وإدارتها وتمليكها، فلدستور الدير أو اللائحة الداخليّة أن ينفياها أو يقلّصاها.

ق. 424- يجب أن تحَدّد في دستور الدير أو اللائحة الداخليّة قواعد لاستخدام الأموال وإدارتها، لتعزيز [روح] الفقر والتعبير عنه وحمايته.

ق. 425- أموال المؤسّسات الرهبانيّة تحكمها القوانين 1007- 1054، ما لم يستدرك الشرع العامّ أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 426- على الرهبان، جماعاتٍ وأفرادًا، رؤساء ومرؤوسين، لا أن يحفظوا بأمانة وعلى وجه الكمال النذور الَّتي أدّوها فحسب، بل أن يجعلوا أيضًا حياتهم مطابقة لدستور الدير أو اللائحة الداخليّة، مع الحفاظ على روح مؤسّسهم ومقاصده بأمانة، ساعين بذلك نحو كمال سيرتهم [الرهبانيّة].

ق. 427- الرهبان، جماعاتٍ وأفرادًا، مُلزَمون بالواجبات الَّتي يفرضها الشرع العامّ على الإكليروس، ما لم يستدرك الشرع أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 428- الراهب ذو النذور الدائمة ينتمي كإكليريكيّ إلى إحدى المؤسّسات الرهبانيّة برسامته شمّاسًا إنجيليًّا، أمّا في حالة الإكليريكيّ المنتمي أصلاً إلى إيبارشيّة ما، فبأدائه النذر الدائم.

ق. 429- الرسائل الَّتي يُرسلها الرهبان إلى رؤسائهم وإلى الرئيس الكنسيّ المحلّيّ والبطريرك ومندوب الحبر الرومانيّ والكرسي الرسوليّ، وكذلك الرسائل الَّتي يتلقَّونها منهم، لا تخضع لأيّة رقابة.

ق. 430- لا يجوز أن يُمنح الرهبان ألقابًا فخريّةً بحتة لرتب أو وظائف، ما لم يسمح بذلك دستور الدير أو اللائحة الداخليّة، بالنسبة إلى ألقاب وظائف رؤساء كبار سبق ومارسها الرهبان.

ق. 431- البند 1- لا يسع الراهب، منذ نذره الأوّل، بدون رضى صادر كتابةً من رئيسه الكبير، أن يُرَقّى إلى رتبة أو وظيفة ما خارج مؤسّسته، ما عدا [الرتب والوظائف] الَّتي تُقلّد بالانتخاب من قِبَل سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة ومع سريان القانون 89 البند 2؛ وعند انقضاء المهمّة يجب أن يعود إلى دير المتوحّدين أو المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

البند 2- الراهب الَّذي يصبح بطريركًا أو أسقفًا أو إكسرخوسًا:

(1) يبقى مرتبطًا بالنذور ويظلّ ملتزما بسائر الواجبات المتعلّقة بالنذر الرهبانيّ، ما عدا الَّتي يرى بحكمته أنّها لا تتّفق ورتبتَه؛ ولا حقّ له في أن يَنتخب أو يُنتخَب في ديره أو منظّمته أو جمعيّته الرهبانيّة؛ ويُعصم من سلطان رؤسائه، ويظلّ خاضعًا بحكم نذر الطاعة للحبر الرومانيّ وحده؛

(2) أمّا عند انقضاء مهمّته، فإن عاد إلى ديره أو منظّمته أو جمعيّته الرهبانيّة، يمكن أن يكون له الحقّ في أن يَنتخب أو يُنتخَب، إذا سمح دستور الدير أو اللائحة الداخليّة بذلك، ومع سريان القانونين 62 و211 في سائر الأحوال.

البند 3- الراهب الَّذي يصبح بطريركًا أو أسقفًا أو إكسرخوسًا:
(1) إذا فقد بالنذر الرهبانيّ الصلاحيّة لاكتساب ملكيّة الأموال، فله حقّ الاستخدام والانتفاع والإدارة في ما يرد عليه من أموال؛ أمّا الملكيّة فيكتسبها البطريرك للكنيسة البطريركيّة والأسقف الإيبارشيّ للإيبارشيّة والإكسرخوس للإكسرخيّة؛ أمّا غيرهم فلدير المتوحّدين أو للمنظّمة الرهبانيّة؛
(2) وإن لم يفقد بالنذر الرهبانيّ ملكيّة الأموال، فيستعيد الاستخدام والانتفاع والإدارة للأموال الَّتي كان يملكها؛ أمّا الأموال الَّتي ترد عليه فيما بعد فيكتسبها كلّها له؛
(3) في كلتا الحالَّتين، بالنسبة إلى الأموال الَّتي ترد عليه لا نظرًا لشخصه، يجب أن يتصرّف بها حسب إرادة واهبيها.

ق. 432- دير المتوحّدين التابع، وديرٍ أو إقليم المؤسّسة الرهبانيّة، لأيّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ بما في ذلك الكنيسة اللاتينيّة الَّذي ينتمي برضى الكرسي الرسوليّ إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، يجب أن يعمل بشرع هذه الكنيسة، مع عدم الإخلال بأحكام دستور الدير أو اللائحة الداخليّة في ما يتعلّق بالحكم الداخليّ لهذه المؤسّسة، والامتيازات الَّتي منحها الكرسي الرسوليّ.

المادة الثانيّة: أديرة المتوحّدين

ق. 433- البند 1- يُطلق لفظ دير المتوحّدين على الدير الرهبانيّ الَّذي يسعى فيه الأعضاء إلى الكمال الإنجيليّ عن طريق حفظ قواعد حياة المتوحّدين وتقاليدها.
البند 2- دير المتوحّدين المستقلّ هو غير التابع لدير متوحّدين آخر ويحكمه دستوره الخاصّ الَّذي اعتمدته السلطة المختصّة.

ق. 434- يكون دير المتوحّدين ذا حقّ حبريّ إذا أنشأه الكرسي الرسوليّ أو تمّ الاعتراف بصفته هذه بقرار منه؛ وذا حقّ بطريركيّ إذا "غُرس فيه الصليب البطريركي"؛ وذا حقّ إيبارشيّ إذا أنشأه الأسقف ولم يحصل على قرار الاعتراف به من قِبَل الكرسي الرسوليّ.

1: إنشاء أديرة المتوحّدين وإلغاؤها

ق. 435- البند 1- للأسقف الإيبارشيّ أن يُنشئ دير متوحّدين مستقلاً، ضمن حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة بعد استشارة البطريرك، وفي سائر الحالات بعد استشارة الكرسي الرسوليَّ.
البند 2- يُحفظ للبطريرك إنشاء دير غُرس فيه الصليب البطريركيّ.

ق. 436- البند 1- بوسع كلّ دير متوحّدين مستقلّ أن تكون له أديرة تابعة، بعضها فرعيّة وهي الَّتي يُمكنها أن تهدف إلى وضع دير المتوحّدين المستقلّ، إمّا في فعل إنشائها نفسه أو بقرار صادر وفقًا لدستور الدير أمّا الأخرى فهي مُلحَقة.
البند 2- لصحّة إنشاء دير متوحّدين تابع، لا بدّ من رضى صادر كتابةً من السلطة الَّتي يخضع لها دير المتوحّدين المستقلّ، و[رضى] الأسقف الإيبارشيّ للمكان الَّذي يُنشأ فيه الدير التابع.

ق.437- البند 1- إنّ الترخيص بإقامة دير متوحّدين، ولو تابع، يتضمّن الحقّ في أن تكون له كنيسة وفي إقامة الخدمات المقدّسة وكذلك ممارسة الأعمال التقَويّة الخاصّة بدير المتوحّدين وفقًا لدستور الدير، مع عدم الإخلال بالبنود الملحقة على وجه شرعيّ.

البند 2- لتشييد أو فتح مدرسة أو دار ضيافة أو مبنى مماثل، منفصل عن دير المتوحّدين، لا بدّ لأيّ دير متوحّدين من الرضى الصادر كتابةً من الأسقف الإيبارشيّ.

البند 3- لتحويل دير المتوحّدين لاستخدامّات أخرى، لا بدّ من إقامة نفس الاجراءات الرسميّة اللازمة لإنشائه، ما لم يتعلّق الأمر بتحويل مقتصر على الحكم الداخليّ والنظام الرهبانيّ لا غير.

ق. 438 - البند 1- للبطريرك في حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرئسها أن يلغي دير متوحّدين مستقلاً أو فرعيًّا ذا حقّ إيبارشيّ، أو "غُرِس فيه الصليب البطريركيّ" لسبب هامّ وبرضى السينودس الدائم، وبناءً على طلب الأسقف الإيبارشي أو بعد استشارته، إذا كان دير المتوحّدين ذا حقّ إيبارشيّ، وبعد استشارة رئيس دير المتوحّدين ورئيس اتّحاد الأديرة، إذا كان الدير متّحدًا، مع الاحتفاظ بحقّ التظلّم إلى الحبر الرومانيّ بمفعول موقف.

البند 2- أمّا سائر أديرة المتوحّدين المستقلّة أو الفرعيّة فبوسع الكرسي الرسوليّ وحده أن يلغيها.

البند3- دير المتوحّدين الملحق يمكن إلغاؤه بقرار صادر من رئيس دير المتوحّدين التابع له، وفقًا لدستور الدير وبرضى الأسقف الإيبارشيّ.

البند 4- أموال دير المتوحّدين المستقلّ الملغي تُحوّل إلى اتّحاد الأديرة، إذا كان الدير متّحدا؛ وإلاّ فإلى الإيبارشيّة، أو إذا كان قد "غُرس فيه الصليب البطريركيّ" فإلى الكنيسة البطريركيّة؛ أما أموال دير المتوحّدين التابع والمُلغى، فتُحوّل إلى دير المتوحّدين المستقلّ؛ وبالنسبة إلى أموال دير المتوحّدين المُلغى ذي الحقّ الحبريّ فيُحفظ للكرسي الرسوليّ وحده القرار في شأنها، مع عدم الإخلال بإرادة المحسنين في سائر الأحوال.

ق. 439- البند 1- بوسع عدّة أديرة متوحّدين مستقلّة [واقعة] في نفس الإيبارشيّة وتابعة للأسقف الإيبارشيّ، أن تقيم فيما بينها اتّحادًا برضى صادر كتابةً من الأسقف الإيبارشيّ نفسه، الَّذي يعود إليه أيضًا اعتماد لائحة الاتّحاد.

البند 2- يمكن إنشاء اتّحاد عدّة أديرة متوحّدين مستقلّة، في إيبارشيّات مختلفة، أو أديرة مغروس فيها الصليب البطريركيّ، في حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، بعد استشارة الأساقفة الإيبارشيّين المعنيّين، وبرضى البطريرك، الَّذي يُحفظ له أيضًا اعتماد لائحة الاتّحاد.

البند 3- وفي سائر الأحوال، لإقامة اتّحاد لا بدّ من مراجعة الكرسي الرسوليّ.

ق. 440- البند 1- حقّ ضمّ دير متوحّدين مستقلّ غير متّحد إلى اتّحاد، وفصل دير متّحد عن الاتّحاد، يُحفظ للسلطة الوارد ذكرها في القانون 439.

البند 2- أمّا الاتّحاد [القائم] ضمن حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، فلا يمكن أن يُلغيه إلاّ البطريرك برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، وبعد استشارة الأساقفة الإيبارشيّين المعنيّين ورئيس الاتّحاد، مع عدم الإخلال بحقّ التظلّم بمفعول مُوقف إلى الحبر الرومانيّ؛ ويُحفظ الغاء سائر الاتّحادات للكرسي الرسوليّ.

البند 3- حقّ القرار في أمر أموال الاتّحاد المَلغي يُحفظ للسلطة الَّتي ألغت الاتّحاد، مع عدم الإخلال بإرادة المحسنين؛ وفي هذه الحال فالبطريرك بحاجة إلى رضى السينودس الدائم.

2: رؤساء أديرة المتوحّدين ومجامعها ومديرو أموالها

ق. 441- البند 1- في أديرة المتوحّدين للرؤساء والمجامع السلطان الَّذي يحدّده الشرع العام ودستور الدير.

البند 2- للرؤساء في أديرة المتوحّدين المستقلّة سلطان الحكم بالمقدار الَّذي يمنحهم إيّاه صراحة الشرع أو السلطة الَّتي يخضعون لها، مع سريان القانون 979.

البند 3- بالإضافة إلى ما يحدّده الشرع العام، يجب أن يُحدَّد سلطان رئيس اتّحاد أديرة المتوحّدين في اللائحة الداخليّة هذا الاتّحاد.

ق. 442- مع سريان دستور دير المتوحّدين المستقلّ الَّذي قد يطلب المزيد ليكون أحد أهلاً لتقلّد وظيفة رئيس دير متوحّدين مستقلّ، يلزم أن يكون قد أدّى النذر الرهبانيّ الدائم وقد مضى على نذره لا أقلّ من عشر سنوات وأتمّ السنة الأربعين من عمره.

ق. 443- البند 1- يُنتخب رئيس دير المتوحّدين المستقلّ في مجمع يَنعقد وفقًا لدستور الدير ومع العمل بالقوانين 947 - 960 وعدم الإخلال بحقّ الأسقف الإيبارشيّ في أن يترأس مجمع الانتخاب بنفسه أو بغيره.

البند 2- أمّا لانتخاب رئيس دير متوحّدين مستقلّ متّحد، فيرئس مجمع الانتخاب رئيس ذلك الاتّحاد بنفسه أو بغيره.

ق. 444 - البند 1- وظيفة رئيس دير متوحّدين مستقلّ تُقلَّد لمدّة غير محدّدة، ما لم يقتض دستور الدير غير ذلك.

البند 2- يُقام رؤساء أديرة المتوحّدين التابعة لمدّة يحدّدها في دستور الدير نفسه رئيس دير المتوحّدين المستقلّ برضى مجلسه إذا كان الدير فرعيًّا، وباستشارة هذا المجلس إذا كان الدير ملحقًا، ما لم يقرّر دستور الدير غير ذلك.

البند 3- أمّا الرؤساء الَّذين أتمّوا الخامسة والسبعين من العمر أو لم يعودوا أكفاء للقيام بمهمّتهم لعلّة صحّيّة أو لأيّ سبب هامّ آخر، فعليهم أن يتقدّموا بالتخلّي عن وظيفتهم للمجمع الَّذي يعود له قبوله.

ق. 445- على أعضاء مجمع الانتخاب أن يعملوا على انتخاب من يعرفون في الربّ أنّهم مستحقّون وجديرون للقيام بوظيفة الرئيس، بعيدًا عن أيّ تجاوز، لا سيّما تلمّس الأصوات لهم أو لغيرهم.

ق. 446 - على الرئيس أن يقيم في ديره ولا يغادره إلاّ وفقًا لدستور الدير.

ق. 447- البند 1 - لإدارة الأموال، لا بدّ في دير المتوحّدين من مدير مالي، يمارس وظيفته تحت إشراف الرئيس.

البند 2 - لا يتولَّ رئيس دير المتوحّدين المستقلّ في آنٍ واحدٍ وظيفة مديرٍ ماليّ في الدير نفسه؛ أمّا وظيفة مدير ماليّ في دير تابع، وإن كان فصلها عن وظيفة الرئيس أفضل، إلاّ إنّه يمكن ضمّها إليها إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

البند 3 - المدير الماليّ يعيّنه رئيس دير المتوحّدين المستقلّ برضى مجلسه، ما لم يقتض دستور الدير غير ذلك.

3: القبول في دير المتوحّدين المستقلّ والابتداء

ق. 448- لقبول أحد في دير المتوحّدين المستقلّ، يجب أن يكون مدفوعًا بنيّة حسنة وجديرًا باعتناق حياة المتوحّدين ولا يمنعه أيّ مانع قرّره الشرع.

ق. 449- على المرشّح - قبل أن يُقبل للابتداء - أن يّقيم في دير المتوحّدين مدّة محدّدة في دستور الدير، تحت رعاية خاصّة من قِبَل راهب ذي اعتبار.

ق. 450- مع سرَيان أحكام دستور الدير الَّتي قد تطلب المزيد، لا يُقبل على وجه صحيح للابتداء:

(1) غير الكاثوليك؛

(2) الَّذين أوقِعت عليهم عقوبة قانونيّة، ما عدا المذكورة في القانون 1426 البند 1؛

(3) المهدّدون بعقوبة جسيمة لجريمة اتُّهموا بها على وجه شرعيّ؛

(4) الَّذين لم يُتمّوا بعد الثامنة عشرة من العمر، ما لم يتعلّق الأمر بدير متوحّدين يؤدّى فيه نذر مؤقّت؛ وفي هذه الحال تكفي السابعة عشرة من العمر؛

(5) الَّذين يدخلون دير المتوحّدين بإكراه أو خوف شديد أو خدعة، أو الَّذين يقبلهم الرئيس مدفوعا بالطريقة نفسها؛

(6) المتزوّجون ما دام الزواج قائمًا؛

(7) المقيّدون بنذر رهبانيّ أو بأيّ رباط مقدّس آخر، في مؤسّسة حياة مكرّسة، ما لم يتعلّق الأمر بانتقال مشروع.

ق. 451- لا يجوز لأحد أن يُقبل للابتداء في دير متوحّدين خاصّ بكنيسة أخرى متمتّعة بحكمٍ ذاتيٍّ، بدون ترخيص من الكرسي الرسوليّ، ما لم يتعلّق الأمر بمرشّح مهيّأ لدير متوحّدين تابع ومن كنيسته، ورد ذكره في القانون 432.

ق. 452 -البند 1- لا يمكن قبول الإكليريكيّين المنتمين لإيبارشيّة ما، للابتداء على وجه جائز إلاّ بعد استشارة أسقفهم الإيبارشـــــــــيّ؛ ولا قبولهم على وجه جائز إذا اعترض الأسقف الإيبارشيّ لكون مغادرتهم تسبّب ضـــــــررًا جسيمًا للنفوس، يستحيل تفاديه بطريقة أخرى، أو إذا تعلّق الأمر بأشخاصّ مهيّئين للدرجـــــــات المقدّسة في دير المتوحّدين، يمنعهم مانع محدّد في الشرع.

البند 2- وكذلك لا يجوز أن يُقبل في دير المتوحّدين الوالدون الَّذين لا بدّ من عملهم لإعالة أبنائهم وتربيتهم، ولا الأبناء الواجب عليهم مساعدة الأب أو الأمّ أو الجدّ أو الجدّة الَّذين يعانون من ظروف قاسية، ما لم يكن دير المتوحّدين قد دبّر الأمر بطريقة أخرى.

ق. 453- البند 1- القبول للابتداء، يعود إلى رئيس دير المتوحّدين المستقلّ بعد استشارة مجلسه.

البند 2- على الرئيس نفسه أن يتيقّن - باستخدام الوسائل المتاحة - من جدارة المرشّح وكامل حرّيّته في اختيار الحالة الرهبانيّة.

البند 3- في ما يخصّ الوثائق الَّتي يجب أن يقدّمها المرشّحون، وكذلك في ما يخصّ الشهادات المختلـــفة الَّتي يجـــــب إعدادهـــــا عن حســـــن سلوكهم وجدارتهم، يُعمل بأحكام دستور الدير.

ق. 454- إذا ما طُلبت بائنة، يجـــــب أن تُحَدّد في دستور الديـــــر القواعـــــد الخاصّة بها، من حيث واجب المرشّحين في تقديمها وإدارتها تحت إشراف خاصّ من قِبَل الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، وكذلك من حيث واجـــــب ردّهـــــا كامـــــلة، بـــــدون فوائدها الحاصلة، إلى من يغادر دير المتوحّدين لأيّ سببٍ كان.

ق. 455- يبدأ الابتداء بارتـــداء الثـــوب الرهبانـــيّ أو بـــأيّ طريـــقة أخـــرى محدّدة في دستور الدير.

ق. 456- البند 1- بوسع دير متوحّدين مستقلّ أن يكون له مبتدئوه، يُنشّأون على حياة المتوحّدين في نفس الدير تحت قيادة راهب جدير.

البند 2- ليتمّ الابتداء على وجه صحيح يجب أن يُنجَز في دير المتوحّدين المستقلّ نفسه أو في دير متوحّدين مستقلّ آخر من نفس الاتّحاد، بقرار من الرئيس بعد استشارة مجلسه.

البند 3- أمّا إذا تعذّر على دير متوحّدين مستقلّ، متّحدا كان أو غير متّحد، أن ينفّذ الأحكام الخاصّة بتنشئة المبتدئين، فيجب على الرئيس أن يُرسل المبتدئين إلى دير متوحّدين آخر، يُعمل فيه بهذه الأحكام بورع.

ق. 457- البند 1- ليتمّ الابتـــــداء على وجه صحيح يجب أن يُنجز في مدّة ثلاث سنوات كاملة ومتّصلة؛ أمّا في أديرة المتوحّدين حيـــــث النـــــذر المؤقّت يسبق النذر الدائم، فتكفي سنة ابتداء واحدة.

البند 2- لا ينـــــال من صحّة الابتـــــداء التغيّب الَّذي يقـــلّ عن ثلاثة أشهر متّصلة أو متقطّعة، في كلّ سنة من سنوات الابتـــــداء، على إنـــــه يجـــــب تعويض الوقت الضائع إذا تجاوز خمسة عشر يوما.

البند 3- لا يمتدّ الابتداء إلى أكثر من ثلاث سنوات، مع سريان القانون 461 البند 2.

ق. 458- البند 1- كمعلّم لتنشئة المبتدئين، يُوَلّى - وفقًا لدستور الدير - راهب يتحلّى بالحكمة والمحبّة والتقوى والعلم والتقيّد بحياة المتوحّدين، وقد مضى على نذره لا أقلّ من عشر سنوات.
البند 2- يجب أن تُحدّد في دستور الدير حقوق وواجبات هذا المعلّم، لا سيّما في ما يتعلّق بطريقة تنشئة المبتدئين والعلاقات مع المجمع ورئيس دير المتوحّدين أيضًا.

ق. 459- البند 1- في أثناء الابتداء يجب العمل بلا كلَل على تكوين المبتدئين تحت قيادة المعلّم، بدراسة دستور الدير والتأمّلات التقَويّة والصلاة الدائمة، وتلقينهم كلّ ما يخصّ النذور والفضائل، بممارسات مناسبة لاستئصال الرذائل وكبح شهوات النفس واكتساب الفضائل.
البند 2- في أثناء الابتداء لا تُسند إلى المبتدئين أنشطة خارج دير المتوحّدين ولا ينصرفوا بكامل جهدهم إلى دراسة الآداب أو العلوم أو الفنون.

ق. 460- ليس بوسع المبتدئ أن يتنازل عن أمواله على وجه صحيح كيفما كان أو يرهنها، مع سريان القانون 467 البند 1.

ق. 461- البند 1- للمبتدئ مطلق الحرّيّة في أن يترك دير المتوحّدين المستقلّ كما للرئيس أو المجمع أن يفصله لسبب صوابيّ وفقًا لدستور الدير.
البند 2- عند انقضاء الابتداء، إذا وُجد المبتدئ جديرًا يُقبل للنذر الرهبانيّ، وإلاّ فيُفصل؛ أمّا إذا استمرّ الشكّ في جدارته فيُمكن مدّ زمن الابتداء وفقًا لدستور الدير، لكن لا لأكثر من سنة.

4: التكريس أيّ النذر لدى المتوحّدين

ق. 462- البند 1- تُعتنَق حالة المتوحّدين على وجه نهائيّ بالنذر الدائم الَّذي يشمل النذور الدائمة الثلاثة: الطاعة والعفّة والفقر.
البند 2- في أداء النذر يُعمَل بأحكام دستور الدير والكتب الطقسيّة.

ق. 463-في ما يخصّ درجات نذر المتوحدين المختلفة، يجب التقيّد بدستور دير المتوحّدين، مع عدم الإخلال بالأثَر القانونيّ للنذر، وفقًا للشرع العامّ.

ق. 464 - لصحّة النذر الرهبانيّ الدائم يلزم:
(1) أن يتمّ الابتداء على وجه صحيح؛
(2) أن يقبل المبتدئَ للنذر الرهبانيّ رئيس دير المتوحّدين المستقلّ، برضى مجلسه، ويتلقّى أداء النذر الرئيس ذاته بنفسه أو بغيره؛
(3) أن يكون النذر الرهبانيّ صريحًا ولا يؤدَّى أو يُقبل بإكراه أو خوف شديد أو خدعة؛
(4) أن تتمّ سائر الأمور الَّتي يقتضيها دستور الدير لصحّة النذر الرهبانيّ.

ق. 465 - كلّ ما يقرّه الشرع العامّ في ما يخصّ النذر الرهبانيّ المؤقّت، ينطبق أيضًا على أديرة المتوحّدين الَّتي يسبق فيها هذا النذر، وفقًا لدستور الدير، النذر الدائم.

ق. 466- النذر الدائم لَدَى المتوحّدين يجعل الأفعال المضادّة للنذور غير صحيحة، إذا كانت من الأفعال الَّتي يمكن إبطالها.

ق. 467- البند 1- يجب على المرشّح للنذر الدائم لدى المتوحّدين، في غضون الستّين يومًا السابقة للنذر، أن يتخلّى عن كلّ الأموال الَّتي في حوزته في حينه، لصالح من يريد، بشرط أن يعقب ذلك أداء النذر [بالفعل]؛ والتخلّي الَّذي يتمّ قبل هذه المدّة باطل بحكم الشرع.

البند 2- بعد أداء النذر الرهبانيّ يُعمَل فورًا كلّ ما يلزم، ليُحرز التخلّي مفعوله أمام القانون المدنيّ أيضًا.

ق. 468- البند 1- كلّ ما يرد على الراهب من أموال، بأيّة صفة كانت، بعد النذر الدائم، يكتسبها دير المتوحّدين.

البند 2- دير المتوحّدين هو المسؤول عن الديون والالتزامات الَّتي تقيّد بها الراهب بعد النذر الدائم بترخيص من رئيسه؛ أمّا إذا تقيّد بديون من غير ترخيص من رئيسه فالراهب نفسه مسؤول عنها.

البند 3- ومع ذلك يمكن دائما رفع دعوى ضدّ من حقّق أيّ ربح كان من هذا العقد.

ق. 469- بأداء النذر الدائم يفقد الراهب بحكم القانون كلّ وظائفه، إن وُجدت، و[ينعتق] من إيبارشيته وينضمّ بكامل الحقوق إلى دير المتوحّدين.

ق. 470- تُحفظ في أرشيف دير المتوحّدين وثيقة أداء النذر الدائم بعد أن يوقّعها الراهب نفسه، ومَن قَبِل نذره ولو بالتفويض؛ وعلى رئيس دير المتوحّدين المستقلّ أن يبلّغ الأمر فورًا إلى الراعي المسجّلة لديه معموديّة الراهب.

5: تنشئة الرهبان المتوحّدين والنظام الرهبانيّ

ق. 471- البند 1- تُحدّد في دستور الدير طريقة تنشئة الرهبان بحيث يحرّضون على الدوام على بلوغ ملء حياة القداسة، وتُنمّى مواهبهم الذهنيّة بدراسة العقائد المقدّسة، وإحراز الثقافة الإنسانيّة وفقًا لاحتياجات العصر، فيزدادوا أهليّة لممارسة المِهَن والأنشطة الَّتي يضطلع بها دير المتوحّدين على وجه شرعيّ.

البند 2- بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتمّ تنشئة الرهبان المتوحّدين المهيّئين للدرجات المقدّسة، وفقًا للنظام المتّبع في تنشئة الإكليريكيّين، كما جاء في القانون 330، وذلك في دير المتوحّدين نفسه

إذا كان فيه مقرّ للدراسات منظّمًا وفقًا للقانون 430 البند 1، أو تحت قيادة مشرف ذي اعتبار في إكليريكيّة أخرى أو معهد دراسات عليا اعتمدته السلطة الكنسيّة.

ق. 472- بوسع رئيس دير المتوحّدين المستقلّ أن يمنح رهبانه ذوي النذور الدائمة - وفقًا لدستور الدير- كتاب ترخيص بالرسامة المقدّسة؛ هذا الكتاب يُرسَل إلى الأسقف الإيبارشيّ المحلّيّ للمكان الواقع فيه دير المتوحّدين، بما في ذلك الدير التابع؛ أو إلى الأسقف الَّذي عيّنه البطريرك إذا تعلّق الأمر بدير متوحّدين غرس فيه الصليب البطريركيّ.

ق. 473- البند 1- يجب الاحتفال بالصلوات الطقسيّة يوميًّا في كل دير من أديرة المتوحّدين، وفقًا لأحكام دستور الدير والعادات المشروعة؛ كما يجب إقامة القدّاس الإلهيّ كلّ يومٍ، ما عدا الأيّام المُستثناة في مراسيم الكتب الطقسيّة.

البند 2- على رؤساء أديرة المتوحّدين أن يُعنوا، وفقًا لدستور الدير:
(1) بأن يشترك كلّ يوم جميع الرهبان الَّذين لا يعوقهم عائق مشروع، بالصلوات الطقسيّة وبالقدّاس الإلهيّ كلّما احتُفل به، وينصرفوا إلى تأمّل الأمور الإلهيّة ويعكفوا دائبين على التمارين الروحيّة الأخرى؛
(2) بأن تتسنّى لهم مقابلة الآباء الروحيّين والمعرّفين بحرّيّة وبكثرة؛
(3) أن ينصرفوا إلى خلوة روحيّة كلّ سنة لبضعة أيّام.

ق. 474- البند 1- على أعضاء أديرة المتوحّدين أن يقبلوا سرّ التوبة بكثرة وفقًا لأحكام دستور الدير.
البند 2 - مع سريان دستور الدير الَّذي يحبّذ الاعتراف لدى آباء معرّفين محدّدين، بوسع جميع أعضاء دير المتوحّدين أن يَقبلوا سرّ التوبة من أيّ كاهن له سلطة خدمة هذا السرّ، مع حفظ النظام الرهبانيّ.

ق. 475- البند 1- على رئيس دير المتوحّدين أن يعيّن بنفسه في كلِّ ديرٍ متوحّدين عدّة آباء روحيّين ومعرّفين حسب عدد الرهبان، إذا تعلّق الأمر برهبان كهنة من نفس الدير لهم صلاحيّة خدمة سرّ التوبة، وإلاّ [فيعيّنهم] الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، بعد الاستماع إلى رئيس دير المتوحّدين المستقلّ، الَّذي عليه أوّلاً أن يستشير الجماعة الَّتي يعنيها الأمر.
البند 2- وبالنسبة إلى أديرة المتوحّدين الخالية من الرهبان الكهنة، على الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يعيّن بنفس الطريقة كاهنًا، مهمّته إقامة القدّاس الإلهيّ والوعظ بكلام الله في الدير بانتظام، مع سريان القانون 612 البند 2.

ق. 476- على أعضاء دير المتوحّدين أن يرتدوا الثوب الرهبانيّ المقرّر في دستور دير المتوحّدين، سواء داخل الدير أو خارجه.

ق. 477- البند 1- في دير المتوحّدين يجب الحفاظ على الحِصن بالطريقة المحدّدة في دستور الدير، مع عدم الإخلال بحقّ الرئيس في أن يستقبل - لفعل واحد ولسبب هامّ - أشخاصًا من الجنس الآخر، في الأماكن الخاضعة للحِصن، فضلاً عن الَّذين بوسعهم دخوله وفقًا لدستور الدير.

البند 2- أماكن الدير الخاضعة للحِصن يجب أن يُشار إليها بشكل ظاهر.
البند 3- لرئيس دير المتوحّدين المستقلّ، أن يرسم بدقّة حدود الحِصن أو أن يغيّرها لسبب صوابي، برضى مجلسه، وبعد إعلام الأسقف الإيبارشيّ بذلك.

ق. 478- بوسع رئيس دير المتوحّدين أن يسمح للرهبان أن يمكثوا خارج الدير لمدّة تُحدّد في دستور الدير؛ لكنّ غيابًا يتجاوز السنة يقتضي ترخيصًا من السلطة الخاضع لها الدير، ما لم يكن بسبب الدراسة أو المرض.

ق. 479- إذا رأى الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أنّ هناك حاجة إلى مساعدة أديرة المتوحّدين، [لإلقاء] التعليم المسيحيّ على الشعب، فعلى جميع الرؤساء - إذا ما طلب منهم ذلك الرئيس الكنسيّ- أن يُلقوه على الشعب في كنائسهم بأنفسهم أو بغيرهم.

ق. 480- لا يمكن إنشاء رعيّة في كنيسة دير متوحّدين، كما لا يمكن تعيين الرهبان المتوحّدين رعاة، بدون رضى البطريرك، في حدود منطقة الكنيسة الّتي يرأسها، أو [بدون رضى] الكرسي الرسوليّ في سائر الحالات.

6: النسّاك

ق. 481- الناسك هو عضو دير متوحّدين مستقلّ، وهب نفسه على وجه تامّ لتأمّل السماويّات وانقطع انقطاعًا تامًّا عن الناس والعالم.

ق. 482- لاعتناق الحياة النسكيّة على وجه شرعيّ، يلزم العضو أن يكون قد نال ترخيصًا من رئيس دير المتوحّدين المستقلّ التابع له، برضى مجلسه، وبعد أن يكون قد أمضى في دير المتوحّدين لا أقلّ من ستّ سنوات، تُحسَب منذ يوم نذره الدائم.

ق. 483- يُحدِّد رئيس دير المتوحّدين المكان الّذي يعيش فيه الناسك، ويكون منفصلاً بطريقة خاصّة عن العالم وعن سائر أماكن الدير؛ أمّا إذا كان هذا المكان خارج أسوار الدير، فيقتضي الأمر رضًى صادرًا كتابةً من الأسقف الإيبارشيّ أيضًا.

ق. 484- يخضع الناسك لرئيس دير المتوحّدين، ويُقيَّد بقوانين الرهبان المتوحّدين ودستور الدير، على قدر ما يمكن توفيق ذلك مع الحياة النسكيّة.

ق. 485- بوسع رئيس دير المتوحّدين المستقلّ، برضى مجلسه، أن يُنهي تنسّك الراهب، لسبب صوابيّ، حتّى رغم إرادة الناسك.

7: الدير المغروس فيه الصليب البطريركيّ

ق. 486- البند 1- بوسع البطريرك، لسبب هامّ وبعد استشارة الأسقف الإيبارشيّ، وبرضى السينودس الدائم، أن يمنح دير متوحّدين مستقلاً، في نفس فعل إنشائه، حالة الدير المغروس فيه الصليب البطريركيّ.

البند 2- دير المتوحّدين المغروس فيه الصليب البطريركيّ، يخضع للبطريرك بطريقة مباشرة، بحيث يكون له وحده حقوق وواجبات الأسقف الإيبارشيّ نفسها بالنسبة إلى دير المتوحّدين والرهبان المنتمين إليه وكذلك الأشخاص المقيمين فيه ليلَ نهار؛ أمّا سائر الأشخاص المرتبطين بدير المتوحّدين، فيخضعون للبطريرك دون سواه وبطريقة مباشرة، في ما يتعلّق بمهمّتهم أو وظيفتهم لا غير.

8: الانتقال إلى دير متوحّدين آخر

ق. 487- البند **1-** ليس بوسع راهب أن ينتقل من دير متوحّدين مستقلّ إلى غيره من نفس الاتّحاد، بدون رضًى صادرٍ كتابةً من رئيس الاتّحاد.

البند 2- الانتقال من دير متوحّدين غير متّحد إلى دير متوحّدين آخر خاضع لنفس السلطة يقتضي رضى هذه السلطة؛ أمّا إذا كان دير المتوحّدين المنتقَل إليه خاضعًا لسلطة أخرى، فيقتضي رضى هذه السلطة أيضا.

البند 3- ليس بوسع البطريرك ولا الأسقف الإيبارشيّ ولا رئيس الاتّحاد أن يمنحوا هذا الرضى إلاّ بعد استشارة رئيس دير المتوحّدين المستقلّ المنتقَل منه.

البند 4- لصحّة الانتقال إلى دير متوحّدين لكنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، يلزم فضلاً عن ذلك رضى الكرسي الرسوليّ.

البند 5- يتمّ الانتقال بقبول رئيس دير المتوحّدين المستقلّ الجديد بعد رضى مجمعه.

ق. 488- البند 1- [الراهب] المنتقل إلى دير متوحّدين مستقلّ آخر، من نفس الاتّحاد، لا يُتمّ الابتداء ولا يؤدّي نذرًا جديدًا، ويفقد منذ يوم انتقاله حقوق الدير الأوّل ويُحلّ من واجباته، ويلتزم بحقوق وواجبات [الدير] الآخر، وإذا كان إكليريكيًّا فينتمي إليه كإكليريكيّ أيضًا.

البند 2- على المنتقل من دير متوحّدين مستقلّ إلى دير متوحّدين مستقلّ آخر، غير تابع إلى أيّ اتّحاد، أو تابع إلى اتّحاد مختلف، أن يعمل بأحكام دستور دير المتوحّدين الَّذي ينتقل إليه، في ما يتعلّق بوجوب إتمام الابتداء وأداء النذر الرهبانيّ؛ أمّا إذا كان دستور الدير لا يستدرك هذه الأمور، فلا يُتمّ الابتداء ولا يؤدّي نذرًا جديدًا، بل يسري مفعول الانتقال منذ اليوم الَّذي تمّ فيه هذا الانتقال، ما لم يطالبه رئيس دير المتوحّدين أن يُمضي في الدير مدّة لا تزيد على السنة، على سبيل الاختبار؛ وعند انقضاء مدّة الاختبار يجب إمّا أن ينتمي على وجه ثابت إلى دير المتوحّدين الجديد على يد الرئيس برضى مجلسه أو المجمع وفقًا لدستور الدير، وإمّا أن يعود إلى ديره الأوّل.

البند 3- عند الانتقال من دير متوحّدين مستقلّ إلى منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة، يُعمل بالقانونَين 544 و545 مع التسويات اللازمة.

البند 4- ديـر المتوحّديـن المسـتـقلّ الَّذي يغادره الراهـب، يحتـفظ بأمـوال هـذا [الراهب] الَّتي اكتسبها بصفته راهبًا؛ أمّا في ما يتعلّق بالبائنة فهي من حقّ الدير المنتقَل إليه منذ يوم الانتقال، بدون ما حصل لها من فوائد.

9: الانعتاق عن الحِصن ومغادرة دير المتوحّدين

ق. 489- البند 1- إنعام الانعتاق عن حِصن دير المتوحّدين المستقلّ لراهب ذي نذور دائمة، لا يمكن أن تمنحه إلاّ السلطة التابع لها الدير، بعد الاستماع إلى رئيس دير المتوحّدين المستقلّ بصحبة مجلسه.

البند 2- لا يسـع الأسـقـف الإيـبارشـيّ أن يـمـنـح هـذا الإنـعـام إلاّ لمـدّة ثلاث سنوات.

ق. 490- بناء على طـلب رئيس ديـر المتوحّدين المستـقلّ وبرضـى مجلسه، بوسع السلطة الخاضع لها دير المتوحّدين نفسه أن تفرض الانعتاق عن الحِصن، لسبب هامّ، مع عدم الإخلال بالإنصاف والمحبّة.

ق. 491- الـراهب المنـعتـق عن الحِصن يبقى مرتبطًا بالنذور ويظلّ ملتزمًا بسائر الواجبات المتعلّقة بنذر المتوحّدين وتتّفق وحالته؛ لكن عليه أن يخلع عنه الثوب الرهبانيّ؛ وفي أثناء مدّة الانعتاق عن الحِصن ليس له الحقّ في أن يَنتخِب أو يُنتخَب؛ ويخضع بحكم نذر الطاعة أيضًا للأسقف الإيبارشيّ في المكان الَّذي يمكث فيه، بدلاً من رئيس ديره.

ق. 492- البند 1- لا يطلب الراهـــب ذو النذور الدائمة إنعام مغادرة دير المتوحّدين والعودة إلى الحياة في العالم، إلاّ لأسباب في غايـــة الأهمّيّة يقدّرهـــا أمـــام الربّ؛ ويُحيل طلبه إلى رئيس ديـــر المتوحّدين المستقلّ، الَّذي يرسل [هذا الطلب] مُرفقًا برأيه ورأي مجلسه إلى الكرسي الرسوليّ.

البند 2- مثل هذا الإنعام محفوظ للكرسي الرسوليّ.

ق. 493- البند 1- إنّ إنـعام مغادرة دير المتوحّدين والعودة إلى الحياة في العالم، إذا ما مُنح على وجه شرعيّ وبُلّغ إلى الراهب، ما لم يردّه الراهب ساعة تبليغه إليه، يتضمّن بحكم الشرع التفسيح في النذور وجميع الواجبات الناجمة عن نذره الرهبانيّ، لكن لا في الواجبات المتعلّقة بالدرجة المقدّسة، إذا كان الراهب قد أقيم في درجة مقدّسة.

البند 2- الـراهب الَّذي غادر دير المتوحّدين وعاد إلى حياة العالم، إذا قُبل في دير متوحّدين من جديد، يستأنف الابتداء والنذر الرهبانيّ كما لو لم يعتنق قط الحياة الرهبانيّة.

ق. 494- البند 1- الراهب المتوحّد ذو النذور الدائـمة المُقام في درجة مقدّسة، إذا حصل على إنعام مغادرة دير المتوحّدين والعودة إلى العالم، ليس بوسعه ممارسة الدرجات المقدّسة إلى أن يجد أسقفًا إيبارشيًّا متعاطفاً يقبله.
البند 2- للأسـقـف الإيبارشيّ أن يـقبـلـه إمّا على وجه مُطلَق وإمّـا لمـدّة خمـس سنوات، على سبيل الاختبار؛ في الحالة الأولى يصبح المتوحّد منتميًا إلى الإيبارشيّة بحكم الشرع، وفي الحالة الثانية فبعد السنوات الخمس، ما لم يُفصَل قبل ذلك على وجه صريح.

ق. 495- الراهب الَّذي يترك الدير على وجه غير شرعيّ بعد أدائه النذر الرهبانيّ، عليه أن يعود إلى الدير فورًا، وعلى الرؤساء أن يجدّوا في البحث عنه ويستقبلوه إذا ما عاد بدافع ندامة صادقة؛ وإلاّ فليُعاقب وفقًا للقانون أو يُفصل أيضًا.

ق. 496- البند 1- من أراد في مـدّة النذر المؤقّت ولسبب هامّ أن يغادر دير المتوحّدين ويعود إلى الحياة في العالم، عليه أن يقدّم طلبه إلى رئيس دير المتوحّدين المستقلّ.
البند 2- على الرئيس أن يرسل هذا الطلب، مرفقًا برأيه ورأي مجلسه، إلى الأسقف الإيبارشيّ الَّذي يعود إليه أن يمنح في هذه الحال إنعام مغادرة الدير والعودة إلى الحياة في العالم، حتَّى إذا تعلّق الأمر بدير متوحّدين ذي حقّ حبريّ ما لم يحفظ الشرع الخاصّ هذا الأمر للبطريرك، بالنسبة إلى أديرة المتوحّدين الواقعة في حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

10: فصل الرهبان المتوحّدين

ق. 497- البند 1- يُعتبر بـحكم القانون مفصولاً عن دير المتوحّدين الراهب الَّذي:
(1) جحد الإيمان الكاثوليكيّ علنًا؛
(2) احتفل بالزواج أو حاول [الزواج] ولو مدنيًّا فقط.

البند 2- في هذه الأحوال على رئيس دير المتوحّدين المستقلّ، بعد استشـارة مجلسه بلا تأخير وبعد جمع الأدلّة، أن يُعلن الأمر الواقع ليَثبت الفصل على وجه شرعيّ، ويُعلِم بأقرب وقت السلطة الخاضع لها دير المتوحّدين بطريقة مباشرة.

ق. 498- البند 1- بـوسع رئيس دير المتوحّدين المستقلّ بـرضى مجلسه، أن يطرد فورًا من الدير الراهب الَّذي يتسبّب على وجه وشيك وبالغ الخطورة في عثرة علنيّة أو ضرّر لدير المتوحّدين، بعد أن ينزع عنه الثوب الرهبانيّ.
البند 2- على رئيس دير المتوحّدين المستـقلّ، إذا اقتضى الأمر، أن يُعنى برفع دعوى فصل وفقًا للقانون، أو أن يُحيل الأمر إلى السلطة الَّتي يخضع لها دير المتوحّدين.

البند 3- الراهب المطرود من دير المتوحّدين والمُقام في درجة مقدّسة، تُحظر عليه ممارسة الدرجة المقدّسة، ما لم تُقرّر غير ذلك السلطة الَّتي يخضع لها دير المتوحّدين.

ق. 499- في مدّة النذر المؤقّت بوسع رئيس دير المتوحّدين المستقلّ، برضى مجلسه، أن يفصل عضوًا ما وفقًا للقانون 552 البندين 2 و3 على أنّ الفصل لا بدّ له ليكون صحيحًا من أن يُؤيّده الأسقف الإيبارشيّ، أو البطريرك، إذا اقتضى ذلك الشرع الخاصّ بالنسبة إلى أديرة المتوحّدين الواقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 500- البند 1- مع سرَيان القانون 497، فصل راهب ذي نذور دائمة هو من اختصاص رئيس اتّحاد الأديرة أو رئيس دير المتوحّدين المستقلّ غير المتّحد، كلاهما برضى مجلسه، الَّذي يجب أن يتكوّن في هذه الحال، للصحّة، من خمسة أعضاء لا أقلّ، برئاسة رئيس [الدير]، بحيث إذا انعدم وجود المستشارين المألوفين أو تغيّبوا، يجب دعوة غيرهم، وفقًا لدستور الدير أو لائحة الاتّحاد الداخليّة؛ أمّا التصويت فيجب أن يكون سرّيًّا.

البند 2- للبتّ في الفصل على وجه صحيح، ما عدا الشروط الأخرى الَّتي قد يحدّدها دستور الدير، يلزم:

(1) أن تكون أسباب الفصل هامّة ومنطويّة على ذنب ومُثبَّتة على وجه شرعيّ ولم يعقبها ارتداع؛

(2) أن يسبق الفصل إنذاران مع تهديد رسميّ بالفصل وُجِّها بلا جدوى، ما لم تستبعد ذلك طبيعة علّة الفصل؛

(3) أن تُبَيَّن أسباب الفصل للراهب كتابةً وتُتاح له بعد كل إنذار كامل الفرصة للدفاع عن نفسه؛

(4) أن يكون قد انقضى على الإنذار الأخير الوقت المُتاح المحدّد في دستور الدير.

البند 3- يجب إرفاق ردود الراهب المقدّمة كتابةً بأعمال [الفصل] الواجب عرضها على الوارد ذكرهم في البند2.

البند 4- لا يمكن تنفيذ قرار الفصل ما لم تعتمده السلطة الَّتي يخضع لها دير المتوحّدين.

ق. 501- البند 1- يُبلّغ قرار الفصل إلى الراهب المعني بالأمر في أقرب وقت.

البند 2- لكن ضدّ قرار الفصل، بوسع الراهب في غضون خمسة عشر يومًا وبمفعول موقف، إمّا أن يرفع تظلّمًا وإمّا أن يلتمس معالجة الدعوى عن طريق القضاء، ما لم يكن الكرسي الرسوليّ قد ثبّت قرار الفصل.

البند 3- ينظر في شأن التظلّم ضدّ قرار الفصل الكرسي الرسوليّ، أو البطريرك إذا تعلّق الأمر براهب موطنه في حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

البند 4- أمّا إذا عُولجت القضيّة عن طريق محاكمة، فتنظر فيها محكمة السلطة الَّتي تعلو بطريقة مباشرة من ثبّت قرار الفصل؛ أمّا الرئيس الَّذي اتخذ قرار الفصل فعليه تقديم الأعمال المجمّعة في هذا الشأن إلى المحكمة المذكورة، وتتمّ الاجراءات وفقًا لقوانين المحاكمات الجزائيّة ولا مجال للاستئناف.

ق. 502- بالفصل المشروع باستثناء ما ورد ذكره في القانون 497 تنتهي بحكم الشرع جميع الروابط والواجبات الناجمة عن نذر المتوحّدين، وإذا كان الراهب مُقامًا في درجة مقدّسة يُعمل بالقانون 494.

ق. 503- البند 1- من غادر دير المتوحّدين على وجه شرعيّ أو فُصل عنه على وجه شرعيّ، ليس في وسعه أن يطالبه بأيّ شيء مقابل أيّ عمل أنجزه فيه.

البند 2- أمّا دير المتوحّدين فعليه حفظ الإنصاف والمحبّة مع الراهب الَّذي انفصل عنه.

المادة الثالثة: المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة

ق. 504- البند 1- المنظّمة الرهبانيّة هي جمعيّة أنشأتها سلطة كنسيّة مختصّة، يؤدّي فيها الأعضاء من غير أن يكونوا متوحّدين نَذرًا رهبانيًّا يعادل نَذر المتوحّدين.

البند 2- الجمعيّة الرهبانيّة هي جمعيّة أنشأتها سلطة كنسيّة مختصّة، يؤدي اعضاؤها النذر الرهبانيّ، أيّ النذور الثلاثة العلنيّة وهي: الطاعة والعفّة والفقر، لكن [هذا النَذر] لا يعادل نَذر المتوحّدين، بل له استقراره وفقًا للشرع.

ق. 505- البند 1- المنظّمة الرهبانيّة هي ذات حقّ حبريّ إذا أنشأها الكرسي الرسوليّ أو اعترف بصفتها هذه بقرار منه؛ وذات حقّ بطريركيّ إذا أنشأها البطريرك ولم تحصل على قرار الاعتراف بها من قِبَل الكرسي الرسوليّ.

البند 2- الجمعيّة الرهبانيّة:

(1) هي ذات حقّ حبريّ، إذا أنشأها الكرسي الرسوليّ أو اعترف بصفتها هذه بقرار منه؛

(2) وذات حقّ بطريركيّ إذا أنشأها البطريرك أو اعترف بصفتها هذه بقرار منه، ولم تحصل على قرار الاعتراف بها من الكرسي الرسوليّ؛

(3) وذات حقّ إيبارشيّ إذا أنشأها الأسقف الإيبارشيّ ولم تحصل على قرار الاعتراف بها من الكرسي الرسوليّ أو من البطريرك.

البند 3- المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة هي إكليريكيّة إذا كانت بالنظر إلى الغاية أو الهدف الَّذي قصده مؤسّسها، أو بموجب عادة مشروعة تحت إشراف كهنة وتضطلع بخدمات خاصّة بالدرجة المقدّسة واعترفت بصفتها هذه السلطة الكنسيّة.

1: إنشاء وإلغاء منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة أو إقليم أو دير

ق. 506- البند1- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يُنشئ جمعيّات رهبانيّة لا غير؛ ولكن لا ينشئها إلاّ بعد استشارة الكرسي الرسوليّ، وفضلاً عن ذلك بعد استشارة البطريرك أيضًا، داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة.

البند 2- بوسع البطريرك أن يُنشئ منظّمات وجمعيّات رهبانيّة برضى السينودس الدائم وبعد استشارة الكرسي الرسوليّ.

البند 3- داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، بوسع جمعيّة رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ منتشرة في عدّة إيبارشيّات من نفس المنطقة، أن تصبح ذات حقّ بطريركيّ بقرار من البطريرك، بعد استشارة من يعنيهم الأمر وبرضى السينودس الدائم.

ق. 507- البند 1- المنظّمة الرهبانيّة، بما في ذلك ذات الحقّ البطريركيّ، المنشأة على وجه شرعيّ، حتَّى الَّتي لها دير واحد فقط، لا يمكن أن يلغيها إلاّ الكرسي الرسوليّ، الَّذي يُحفظ له القرار في شأن أموال المنظّمة الرهبانيّة الملغيّة وبدون الإخلال بإرادة المحسنين.

البند 2- الجمعيّة الرهبانيّة ذات الحقّ البطريركيّ أو الإيبارشيّ، المنشأة على وجه شرعيّ، حتَّى الَّتي لها دير واحد فقط، يمكن أن يلغيها بالإضافة إلى الكرسي الرسوليّ- البطريرك أيضًا داخل حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرئسها، بعد استشارة من يعنيهم الأمر، وبرضى السينودس الدائم والكرسي الرسوليّ أيضًا.

ق. 508- البند 1- يُقصَد بالإقليم جزء من نفس المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة، مؤلّف من عدّة أديرة يحكمه بطريقة مباشرة رئيس كبير.

البند 2- تقسيم منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة إلى أقاليم، أو ضمّ الأقاليم أو تغيير حدودها أو إلغاؤها وإنشاء جديدة، يرجع إلى السلطة المحدّدة في اللائحة الداخليّة للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

البند 3- القرار بشأن أموال إقليم مَلغي، مع عدم الإخلال بالعدالة وإرادة المحسنين، من اختصاص المجمع العامّ ما لم تستدرك اللائحة الداخليّة غير ذلك أو الرئيس العامّ برضى مجلسه، في حالة الضرورة المُلحّة.

ق. 509- البند 1- لا يسع منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة أن تنشئ ديرًا على وجه صحيح، بدون رضى صادر كتابةً من الأسقف الإيبارشيّ؛ وإذا تعلّق الأمر بإنشاء أوّل دير لمنظّمة أو جمعيّة رهبانيّة ذات حقّ بطريركيّ في إحدى الإيبارشيّات، يلزم رضى البطريرك داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، أو [رضى] الكرسي الرسوليّ في سائر الحالات.

البند 2- ما جاء في القانون 437 يسري أيضًا على أديرة المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة.

ق. 510- لا يصحّ إلغاء دير منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة إلاّ باستشارة الأسقف الإيبارشيّ؛ أمّا إلغاء دير وحيد لمنظّمة أو جمعيّة رهبانيّة، فيُحفظ لنفس السلطة الَّتي يعود إليها وفقًا للقانون 507 إلغاء هذه المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

2: الرؤساء والمجامع والمديرون الماليّون في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة

ق. 511- البند 1- في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة للرؤساء والمجامع السلطان الَّذي يحدّده الشرع العامّ واللائحة الداخليّة.

البند 2- أمّا في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة الإكليريكيّة ذات الحقّ الحبريّ أو البطريركيّ، فللرؤساء والمجامع بالإضافة إلى ذلك سلطان الحكم في المحكمتَين الخارجيّة والباطنيّة وفقًا للوائح الداخليّة.

ق. 512- البند 1- المجمع العامّ الَّذي هو السلطة العلـــــــــيا وفقًا للائحة الداخليّة، يجب تشكيله بحيث يصـــبح، بتمثيله المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة بأسرها، رمزًا حقيقيًّا لوَحدتها في المحبّة.

البند 2- لا للأقاليم أو الأديرة وحدها، بل لكلّ عضو الحرّيّة في أن يرسل اقتراحاته إلى المجمع العامّ، بالطريقة المحدّدة في اللائحة الداخليّة.

ق. 513- البند 1- لتعيين أو انتخاب الأعضاء لمنصب رئيس على وجه صحيح، تلزم مدّة مناسبة بعد النذر الدائم، محدّدة في اللائحة الداخليّة، يجب ألاّ تقلّ إذا تعلّق الأمر بالرؤساء الكبار عن عشر سنوات، تُحسب منذ النذر الأوّل.

البند 2- أمّا بالنسبة إلى الرئيس العامّ فيلزم بالإضافة إلى ذلك للصحّة، أن يكون قد أتمّ الخامسة والثلاثين من عمره.

ق. 514- البند 1- يُقام الرؤساء لوقت محدّد ولمدّة زمنيّة مناسبة، ما لم تقتض اللائحة الداخليّة غير ذلك بالنسبة إلى الرئيس العامّ.

البند 2- على إنه يمكن عزلهم عن منصبهم أو نقلهم إلى آخر قبل انقضاء المدّة المحدّدة، لأسباب وبطريقة تحدّدها اللائحة الداخليّة.

البند 3- يجب الاحتياط، عن طريق قواعد ملائمة في اللائحة الداخليّة، ألاّ يبقى الرهبان رؤساء لمدّة طويلة على وجه متّصل.

ق. 515- البند 1- الرئيس العام يُختار بالانتخاب وفقًا للوائح الداخليّة.

البند 2- يُختار سائر الرؤساء وفقًا للائحة الداخليّة، بحيث إذا انتُخبوا يلزمهم تثبيت الرئيس الكبير المختصّ؛ أمّا إذا عُيّنوا، فيُسبَق [تعيينهم] باستشارة ملائمة.

البند 3- في الانتخابات يُعمل بدقّة بالقوانين 947960 وكذلك بالقانون 445.

ق. 516- البند 1- لإدارة الأموال ليكن في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة مديرون ماليّون: مدير ماليّ عامّ يُدير أموال المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة بأسرها، ومدير ماليّ إقليميّ للإقليم، ومدير ماليّ محلّيّ لكل دير؛ يقومون جميعا بوظيفتهم تحت إشراف الرئيس.

البند 2- ليس بوسع الرئيس الكبير أن يقوم بنفسه بوظيفة مدير ماليّ عامّ ومدير ماليّ إقليميّ؛ أمّا وظيفة مدير ماليّ محلّيّ فيمكن توفيقها مع وظيفة الرئيس، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وإنْ كان فصلها عن وظيفة الرئيس أفضل.

البند 3- إذا أَغفلت اللائحة الداخليّة طريقة اختيار المديرين الماليّين فيعيّنهم الرئيس الكبير برضى مجلسه.

3: القبول في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة، والابتداء

ق. 517- البند 1- السنّ المطلوبة لصحّة القبول للابتداء لدى منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة كمال السابعة عشرة؛ وبالنسبة إلى سائر الأمور المطلوبة للقبول للابتداء يُعمل بالقوانين 448 و450 و452 و454.

البند 2- لا يُقبل أحد للابتداء على وجه جائز في مؤسّسة رهبانيّة تابعة لكنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ بدون ترخيص من الكرسي الرسوليّ، ما لم يتعلّق الأمر بمرشّح مهيّأ للإقليم أو الدير الوارد ذكرهما في القانون 432- الخاصّين بكنيسته.

ق. 518- قبل قبول المرشّح للابتداء يجب أن يستعدّ بطريقة مناسبة تحت رعايّة خاصّة من قِبَل راهب ذي اعتبار، لمدّة وبطريقة تُحدّدان في اللائحة الداخليّة.

ق. 519- حقّ قبول المرشّحين للابتداء يعود إلى الرؤساء الكبار، وفقًا للوائح الداخليّة، مع العمل بالقانون 453 البندين 2 و3.

ق. 520- يبدأ الابتداء بالطريقة المقرّرة في اللائحة الداخليّة.

ق. 521- إنشاء مقرّ الابتداء ونقله وإلغاؤه يتمّ بقرار من الرئيس العامّ برضى مجلسه.

ق. 522- البند 1- الابتداء يجب أن يتمّ لصحّته في الدير الَّذي فيه مقرّ الابتداء؛ في حالات خاصّة وعلى سبيل الاستثناء وبسماح من الرئيس العامّ برضى مجلسه، يمكن أن يتمّ الابتداء في دير آخر للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة نفسها، تحت إشراف راهب ذي اعتبار يقوم مقام معلّم المبتدئين.

البند 2- بوسع الرئيس الكبير، أن يأذن لجماعة المبتدئين أن يمكثوا لمدّة معيّنة، في دير آخر للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة نفسها، يختاره هو.

ق. 523- البند 1- الابتداء يلزم لصحّته أن يستغرق سنة كاملة ومتّصلة؛ لكن غيابًا يقلّ عن ثلاثة أشهر متّصلة أو متقطّعة لا يمسّ صحّته، على أنّ الوقت الضائع يجب تعويضه إذا تجاوز خمسة عشر يومًا، حتَّى إذا خُصّص لتكميل تنشئة المبتدئين بممارسات رسوليّة.

البند 2- إذا ما حدّدت اللائحة الداخليّة للابتداء مدّة أطول، فإنها لا تَلزم لصحّة النذر الرهبانيّ.

ق. 524- البند 1- كمعلّم لتنشئة المبتدئين، يُوَلّى وفقًا للوائح الداخليّة راهب يتحلّى بالحكمة والمحبّة والتقوى والعلم وحفظ الحالة الرهبانيّة، وقد مضى على نذره لا أقلّ من عشر سنوات، وأُقيم في الدرجة الكهنوتيّة إذا تعلّق الأمر بمنظّمة أو جمعيّة رهبانيّة إكليريكيّة.

البند 2- يُمنَح معلّم المبتدئين، إذا دعت الحاجة، معاونين خاضعين له في كلّ ما يخصّ الإشراف على الابتداء وتنشئة المبتدئين.

البند 3- من شأن المعلّم وحده السهَر على تنشئة المبتدئين، ويعود إليه وحده الإشراف على الابتداء، بحيث لا يجوز لأحدٍ أن يتدخّل بأيّ ذريعة كانت في شؤونه هذه، ما عدا الرؤساء الَّذين تسمح لهم اللائحة الداخليّة بذلك، والزائرين [القانونيّين]؛ أمّا في ما يتعلّق بالنظام الرهبانيّ في الدير بأسره، فيخضع المعلّم شأنه شأن المبتدئين للرئيس.

البند 4- يخضع المبتدئ لسلطان المعلّم والرؤساء ويجب عليه أن يطيعهم.

ق. 525- البند 1- ما جاء في القوانين 459 461 يسري على المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة أيضًا.

البند 2- قبل أن يؤدّي المبتدئ النذر المؤقّت، عليه أن يتنازل لمن يريد لكامل المدّة الَّتي يرتبط بها بالنذر الرهبانيّ، عن إدارة أمواله الَّتي في حوزته في حينه، والَّتي قد ترد عليه فيما بعد، ويرتّب بكامل الحرّيّة شأن استخدامها والانتفاع بها.

4: النذر الرهبانيّ في المنظّمات أو الجمعيّات الرهبانيّة

ق. 526- البند 1- يؤدَّى النذر المؤقت بالنذور الثلاثة: الطاعة والعفّة والفقر، لمدّة محدّدة في اللائحة الداخليّة.

البند 2- يمكن تجديد هذا النذر الرهبانيّ عدّة مرّات، وفقًا للائحة الداخليّة، لكن بحيث لا يستغرق بجملته مدّة تقلّ عن ثلاث سنوات أو تتجاوز ستّ سنوات.

ق. 527- النذر الرهبانيّ المؤقّت يلزم لصحّته:

(1) أن يكون الابتداء قد تمّ على وجهٍ صحيح؛

(2) أن يقبل المبتدئَ للنذر الرئيس المختصّ، وفقًا للائحة الداخليّة وبرضى مجلسه، ويتلقّى الرئيس ذاته أداء النذر الرهبانيّ بنفسه أو بغيره؛

(3) أن يكون النذر الرهبانيّ صريحًا ولا يؤدّى أو يُقبل بإكراه أو خوف شديد أو خدعة؛

(4) أن تتمّ سائر الأمور الَّتي تقتضيها اللائحة الداخليّة لصحّة النذر الرهبانيّ.

ق.528- يجب على الراهب ذي النذور المؤقّتة، أن يتقيّد باللائحة الداخليّة، شأنه شأن الراهب ذي النذور الدائمة؛ وليس له الحقّ في أن يَنتخب ويُنتخَب ما لم يُستدرك صراحة غير ذلك في اللائحة الداخليّة.

ق. 529- البند 1- يجعل النذر الرهبانيّ المؤقّت الأفعال المضادّة للنذور غير جائزة لكن لا غير صحيحة.

البند 2- هذا النذر الرهبانيّ لا ينزع عن الراهب ملكيّة أمواله ولا صلاحيّته لاكتساب أموال أخرى؛ على أنّه لا يجوز للراهب أن يتخلّى بفعل بين الأحياء عن ملكيّة أمواله على سبيل التبرّع.

البند 3- كل ما يكتسبه الراهب ذو النذور المؤقّتة، بمجهوده الخاصّ أوفي سبيل المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة يكتسبه للمنظّمة أو الجمعيّة نفسها؛ وما لم يثبت العكس على وجه شرعيّ يُرجّح أن الراهب يكتسب في سبيل المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

البند 4- بوسع الراهب ذي النذور المؤقّتة أن يغيّر التنازل أو التدبير الوارد ذكرهما في القانون 525 البند 2، لكن لا بمشيئته الخاصّة بل برضى رئيسه الكبير، بشرط أنّ تغيير جزء هامّ على الأقل من أمواله لا يتمّ لصالح المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة؛ وبمغادرة المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة يفقد هذا التنازل وهذا التدبير مفعولهما.

البند 5- الراهب ذو النـذور المؤقّتـة، إذا ارتـبط بـديون والتزامات فإنّه مسؤول عنها، ما لم يكن قد تولّى معاملة خاصّة بالمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة بترخيص من الرئيس.
البند 6- بأداء النذر المؤقّت، جميع وظائف الناذر تصبح بحكم الشرع شاغرة.

ق. 530- في الجمعيّات الرهبانيّة على الراهب أن يحرّر بكامل حرّيته، ولو قبل النذر الدائم، وصيّة تصلح في القانون المدنيّ أيضًا:

ق. 531- بالنـذر الدائـم يعتنـق الراهب الحالة الرهبانيّة نهائيًّا، ويفقد إيبارشيّته وينضمّ بكامل الحقّ إلى المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

ق. 532- بالإضافة إلى ما يقتضيه القانون 464 يلزم لصحّة النـذر الرهبانيّ الدائم، أن يسبقه النذر المؤقّت، وفقًا للقانون 526.

ق. 533 - النذر الدائم في المنظّمات الرهبانيّة، يُعادِل نذر المتـوحّـديـن الدائم، ولذلك يسري عليه ما ورد في القوانين 466 -468.

ق. 534 - في الجمعيّات الرهبانيّة:
(1) الآثار القانونيّة للنذر الرهبانيّ الدائم تظلّ هي هي كما حُدِّدَت في القانون 529 بالنسبة إلى النذر المؤقّت، ما لم يستدرك الشرع العامّ غير ذلك؛
(2) بوسع الرئيس الكبير برضى مجلسه، أن يسمح للراهب ذي النذور الدائمة، إذا طلب ذلك، أن يتنازل عن أمواله، مع عدم الإخلال بما يجب من تحفّظ.
(3) للمجمع العامّ أن يضمّن اللائحة الداخليّة، إذا رأى ذلك مناسبًا، التنازل الإلزاميّ عن إرث اكتسبه الراهب أو سوف يكتسبه؛ على أن هذا التنازل لا يجوز أن يتمّ قبل النذر الدائم.

ق. 535 - البند 1 - لدى أداء النذر الرهبانيّ - أيًّا كان - يُعمل بأحكام اللائحة الداخليّة.
البند 2 - وثيقة أداء النـذر الرهبانيّ، بعد أن يـوقّـعـها الراهب نفسه، ومَن قَبِـل نذرَه ولو بالتفويض، تُحفظ في أرشيف المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة؛ وإذا تعلّق الأمر بالنذر الدائم، فعلى الرئيس الكبير أن يبلّغ في أقرب وقت الراعي المسجّلة لديه معموديّة الراهب.

5: تنشئة الأعضاء والنظام الرهبانيّ
في المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة

ق. 536 - البند 1- تُحدَّد طريقة تنـشـئة الرهبان في اللائحة الداخليّة، مع العمل بالقانون 471 البند 1.
البند 2- فضلاً عن ذلك، تنـشـئة الأعضاء المهيّئين للدرجات المقدّسـة يجب أن تتم- وفقًا لمنهج تنشئة الإكليروس، الوارد ذكره في القانون 330- في مَقرّ دراسات المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة الَّذي اعتمده المجمع العامّ او الرؤساء الكبار وفقًا للائحة الداخليّة؛ أمّا إن لم يمكن توفير مقرّ خاصّ

للدراسات وفقًا للقانون 340 البند 1، فيجب تنشئة الأعضاء تحت قيادة مشرف ذي اعتبار في إكليريكيّة أخرى أو معهد دراسات عليا تعتمده السلطة الكنسيّة.

ق. 537- البند 1- بوسع الرؤساء الكبار أن يعطوا، وفقًا للائحة الداخليّة، كتاب الترخيص بالرسامة المقدّسة للرهبان ذوي النذور الدائمة.
البند 2- الأسقف الواجب على الرئيس أن يُرسل إليه كتاب الترخيص، هو الأسقف الإيبارشيّ للمكان الَّذي فيه موطن المُقدِم على الرسامة؛ لكن إلى أسقف آخر، إذا سمح بذلك الأسقف الإيبارشيّ، أو كان من كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ غير كنيسة المُقدِم على الرسامة، أو كان غائبًا، وأخيرًا إذا كان الكرسي الإيبارشيّ شاغرًا ومن يرئسه لم يُرسَم أسقفًا بعد؛ وهذه الأمور يجب أن تتّضح للأسقف المانح الرسامة في كل حالة بمفردها، بوثيقة رسميّة من الدائرة الإيبارشيّة.

ق. 538 - البند 1- في كلّ دير من أديرة المنظّمات أو الجمعيّات الرهبانيّة، يجب الاحتفال بالصلوات الطقسيّة وفقًا لأحكام اللائحة الداخليّة والعادات المشروعة.
البند 2- على الرؤساء أن يُعنَوا بأن ينفّذ جميع الرهبان، وفقًا للائحة الداخليّة، كلّ ما هو مقرّر في القانون 473 البند 2.
البند 3- على أعضاء المنظّمات والجمعيّات الرهبانيّة أن يقبلوا سرّ التوبة بكثرة، مع العمل بالقانون 474 البند 2.

ق. 539 - البند 1- على الرؤساء أن يُعنَوا بأن يكون في خدمة الرهبان آباء اعتراف جديرون.
البند 2- آباء الاعتراف في المنظّمات أو الجمعيّات الرهبانيّة الإكليريكيّة ذات الحقّ الحبريّ أو البطريركيّ يختارهم الرئيس الكبير، وفقًا للائحة الداخليّة؛ أمّا في سائر الحالات فالرئيس الكنسيّ المحلّيّ، بعد الاستماع إلى الرئيس، الَّذي عليه أن يستشير أوّلا الجماعة الرهبانيّة المعنيّة.

ق. 540 - في ما يتعلّق بالثوب الرهبانيّ، يُعمل بأحكام اللائحة الداخليّة، وخارج الأديرة بتعليمات الأسقف الإيبارشيّ أيضًا.

ق. 541- يجب أن تُحدّد في اللائحة الداخليّة لكل منظّمة وجمعيّة رهبانيّة، حسب طابع كلّ منها، القواعد الخاصّة بالحِصن، مع سريان حقّ الرؤساء، حتَّى المحلّيّين منهم، في أن يسمحوا بغير ذلك لفعل واحد ولسبب صوابيّ.

ق. 542- على الرؤساء أن يُعنَوا بأن يسارع رهبان يختارونهم، لا سيّما في الإيبارشيّة الَّتي يقيمون فيها، إلى تقديم مساعدتهم إذا ما طلبها الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أو الراعي تلبيةً لاحتياجات المؤمنين، وذلك داخل أو خارج كنائسهم، مع عدم الإخلال بطابع مؤسّستهم وبالنظام الرهبانيّ.

ق. 543- عضو المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة الَّذي يصبح راعيًا، يبقى مقيّدًا بالنذور ويظلّ ملتزمًا بسائر واجبات نذره الرهبانيّ وباللائحة الداخليّة أيضًا، على قدر ما يتّفق حفظها مع واجبات وظيفته؛ أمّا في ما يخصّ النظام الرهبانيّ فيخضع لرئيسه، وله في

مـــــا يتعـــــلّق بوظيفة الراعي من الحقوق والواجبات ما لسائر الرعاة، ويخضع مثلهم للأسقف الإيبارشيّ.

6: الانتقال إلى منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة أخرى أو إلى دير متوحّدين مستقلّ

ق. 544- البند 1- داخـــــل حـــــدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، بوســـــــــع الراهب أن ينتقل على وجـــــــه صحيح إلى مؤسّسة رهبانيّة أخـــــرى، برضى صـــــــــــادر كتابـــــةً من البطريرك، وبرضى رئيسه العامّ والرئيس العـــــــــــــامّ للمنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة الَّتي يريد الانتقال إليـــــها، أو [برضى] رئيس دير المتوحّدين المستقلّ إذا تعلّق الأمر بالانتقال إلى دير متوحّدين؛ والرؤساء، لإبداء هذا الرضى، يلزمهم رضى مسبق من مجلسهم، أو من مجمع الدير إذا تعلّق الأمر بدير متوحّدين.

البند 2- بوسع الراهب أن ينتقل على وجه صحيح من جمعيّة رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ إلى مؤسّسة أخرى رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ، برضى صادر كتابةً من الأسقف المحلّيّ للإيبارشيّة الَّتي يقع فيها الدير الرئيسيّ للمؤسّسة الرهبانيّة المنتقَل إليها، بعد استشارة الرئيس العامّ للجمعيّة الرهبانيّة المنتقَل منها، وبرضى الرئيس العامّ للجمعيّة الرهبانيّة أو رئيس دير المتوحّدين المستقلّ المنتقَل إليه؛ والرؤساء، لإبداء هذا الرضى، يلزمهم رضى مسبق من مجلسهم أو من مجمع الدير إذا تعلّق الأمر بدير متوحّدين.

البند 3- في سائر الحالات، لا يسع الراهب أن ينتقل على وجه صحيح إلى مؤسّسة رهبانيّة أخرى إلاّ برضى الكرسي الرسوليّ.

البند 4- لصحّة الانتقال إلى مؤسّسة رهبانيّة لكنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ يلزم رضى الكرسي الرسوليّ.

ق. 545- البند 1- يجب على المنتقل أن يُتمّ الابتداء كاملاً، ما لم يختصر الرئيس العامّ أو رئيس دير المتوحّدين المستقلّ - كلاهما برضى مجلسه - مدّة الابتداء لظروف خاصّة، لكن لا لأقلّ من ستّة أشهر؛ وفي مدّة الابتداء - مع سريان النذور- تُوقَف الحقوق والواجبات الخاصّة الَّتي كانت له في المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة السابقة، وهو نفسه يخضع لرؤساء المؤسّسة الرهبانيّة الجديدة ولمعلّم مبتدئيها، بحكم نذر الطاعة أيضًا.

البند 2- بعد انقضاء الابتداء، الراهب المنتقل الَّذي قد نذر النذور الدائمة، يؤدّي علنًا نذرًا دائمًا وفقًا لأحكام اللائحة الداخليّة للمؤسّسة الرهبانيّة الجديدة، وبهذا النذر ينضمّ على وجه كامل إلى المؤسّسة الجديدة، وإذا كان إكليريكيًّا فينتمي إليها كإكليريكيّ أيضًا؛ أمّا الَّذي ما زال ذا نذور مؤقّتة، فينذر على نحو مماثل نذرًا مؤقّتًا يدوم لا أقلّ من ثلاث سنوات، ما لم يكن قد قضى سنوات الابتداء الثلاث كلّها، في دير المتوحّدين المستقلّ الَّذي ينتقل إليه.

البند 3- إن لم يؤدّ الراهب نذره في المؤسسة الرهبانيّة الجديدة، فعليه أن يعود إلى الأولى، ما لم تكن قد انقضت في غضون ذلك مدّة النذر.

البند 4- بالنسبة إلى الأموال والبائنة يُعمل بالقانون 488 البند 4.

7: الانعتاق عن الحِصن ومغادرة المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة

ق. 546- البند 1- بوسع الراهب ذي النذور المؤقّتة أن يترك بكامل حرّيّته المؤسّسة الرهبانيّة بعد انقضاء مدّة النذر.

البند 2- مَن لسببٍ هامّ يطلب في أثناء النـــــذور المؤقّتة أن يترك المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة، بوسعه أن يحصـــل من الرئيس العـــــام، برضى مجلسه، على إنعامّ مغادرة المنظّمة أو الجمعـــــيّة الرهبانيّة على وجـــــــه نهائـــــيّ، ويعود إلى الحـــــياة في العالم، مع الآثار الوارد ذكرها في

القانون 493؛ أمّا في الجمعيّات الرهبانيّة ذات الحقّ الإيبارشيّ، فلكي يصحّ هذا الإنعام، يجب أن يثبّته الأسقف المحلّيّ للإيبارشيّة الَّتي يقع فيها دير هذه الجمعيّة الرهبانيّة الرئيسيّ.

ق. 547- البند 1- بوسع الرئيس الكبير، لسبب صوابي، وبعد استشارة مجلسه، أن يستبعد راهبًا ذا نذور مؤقّتة من تجديد هذه النذور أو أداء النذر الدائم.

البند 2- العلّة الجسمانيّة أو النفسانيّة الطارئة، ولو بعد النذر المؤقّت، الَّتي تجعل الراهب ذا النذور المؤقّتة عاجزًا بحكم الخبراء عن قضاء حياته في المؤسّسة الرهبانيّة، تشكّل سببا لعدم قبوله لتجديد النذر المؤقّت أو أداء النذر الدائم، ما لم تكن العلّة قد طرأت بسبب إهمال المؤسّسة أو بعمل أنجزه [الراهب] فيها.

البند 3- أمّا إذا جُنّ الراهب في مدّة النذور المؤقّتة، حتَّى إذا لم يكن بوسعه أداء نذر جديد، فلا يمكن فصله عن المؤسّسة.

ق. 548 - البند 1- إنعامّ الانعتاق عن الحِصن يمكن أن تمنحه السلطة الَّتي تخضع لها المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة، بعد الاستماع إلى الرئيس العامّ بصحبة مجلسه؛ أمّا فرض الابتعاد عن الحِصن فيتمّ على يد السلطة نفسها، بناء على طلب الرئيس العامّ برضى مجلسه.

البند 2- وفي ما عدا ذلك، يُعمل - في ما يخصّ الانعتاق عن الحِصن - بالقوانين 489 - 491.

ق. 549 - البند 1- لا يطلب الراهب ذو النذور الدائمة إنعام مغادرة المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة والعودة إلى الحياة في العالم إلاّ لأسباب بالغة الأهمّيّة؛ ويُحيل طلبه على الرئيس العام، الَّذي يرسل [هذا الطلب] مُرفقًا برأيه ورأي مجلسه، إلى السلطة المختصّة.

البند 2- بالنسبة إلى المنظّمات الرهبانيّة يُحفظ [منح] مثل هذا الإنعامّ للكرسي الرسوليّ، أمّا في الجمعيّات الرهبانيّة، فبالإضافة إلى الكرسي الرسوليّ يمكن أن يمنحه أيضا:

(1) البطريرك، لجميع الأعضاء الَّذين لهم موطن داخل حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرأسها، بعد استشارة الأسقف الإيبارشيّ، إذا تعلّق الأمر بجمعيّات رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ؛

(2) الأسقف الإيبارشيّ في الإيبارشيّة الَّتي فيها للعضو موطن، إذا تعلّق الأمر بجمعيّة رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ.

البند 3- لإنعامّ مـــــــــــغادرة المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة نفس الآثـــــــــــار القانـــــونيّة المـــــقرّرة في القانون 493؛ أمّـــــــــا الراهب المُقام في درجة مقدّسة فيسري عليه- بالإضافة إلى ذلك - القانون 494.

ق. 550 - الراهب الَّذي يـتـغـيّـب على وجـــــــــــــه غير شرعيّ عن دير منظّمته أو جمعيّته الرهبانيّة، بنيّة التنصّل من سلـــــــــــطان رؤسائـــــــــــه، يجب على هؤلاء الرؤساء أن يجدّوا في البحث عنه؛ وإن لم يعد في غضون المدّة المحدّدة في اللائحة الداخليّة، فيُعاقب وفقًا للشرع أو يُفصل أيضًا.

8: الفصل عن المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة

ق. 551- ما قـُـرّر في القـانونَين 497 و498 عن الفصـل أو الطـرد يسري على أعضاء المنظّمات أو الجمعيّات الرهبانيّة أيضًا؛ أمّا السلطة المختصّة فهي الرئيس الكبير باستشارة مجلسه، أو برضى هذا المجلس إذا تعلّق الأمر بالطرد؛ وإذا كان في التأخير خطر ولم يتوفّر الوقت للاتصال بالرئيس الكبير، فبوسع الرئيس المحلّيّ أيضًا برضى مجلسه، أن يطرد راهبًا ما، على أن يبلّغ الرئيس الكبير فورًا.

ق. 552 - **البند 1-** بوسع الرئيس العامّ برضى مجلسه، أن يفصل راهبًا ما ذا نذور مؤقّتة، ما لم يُحفَظ الفصل في اللائحة الداخليّة للأسقف الإيبارشيّ أو لسلطة أخرى تخضع لها المنظّمة أو الجمعيّة الرهبانيّة.

البند 2- للبتّ في الفصل، بالإضافة إلى الشروط الأخرى الَّتي قد تفرضها اللائحة الداخليّة، يُعمَل [بما يلي]:

(1) يجب أن تكون أسباب الفصل هامّة، ومن جهة الراهب ظاهرة ومنطوية على ذنب أيضًا؛

(2) الخلوّ من الروح الرهبانيّة الَّذي قد يسبّب عثرة للآخرين، هو سبب كافٍ للفصل، إذا تكرّر الإنذار مع عقوبة ناجعة بلا جدوى؛

(3) يجب أن تكون أسباب الفصل معروفة لدى السلطة الَّتي تفصل [الراهب] معرفة اليقين، حتَّى وإن لم يكن من الضروري اثباتها رسميًّا؛ على انّه يجب أن تـُبَـيَّن للراهب مع إتاحة الفرصة الكاملة له للدفاع عن نفسه وطرح ردوده بأمانة أمام السلطة الَّتي لها الفصل.

البند 3- للتظلّم ضدّ قرار الفصل مفعول موقِف.

ق. 553 - المختـصّ بفصل راهب ذي نذور دائمة هو الرئيس العامّ؛ ويجب في سائر الأمور حفظ القوانين 500- 503.

الفصل الثاني

جمعيّات الحياة المشتركة على غِرار الرهبان

ق. 554 - البند 1- المؤسّسة الَّتي يعتنق فيها الأعضاء المشورات الإنجيليّة بنوع من الارتباط والتكريس لكن لا بالنذور الرهبانيّة، مقتدين بطريقة الحالة الرهبانيّة، تحت حكم رؤساء ووفقًا للائحة داخليّة، هي جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرهبان.

البند 2- هذه الجمعيّة ذات حقّ حبريّ أو بطريركيّ أو إيبارشيّ، وفقًا للقانون 505 البند2؛ وإكليريكيّة وفقًا للقانون 505 البند 3؛ وتابعة للسلطة الكنسيّة كالجمعيّات الرهبانيّة وفقًا للقوانين 413- 415 و419 و420 البند 3، و- مع عدم الإخلال بالشرع الخاصّ الَّذي يقرّه الكرسي الرسوليّ- القانون 418 البند 2.

البند 3- أعضاء هذه الجمعيات يُعادَلون بالرهبان في ما يتعلّق بالآثار القانونيّة، ما لم يستدرك الشرع أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 555 - جميع أعضاء هذه الجمعيّات يخضعون للحبر الرومانيّ كرئيسهم الأعلى، ويجب عليهم أن يُطيعوه بموجب التكريس والارتباط بالطاعة أيضًا.

ق. 556 - بالنسبة إلى إنشاء أو إلغاء جمعيّة وأقاليمها أو بيوتها، تسري نفس الأحكام الواردة في القوانين 506- 510 بالنسبة إلى الجمعيّات الرهبانيّة.

ق. 557 - يُحدَّد حكم الجمعيّة في لائحتها الداخليّة، لكن في كلّ الأمور يُطبّق- ما لم يتعارض وطبيعة الأمر- ما هو مقرّر في القوانين 422 و511- 515 بخصوص الجمعيّات الرهبانيّة.

ق. 558 - البند 1- الجمعيّة وأقاليمها وبيوتها المُقامة على وجه شرعيّ، هي أشخاص اعتباريّة بحكم الشرع، وفقًا للقانون 423.

البند 2- إدارة الأموال تَحكمها القوانين 424 و425 و516.

البند 3- كلّ ما يرد على الأعضاء في سبيل الجمعيّة تكتسبه الجمعيّة؛ أمّا سائر الأموال فيحتفظ بها الأعضاء ويكتسبونها ويُديرونها وفقًا للائحة الداخليّة.

ق. 559 - البند 1- لقبول المرشّحين في الجمعيّة يُعمل باللائحة الداخليّة، مع عدم الإخلال بالقانونَين 450 و451.

البند 2- كذلك يُعمل باللائحة الداخليّة في ما يخصّ تنشئة الأعضاء؛ وفي تنشئة المهيّئين للدرجات المقدّسة يجب أن يُعمل فضلاً عن ذلك بالقوانين الخاصّة بتنشئة الإكليروس.

ق. 560 - البند 1- بوسع رئيس الجمعيّة الكبير أن يعطي أعضاءه المضمومين نهائيًّا [للجمعيّة] كتاب ترخيص بالرسامة المقدّسة، وفقًا للائحة الداخليّة؛ وكتاب الترخيص هذا يجب أن يُرسل إلى الأسقف الوارد ذكره في القانون 537 البند 2.

البند 2- العضو المضموم نهائيًّا ينتمي إلى الجمعيّة كإكليريكيّ برسامته شمّاسًا إنجيليًّا، أو في حالة إكليريكيّ منتمٍ أصلاً إلى إيبارشيّة ما، بضمّه النهائيّ.

ق. 561 - يجب على أعضاء الجمعيّة الالتزام بالواجبات الّتي يفرضها الشرع العامّ على الإكليروس، ما لم يستدرك الشرع أو يتّضح من طبيعة الأمر غير ذلك، مع سريان الحقوق والواجبات المحدّدة في اللائحة الداخليّة.

ق. 562 - البند 1- بالنسبة إلى الانتقال إلى جمعيّة حياة مشتركة أخرى على غِرار الرهبان، أو إلى مؤسّسة رهبانيّة، يلزم رضى الرئيس العام للجمعيّة الّتي يتمّ الانتقال

منها، وإذا تعلّق الأمر بالانتقال إلى جمعيّة أو مؤسّسة لكنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، فيلزم رضى الكرسي الرسوليّ أيضًا.

البند 2- على العضو الّذي ينتقل إلى مؤسّسة رهبانيّة أن يقضي الابتداء بكامله، ويُساوى بسائر مبتدئي المؤسّسة نفسها؛ أمّا في ما يخص النذر الرهبانيّ فيُعمل باللائحة الداخليّة للمؤسّسة الجديدة.

البند 3- مع سرَيان القانونَين 497 و498، فصل عضو مضموم نهائيًّا من اختصاص الرئيس العامّ، ويُعمل، في ما عدا ذلك، بالقوانين 500 -503؛ أمّا العضو المضموم مؤقتًا، فيُفصل وفقًا للقانون 552.

البند 4- يجب أن تُحَدّد في اللائحة الداخليّة للجمعيّة السلطة العائد إليها الحلّ من الارتباط والتكريس.

الفصل الثالث
المؤسّسات العلمانيّة

ق. 563 - البند 1- المؤسّسة العلمانيّة هي جمعيّة، أعضاؤها:

(1) يسعَون إلى وقف أنفسهم على وجه تامّ لله، باعتناق المشورات الإنجيليّة الثلاث، وفقًا للائحة الداخليّة، اعتناقًا مؤيَّدًا بنوع من الارتباط والتكريس المعترف بهما من قِبَل الكنيسة؛

(2) يمارسون نشاطا رسوليًّا بمثابة خميرة في العالم ومن العالم، يُفعِمون بها كل شيء بروح الإنجيل لتقوية جسد المسيح وتنميته؛

(3) لا يتّبعون منهج حياة الرهبان، لكنّهم يعيشون حياة الشركة فيما بينهم، وفقًا للوائحهم الداخليّة؛

(4) سواء أكانوا إكليريكيّين أو علمانيّين، يبقى كلّ منهم على حالته، في ما يتعلّق بجميع الآثار القانونيّة.

البند 2- المؤسّسات العلمانيّة هي ذات حقّ حبريّ أو بطريركيّ أو إيبارشيّ وفقًا للقانون 505 البند 2.

ق. 564- أعضاء المؤسّسات العلمانيّة يخضعون للحبر الرومانيّ كرئيسهم الأعلى، ويجب عليهم أيضًا أن يطيعوه بموجب التكريس والارتباط بالطاعة.

ق. 565 - عضو المؤسّسة العلمانيّة، برسامته شمّاسًا إنجيليًّا، ينتمي كإكليريكيّ إلى الإيبارشيّة الَّتي رُسم لخدمتها، ما لم ينتم إلى مؤسّسته بناء على سماح من الكرسي الرسوليّ، أو من البطريرك، إذا تعلّق الأمر بمؤسّسة علمانيّة ذات حقّ بطريركيّ.

ق. 566- بالنسبة إلى إنشاء وإلغاء المؤسّسات العلمانيّة ولوائحها الداخليّة، وارتباطها بالسلطة الكنسيّة، يُعمل بما هو مقرّر للجمعيّات الرهبانيّة في القوانين 414 و506 و507 البند 2 و509 و510.

ق. 567 - البند 1- المؤسّسات العلمانيّة وأقاليمها وبيوتها المُنشأة على وجه شرعيّ هي بحكم الشرع أشخاص اعتباريّة وفقًا للقانون 423.
البند 2- إدارة الأموال يحكمها القانونان 424 و425.

ق. 568 - البند 1- لقبول المرشّحين يُعمل باللائحة الداخليّة مع سرَيان القانون 450.
البند 2- العضو المضموم نهائيًّا إلى المؤسّسة العلمانيّة يُفصل بقرار صادر وفقًا للائحة الداخليّة، لا يمكن تنفيذه إلاّ إذا اعتمده الأسقف الإيبارشيّ أو السلطة العليا المختصّة؛ ويعود للأسقف الإيبارشيّ أو السلطة نفسها الحلّ من الارتباط والتكريس.

ق. 569 - يعود للشرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، التقرير بالمزيد من التفصيل في شأن المؤسّسات العلمانيّة.

الفصل الرابع
أنماط أخرى للحياة المكرّسة وجمعيّات الحياة الرسوليّة

ق. 570 - للشرع الخاصّ أن يُنشئ طرُقًا أخرى من الزهد للذين يقتدون بالحياة النسكيّة، منتمين أو لا إلى مؤسّسات حياة مكرّسة؛ كذلك يمكن إقامة عذارى وأرامل مكرّسات في العالم على حدة، يعتنقن العفّة علنًا.

ق. 571 - اعتماد أنماط جديدة للحياة المكرّسة يُحفظ للكرسي الرسوليّ وحده؛ لكن على البطاركة والأساقفة الإيبارشيّين أن يسعَوا إلى تمييز مواهب الحياة المكرّسة الجديدة، الَّتي يُنعِم بها الروح القدس على الكنيسة، ومساعدة أصحابها ليعبّروا عن أهدافها بشكل أفضل، ويحموها بلائحة داخليّة ملائمة.

ق. 572 - جمعيّات الحياة الرسوليّة، الَّتي يسعى أعضاؤها بدون نذور رهبانيّة نحو الهدف الرسوليّ الخاصّ بالجمعيّة، ويعيشون حياة أخويّة مشتركة، وفقًا للطريقة الخاصّة بحياتهم، ويتوقون

إلى كمال المحبّة بحفظ دستور [الجمعيّة]، هذه [الجمعيّات] المُلحقة بمؤسّسات الحياة المكرّسة، لا يحكمها إلاّ الشرع الخاصّ بكنائسها المتمتّعة بحكم ذاتيّ، أو [الشرع] الَّذي يقرّره الكرسي الرسوليّ.

الباب الثالث عشر
جمعيّات المؤمنين

ق. 573- البند 1- الجمعيّات الَّتي تنشئها السلطة الكنسيّة المختصّة أو تعتمدها بقرار، هي أشخاص اعتباريّة في الكنيسة وتُدعى جمعيّات عامّة.

البند 2- أمّا سائر الجمعيّات، حتَّى إن أشادت أو أوصت بها السلطة الكنسيّة، فتُدعى جمعيّات خاصّة؛ وهذه الجمعيّات لا تعترف بها الكنيسة ما لم تُعِد السلطة المختصّة النظر في لائحتها الداخليّة؛ أمّا في سائر الأمور، فيَحكمها الشرع الخاصّ فقط، مع سرَيان القانون577.

ق. 574- مع عدم الإخلال في سائر الأحوال بالقانون18، يعود إلى السلطة الكنسيّة المختصّة وحدها، إنشاء جمعيّات مؤمنين تهدف إلى تعليم العقيدة المسيحيّة باسم الكنيسة، أو إلى تشجيع العبادة العلنيّة، أو تتوخّى أهدافًا أخرى، يُحفظ تحقيقها بطبيعته لتلك السلطة الكنسية.

ق. 575- البند 1- السلطة المختصّة لإنشاء جمعيّات مؤمنين أو اعتمادها، هي بالنسبة إلى الجمعيّات واتحاداتها:

(1) الأسقف الإيبارشيّ، لكن لا مدبّر الإيبارشيّة، بالنسبة إلى الجمعيّات الإيبارشيّة، باستثناء الجمعيّات المحفوظ انشاؤها إلى آخرين بامتياز رسوليّ أو بطريركيّ؛

(2) البطريـــــــــرك بعـــد استـــــــشارة السينودس الدّائـــــــــم، أو المتروبوليت بعـــــد استـــــشارة أقدم أسقفَين إيبارشيّين في الرسامـــــــــة الأسقفيّة، بالنســـــــــبة إلى الجمعيّات المتاحـــــــة لجميع مؤمني إحدى الكنائس البطريركـــــــــيّة أو المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكـــــم ذاتيّ يقع مقرّها الرئيسيّ داخل حدود منطقة الكنيسة المذكورة؛

(3) الكرسي الرسوليّ لجمعيّات من نوع آخر.

البند 2- لإنشاء فـــــــــرع أيّ جمعيّة غير إيبارشيّة، يلزم رضى الأسقف الإيبارشيّ الصادر كتابةً؛ أمّا الرضى الَّذي يبديه الأسقف الإيبارشيّ لإنشاء ديـــر مؤسّسة رهبانيّة، فيصلح أيضًا لإنشاء جمعيّة خاصّة بهذه المؤسّسة، في نفس الدير أو الكنيسة الملحقين بها.

ق. 576- البند 1- يجب أن يكون لكلّ جمعيّة لائحتها الداخليّة، يُحدّد فيها اسم الجمعيّة وهدفها ومقرّها وحكمها والشروط المطلوبة للانتماء إليها؛ وفضلاً عن ذلك يجب أن يُحدّد في اللائحة الداخليّة نهج العمل بالنسبة إلى طقس الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ واحتياجات المكان والزمان أو المصلحة.

البند 2- اللائحة الداخليّة وتعديلها يلزمهما اعتماد السلطة الكنسيّة الَّتي انشأت الجمعيّة أو اعتمدتها.

ق. 577- البند 1- أيّ جمعيّة تخضع لرعاية السلطة الكنسيّة الَّتي أنشأتها أو اعتمدتها؛ وعلى هذه السلطة العمل على أن يُحافظ فيها على سلامة الإيمان والآداب والسهَر على ألاّ تتسرّب تجاوزات إلى النظام الكنسيّ.

البند 2- على الأسقف الإيبارشيّ أن يسهر على كلّ الجمعيّات الَّتي تمارس نشاطها في منطقته، وإذا اقتضى الأمر أن يبلّغ السلطة الَّتي أنشأت الجمعيّة أو اعتمدتها ويوفّر أيضًا العلاج المناسب مؤقتًا، إذا ألحق نشاط الجمعيّة ضررًا جسيمًا بالعقيدة أو النظام الكنسيّ أو كان حجر عثرة للمؤمنين.

ق. 578- البند 1- قبول الأعضاء يتمّ وفقًا للشرع العام ولائحة الجمعيّة الداخليّة.

البند 2- بوسع نفس الشخص أن ينتمي إلى أكثر من جمعيّة.

البند 3- بوسع أعضاء المؤسّسات الرهبانيّة أن يسجّلوا اسمهم في الجمعيّات، وفقًا لدستور الدير أو اللائحة الداخليّة، برضى رؤسائهم.

ق. 579- ليس في وسع أيّ جمعيّة مؤمنين أن ينضمّ إليها أعضاؤها كإكليريكيّين، إلاّ بموافقة خاصّة من قِبَل الكرسي الرسوليّ، أو من قِبَل البطريرك برضى السينودس الدائم إذا تعلّق الأمر بالجمعيّة الوارد ذكرها في القانون 575 البند 1 العدد 2.

ق. 580- من جحد علنا الإيمان الكاثوليكيّ أو انفصل علنًا عن شركة الكنيسة الكاثوليكيّة، أو وقع تحت الحرم الكبير، لا يمكن قبوله في جمعيّة على وجه صحيح؛ أمّا إذا كان منتميًا إليها أصلاً على وجه شرعيّ، فيعلن الرئيس الكنسيّ المحلّيّ فصله بحكم الشرع.

ق. 581- لا يُفصل من الجمعيّة أحد من المنتمين إليها على وجه شرعيّ إلاّ لسبب صوابيّ، وفقًا للشرع العام واللائحة الداخليّة.

ق. 582- الجمعيّة المنشأة أو المعتمدة على وجه شرعيّ، تُدير أموالها وفقًا للقوانين 1007 - 1045 واللائحة الداخليّة، تحت رعايّة السلطة الَّتي انشأتها أو اعتمدتها، وعليها أن تقدم [لهذه السلطة] كلّ سنة حسابا عن إدارتها.

ق. 583- البند 1- الجمعيّات الَّتي أنشأها أو اعتمدها الكرسي الرسوليّ لا يمكن أن يلغيها أحد سواه.

البند 2- سائر الجمعيّات، مع سريان القانون 927 البند 2، وعدم الإخلال بحقّ التظلّم بمفعول موقف وفقًا للشرع، فضلاً عن الكرسي الرسوليّ يمكن أن يلغيها:

(1) البطريرك برضى السينودس الدائم، أو المتروبوليت الَّذي يرئس كنيسة متروبوليتيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ برضى أقدم أسقفَين إيبارشيّين في الرسامة الأسقفيّة؛

(2) الأسقف الإيبارشيّ، إذا كان هو الَّذي أنشأها أو اعتمدها.

الباب الرابع عشر
تبشير الأُمم

ق. 584 - البند 1- إن الكنيسة، عملاً بوصيّة المسيح بتبشير جميع الأمم وبدافع من نعمة الروح القدس ومحبّته، تعتبر نفسها إنّها مرسلة بأكملها.

البند 2- وتبشير الأمم يجب أن يتمّ بحيث يُتاح للإنجيل - مع الحفاظ على سلامة الإيمان والآداب- أن يتمثّل في ثقافة جميع الشعوب، أي في التعليم المسيحيّ والخدمات الطقسيّة الخاصّة بهم والفنون الدينيّة والشرع الخاصّ، وبالجملة في الحياة الكنسيّة بأسرها.

ق. 585 - البند 1- على كلّ من الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ العمل بلا انقطاع على الكرازة بالإنجيل في العالم بأسره، تحت إشراف الحبر الرومانيّ، بواسطة دعاة مُعدّين إعدادًا حسنًا ترسلهم السلطة المختصّة وفقًا للشرع العامّ.

البند 2- ليكن إلى جانب سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين لجنة لدعم التعاون الفعّال بين جميع الإيبرشيّات في نشاط الكنيسة الإرساليّ.
البند 3- يُعيّن في كـــلّ إيبارشيّة كاهـــن لتشجـــيع المـبادرات من أجل الإرساليّات بطريقة فعّالة.
البند 4- على المؤمنين أن يعزّزوا معرفة الإرسـاليّات وحبّها لديهم ولَدَى الآخرين، كما عليهم أن يصلّوا من أجلها ويحفزوا الدعوات ويدعموها بسخاء بتبرّعاتهم.

ق. 586 - يُحظر بشدّة إكراه أيّ إنسان أو حمله أو اغراؤه على الانضمام إلى الكنيسة بأساليب ملتوية؛ وعلى جميع المؤمنين العمل على المطالبة بحقّ الحرّيّة الدينيّة كي لا يُقصى أحد عن الكنيسة ظلمًا وقهرًا.

ق. 587- البند 1- الَّذين يريدون الانضمام إلى الكنيسة، يُقبَلون برُتبة طقسيّة في مرحلة الموعوظين، الَّتي يجب ألاّ تكون مجرّد شرح عقائد ووصايا، بل تنشئة على الحياة المسيحيّة بجملتها ودورة لمدّة مناسبة.
البند 2- يحقّ للمنتمين إلى مـرحلة الموعـوظين أن يُـقبَـلوا في خدمة الكلمة والاحتفالات الطقسيّة الأخرى غير المحفوظة للمؤمنين.
البند 3- تُحدّد في الشرع الخاصّ قواعد تُنظَّم بها مرحلة الموعوظين، بتحديد ما عليهم أن يؤدّوه وما يُعترف لهم به من امتيازات.

ق. 588 - في استطاعة الموعوظـــين أن ينتموا إلى أيّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، وفقًا للقانون 30؛ لكن يجب الاحتراس من حثّهم على ما قد يعوق انتماءهم إلى الكنيسة الأصلح لثقافتهم.

ق. 589 - على المرسلين، سواء كانوا من الأجانب أو المحلّيين، أن يتحلّوا بفطرة ومواهب مناسبة؛ ومكوّنين كما يجب في علم الارساليّات والروحانيّة الإرساليّة، وملمّين بتاريخ وثقافة الشعوب المطلوب تبشيرهم.

ق. 590 - في النشاط الإرساليّ يُراعى أن تبلغ الكنائس الفتيّة نضوجها وتُحرز كامل تنظيمها في أقرب وقت، ليتسنّى لها إدارة شؤونها تحت قيادة رئاستها الكنسيّة وتتولّى مهمّة التبشير وتمضي بها قدُمًا.

ق. 591 - على المرسلين أن يسهروا جادّين على:
(1) تشجيع الدعوات للخدمات المقدّسة بحكمة بين حديثي الإيمان، لتزدهر الكنائس الفتيّة بالإكليروس المحلّيّ في أقرب وقت؛
(2) تنشئة خدّام التعليم المسيحيّ، ليتمكّنوا من أداء مهمّتهم في التبشير والخدمة الطقسيّة أيضًا على خير ما يُرام، كمعاونين أكفاء لخدّام الأقداس؛ وفي الشرع الخاصّ يجب الاحتياط أن ينال خدّام التعليم المسيحيّ مكافأة عادلة.

ق. 592 - البند 1- في مناطق الإرساليّات ينبغي أن تُعزّز بعنايّة خاصّة أنماط مناسبة من رسالة العلمانيّين؛ وأن نُشجّع مؤسّسات الحياة المكرّسة، مع أخـــذ فـطرة كـــلّ شعـــب

وطِباعه بعين الاعتبار؛ وأن تُنشَأ حسب الضرورة المدارس وما أشبه ذلك من مؤسّسات للتربيّة المسيحيّة والرقيّ الثقافيّ.

البند 2- كذلك يُعزّز الحوار والتعاون مع غير المسيحيّين على وجه جادّ وبحكمة.

ق. 593 - البند 1- على جميع الكهنة العاملين في مناطق الإرساليّات، أيًّا كان وضعهم، أن يتعاونوا بغيرة على التبشير، كأُسرة كهنوتيّة واحدة.

البند 2- كما عليهم أن يسارعوا إلى معاضدة سائر المرسلين المسيحيّين، وفقًا للقانون 908، مقدّمين للمسيح الربّ شهادة الوحدة.

ق. 594 - مناطق الإرساليّات هي الَّتي يعترف بصفتها هذه الكرسي الرسوليّ.

الباب الخامس عشر
سلطان التعليم الكنسيّ

الفصل الأول
مهمّة الكنيسة التعليميّة على وجه عامّ

ق. 595 - البند 1- الكنيسة، الَّتي ائتمنها المسيح الربّ على وديعة الإيمان، لها بطبيعتها حقّ مستقلّ عن أيّ سلطان بشـــــــــريّ وعليـــــها واجـــب التبشير بالإنجيل بين البشر أجمعين، لتحافظ برعاية الروح القدس على الحقيقة الموحى بها بورع، وتسبر غورها وتبشّر بها وتشرحها بأمانة.

البند 2- من اختصاص الكنيسة، دائمًا وفي كل مكان، إعلان المبادئ الأخلاقيّة، بما في ذلك مبادئ النظام الاجتماعيّ، والحكم في شتّى الأمور الإنسانيّة، على قدر ما تقتضيه كرامة الإنسان وحقوقه الأساسيّة أو خلاص النفوس.

ق. 596 - مهمّة التعليم باسم الكنيسة من اختصاص الأساقفة لا غير؛ لكن يشاركهم في هذه المهمّة وفقًا للشرع، سواء أولئك الَّذين أصبحوا بالدرجة المقدّسة من معاوني الأساقفة، أو أولئك الَّذين انتُدبوا للتعليم من غير أن يُقاموا في درجة مقدّسة.

ق. 597 - البند 1- يتمتّع الحبر الرومانيّ، بحكم منصبه، بالعصمة في سلطان التعليم، إذا ما أعلن على وجه قطعيّ تعليمًا ما كملزم في مادّة الإيمان أو الأخلاق، بصفته الراعي والمعلّم الأعلى لجميع المؤمنين، الَّذي من واجبه أن يثبّت إخوته في الإيمان.

البند 2- كذلك تحظى هيئة الأساقـــفة بالعصمة في التعليم، إذا مـــــارس الأساقفة سلطان التعلـــيم مجتمعين في مجـــمع مسكونـــــيّ، وبصفتهم معلّمين وقـــضـــاة في شـــــــــؤون العقـيدة والآداب

أعلنوا تعليمًا ما في الإيمان أو الآداب كملزم على وجه قطعيّ للكنيسة بأسرها؛ أو إذا أجمعوا على رأي واحد كملزم على وجه قطعيّ، وهم منتشرون في أنحاء العالم، مع حفاظهم على رباط الشركة فيما بينهم ومع خليفة القدّيس بطرس، وتعليمهم رسميًّا مع الحبر الرومانيّ نفسه أمورًا تتعلّق بالإيمان أو الآداب.

البند 3- وأيّ تعليم لا يُعتبر محدّدًا تحديدًا معصومًا، ما لم يتّضح ذلك على وجه صريح.

ق. 598 - وديعة الإيمان الواحدة المؤتمنة عليها الكنيسة، أيّ كلّ ما تضمّنه كلام الله المكتوب أو المنقول وفي نفس الوقت يطرحه كوحي الهيّ إمّا سلطان تعليم الكنيسة الرسميّ، أو تعليمها المألوف العامّ، الَّـــــذي يتجلّى في إجمـــاع المؤمنين على هُدى التعليم المقدّس،[كلّ ذلك] يجب الإيمان به كحقائـــــــق إلهيّة وكاثوليكيّة؛ ولذلك على جميع المؤمنين أن يتجنّبوا أيّ عقيدة تخالفه.

ق. 599- أمّا التعاليم الَّتي يلقيها الحبر الرومانيّ أو هيئة الأساقفة في شأن الإيمان والآداب، لدى ممارستهم سلطان التعليم الرسميّ، لا تقتضي الإيمان بها، بل الخضوع والتوقير بالعقل والإرادة، حتَّى وإن لم يكن في نيّتهم إعلانها على وجه قطعيّ؛ ولذلك ينبغي للمؤمنين تجنّب كلّ ما ينافيها.

ق. 600 - إنّ الأساقفة الَّذين في شركة مع رأس هيئتهم وأعضائها، سواء بمفردهم أو مجتمعين في سينودس أو مجامع خاصّة، هم- مع عدم تمتّعهم بالعصمة في التعليم- ملافنة الإيمان الرسميّون ومعلّمو المؤمنين المعهودين إلى رعايتهم؛ ويجب على المؤمنين أن يلتزموا بسلطان تعليم أساقفتهم الأصيل بروح الخضوع والوقار.

ق. 601- على عاتق كلّ كنيسة واجب ينبغي أن يؤدّيه في المقدّمة البطاركة والأساقفة، وهو الإجابة بأسلوب مناسبٍ لكلّ جيل وثقافة على تساؤلات البشر الخالدة عن معنى الحياة، وتقديم حلّ مسيحيّ لأكثر المشاكل الإنسانيّة إلحاحًا على ضوء الإنجيل، مُتقَصّين علامات الزمن، ليزداد نور المسيح سطوعًا في كلّ مكان ويُضيء على البشر أجمعين.

ق. 602 - في العمل الرعوي لا توضع في الاعتبار مبادئ العلوم الدينيّة فقط بل اكتشافات العلوم الأخرى أيضًا، ويؤخذ بها للبلوغ بالمؤمنين إلى المزيد من الوعي والرزانة في حياة الإيمان.

ق. 603 - تُشجّع مزاولة الآداب والفنون لما لها من قدرة وتأثير فذّ في التعبير عن معنى الإيمان ونقله، مع إفساح المجال للحرّيّة كما يجب وللثقافات المختلفة.

ق. 604 - على رعاة الكنيسة في المقام الأوّل أن يسهروا بلا كلَل للحفاظ على فحوى الإيمان الواحد وتنميته وسط شتّى الطرق الَّتي تعبّر عن العقيدة في الكنائس المختلفة، بحيث لا تتعرّض سلامة الإيمان ووحدته للضرَر، بل تضيء الكنيسة وتتألّق من خلال التنوّع المشروع بصفتها الجامعة.

ق. 605 - يعود للأساقفة، لا سيّما لَدَى اجتماعهم في سينودس أو في مجالس، وللكرسي الرسوليّ بنوع خاصّ، أن ينمّوا كمن له سلطة ويحرسوا ويحموا بورع سلامة الإيمان ووحدته والأخلاق الحميدة، حتَّى بشجب الآراء الَّتي تخالفها إذا لزم الأمر، أو بلفت النظر إلى ما قد يعرّضها للخطر.

ق. 606 - البند 1- نظرًا لما للاهوتيّين من فهم أعمق لسرّ الخلاص، وخبرة في العلوم الدينيّة وما إليها وفي المسائل الحديثة أيضًا، لهم- مع الخضوع بأمانة لسلطان التعليم الكنسيّ الأصيل والاستفادة في الوقت نفسه مما يُتاح لهم من حرّيّة - أن يوضّحوا إيمان الكنيسة ويدافعوا عنه ويجتهدوا في سبيل تقدّم العقيدة.

البند 2- وعليهم، لدى بحثهم في الحقائق اللاهوتيّة والتعبير عنها، أن يحرصوا على بناء أهل الإيمان والتعاون بحذق مع الأساقفة في مهمّتهم التعليميّة.

البند 3- على العاكفين على المواد اللاهوتيّة، لا سيما في الإكليريكيّات والجامعات والكلّيّات، أن يتعاونوا مع غيرهم من المتفوّقين في العلوم الأخرى بتبادل الآراء وتضافر الجهود.

الفصل الثاني
خدمة كلمة الله

ق. 607 - إن خدمة كلمة الله أيّ الوعـــــظ والتعلـــيم الدينيّ وكلّ إرشاد مسيحيّ، بما في ذلك العظة الطقسيّة الَّتي يجـــــــب أن تُحفظ لها الصـــــــــدارة، ينبغي أن يستمدّ غـــذاءه المنعش من الكتاب المقدّس، ويستند إلى التقليد المقدّس؛ أمّا الاحتفال بـ[خدمة] كلمة الله فيُعزّز على وجه مناسب.

ق. 608 - إن الأساقفة والكهنة والشمامسة الإنجيليّين، كلّ حسب درجة رتبته المقدّسة، مهمّتهم الأولى ممارسة خدمة كلمة الله وفقًا للشرع؛ أمّا سائر المؤمنين فعليهم أن يسارعوا إلى المشاركة في هذه الخدمة، كلّ حسب جدارته ووضعه وما فُوِّض إليه.

المادّة الأولى
الوعظ بكلمة الله

ق. 609 - من اختصاص الأسقف الإيبارشيّ الإشراف على الوعظ بكلمة الله في منطقته، مع سرَيان الشرع العامّ.

ق.610 - البند 1- من حقّ الأساقفة أن يعظوا بكلمة الله في أيّ مكان من العالم، ما لم يرفض ذلك الأسقف الإيبارشيّ بصراحة في حالة خاصّة.
البند 2- للكهنة صلاحيّة الوعظ في المكان الَّذي أُرسِلوا أو دُعوا إليه على وجه مشروع.
البند 3- للشمامسة الإنجيليّين أيضًا صلاحية الوعظ نفسها، ما لم يقرّر الشرع الخاصّ غير ذلك.
البند 4- في ظروف غير عاديّة لا سيّما للتعويض من قلّة الإكليروس، للأسقف أن ينتدب سائر المؤمنين أيضًا للوعظ، حتَّى في الكنيسة، مع سرَيان القانون 614 البند4.

ق. 611 - من أُسنِدت إليه رعاية النفوس، له بحكم الوظيفة صلاحيّة الوعظ وبوسعه أيضًا أن يدعو لوعظ المعهودين لرعايته أيَّ كاهن أو شمّاس إنجيليّ، مع سريان القانون 610 بند 3، ما لم يكونا ممنوعَين عن ذلك على وجه شرعيّ.

ق. 612 - البند 1- في المؤسّسات الرهبانيّة أو جمعيّات الحـــــــياة المشتركـــــــة الإكليريكيّة على غِرار الرهبان، من حـــــقّ حبريّ أو بطريركيّ، يعود الإشـــــــراف على الوعـــــــــظ إلى الرؤساء الكبار.
البند 2- وبوسع جميع الرؤساء حتَّى المحلّيّين، من أيّ مؤسّسة حياة مكرّسة، أن يدعوا لوعظ أعضائها أيّ كاهن، أو شمّاس إنجيليّ، مع سريان القانون 610 البند 3، ما لم يكونا ممنوعَين عن ذلك على وجه شرعيّ.

ق. 613 - ضدّ قرار الرئيس الكنسيّ الَّذي يحظر به الوعظ على أحد، يُتاح التظلّم بمفعول ناقل لا غير، ويجب البتّ فيه بدون تأخير.

ق. 614 - البند 1- بالنسبة إلى العظة الَّتي تُشرح بها على مدار السنة الطقسيّة سرائر الإيمان ومبادئ الحياة المسيحيّة، على ضوء الكتاب المقدّس، يُرجى ويُحبّذ أن تكون جزءًا لا يتجزّأ من الطقوس.

البند 2- يجب على الرعاة ومديري الكنائس أن يُعنَوا بأن تُلقى العظة في القدّاس الإلهيّ، في أيّام الآحاد والأعياد الإلزاميّة على الأقلّ، ولا تُهمل إلاّ لسبب هامّ.

البند 3- لا يجوز للراعي أن يؤدّي بواسطة غيره على وجه مألوف واجب وعظ الشعب الموكول إلى عنايته الرعويّة، إلاّ لسبب صوابيّ يعتمده الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

البند 4- العظة محفوظة للكاهن، أو للشمّاس الإنجيليّ أيضًا وفقًا للشرع الخاصّ.

ق. 615 - على الأساقفة الإيبارشيّين أن يُعنوا بتوجيه تعليمات لإلقاء جملة خاصّة من المواعظ في أوقات مناسبة، لتجديد الشعب المسيحيّ الروحيّ.

ق. 616 - البند 1- على الوعّاظ بكلمة الله أن يدَعوا جانبًا كلام الحكمة البشريّة والمواضيع المعقّدة، ليعظوا المؤمنين عن كمال سرّ المسيح الَّذي هو الطريق والحقّ والحياة؛ ويبيّنوا كيف إن الشؤون الأرضيّة والمؤسّسات البشريّة مرتّبة لخلاص البشر أيضًا في تدبير الله الخالق، ولذلك فإنّها قادرة أن تساهم على وجه مرموق في بناء جسد المسيح.

البند 2- ولذلك عليهم أيضًا تلقين تعاليم الكنيسة في ما يتعلّق بكرامة الشخص الإنسانيّ وحقوقه الأساسيّة والحياة العائليّة وشركة الحياة المدنيّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى الشعور بالعدالة الَّتي يجب الالتزام بها في الحياة الاقتصاديّة و[شؤون] العمل شعورًا يُسهم في توطيد السلام على الأرض وتحقيق التقدّم لَدَى الشعوب.

المادّة الثانية
التعليم المسيحيّ

ق.617 - على كلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، ولا سيّما على أساقفتها، واجب جسيم في أن يُلقى التعليم المسيحيّ، لكي يبلغ به الإيمان نضوجه ويتكوّن تلميذ المسيح بمعرفة تعاليم المسيح معرفة أعمق وأوفق، والاتّحاد الوثيق بشخصه يومًا فيومًا.

ق.618 - الوالدان هما أوّل من يجب عليهما تربية البنين على الإيمان وممارسة الحياة المسيحيّة، بالقول والفعل؛ وعلى من يقوم مقام الوالدين وعلى الأشابين واجب مماثل.

ق.619 - وبالإضافة إلى الأسرة المسيحيّة على الرعيّة نفسها وعلى أيّة جماعة كنسيّة أن تُعنى بالتعليم المسيحيّ لأعضائها ودمجهم في الجماعة نفسها، مع توفير الظروف الَّتي تمكّنهم من أن يعيشوا ما تلقّنوه من تعاليم على أكمل وجه.

ق.620- على جمعيّات المؤمنـــــين وأنشطتهم وأنديتهم، ســـــواء هدفـــــت إلى التقوى والرسالة أو إلى الأعـــــــمال الخيريّـــــة والتعاونيّة، أن تُعنى بتكويـــــــــن أعضائها الدينيّ تحت قيادة الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق.621- البند 1- من اختصاص سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين، في حدود منطقة كنيستهم، تحديد قواعد للتعليم المسيحيّ تُنسّق كما يجب في دليل التعليم المسيحيّ، مع العمل بما تُقرّه سلطة الكنيسة العليا.

البند 2- في دليل التعليم المسيحيّ يجب أن يوضع في الاعتبار الطابع الخاصّ بالكنائس الشرقيّة، فتتجلّى في إلقاء التعليم المسيحيّ أهمّيّة الكتاب المقدس والطقوس والتقاليد الخاصّة بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، في علم الآباء وسِيَر القديسين وفنّ الأيقونات أيضًا.

البند 3- لسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين، أن يُعنـوا بتوفير كتب تعليم مسيحيّ ملائمة لفئات المؤمنين المختلفة، بما في ذلك الوسائل والأدوات [اللازمة]، كما وأن يشجّعوا أنشطة التعليم المسيحيّ المختلفة وينّسقوها فيما بينها.

ق.622 - البند 1- على كلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ أن يكون فيها لجنة للتعليم المسيحيّ، يمكن تشكيلها بالاشتراك مع كنائس أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ واقعة في المنطقة أو المحيط الاجتماعيّ الثقافيّ الواحد.

البند 2- يُوضع تحت تصرّف لجنة التعليم المسيحيّ مركز للتعليم المسيحيّ، مهمّته مساعدة الكنائس في القيام بأنشطة التعليم المسيحيّ على وجه منسّق وفعّال، ويصلح أيضًا للتكوين المستمرّ لخدّام التعليم المسيحيّ.

ق.623 - البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ أن يحرص كلّ الحرص على النهوض بالتعليم المسيحيّ وإدارته والإشراف عليه في إيبارشيّته.

البند 2- ولهذا الغرض ليكن في الدائرة الإيبارشيّة مركز إيبارشيّ للتعليم المسيحيّ.

ق.624- البند 1- على الراعي، مع أخذ القواعد الَّتي تقرّرها السلطة المختصّة بعين الاعتبار، أن يبذل قصارى جهده لإلقاء التعليم المسيحيّ على جميع الموكولين إلى عنايته الرعوية، أيًّا كانت سنّهم وأوضاعهم.

البند 2- الكهنة والشمامسة الإنجيليّون الملحقون بالرعيّة يجب عليهم تقديم مساعدتهم للرعاة؛ أمّا أعضاء المؤسّسات الرهبانيّة فوفقًا للقانونَين 479 و542.

البند 3 - أمّا المؤمنون الآخرون المكوَّنون كما يجب، فليسارعوا إلى تقديم مساعدتهم في إلقاء التعليم المسيحيّ.

ق.625 - يجب أن يتّصف التعليم المسيحيّ بالبعد المسكونيّ فتُقدّم فيه صورة صحيحة عن الكنائس والطوائف الكنائسيّة الأخرى؛ على أنّه لا بدّ من العناية بتأمين منهج تعليم مسيحيّ كاثوليكيّ صحيح.

ق. 626 - لا ينسَ جميع الَّذين يؤدّون الخدمة بإلقاء التعليم المسيحيّ أنّهم يمثّلون الكنيسة وأنهم أُرسِلوا إلى تبليغ كلمة الله الموحَى بها لا كلمتهم هم؛ لذلك عليهم أن يقدّموا عقيدة الكنيسة المستقيمة، وإن بطريقة مناسبة لتلاميذهم ومتّفقة مع ما تقتضيه ثقافتهم.

الفصل الثالث
التّربية الكاثوليكيّة

ق.627 - البند 1- إن العناية بتربية البنين تعود أوّلاً إلى الوالدين أو من يقوم مقامهما؛ ولذلك، فعلى هؤلاء، أن يربّوا أبنائهم في بيئة الأسرة المسيحيّة المستنيرة بالإيمان والنابضة بالحبّ المتبادل، لا سيّما على تقوى الله ومحبّة القريب.

البند 2- للوالدين أيضـــــــًا، إذا كـــــان تدبير التربية الكاملة للبنين يفوق طاقتهم، أن يعهدوا بطـــرف من مهمّة التربـــــية إلى غيرهـــــــم، كما لهم أن يخـــــتاروا الوسائـــــــل التربويّة الضروريّة أو المفيدة.

البند 3- ينبغي أن يتمتّع الوالدون بما يجب من الحرّيّة في اختيار الوسائل التربويّة، مع سرَيان القانون633؛ ولذلك على المؤمنين أن يبذلوا جهدهم ليعترف المجتمع المدنيّ بهذا الحقّ ويعزّزه بما تقتضيه العدالة، حتَّى بوسائل ملائمة.

ق. 628 - البند 1- يعود للكنيسة، لكونها ولدت بالمعموديّة خلائق جديدة، أن تُعنى مع الوالدين بتربية أبنائهم تربية كاثوليكيّة.

البند 2- وعلى جميع من أُسنِدت إليهم رعاية النفوس، مساعدة الوالدين في تربية البنين، وتوعيتهم على حقوقهم وواجباتهم، وتوفير التربية الدينيّة لا سيّما للشبيبة.

ق. 629 - على جميع المربّين أن يُعنوا بأخذ تكوين الإنسان المتكامل بعين الاعتبار، ليُهذّب الشبّان مواهبهم الطبيعيّة والذهنيّة والأدبيّة على وجه ملائم، ويتحلّوا بالفضائل المسيحيّة، فيتهيّأوا لمعرفة الله ومحبّته على وجه أكمل، ولتقدير القيم الإنسانية والأدبيّة بضمير مستقيم، والتحلّي بها بحرّية حقيقيّة، مهذّبين في الوقت نفسه الشعور بالعدالة والمسؤوليّة الاجتماعيّة لإقامة تعايش أخويّ مع الآخرين.

ق. 630 - البند 1- على المؤمنـــــين أن يبذلـــوا قصارى جهدهم ليحظى جميع البشر في أنحـــــاء العالـــــم بأســـــره وفي أقـــــرب وقت بفوائد التربية والتعليم المناسبة، مع توجيه عناية خاصّة نحو المعوزين.

البند 2- على جميع المؤمنين تعزيز أنشطة الكنيسة الملائمة للنهوض بالتربية، لا سيّما في إنشاء المدارس وإدارتها وتعضيدها.

المادّة الأولى
المدارس، لاسيّما الكاثوليكيّة

ق. 631 - البند 1- بين وسائل التربية المختلفة، ينبغي تعزيز المدرسة الكاثوليكيّة بعناية خاصّة، ويجب أن تستقطب اهتمام الوالدين والمعلّمين والجماعة الكنائسيّة أيضًا.
البند 2- من حقّ الكنيسة إنشاء المدارس وإدارتها أيًّا كان نوعها أو مستواها.

ق. 632 - في الشرع لا تُعتبر مدرسة ما كاثوليكيّة، ما لم يُنشئها بصفتها هذه الأسقف الإيبارشيّ أو سلطة كنسيّة أعلى، أو ما لم يعتَرفا بصفتها هذه.

ق.633 - البند 1- من اختصاص الأسقف الإيبارشيّ الحكم والبتّ في شؤون أيّ مدرسة إن كانت تلبّي احتياجات التربية المسيحيّة أم لا؛ كما يعود إليه منع المؤمنين من الانتساب إلى مدرسة ما لسبب هامّ.
البند 2- في ظروف متساوية، على الوالدين أن يُعنوا ببعث أبناءهم إلى المدارس الكاثوليكيّة.

ق. 634 - البند 1- على المدرسة الكاثوليكيّة واجب خاصّ في خلق بيئة تنعشها روح الحرّيّة والمحبّة الإنجيليّة وسط الجماعة المدرسيّة، ومساعدة النشء على تطوير شخصيّتهم لينموا معًا وفقًا للخليقة الجديدة الَّتي صاروا إليها بالمعموديّة، وتوجيه الثقافة الإنسانيّة بأسرها لإعلان الخلاص، بحيث تستنير بالإيمان المعرفة الَّتي يحصّلها التلاميذ باطّراد عن العالم والحياة والإنسان.
البند 2- على المدرسة الكاثوليكيّة توفيق هذه الأمور مع ظروفها الخاصّة، تحت إشراف السلطات الكنسيّة المختصّة، إذا ما كان معظم الطلاّب المنتسبين إليها من غير الكاثوليك.
البند 3- على المدرسة الكاثوليكيّة ألاّ تقلّ عن المدارس الأخرى في تحقيق أهداف الشبّان الثقافيّة وتكوينهم الإنسانيّ والاجتماعيّ.

ق. 635 - من أهمّ واجبات الأسقف الإيبارشيّ أن يُعنى بفتح مدارس كاثوليكيّة، لا سيّما إذا لم تكن هناك مدارس أخرى أو كانت غير وافية للغرض، وكذلك مدارس مِهنّية وتقنيّة، على قدر ما تقتضي ذلك أسباب خاصّة وفقًا لظروف المكان والزمان.

ق. 636 - البند 1- يخضع التعليم المسيحيّ في جميع المدارس لسلطة الأسقف الإيبارشيّ وإشرافه.
البند 2- يعود للأسقف الإيبارشيّ أيضًا تعيين أو اعتماد مدرّسي التعليم المسيحيّ الكاثوليكيّ، وعزلهم أو المطالبة بعزلهم إذا اقتضت ذلك أسباب دينيّة أو أخلاقيّة.

ق. 637 – المـــــدارس الَّتي تخـــــلو من التنشـــئة الكاثوليكيّة أو بحكم الأسقف الإيبارشيّ [التنشئة فيها] غير كافية، يجـــــب تعويـــــض جمـــــيع التلاميذ الكاثوليك من التكوين الكاثوليكيّ الصحيح.

ق. 638- البند 1- يعود للأسقف الإيبارشيّ الحقّ في زيارة جميع المدارس الكاثوليكيّة الواقعة في إيبارشيّته زيارة قانونيّة، ما عدا المدارس المتاحة لتلاميذ مؤسّسات الحياة المكرّسة ذات حقّ حبريّ أو بطريركيّ دون سواهم، ومع عدم الإخلال في كلّ حال باستقلال مؤسّسات الحياة المكرّسة في الإشراف على مدارسها.
البند 2- إذا كان هناك عدّة أساقفة إيبارشيّين، يعود حقّ الزيارة القانونيّة إلى الَّذي أسّس المدرسة أو اعتمدها، مالم يُستدرك غير ذلك في لائحة التأسيس أو في اتفاقيّة خاصّة أُبرِمت فيما بينهم.

ق. 639- لمّا كان المدرّسون هم أوّل المسؤولين الَّذين بهم تتمكّن المدارس الكاثوليكيّة من تحقيق أهدافها وأنشطتها، لابدّ لهم من أن يتميّزوا بعلمهم ويكونوا قدوة بشهادة حياتهم ومتعاونين في المقام الأوّل مع الأهالي بل ومع المدارس الأخرى أيضًا.

المادة الثانية
الجامعات الكاثوليكيّة

ق. 640 - البند 1- الجامعة الكاثوليكيّة إنّما تهدف إلى جعل الفكر المسيحيّ حاضرًا على وجه علنيّ وثابت وشامل في ما يُبذَل من مساعٍ لتنميّة الثقافة العليا بأسرها؛ ولذلك فهي تمثّل مؤسّسة للبحث والفكر والتعليم على مستوى رفيع، تُعالَج فيها العلوم الإنسانيّة المختلفة على ضوء الإنجيل.

البند 2- معاهد الدراسات العليا أو الكلّيّات الكاثوليكيّة المستقلّة الأخرى، الَّتي لها نفس هذا الهدف، تُعادَل بالجامعات الكاثوليكيّة، لكن لا بالجامعات والكلّيات الكنسيّة، الوارد ذكرها في القوانين 646 -650.

ق. 641 - في الجامعات الكاثوليكيّة، كلّ مادّة تعالَج على ضوء مبادئها ومنهجها وحرّيّة البحث العلميّ فيها، لبلوغ مطّرد إلى فهم أعمق لهذه الموادّ، مع النظر مليًّا في المسائل والأبحاث المستجدّة في عهدنا المعاصر، ليتّضح على نحو أسمى كيف يلتقي الإيمان والعقل في حقيقة واحدة، ولتكوين أشخاص متميّزين فعلا بثقافتهم وأهل لتولّي أهمّ الوظائف في المجتمع، وشهود في العالم بإيمانهم.

ق. 642 - البند 1- الجامعة الكاثوليكيّة، هي مؤسّسة دراسات عليا تُنشئها أو تعتمدها بهذه الصفة، إمّا السلطة الإداريّة العليا لكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، بعد استشارة الكرسي الرسوليّ، أو الكرسي الرسوليّ نفسه؛ ويجب إثبات ذلك بوثيقة رسميّة.
البند 2- وهذه السلطة العليا، داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، هي البطريرك برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

ق. 643 - في الجامعات الكاثوليكيّة، الخالية من أي كلّيّة لاهوتيّة، يجب على الأقلّ تقديم دراسات لاهوتيّة مناسبة لطلاّب الكلّيات المختلفة.

ق. 644 - مدرّسو الموادّ المتعلّقة بالإيمان والآداب في الجامعات الكاثوليكيّة عليهم أن يكونوا حائزين على تفويض من السلطات الكنسيّة الَّتي يختارها الوارد ذكرهم في القانون 642؛ ومن حقّ هذه السلطة إلغاء هذا الانتداب لأسباب هامّة، لا سيّما إذا افتقروا إلى الجدارة العلميّة أو التربويّة وإلى النزاهة أو سلامة العقيدة.

ق. 645 - للرؤساء الكنسيّين بعد تبادل الآراء أن يعملوا على فتح مساكن ومراكز جامعيّة كاثوليكيّة لدى الجامعات الأخرى أيضًا، يُقدِّم فيها نخبة مختارة من المؤمنين المهيّئين بعناية مساعدتهم الروحيّة والثقافيّة على نحو مستمرّ للشبيبة الجامعيّة.

المادة الثالثة
الجامعات والكلّيات الكنسيّة

ق. 646 - على الرؤساء الكنسيّين في المقام الأوّل أن يدأبوا على دعم الجامعات والكلّيات الكنسيّة، أيّ تلك الَّتي تتناول بنوع خاصّ دراسة الوحي الإلهي والعلوم المقترنة به، ولذلك تمتّ بصلة أوثق بمهمّة الكنيسة التبشيريّة.

ق. 647 - هدف الجامعة أو الكلّيّة الكنسيّة هو:
(1) البحث بحثًا متعمّقًا وعلميًّا في الوحي الإلهيّ وما إليه؛ وتحليل حقائق الوحي الإلهيّ وتنسيقها على وجه منظّم؛ ودراسة المسائل المستجدّة في عهدنا المعاصر على ضوئها، وتقديمها لأبناء العصر على نحو ملائم لثقافتهم؛
(2) تنشئة الطلبة تنشئةً رفيعة المستوى في الموادّ المختلفة، على هُدى العقيدة الكاثوليكيّة، وإعدادهم كما يجب لشتّى أعمال الرسالة أو الخدمة أو التعليم في هذه الموادّ نفسها، ودعم التكوين المستمرّ.

ق. 648- الجامعات والكلّيات الكنسيّة هي تلك الَّتي تنشئها أو تعتمدها على وجه قانونيّ السلطات الكنسيّة المختصّة، وتُعالَج فيها وتُدرّس العلوم الدينيّة والعلوم المتّصلة بها، ولها حقّ منح الدرجات الأكاديميّة بآثار قانونيّة.

ق. 649 – إنشاء الجامعات أو الكلّيات الكنسيّة أو اعتمادها، يعود إلى الكرسي الرسوليّ أو إلى كلّ من السلطة الإداريّة العليا الوارد ذكرها في القانون 642 والكرسي الرسوليّ معًا.

ق. 650 - كلّ ما يتعلّق بلائحة الجامعة الداخليّة أو الكلّيّة الكنسيّة، لا سيّما في ما يخصّ الحكم والإدارة وتعيين المدرّسين أو انتهاء وظيفتهم ومنهج الدراسات ومنح الدرجات الأكاديميّة، يُعمل فيه بالقواعد الصادرة من الكرسي الرسوليّ.

الفصل الرابع
وسائل الاتصال الاجتماعيّ وبنوع خاصّ الكُتُب

ق. 651 - البند 1- يجب على الكنيسة أن تستخدم الوسائل الملائمة للقيام بمهمّة التبشير بالإنجيل في العالم بأسره، ولذلك يجب الدفاع في كلّ مكان عن حقّها في استخدام وسائل الاتصال الاجتماعيّ وبنوع خاصّ في حرّيّة الطباعة والنشر.

البند 2- وعلى جميع المؤمنين أن يساهموا - كلّ من جهته - في رسالة الكنيسة السامية هذه، ويؤازروا أنشطة هذه الرسالة ويعزّزوها؛ ثم إنّ الخبراء في فنّ الاتصال والبثّ، عليهم في المقام الأوّل أن يحرصوا على تعاونهم مع الأساقفة في عملهم الرعويّ، وبذل قصارى جهدهم لإحياء هذه الوسائل واستخدامها بروح المسيح.

ق. 652 - البند 1- على الأساقفة الإيبارشيّين أن يُعنوا، لا سيّما بمساعدة مؤسّسات وسائل الاتصال الاجتماعيّ، بتعليم المؤمنين استخدام هذه الوسائل استخدامًا واعيًا ومفيدًا؛ ويعزّزوا التعاون بين هذه المؤسّسات المختلفة؛ ويؤمّنوا تكوين الخبراء؛ ويشجّعوا أخيرًا المبادرات الحميدة، وفي مقدّمتها الكُتُب الجيّدة، بالإشادة بها وامتداحها، وهذا أولى من ردع المبادرات السيّئة والتنديد بها.

البند 2- حماية لسلامة الإيمان والآداب، يعود للأسقف الإيبارشيّ وسينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة ومجلس الرؤساء الكنسيّين والكرسي الرسوليّ، أن يمنعوا المؤمنين من استخدام وسائل الاتصال الاجتماعيّ أو إشراك الآخرين فيها، بقدر ما تُلحق من أضرار.

ق. 653 - للشرع الخاصّ أن تُسَنّ فيه بالمزيد من التفصيل قواعد في استخدام الراديو والسينما والتليفزيون أو ما أشبه ذلك، لمعالجة مواضيع تتعلّق بالعقيدة الكاثوليكيّة والآداب.

ق. 654 - قواعد الشرع العامّ بخصوص الكتب تسري أيضًا على أيّ كتابات أو مواعظ أخرى كيفما كانت منسوخة بالوسائل التقنيّة، ومهيّأة لنشرها بين الجمهور.

ق. 655 - البند 1- يجب أن يُتاح الكتاب المقدس للمؤمنين من أوسع باب؛ ولذلك يجب العمل على إعداد ترجمات ملائمة وصحيحة حيث لا وجود لها، مذيّلة بتفاسير وافية، بعناية الأساقفة الإيبارشيّين، بل بعمل مشترك مع المسيحيّين الآخرين بقدر ما يمكن تحقيق ذلك على وجه مناسب ومفيد.

البند 2- على جميع المؤمنين ولا سّيما رعاة النفوس، أن يُعنَوا بترويج نسَخ من الكتاب المقدس مذيّلة بحواش ملائمة، صالحة لأن يستخدمها غير المسيحيّين أيضًا.
البند 3- في الطقوس الدينيّة أو التعليم المسيحيّ لا تُستخدم إلاّ طبعات الكتاب المقدّس الحائزة على اعتماد السلطة الكنسية؛ أمّا سائر الطبعات فيجب أن تُرفَق ولو بترخيص السلطة الكنسيّة.

ق. 656 - البند **1-** تُستخدم في الاحتفالات الطقسيّة الكُتُب الحائزة على اعتماد السلطة الكنسيّة لا غير.
البند 2- كُتُب الصلوات والعبادات المهيّأة لاستخدام المؤمنين العامّ أو الخاصّ يلزمها ترخيص السلطة الكنسيّة.

ق. 657 - البند 1- اعتماد النصوص الطقسيّة، بعد أن يُعيد الكرسي الرسوليّ النظر فيها، في الكنائس البطريركيّة محفوظ للبطريرك، برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة؛ وفي الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكم ذاتيّ للمتروبوليت، برضى مجلس الرؤساء الكنسيّين؛ أمّا في سائر الكنائس، فهذا الحقّ للكرسي الرسولي وحده، وفي الحدود الَّتي يقرّرها هو، للأساقفة وهيئاتهم المُقامة على وجه شرعيّ.
البند 2- يعود لهذه السلطات نفسها حقّ اعتماد ترجمات هذه الكتب المهيّأة للاستخدام الطقسيّ، بعد رفع تقرير عنها إلى الكرسي الرسوليّ، إذا تعلّق الأمر بالكنائس البطريركيّة أو المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكم ذاتيّ.
البند 3- أمّا لإعادة طبع الكُتُب الطقسيّة أو أجزاء منها، أو لترجمتها إلى لغة أخرى، في سبيل استخدامها في الطقوس، فيلزم ويكفي أن تثبت مطابقتها للطبعة المعتمدة، بشهادة من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، الوارد ذكره في القانون 662 البند 1.
البند 4- لدى تغيير النصوص الطقسيّة يجب أن يُوضَع في الاعتبار القانون 40 البند 1.

ق. 658 - البند 1- كُتُب التعليم المسيحيّ والنصوص الأخرى المهيّأة لهذا التعليم في المدارس، من أيّ نوع أو مستوىً كانت، وكذلك ترجماتها، تحتاج إلى الاعتماد الكنسيّ.
البند 2- تطبّق القاعدة نفسها في ما يخصّ الكُتُب الأخرى الَّتي تتناول الإيمان أو الآداب، إذا ما استُخدمت كنصوص يُرجع إليها في التعليم المسيحيّ.

ق. 659- الكتب الَّتي تشرح الإيمان الكاثوليكيّ أو الآداب، أيًّا كانت، يُحبّذ أن تحظى ولو بترخيص كنسيّ، مع عدم الإخلال بأحكام مؤسّسات الحياة المكرّسة الَّتي تقتضي أكثر من ذلك.

ق. 660- لا يكتب المؤمنون أيّ شيء في الجرائد أو المنشورات أو المجلاّت الدوريّة الَّتي من عادتها مهاجمة المذهب الكاثوليكيّ أو الآداب الحميدة علانية، إلاّ لسبب صوابيّ ومعقول؛ أمّا الإكليروس وأعضاء المؤسّسات الرهبانيّة فيلزمهم بالإضافة إلى ذلك ترخيص الوارد ذكرهم في القانون 662.

ق. 661- البند 1- الترخيص الكنسيّ المعبّر عنه بلفظة "ليُطبع" لا غير، يعني أن المصنّف خالٍ من أخطاء في ما يتعلّق بالإيمان الكاثوليكيّ والآداب.
البند 2- أمّا الاعتماد الَّذي تمنحه السلطة المختصّة فيعني أن النصّ تقبله الكنيسة أو أنّ المصنّف مطابق لعقيدة الكنيسة الرسميّة.
البند 3- أمّا إذا كان المصنّف مّما نال بالإضافة إلى ذلك إشادة الأسقف الإيبارشيّ أو سلطة أعلى أو امتداحهما، فهذا يعني أنه يعبّر عن عقيدة الكنيسة الرسميّة تعبيرًا جيّدًا ولذلك يستحقّ التأييد.

ق. 662- البند 1- الاعتماد أو الترخيص الكنسيّ لطبع الكُتُب يمكن أن يمنحهما، ما لم يقرّر الشرع صراحة غير ذلك، إمّا الرئيس الكنسيّ المحلّيّ للمؤلف، أو الرئيس الكنسيّ لمحلّ النشر، أو السلطة الأعلى الَّتي تمارس سلطان الحكم التنفيذيّ على الأفراد أو الأماكن.

البند 2- أعضاء المؤسّسات الرهبانيّة، ليسعهم نشر كتابات تتناول مسائل في الإيمان الكاثوليكيّ أو الآداب، يلزمهم أيضًا ترخيص رئيسهم الكبير، وفقًا لدستور الدير أو اللائحة الداخليّة.

ق. 663- البند 1- الترخيص بطبع مصنّف ما أو اعتماده أو الإشادة به أو امتداحه، يسري على النصّ الأصليّ لا على الطبعات الجديدة أو الترجمات.
البند 2- إذا تعلّق الأمر بطبعات الكتاب المقدّس، أو الكُتُب الأخرى الَّتي يلزمها الاعتماد الكنسيّ وفقًا للشرع، لا يكفي الاعتماد الممنوح على وجه شرعيّ من قِبَل رئيس كنسيّ محلّيّ واحد، ليمكن استخدامها في إيبارشيّة أخرى، بل يلزمها الرضى الصريح من قِبَل الرئيس الكنسيّ المحلّيّ لهذه الإيبارشيّة.

ق. 664- البند 1- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يُسند الحكم على الكُتُب إلى رقيب من ضمن القائمة الَّتي أعدّها سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أو مجلس الرؤساء الكنسيّين، أو إلى أشخاص آخرين [يرى] بحكمته أنهم ثقة؛ وأخيرًا يمكن تشكيل لجنة خاصّة من الرقباء بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أو سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين أن يستشيروها.
البند 2- يُختار رقباء يتميّزون بالعلم والعقيدة المستقيمة والحكمة، وعليهم لدى ممارسة وظيفتهم، أن يُدلوا برأيهم بعيدًا عن كل محاباة، وفقًا للعقيدة الكاثوليكيّة، كما يعرضها سلطان التعليم الكنسيّ الأصيل.
البند 3- على الرقباء أن يعبّروا عن رأيهم كتابة؛ فإذا كان إيجابيًّا فللرئيس الكنسيّ بما لديه من حكم سديد، أن يمنح الترخيص أو الاعتماد بتوقيع اسمه؛ وإلاّ فعليه أن يبلّغ مؤلّف المصنّف أسباب الرفض.

ق. 665- البند 1- ليحذّر الرعاة ومديرو الكنائس من أن تُعرض أو تُباع أو تُوزّع في كنائسهم أيقونات أو صور غريبة عن الفنّ الدينيّ الأصيل، أو كتب منافية للدين المسيحيّ أو الآداب.

البند 2- كذلك على الرعاة ومديري الكنائس والمشرفين على المدارس الكاثوليكيّة أيضًا، أن يُعنوا باختيار المشاهد الَّتي يتولّون عرضها - من أيّ نوع كانت - بفطنة وتمييز مسيحيَّين.

البند 3- يُحذّر جميع المؤمنين من أن يُلحِق ما يبتاعونه أو يبيعونه أو يقرأونه أو يتداولونه مع غيرهم، ممّا ورد ذكره في البند الأول، ضررا روحيًّا بهم أو بغيرهم.

ق. 666- البند 1- عمل المؤلّف الثقافيّ يحميه القانون، سواء كتعبير عن شخصيّته أو كمصدر حقوق تتعلّق بالتراث.

البند 2- النصوص القانونيّة والأعمال الرسميّة لأيّة سلطة كنسيّة، وكذلك مجموعاتها الرسميّة، تحت حماية القانون؛ ولذلك لا يجوز إعادة طبعها إلاّ بترخيص منها أو من السلطة الأعلى، مع حفظ الشروط الَّتي تحدّدها هي.

البند 3- تُسَنّ في الشرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ قواعد في هذا الشأن بالمزيد من التفصيل مع العمل بأحكام القانون المدنيّ بالنسبة إلى حقوق المؤلّف.

الباب السّادس عشر
العبادة الإلهيّة ولا سيّما الأسرار المقدّسة

ق. 667- إن الأسرار المقدّسة- الَّتي يجب على الكنيسة أن توزّعها لتقدّم سرائر المسيح تحت علامات حسّيّة- بواسطتها يقدّس ربنا يسوع المسيح البشر بقوّة الروح القدس، ليصبحوا بنوعٍ خاصٍ عبّادًا حقيقيّين لله الآب، ويضمّهم إليه وإلى الكنيسة جسدِه [السرّي]، ولذلك فعلى جميع المؤمنين، لا سيّما خدّام الأقداس، أن يعملوا جاهدين بأحكام الكنيسة في ما يخصّ الاحتفال بهذه الأسرار وقبولها بورع.

ق. 668- البند 1- إن العـــــــــبادة الإلهيّة إذا أقامها باسم الكنيسة أشخاص منتدَبون لذلك على وجه شرعيّ، وبواســـــــطة ممارســـــــات اعتمدتها السلـــــطة الكنسيّة، يُقال لها عبادة عامّة؛ وإلاّ فهي خاصّة.

البند 2- إن السلطة المختصّة بتنظيم العبادة الإلهيّة العامّة هي الوارد ذكرها في القانون 657، مع سرَيان القانون 199 البند 1؛ وليس لأحد غير هذه السلطة أن يضيف على ما تقرّه أو يحذف منه أو يبدّل فيه أيّ شيء.

ق. 669- لمّا كانت الأسرار المقدّسة هي هي للكنيسة بأسرها، وهي جزء من الوديعة الإلهيّة، فللسلطة الكنسيّة العليا وحدها اعتماد أو تحديد ما يلزم لصحّتها.

ق. 670- البند 1- بوسع المؤمنين الكاثوليك حضور الشعائر الدينيّة لدى المسيحيّين الآخرين، والاشتراك فيها لسبب صوابيّ، مع العمل بما يقرّره الأسقف الإيبارشيّ أو سلطة أعلى بعد أخذهما مدى الشركة مع الكنيسة الكاثوليكيّة بعين الاعتبار.

البند 2- إن لم يكن للمسيحيّين غير الكاثوليك أماكن يحتفلون فيها بالعبادة الإلهيّة على وجه لائق، بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يسمح باستخدام أحد المباني أو المدافن أو الكنائس الكاثوليكيّة، وفقًا للشرع الخاص بكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 671- البند 1- يقوم الخدّام الكاثوليك بخدمة الأسرار المقدّسة على وجه جائز، للمؤمنين الكاثوليك لا غير؛ كما لهؤلاء أن يقبلوها على وجه جائز من الخدّام الكاثوليك لا غير.

البند 2- أمّا إذا اقتضت الضرورة أو دعت إلى ذلك فائدة روحيّة حقيقيّة، وبشرط تجنّب خطر الضلال أو اللامبالاة، فيجوز للمؤمنين الكاثوليك، الَّذين يستحيل عليهم ماديًّا أو أدبيًّا الوصول إلى خادم كاثوليكيّ، أن يقبلوا أسرار التوبة والقربان الأقدس ومسحة المرضى من خدّام غير كاثوليك، إذا كانت الأسرار المذكورة أعلاه صحيحة في كنائسهم.

البند 3- كما إن الخدّام الكاثوليك لهم أن يقوموا بخدمة أسرار التوبة والقربان الأقدس ومسحة المرضى على وجه جائز، لمؤمني الكنائس الشرقيّة الَّتي ليست في شركة تامّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، إذا طلبوها من تلقاء أنفسهم وكانوا مستعدّين كما يجب؛ وذلك يسري أيضًا على مؤمني الكنائس الأخرى الَّتي يرى الكرسي الرسوليّ أنّها، بالنسبة إلى الأسرار المقدّسة، في نفس وضع الكنائس الشرقيّة المذكورة أعلاه.

البند 4- أمّا في حالة خطر الموت أو ضرورة أخرى، يرى الأسقف الإيبارشيّ أو سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين أنّها ملِحّة، فيقوم الخدّام الكاثوليك بخدمة الأسرار المقدّسة هذه على وجه جائز، لسائر المسيحيّين أيضًا الَّذين ليسوا في شركة تامّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، إن لم يكن بوسعهم الاتصال بخادم طائفتهم الكنسيّة وطلبوها من تلقاء أنفسهم، بشرط أن يُبدوا بهذه الأسرار إيمانًا يتّفق وإيمان الكنيسة الكاثوليكيّة ويكونوا مستعدّين [لقبولها] كما يجب.

البند 5- الحالات المذكورة في البنود 2 و3 و4 لا تُسنّ فيها قواعد في الشرع الخاصّ إلاّ بعد استشارة السلطة المختصّة -ولو المحلّيّة- للكنيسة أو الطائفة الكنائسيّة غير الكاثوليكيّة المعنيّة بالأمر.

ق. 672- البند 1- أسرار المعموديّة والمسح بالميرون المقدّس والسيامة المقدّسة لا يمكن إعادتها.

البند 2- أمّا إذا كان هناك شكّ راجح في حقيقة أو صحّة الاحتفال بها، ولم يتبدّد هذا الشكّ حتَّى بعد تحرّ جادّ، فتُقام خدمتها تحت شرط.

ق. 673- الاحتفال بالأسرار المقدّسة، وفي مقدّمتها القدّاس الإلهيّ، لكونه عمل الكنيسة [الجامعة]، يجب أن يتمّ قدر المستطاع باشتراك المؤمنين الفعّال.

ق. 674- البند 1 – لـــــــدى الاحتفال بالأسرار المقدّسة يُعمل بدقّة بما جاء في الكُتُب الطقسيّة.

البند 2 - على الخادم أن يحتفل بالأسرار المقدّسة وفقًا للمراسيم الطقسيّة لكنسيته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، ما لم يقرّر الشرع غير ذلك، أو إذا كان الخادم نفسه قد حصل على صلاحيّة خاصّة من الكرسي الرسوليّ.

الفصل الأول
المعموديّة

ق. 675- البند 1- في المعموديّة، بغسل الماء الطبيعيّ، ودعاء اسم الله الآب والابن والروح القدس، يتحرّر الإنسان من الخطيئة ويولد ثانيّة إلى حياة جديدة، ويلبس المسيح ويندمج في الكنيسة الَّتي هي جسد [المسيح].

البند 2- بالمعـــــــــموديّة فقط، إذا ما قُبـــــلت بالفعل، يصـــــــبح الإنسان مؤهّلاً [لنيل] سائر الأسرار المقدّسة.

ق. 676- وفي حالة الضرورة الملحّة، يجوز القيام بالمعموديّة بإتمام ما هو ضروريّ لصحّتها لا غير.

ق. 677- البند 1- يقوم عـــــــــــادة بخدمة المعموديّة كاهن؛ على إن خدمتها- مع عدم الإخـــــــــــلال بالشرع الخاصّ- هي من اختصاص راعي المتقدّم للمعموديّة أو كاهن آخر، لكن بترخـــــيص من هـــــذا الراعـــــــي أو من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ؛ ولسبب هامّ يُفترض هذا [الترخيص] على وجه شرعيّ.

البند 2- أمّا في حالة الضرورة فيجوز أن يقوم بخدمة المعموديّة شمّاس إنجيليّ، وعند غيابه أو إعاقته، إكليريكيّ آخر أو عضو مؤسّسة حياة مكرّسة أو أيّ مؤمن آخر؛ والأب أو الأم أيضًا إذا لم يكن ثمّة من يعرف طريقة التعميد.

ق. 678- البند 1- لا يجوز لأحد القيام بخدمة المعموديّة في منطقة غيره بدون الترخيص الواجب؛ ولكن هذا الترخيص لا يمكن أن يرفضه راعي كنيسة مختلفة متمتّعة بحكم ذاتيّ، لكاهن كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ سينتمي إليها المتقدّم للعماد.

البند 2- في الأماكن حيث يقيم عدد غير قليل من المؤمنين، ليس لهم راعٍ من الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمون إليها، يعيّن الأسقف الإيبارشيّ، إذا أمكن، كاهنًا من تلك الكنيسة نفسها ليقوم بالمعموديّة.

ق. 679 - كلّ إنسانٍ، والإنسان غير المتعمّد فقط، قادر على قبول المعموديّة.

ق. 680- يُعمّد الجنين السقط إن كان حيًّا وإن أمكن ذلك.

ق. 681- البند 1- لكي يُعمّد طفل على وجه جائز يجب:

(1) أن يكون هناك أمـــــــل وطيد في أنّه سوف يُربّى على إيمان الكنيسة الكاثوليكيّة، مع سرَيان البند 5؛

(2) أن يوافق الوالدان، أو أحدهما على الأقلّ، أو من يقوم مقامهما على وجه شرعيّ.

البند 2- يُعمّد الطفل المنبوذ واللقيط، ما لم يثبت بالتأكيد أنّه مُعمَّد.

البند 3- فاقدو الإدراك منذ الطفولة يُعمّدون كالأطفال.

البند 4- طفل لوالدين كاثوليكيّين، أو حتَّى غير كاثوليكيّين، حياته في خطر بحيث يُتوقّع موته قبل أن يبلغ [سنّ] الإدراك، يُعمّد على وجه جائز.

البند 5- يُعمّد طفل لوالدين مسيحيّين من غير الكاثوليك، على وجه جائز، إذا طلب ذلك الوالدان أو أحدهما على الأقلّ، أو من يقوم مقامهما على وجه شرعيّ، واستحال عليهم مادّيًّا أو أدبيًّا الوصول إلى خادمهم الخاصّ.

ق. 682- البند 1- لعماد من اجتاز سنّ الطفولة يجب أن يعبّر عن رغبته في قبول المعموديّة، ويكون ملمًّا بحقائق الإيمان إلمامًا وافيًا، ومختبَرًا في الحياة المسيحيّة؛ كما يجب تنبيهه إلى الندم على خطاياه.

البند 2- يمكن تعميد من اجتاز سنّ الطفولة وقد حاق به خطر الموت، إذا كان له بعض الإلمام بحقائق الإيمان الرئيسيّة وأبدى نيّته كيفما كان في قبول المعموديّة.

ق. 683- يجب الاحتفال بالمعموديّة وفقًا للمراسيم الطقسيّة للكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، الَّتي سينتمي إليها وفقًا للشرع المتقدّم للمعموديّة.

ق. 684- البند 1- ليكن للمتقدّم للمعموديّة ولو إشبين واحد، حسب العرف الكنسيّ العريق في القِدَم.

البند 2- على الإشبين بحكم المهمّة الَّتي قبلها، الوقوف الى جانب المتقدّم للمعموديّة الَّذي اجتاز سنّ الطفولة، في التنشئة المسيحيّة، أو تقديم الطفل إلى المعموديّة، وبذل الجهد ليعيش المتعمّد حياة مسيحيّة تليق بمعموديّته، ويقوم بالواجبات المتّصلة بها بأمانة.

ق. 685- البند 1- ليقوم أحد بمهمّة الأشبين على وجه صحيح يلزمه:
(1) أن يكون قد نال أسرار التنشئة الثلاثة، وهي المعموديّة والمسح بالميرون المقدّس والقربان الأقدس؛
(2) أن يكون منتميًا إلى الكنيسة الكاثوليكيّة، مع سرَيان البند 3؛
(3) أن يعقد النيّة على القيام بهذه المهمّة؛
(4) أن يختاره المتقدّم للمعموديّة نفسه أو والداه أو الأوصياء عليه، أو- إن لم يوجدوا- خادم [المعموديّة]؛
(5) ألاّ يكون أبا المتقدّم للمعموديّة أو أمَّه أو زوجَه؛
(6) ألاّ يكون قد أنزِلت به عقوبة الحرم، ولو الصغير، أو الوقف أو الحطّ أو الحرمان من حقّ القيام بمهمّة الإشبين.
البند 2- ليقوم أحد بمهمّة الإشبين على وجه جائز، يلزمه بالإضافة إلى ذلك أن يكون قد بلغ السنّ المطلوبة في الشرع الخاصّ، ويعيش حياة تليق بالإيمان وبالمهمّة المزمع أن يقوم بها.
البند 3- لسبب صوابيّ، يجوز قبول مؤمن من أيّ كنيسة شرقيّة غير كاثوليكيّة في مهمّة الإشبين، لكن دائمًا بصحبة إشبين كاثوليكيّ.

ق. 686- البند 1- يجب على الوالدين أن يُعمّدا الطفل في أقرب وقت وفقًا للعادة المشروعة.
البند 2- على الراعي العناية بأن يلقّن والدا الطفل المتقدّم للمعموديّة وكذلك من سيقوم بمهمّة الإشبين، معنى هذا السرّ والواجبات المتّصلة به، كما يجب، ويُعَدّوا للاحتفال بالسرّ كما يليق.

ق. 687- البند 1- ما عدا حالات الضرورة، يُحتفل بالمعموديّة في كنيسة الرعيّة، مع عدم الإخلال بالعادات المشروعة.
البند 2- أمّا في المنازل الخاصّة فيمكن إقامة خدمة المعموديّة وفقًا للشرع الخاصّ، أو بترخيص من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق. 688- على خادم المعموديّة أن يُعنى بحضور ولو شاهد واحد -ما لم يكن الإشبين حاضرا- ليمكن بواسطته إثبات الاحتفال بالمعموديّة.

ق. 689- البند 1- يجب على راعي المكان الَّذي يتمّ فيه الاحتفال بالمعموديّة، أن يسجّل في سجلّ المعمّدين، بدقّة وبلا تأخير، أسماء المتعمّدين، مع ذكر الخادم والوالدَين والأشابين والشهود إن وُجدوا، ومكان ويوم العماد، وكذلك مكان الولادة والكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها المعمّدون.
البند 2- وإذا تعلّق الأمر بمولود لأمّ غير متزوّجة، يجب إدراج اسم الأمّ إذا أتضح أمر أمومتها علنًا، أو طلبت الأمّ ذلك من تلقاء نفسها كتابةً أو أمام شاهدين؛ وكذلك يُدرَج اسم الأب إذا ثبتت أبوّته بوثيقة رسميّة، أو بتصريحه هو أمام الراعي وشاهدين؛ أمّا في سائر الحالات فيُسجّل اسم المعمّد من غير أي ذكر لاسم أبيه أو والدَيه.

البند 3- وإذا تعلّق الأمر بابن بالتبنّي، فتُسجّل أسماء المتبنّي، واسم الوالدَين الطبيعيّين أيضًا - على الأقلّ إذا كان هذا هو إجراء التوثيق المدنيّ في تلك المنطقة - ووفقًا للبندين 1 و2 ومع أخذ الشرع الخاصّ بعين الاعتبار.

ق. 690- إن لم تتمّ المعموديّة لا على يد الراعي ولا بحضوره، فيجب على الخادم إحاطة الراعي المحلّيّ علمًا بالأمر.

ق. 691- لإثبات المعموديّة، إن لم يُلحِق الأمر ضررًا بأحد، يكفي تصريح شاهد واحد فوق كلّ شبهة، أو تصريح المعمّد نفسه المبني على حُجَج لا شكّ فيها، لا سيّما إذا قبل المعموديّة بعد تجاوزه سنّ الطفولة.

الفصل الثاني
المسح بالميرون المقدَّس

ق. 692- يجب على المعمّدين أن يُمسَحوا بالميرون المقدَّس، ليصبحوا شهودًا وشركاء أصلح في بناء ملكوت المسيح، بعد ختمهم بموهبة الروح القدس.

ق. 693- الميرون المقدَّس المكوّن من زيت الزيتون أو [زيت] نباتات أخرى وأطياب، لا يُعدّه إلا الأسقف، مع عدم الإخلال بالشرع الخاصّ الَّذي به يُحفظ هذا السلطان للبطريرك.

ق. 694- بناء على تقليد الكنائس الشرقيّة يقوم الكاهن بالمسح بالميرون المقدس، سواء مقترنًا بالمعموديّة أو منفصلاً عنها.

ق. 695- البند 1- يجب القيام بخدمة المسح بالميرون المقدّس مقترنًا بالمعموديّة، إلاّ في حالة الضرورة الحقيقيّة، ولكن في هذه الحالة يُعني بخدمته في أقرب وقت.
البند 2- إذا لم يتمّ المسح بالميرون المقدَّس مقترنًا بالمعموديّة، فعلى الخادم أن يُحيط علمًا بالأمر راعي المكان الَّذي تمّت فيه المعموديّة.

ق. 696- البند1- بوسع جميع كهنة الكنائس الشرقيّة أن يقوموا بخدمة المسح بالميرون المقدَّس على وجه صحيح، إمّا مقترنًا بالمعموديّة أو منفصلاً عنها، لجميع المؤمنين من أيّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، حتَّى من الكنيسة اللاتينيّة.
البند2- بوسع مؤمني الكنائس الشرقيّة أن يقبلوا على وجه صحيح المسح بالميرون المقدَّس، حتَّى من كهنة الكنيسة اللاتينيّة، حسب الصلاحيّة الحائزين عليها.
البند 3- يقوم أيّ كاهن بالمسح بالميرون المقدَّس على وجه جائز لمؤمني كنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ دون سواهم؛ أمّا في ما يخصّ مؤمني الكنائس الأخرى المتمتّعة بحكم ذاتيّ، فيجوز له القيام بذلك إذا تعلّق الأمر برعاياه، ممّن يعمّدهم على وجه شرعيّ، بناء على صفة أخرى، أو بمن يُحيق بهم خطر الموت، مع عدم الإخلال دائمًا بالاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن بين الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 697- التنشئة على سرّ الخلاص بواسطة الأسرار المقدّسة، تكتمل بواسطة قبول القربان الأقدس، ولذلك تُقام خدمة القربان الأقدس للمؤمنين بعد المعموديّة والمسح بالميرون المقدّس في أقرب وقت، وفقًا للشرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

الفصل الثالث
القربان الأقدس

ق. 698- في القدّاس الإلهي، بخدمة الكاهن ومعالجته لتقدمة الكنيسة بشخص المسيح، يستمرّ- بقوّة الروح القدس- ما فعله الربّ يسوع نفسه في العشاء الأخير، إذ أعطى تلاميذه جسده المزمع أن يقدّمه لأجلنا على الصليب، ودمّه المزمع أن يسفكه لأجلنا، مقيمًا بذلك ذبيحة حقيقيّة وسرّيّة، بها تُذكر وتُستحضر- عن طريق الشكر- ذبيحة الصليب الدامية، وتشترك فيها الكنيسة، سواء في التقدمة أو التناول، تعبيرًا عن وحدة شعب الله وتحقيقًا لها، لبنيان جسد المسيح، أعنى الكنيسة.

ق. 699- البند1- للأساقفة والكهنة دون سواهم سلطان الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ.
البند2- الشمامسة الإنجيليّون بموجب خدمتهم مع الأساقفة والكهنة وفقًا لمراسيم الكُتُب الطقسيّة، يشتركون في الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ بطريقة أوثق.
البند3- أمّا سائر المؤمنين، فبإسهامهم- بفضل المعمودية والمسح بالميرون المقدّس- في الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ وفقًا للطريقة المحددّة في الكُتُب الطقسيّة أو الشرع الخاصّ، يشتركون اشتراكًا فعّالاً بذبيحة المسيح، بل اشتراكًا أكمل إذا ما تناولوا من هذه الذبيحة نفسها جسد الربّ ودمّه.

ق. 700- البند1 - في ما يتعلّق بطريقة الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، أيّ الاحتفال به على وجه فرديّ أو مشترك، يجب أن توضع في الاعتبار في المقام الأوّل احتياجات المؤمنين الرعويّة.
البند2 - ولكن، إذا أمكن، ينبغي أن يحتفل الكاهن بالقدّاس الإلهيّ مع الأسقف بترأسه، أو مع كاهن آخر، لأنّه بذلك تظهر وحدة الكهنوت والذبيحة على وجه ملائم؛ على أنّه يبقى لكلّ كاهن ملء الحقّ في الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ على انفراد، لكن لا في الوقت الَّذي يتمّ فيه الاحتفال المشترك في نفس الكنيسة.

ق. 701 - يمكن إقامة الاحتفال المشترك بين أساقفة وكهنة من كنائس مختلفة متمتّعة بحكم ذاتيّ لسبب صوابيّ، لاسيّما لتعزيز المحبّة وإظهار الوحدة بين الكنائس، [وذلك] بترخيص من الأسقف الإيبارشيّ، على أن يتّبع الجميع مراسيم الكتب الطقسيّة للذي يترأس القدّاس، بعيدًا عن أيّ دمج في الطقوس ومع تحبيذ استخدام الملابس الطقسيّة والشارات الخاصّة بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 702 – يُحظر على الكهنة الكاثوليك الاحتفال المشترك بالقدّاس الإلهيّ مع الكهنة أو الخدّام غير الكاثوليك.

ق. 703 - البند1- لا يُسمح لكاهن غريب بالاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، ما لم يُبرز كتاب توصية من رئيسه الكنسيّ لمدير الكنيسة، أو يُثبت صدقه للمدير على وجه وافٍ بطريقة أخرى.

البند2- في استطاعة الأسقف الإيبارشيّ أن يحدّد قواعد بالمزيد من التفصيل في هذا الشأن، يجب أن يعمل بها جميع الكهنة، حتَّى المعصومون منهم كيفما كان.

ق. 704 - يُحبّذ الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ كلّ يوم، ما عدا الأيّام المستثناة وفقًا لمراسيم الكُتُب الطقسيّة، للكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها الكاهن.

ق. 705- البند1 - بوسع الكاهن الكاثوليكيّ أن يحتفل بالقدّاس الإلهيّ على مذبح أيّ كنيسة كاثوليكيّة.
البند2- لكي يتسنّى للكاهن أن يحتفل بالقدّاس الإلهيّ في كنيسة لغير الكاثوليك، يلزمه ترخيص من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق.706- القرابين المقدّسة المقدّمة في القدّاس الإلهيّ هي خبز من القمح الخالص، حديث الصنع، تفاديًا لأي خطر من فساده، وخمر طبيعيّة غير فاسدة من نتاج الكرمة.

ق.707- البند1- يجـــتب أن تُحـــدَّد بدقّـــة في الشـــرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، قواعد تتعلّق بصنع الخبز القربانيّ، والصلوات الواجب على الكهنة تلاوتها قبل الاحتفال بالقـــــدّاس الإلهـــــيّ، وما يجـــــب من صوم قربانيّ، والملابس الطقسيّة، وزمان الاحتفال ومكانه، وما أشبه ذلك.
البند 2- إذا تعذّر وجود ملابس طقسيّة وقربان خاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، جاز استخدام ملابس طقسيّة وقربان من كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، بشرط عدم الإثارة بين المؤمنين.

ق-708- ليُعنَ الرؤساء الكنسيّون المحلّيّون والرعاة ببذل كامل جهدهم في تهذيب المؤمنين على واجب تناول القربان الأقدس في حالة خطر الموت، وفي الأزمنة الَّتي أقرّها تقليد كنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ الجدير بكلّ تقدير، أو شرعها الخاصّ، لا سيّما في الزمن الفصحيّ الَّذي فيه منح المسيح الربّ السرائر القربانيّة.

ق. 709- البند1- القربان الأقدس يوزّعه الكاهن، أو الشمّاس الإنجيليّ أيضًا إذا ورد ذلك في الشرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ.
البند 2- في استطاعة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين أن يسنوا قواعد ملائمة، يتسنّى بموجبها للمؤمنين الآخرين أيضًا أن يوزّعوا القربان الأقدس.

ق. 710- بالنسبة إلى اشتراك الأطفال في القربان الأقدس بعد المعموديّة والمسح بالميرون المقدَّس، يُعمل -مع اتخاذ الاحتياطات الملائمة- بمراسيم الكُتُب الطقسيّة لكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 711- من أدرك أنّه في حال الخطيئة الجسيمة لا يحتفل بالقدّاس الإلهيّ ولا يتناول القربان الأقدس، ما لم يكن هناك سبب هامّ ولم تُتح له الفرصة لقبول سرّ التوبة؛ وفي هذه الحال يجب أن يندم ندامة كاملة، تتضمن العزم على التقدّم إلى هذا السرّ في أقرب وقت.

ق. 712- يُبعد عن تناول القربان الأقدس من هم غير مستحقّين علنًا.

ق. 713- البند1- يُوزع القربان الأقدس أثناء الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ ما لم يقتض سبب صوابيّ غير ذلك.

البند2- في كلّ ما يخصّ الاستعداد للاشتراك بالقربان الأقدس، بالصوم والصلوات والأعمال الأخرى، على المؤمنين أن يتبعوا بأمانة قواعد الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمون إليها، لا في حدود منطقة كنيستهم فحسب، بل قدر المستطاع في كلّ أنحاء العالم.

ق. 714- البند1- الكنائس الَّتي تُحتفل فيها بالعبادة الإلهيّة بطريقة علنيّة، وبالقدّاس الإلهيّ ولو بضع مرّات في الشهر، يُحفظ فيها القربان الأقدس، لا سيّما من أجل المرضى، مع العمل بأمانة بمراسيم الكُتُب الطقسيّة للكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، وعلى المؤمنين أن يؤدّوا له السجود ببالغ الاحترام.

البند 2- يخضع حفظ القربان الأقدس لرقابة الرئيس الكنسيّ المحلّيّ وإشرافه.

ق. 715- البند1- يجوز للكهنة قبول التبرعات الَّتي يقدّمها المؤمنون، وفقًا لعرف الكنيسة المعتمد، للاحتفال بالقدّاس على نيّتهم.

البند2- كما يجوز قبول التبرعات لخدمة [المقدّسات] السابق تقديسها، ولإقامة الذكرى في القدّاس الإلهيّ، إذا جرت العادة المشروعة على ذلك.

ق. 716- مع سريان القانون 1013، يُرجى الأساقفة الإيبارشيّون كلّ الرجاء، أن يعتمدوا قدر المستطاع الممارسة الَّتي بموجبها لا تُقبل عن القدّاس الإلهيّ، إلا التبرعات الَّتي يقدّمها المؤمنون من تلقاء أنفسهم؛ أمّا الكهنة فليسارع كلّ منهم إلى الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، حتَّى بدون أيّ تبرّع، على نيّة المؤمنين، لا سيّما المعوزين منهم.

ق. 717- إذا ما قبل الكهنة تبرّعات للاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، من مؤمني كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، فعليهم واجب جسيم في حفظ قواعد تلك الكنيسة بخصوص هذه التبرّعات، ما لم يتّضح غير ذلك من جهة المتبرّع.

الفصل الرابع
سرّ التوبة

ق. 718- في سر التوبة، المؤمنون الَّذين اقترفوا خطايا بعد المعمودية، ثم تابوا بهدى الروح القدس إلى الله من صميم قلوبهم، وعقدوا بدافع الندامة عن خطاياهم العزم على حياة جديدة، ينالون من الله الغفران بخدمة الكاهن، بالاعتراف لديه وبقبول التكفير المستحق، وفي نفس الوقت يتصالحون مع الكنيسة الَّتي أساءوا إليها بالخطيئة؛ وبهذه الطريقة يُسهم هذا السرّ على أفضل وجه في تعزيز الحياة المسيحيّة، ويعد لقبول القربان الأقدس.

ق. 719- من يدرك أنه في حالة الخطيئة الجسيمة، عليه أن يقبل سرّ التوبة في أقرب وقت ممكن، بل يُرجى جميع المؤمنين كلّ الرجاء أن يقبلوا هذا السرّ بكثيرة، لا سيّما في الأزمنة الملزمة في كنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ للصوم والتوبة.

ق. 720- البند1- الاعتراف الفرديّ والكامل مع الحلّ، هما الطريقة المألوفة الوحيدة الَّتي يتصالح بها مع الله والكنيسة المؤمن الَّذي يدرك أنه في حال الخطيئة الجسيمة؛ ولا تعذّر عن هذا الاعتراف إلاّ الاستحالة الماديّة أو الأدبيّة، وفي هذه الحال يمكن الحصول على المصالحة بطرق أخرى أيضًا.

البند2- على وجه عامّ لا يمكن منح الحلّ لعدة تائبين معًا، ما لم يسبقه اعتراف فرديّ، إلاّ إذا:

(1) أحدق خطر الموت ولم يتوفر للكاهن أو للكهنة الوقت الكافي لخدمة سرّ التوبة، لكلّ تائب بمفرده؛

(2) دعت الضرورة الملحّة، أيّ إذا لم يتوفر- نظرًا لكثرة التائبين- جملة من الكهنة لخدمة سرّ التوبة لكلّ تائب بمفرده، في مدّة ملائمة من الزمن، مما يؤدي إلى إجبارهم على الحرمان من نعمة هذا السرّ أو من قبول القربان الأقدس لمدة طويلة بلا ذنب منهم؛ لكن هذه الضرورة لا تعتبر كافية، إذا لم يتوفر عدد المعرّفين لمجرد ازدحام التائبين الكبير، كما يحدث في بعض الاحتفالات الكبرى، أو الزيارات المقدّسة.

البند 3- الحكم على وجـــــــود هذه الضرورة الملحّة يعود للأسقف الإيبارشيّ، الَّذي بوسعه تحديد حالـــــة الضـــــــرورة، حتَّى بأحـــــــكام عامّة، بعد تبادل الآراء بين البطاركة والأساقفة الإيبارشيّين، من الكنائـــــس الأخـــــرى المتمتّعة بحكم ذاتيّ، الَّذين يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة.

ق.721- البند1- لكي يستفيد المؤمن من الحلّ الممنوح لكثيرين معًا، يلزمه لا أن يكون مستعدًا كما يجب فقط، بل أن يعقد في نفس الوقت العزم على الاعتراف بمفرده في الوقت المناسب، بالخطايا الجسيمة الَّتي لم يمكنه الاعتراف بها على انفراد في الوقت الحاضر.

البند2- ينبغي قدر المستطاع توعية المؤمنين في ما يتعلق بهذه الواجبات، وحضّهم فضلاً عن ذلك على أن يُصدر كلّ منهم فعل الندامة لا سيّما في حالة خطر الموت.

ق. 722- البند1- يقوم بخدمة سرّ التوبة الكاهن لا غير.

البند 2- جميع الأساقفة بوسعهم، بحكم الشرع، خدمة سرّ التوبة في كل أنحاء العالم، إلا- بالنسبة إلى الجواز فقط- إذا رفض الأسقف الإيبارشيّ ذلك صراحة في حالة خاصة.

البند3- أما الكهنة فلكي يفعلوا ذلك على وجه صحيح، يجب أن يكونوا حائزين أيضًا على صلاحية خدمة سرّ التوبة، وهذه الصلاحية تقلّد إما بحكم الشرع نفسه أو بتقليد خاصّ من قبل السلطة المختصّة.

البند4- الكهنة الحائزون على صلاحية خدمة سرّ التوبة، بحكم منصبهم أو بتقليد من قبل الرئيس الكنسيّ المحليّ، للإيبارشيّة الَّتي ينتمون إليها أو الَّتي لهم فيها موطن، بوسعهم خدمة سرّ التوبة على وجه صحيح في جميع أنحاء العالم ولجميع المؤمنين، ما لم يمنعهم عن ذلك صراحة أحد الرؤساء

الكنسيّين المحليّين في حالة خاصّة؛ ويمارسون هذه الصلاحية على وجه جائز، مع العمل بالقواعد الصادرة من الأسقف الإيبارشيّ، وبترخيص ولو مفترض من مدير الكنيسة، أو من رئيس الدير- إذا تعلّق الأمر بمؤسسة حياة مكرّسة.

- **البند1-** بحكم المنصب، يجوز صلاحية خدمة سرّ التوبة، بالإضافة إلى الرئيس الكنسيّ المحليّ الراعي أيضًا ومن يقوم مقام الراعي، كل في نطاق ولايته.
البند2- بحكم المنصب يحوز أيضًا صلاحية خدمة سرّ التوبة، إذا كان كاهنًا، كلّ رئيس مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرهبان، ذات حقّ حبريّ أو بطريركيّ، وذلك بالنسبة إلى جميع أعضاء مؤسّسته، وإلى جميع الَّذين يقيمون في ديره ليل نهار.

ق. 724- البند 1- من اختصاص الرئيس الكنسيّ المحليّ وحده أن يعطي أيّ كاهن، بمنح خاص، صلاحية خدمة سرّ التوبة لجميع المؤمنين، أيًّا كانوا.
البند 2- بوسع رئيس مؤسسة حياة مكرّسة، بشرط أن يكون حائزًا على سلطان الحكم التنفيذيّ، أن يمنح أيّ كاهن- وفقًا لدستور الدير أو اللائحة الداخليّة- الصلاحية الوارد ذكرها في القانون 723 البند2.

ق.725- يصحّ ويجوز لكلّ كاهن أن يمنح الحلّ من أيّ خطيئة، لأيّ تائب حاق به خطر الموت، حتَّى بحضور كاهن آخر حائز على صلاحية خدمة سرّ التوبة.

ق. 726- البند1- صلاحية خدمة سرّ التوبة لا تُنقض إلا لسبب جسيم.
البند2- الرئيس الكنسيّ الوارد ذكره في القانون 722 البند4، إذا نقض صلاحية خدمة سرّ التوبة الَّتي منحها، يفقدها الكاهن في كلّ أنحاء العالم؛ أما إذا نقضتها سلطة مختصّة أخرى، فيفقدها في ولاية السلطة الَّتي نقضتها لا غير.
البند3- صلاحية خدمة سرّ التوبة الوارد ذكرها في القانون 722 البند4، بالإضافة إلى النقض، تنتهي أيضًا بفقدان المنصب أو [بفقدان] الانتماء إلى الإيبارشيّة أو الموطن.

ق. 727- في بعض الأحوال، حرصًا على خلاص النفوس، قد ينبغي الحدّ من صلاحية الحلّ من الخطايا وحفظها لسلطة معيّنة؛ على إن ذلك لا يمكن أن يتمّ إلا برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين أو الكرسي الرسوليّ.

ق. 728- البند1- يُحفظ للكرسي الرسوليّ الحلّ من الخطايا التالية:
(1) الانتهاك المباشر لسرّيّة الاعتراف؛
(2) حلّ الشريك في الخطيئة المخالفة للعفّة.
البند 2- أمّا الأسقف الإيبارشيّ فمحفوظ له الحلّ من خطيئة التسبب في الإجهاض المكتمل.

ق. 729- أيّ حفظ للحلّ من الخطيئة ليس له أيّ مفعول:
(1) إذا كان المعترف مريضًا لا يستطيع مغادرة منزله، أو عروسًا سيحتفل بالزواج؛
(2) إذا رأى المعرّف بحكمه السديد أنّه يتعذّر طلب صلاحية الحلّ من السلطة المختصّة، بدون مشقّة جسيمة للمعترف، أو بدون خطر انتهاك سرّيّة الاعتراف؛
(3) خارج حدود المنطقة الَّتي تمارس فيها السلطة الَّتي حفظت الحلّ سلطانها.

ق. 730- لا يصحّ حلّ الشريك في الخطيئة المخالفة للعفّة، إلا في خطر الموت.

ق. 731- من اعترف بأنّه اتّهم كذبًا لدى السلطة الكنسيّة، معرفًا بريئًا بجريمة الإغراء على خطيئة مخالفة للعفّة، لا يُحلّ قبل أن يرجع على وجه صريح عن تهمته الكاذبة، ويُعرب عن استعداده للتعويض من الأضرار إن وُجدت.

ق. 732- البند1- حسب نوع الخطايا وثقلها وعددها، وبعد النظر في وضع التائب ومدى استعداده للتوبة، على المعرّف أن يعالج الداء بالدواء الناجح ويفرض أعمالاً تكفيريّة ملائمة.
البند2- لا ينسَ الكاهن أن الله أقامه خادمًا للعدالة والرحمة الإلهيّة؛ وكأب روحيّ، عليه أن يبذل النصح الملائم ليستطيع كلّ أحد أن يمضي قدمًا في سبيل دعوته نحو القداسة.

ق. 733- سرّيّة الاعتراف غير قابلة للانتهاك؛ لذلك فليحذر المعرف كلّ الحذر من أن يفضح التائب كيفما كان، بكلمة أو إشارة أو أيّ طريقة أخرى ولأيّ سبب كان.
البند 2- كتمان السرّ واجب أيضًا على المترجم إن وُجد، وعلى جميع الآخرين الَّذين بلغهم علم بالخطايا عن طريق الاعتراف كيفما كان.

ق. 734- البند 1- يُحظر على المعرّف حظرًا تامًّا أن يستخدم المعلومات الحاصل عليها في الاعتراف استخدامًا يسئ إلى التائب، حتَّى مع استبعاد أيّ خطر في إفشائها.
البند2- وصاحب السلطة الَّذي بلغه علم بالخطايا عن طريق الاعتراف الَّذي قبله في أيّ وقت كان، عليه ألا يستخدمه في ممارسة حكمه الخارجي كيفما كان.
البند3- لا يقم مديرو معاهد التربية بخدمة سرّ التوبة لتلاميذهم على وجه مألوف.

ق. 735- البند1- على كلّ من هو مكلّف برعاية النفوس بحكم وظيفته، واجب جسيم في توفير خدمة سرّ التوبة للمؤمنين المؤتمن عليهم، إذا ما طلبوها على وجه ملائم، كما يجب أن تُتاح لهم فرصة الإقبال على الاعتراف الفرديّ في أيام وساعات تناسبهم.
البند2- في حالة الضرورة الملحّة، على كلّ كاهن حائز على صلاحية خدمة سرّ التوبة- وفي خطر الموت على أيّ كاهن آخر أيضًا- أن يقوم بخدمة هذا السرّ.

ق. 736- البند1- المكان الخاص بالاحتفال بسرّ التوبة هو الكنيسة، مع عدم الإخلال بالشرع الخاصّ.
البند2- لعلة المرض أو لسبب آخر صوابيّ، يمكن الاحتفال بهذا السرّ خارج المكان الخاصّ به أيضًا.

الفصل الخامس
مسحة المرضى

ق. 737- البند1- بسرّ مسحة المرضى والصلاة الَّتي يقوم بها الكاهن، ينال المؤمنون المصابون بمرض خطير والنادمون من صميم قلوبهم، النعمة الَّتي بها يتشددون في الرجاء بالثواب الأبديّ، ويُحلّون من خطاياهم، فيهيّأون لإصلاح سيرتهم ويحصلون على العون للتغلّب على مرضهم أو تحمله بصبر.
البند2- في الكنائس الَّتي جرى فيها العرف أن يشترك في خدمة مسحة المرضى عدّة كهنة، يجب الاعتناء بحفظ هذا العرف قدر المستطاع.

ق.738- على المؤمنين أن يسارعوا إلى قبول مسحة المرضى كلّما أصيبوا بمرض خطير؛ وليُعن رعاة النفوس وأقارب المرضى بأن يسعفوهم بهذا السرّ في الوقت المناسب.

ق. 739- البند1- يقدم خدمة مسحة المرضى على وجه صحيح جميع الكهنة دون سواهم.
البند2- تعود خدمة مسحة المرضى للراعي ولنائب الراعي ولسائر الكهنة بالنسبة إلى الموكولين إلى رعايتهم بحكم المنصب؛ أما بترخيص- ولو مفترض- من هؤلاء المذكورين، فيجوز لأيّ كاهن أن يقدم خدمة هذا السرّ، أمّا في حالة الضرورة فذلك واجب عليه.

ق. 740- المؤمنون المصابون بمرض خطير وقد فقدوا الشعور أو الإدراك، يُفترض أنهم يريدون أن تُقدّم لهم خدمة هذا السرّ في خطر الموت، أو في وقت آخر أيضًا، على ما يراه الكاهن.

ق. 741- الزيت المستخدم في سرّ مسحة المرضى يجب أن يكون مباركًا، ويباركه- ما لم يرد غير ذلك في الشرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ- الكاهن نفسه الَّذي يقدّم خدمة السرّ.

ق. 742- يجب إتمام المسح بدقّة، وبالكلمات والترتيب والطريقة المحددة في الكُتُب الطقسيّة؛ أمّا في حالة الضرورة فتكفي مسحة واحدة مع الصيغة المختصّة بها.

الفصل السادس
الرسامة المقدّسة

ق. 743- بسرّ الرسامة الَّتي تتمّ على يد الأسقف، يُقام بقوة الروح القدس الفعّالة خدامًا للأقداس، أولئك الَّذين ينعم عليهم بالمهمّة والسلطان اللذين ائتمن المسيح الربّ رسله عليهما، ويتمتعون بهما على درجات متفاوتة، لإعلان الإنجيل ورعاية شعب الله وتقديسه.

المادة الأولى
خادم الرسامة المقدّسة

ق. 744- الأسقف وحده يقوم بخدمة الرسامة المقدّسة على وجه صحيح، بوضع اليدين والصلاة الَّتي تحدّدها الكنيسة.

ق. 745- رسامـــــة الأسقف تُحفظ- وفقـــــــــًا للشـــــرع- للحبر الرومانيّ أو البطريرك أو المتروبوليت، بحيث لا يجوز لأيّ أسقف أن يرسم أحدًا أسقفًا، ما لم يتضح أوّلاً أنه انتُدب على وجه شرعيّ.

ق. 746- البند1- يُرسم الأسقف على يد ثلاثة أساقفة ما عدا حالة الضرورة القصوى.
البند2- الأسقفان الثاني والثالـــــــــــث- إذا تعذّر حضـــــور أسقفين من نفس الكنيسة المتمتّعة بحكـــــم ذاتـــــــــــيّ الَّتي للأسقف الأوّل المتولّي الرسامة- يمكن أن يكونا من كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 747- المرشّح إلى الدرجة الشمّاسيّة الإنجيليّة أو الكهنوتيّة، يجب أن يرسمه أسقفه الإيبارشيّ، أو أسقف آخر بكتاب ترخيص مشروع للرسامة.

ق. 748- البند 1- الأسقف الإيبارشيّ المختصّ بالرسامة المقدّسة بالنسبة إلى من سينتمي إلى إيبارشيّة ما، هو أسقف الإيبارشيّة الَّتي للمرشح موطن فيها، أو الإيبارشيّة الَّتي أعلن المرشح كتابة أنّه يريد أن يكرّس نفسه لخدمتها؛ أمّا في ما يتعلق بالرسامة المقدّسة بالنسبة إلى من هو منتمٍ أصلاً إلى إيبارشيّة معيّنة، فهو أسقف هذه الإيبارشيّة.
البند2- لا يسعَ الأسقف الإيبارشيّ أن يرسم مرشّحًا خاضعاً له ومنتميًا إلى كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، بدون ترخيص من الكرسي الرسوليّ؛ أمّا إذا تعلّق الأمر بمرشّحٍ منتمٍ إلى كنيسة بطريركيّة، وله موطن أو شبه موطن داخل حدود منطقة هذه الكنيسة، فبوسع البطريرك أيضًا أن يمنح هذا الترخيص.

ق. 749- يُحظر على الأسقف الاحتفال بالرسامة المقدسة في إيبارشية غريبة، بدون ترخيص من أسقفها الإيبارشي، ما لم يقرر الشرع الخاص بالكنيسة البطريركيّة غير ذلك بالنسبة إلى البطريرك.

ق. 750- البند1- يمكن أن يمنح كتاب الترخيص بالرسامة، مع سريان القوانين 472 و537 و560 البند1:

(1) الأسقف الإيبارشيّ الخاصّ [بالمرشح]؛
(2) مدبر الكنيسة البطريركيّة، وبرضى هيئة المستشارين الإيبارشيّين، مدبر الإيبارشيّة أيضًا.
البند2- لا يُمنح مدبّر الكنيسة البطريركيّة كتاب الترخيص بالرسامة لمن ردهم البطريرك، ولا مدبر الإيبارشيّة لمن ردّهم الأسقف الإيبارشيّ.

ق. 751- لا يُمنح كتاب الترخيص بالرسامة، ما لم يسبقه تقديم جميع الشهادات الَّتي يقتضيها الشرع.

ق. 752- بوسع الأسقف الإيبارشيّ الخاصّ [بالمرشح] أن يرسل كتاب الترخيص بالرّسامة لأيّ أسقف من أساقفة نفس الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، لكن لا لأسقف كنيسة غير كنيسة المتقدم للرسامة، إلاّ بترخيص من المذكورين في القانون 748 البند2.

ق. 753- بوسع مانح كتاب الترخيص بالرسامة أو خلفه، أن يحدّدا نطاقه أو ينقضاه، لكن بعد منحه لا يزول بزوال حق مانحه.

المادة الثانية
المؤهّلون للرسامة المقدّسة

ق. 754- بوسع الرجل المُعمَّد دون سواه أن يقبل الرسامة المقدّسة على وجه صحيح.

ق. 755- ليس بوسع الأسقف الإيبارشيّ ولا الرئيس الكبير أن يمنعا الشمّاس الإنجيليّ الخاضع لأحدهما والمهيّأ للكهنوت عن الارتقاء إلى الكهنوت، إلا لعلة بالغة الخطورة وإن خفيّة، مع عدم الإخلال بحقّ التظلّم وفقًا للشرع.

ق. 756- لا يجوز كيفما ولأيّ سبب كان، أن يُكره أحد على قبول الدرجات المقدّسة، أو يُبعد عن قبولها مَن هو جدير بها وفقًا للشرع.

ق. 757- من يرفض قبول درجة مقدّسة أعلى، لا يمكن منعه عن ممارسة الدرجة المقدّسة الحاصل عليها، ما لم يقيّده مانع قانونيّ أو يرَ الأسقف الإيبارشيّ أو الرئيس الكبير أنّه معاق بسبب جسيم آخر.

(1) ما يلزم المرشّحين للرسامة المقدّسة

ق. 758- البند1- لكي يمكن أن يُرسم أحد على وجه جائز يلزمه:
(1) قبول المسح بالميرون المقدّس؛
(2) أخلاق وصفات طبيعيّة ونفسيّة ملائمة للدرجة المقدّسة الّتي سيقبلها؛
(3) السن المقرّرة في الشرع؛
(4) العلم الواجب؛
(5) قبول الدرجات الأدنى وفقًا للشرع الخاصّ بكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ؛
(6) التقيّد بالفترات الزمنيّة المقرّرة في الشرع الخاصّ.
البند 2- يلزم أيضًا ألا يكون المرشّح مقيّدًا بمانع، وفقًا للقانون 762.
البند3- بالنسبة إلى قبول المتزوّجين للدرجات المقدّسة، يُعمل بالشرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ، أو بالقواعد الخاصّة الّتي يقرّرها الكرسي الرسوليّ.

ق. 759- البند1- السنّ المقرّرة لدرجة الشمّاس الإنجيليّ هي تمام الثالثة والعشرين، وبالنسبة إلى الكهنوت تمامًا الرابعة والعشرين، مع سريان الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ إذا تطلب سنًا أكبر.

البند2- التفسيح لأكثر من سنة بالنسبة إلى السنّ المقرّرة في الشرع العامّ، محفوظ للبطريرك، إذا تعلّق الأمر بمرشح له موطن أو شبه موطن داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، وإلاّ فللكرسي الرسوليّ.

ق. 760- البند1- لا تجوز رسامة الشمّاس الإنجيليّ إلا بعد إتمامه بنجاح السنة الرابعة من برنامج الدروس الفلسفيّة واللاهوتيّة، ما لم يقرّر سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو مجلس الرؤساء الكنسيّين غير ذلك.

البند2- أمّا إذا تعلّق الأمر بمرشّح غير مهيّأ لدرجة الكهنوت، فلا تجوز رسامته شمّاسًا إنجيليًّا إلاّ بعد إتمامه بنجاح السنة الثالثة من الدراسات الوارد ذكرها في القانون 354؛ وإذا ما قُبل فيما بعد للكهنوت، فعليه أوّلاً أن يتمّ الدراسات اللاهوتيّة كما ينبغي.

ق. 761- لرسامة المرشّح في درجة الشمّاس الإنجيليّ أو الكهنوت على وجه جائز، عليه أن يقدّم لأسقفه الإيبارشيّ أو لرئيسه الكبير إقرارًا موقّعًا بخط يده، يشهد فيه أنّه يقبل من تلقاء نفسه وباختياره الدرجة المقدّسة والواجبات المتعلّقة بها، ويقف نفسه على الدوام لخدمة الكنيسة، طالبًا في نفس الوقت الموافقة على قبوله في الدرجة المقدّسة.

(2) موانع قبول أو ممارسة الدرجات المقدّسة

ق. 762- البند 1- يُمنع من قبول الدرجات المقدّسة:

(1) المصاب بنوع من الجنون أو مرض نفسيّ آخر، يُعتبر بسببه بعد استشارة الخبراء غير أهل للقيام بالخدمة كما يجب؛

(2) من ارتكب جريمة جحد الإيمان أو الهرطقة أو الانشقاق؛

(3) من حاول الزواج ولو مدنيًّا فقط، سواء كان يمنعه عن الاحتفال بالزواج وثاق الزواج أو درجة مقدّسة أو نذر عفّة علنيّ دائم، أو [حاول الزواج] مع امرأة مرتبطة بزواج صحيح أو مقيّدة بنفس النذر؛

(4) من ارتكب جريمة القتل عمدًا، أو تسبّب في إجهاض مكتمل، وجميع المتعاونين معه على وجه إيجابيّ؛

(5) من بتر نفسه أو غيره على وجه خطير وبسوء نيّة أو حاول الانتحار؛

(6) من أتى عملاً من أعمال الدرجة المحفوظة للمقامين في الدرجة الأسقفيّة أو الكهنوتيّة، سواء كان خاليًا من الدرجة نفسها أو كان ممنوعًا من ممارستها بعقوبة قانونيّة؛

(7) من يمارس وظيفة أو إدارة ممنوعة على الإكليروس وعليه تقديم حساب عنها، إلى أن يترك هذه الوظيفة أو الإدارة ويتحرّر منهما بعد أداء الحساب؛

(8) حديث الإيمان، ما لم يرَ الرئيس الكنسيّ أن لديه الاستعداد الكافي.

البند 2- والأعمال الَّتي قد تنتج عنها الموانع المذكورة في البند 1 الأرقام 2-6، لا تنجم عنها هذه [الموانع] إلاّ إذا كانت خطايا جسيمة وخارجيّة ومقترفة بعد المعموديّة.

ق. 763- يُمنع من ممارسة الدرجات المقدّسة.
(1) من قبل الدرجات المقدّسة على وجه غير شرعيّ، مع امتناعه بمانع قبول الدرجات المقدّسة؛
(2) من اقترف الجرائم أو الأعمال الوارد ذكرها في القانون 762 البند 1 الأرقام 2-6؛
(3) المُصاب بجنون أو مرض نفسيّ آخر، الوارد ذكرهما في القانون 762 البند 1 الرقم 1، إلى أن يأذن له الرئيس الكنسيّ، بعد استشارة خبير، أن يمارس تلك الدرجة المقدّسة.

ق. 764- لا يمكن أن تقرّر في الشرع الخاصّ موانع من قبول أو ممارسة الدرجات المقدّسة؛ وتُرذل العادة المؤدّية إلى مانع جديد أو المخالفة لمانع أقرّه الشرع العامّ.

ق. 765- جهل الموانع لا يُعفى منها.

ق. 766- تتعدّد الموانع باختلاف أسبابها لا بتكرار نفس السبب، ما لم يتعلق الأمر بالمانع الناتج عن القتل عمدًا أو التسبّب في الإجهاض المكتمل.

ق. 767- البند1- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أو الرئيس الكنسيّ لمؤسّسة حياة مكرّسة التفسيح لمرؤوسيهم في موانع قبول الدرجات المقدّسة أو ممارستها ما عدا التالية:
(1) إذا كان الفعل القائم عليه المانع قد حُوّل إلى القضاء؛
(2) في الموانع المذكورة في القانون 762 البند 1 الأرقام 2-4.
البند 2- التفسيح في هذه الموانع محفوظ للبطريرك بالنسبة إلى المرشّحين أو الإكليروس الَّذين لهم موطن أو شبه موطن داخل حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرأسها، وإلاّ فللكرسي الرسوليّ.
البند3- نفس هذا السلطان في التفسيح يعود لأيّ معرّف، في الحالات الخفيّة الملحّة الَّتي لا يمكن فيها الاتّصال بالسلطات المختصّة، مع خطر وشيك في [وقوع] ضرّر جسيم أو عار، لكن لهذا الغرض فقط: ليتسنّى للتائب أن يمارس على وجه جائز الدرجة المقدّسة الحائز عليها أصلاً مع بقاء واجبه في اللجوء إلى السلطة المذكورة في أقرب وقت.

ق. 768- البند1- في التماس الحصول على التفسيح تُذكر جميع الموانع؛ أمّا التفسيح العامّ فيسري أيضًا على الموانع المغفلة بحسن نيّة، ما عدا الوارد ذكرها في القانون 762 البند1 الرقم 4، أو الموانع الأخرى المحوّلة إلى القضاء؛ لكن لا على المغفلة بسوء نيّة.
البند2- إذا تعلّق الأمر بمانع ناتج عن القتل عمدًا أو عن التسبّب في الإجهاض، يجب لصحّة التفسيح، التصريح بعدد الجرائم أيضًا.
البند3- التفسيح العامّ في موانع قبول الدرجات المقدّسة يسري على جميع الدرجات.

المادة الثالثة
ما يجب أن يسبق الرسامة المقدّسة

ق. 769- البند1- على السلطة الَّتي تقبل المرشح للرسامة المقدّسة أن تحصل على:
(1) الإقرار الوارد ذكره في القانون 761، بالإضافة إلى شهادة الرسامة المقدّسة الأخيرة أو- إذا تعلّق الأمر بالرسامة المقدّسة الأولى- شهادة المعموديّة والمسح بالميرون المقدّس أيضًا؛
(2) شهادة الزواج ورضى الزوجة كتابة إذا كان المرشّح متزوّجًا؛
(3) شهادة ما أتمّ من دراسات؛
(4) كتاب شهادة من مدير الإكليريكيّة أو من رئيس مؤسّسة الحياة المكرّسة أو من الكاهن المعهود إليه المرشّح خارج الإكليريكيّة، عن حسن سلوك المرشّح؛
(5) كتاب الشهادة المذكور في القانون 771 البند3؛
(6) كتاب شهادة، إذا اعتبر ذلك مناسبًا، من الأساقفة الإيبارشيّين الآخرين أو من رؤساء مؤسّسات الحياة المكرّسة، الَّذين مكث المرشّح لديهم مدّة من الزمن، عن صفات المرشّح وخلوه من أيّ مانع قانونيّ،
البند 2- تُحفظ هذه الوثائق في أرشيف السلطة نفسها.

ق. 770- الأسقف الَّذي يقوم بالرسامة بموجب كتاب ترخيص مشروع يؤكّد فيه أن المرشّح جدير بقبول الرسامة المقدّسة، بوسعه أن يوافق على هذه الشهادة، لكنه ليس ملزمًا بذلك؛ أمّا إذا رأى ضميريًّا أنّ المرشّح غير جدير فلا يرسمه.

ق. 771- البند1- تُعلن أسماء المرشّحين للترقية إلى الدرجات المقدّسة في الكنيسة الرعويّة لكلّ واحد من المرشّحين وفقًا للشرع الخاصّ.
البند2- يجب على جميع المؤمنين أن يكاشفوا الأسقف الإيبارشيّ أو الراعي، قبل الرسامة المقدّسة، بالموانع الَّتي قد يكون لهم علم بها.
البند3- على الأسقف الإيبارشيّ أن يكلّف الراعي الَّذي يقوم بالإعلان، وكاهنًا آخر أيضًا إذا وجد الأمر مناسبًا، أن يتحرّى جادًّا لَدَى أشخاص جديرين بالثقة، عن سيرة المرشّحين وأخلاقهم، ويرسل كتاب شهادة، يضمّ هذه التحريات والإعلان، إلى الدائرة الإيبارشيّة.
البند4- لا يُهمل الأسـقف الإيبارشـيّ القيام بتحرّيات أخرى ولو خاصّة، إذا رأى الأمر مناسبًا.

ق. 772- على كلّ مرشّح للترقية إلى الرسامة المقدّسة أن يعتكف في خلوة روحيّة بالطريقة المحدّدة في الشرع الخاصّ.

المادة الرابعة
زمن الرسامة المقدّسة ومكانها وتسجيلها وشهادتها

ق. 773- يُحتفل بالرسامات المقدّسة في الكنيسة أمام أعظم عدد ممكن من المؤمنين، يوم أحد أو عيد، ما لم يحبّذ سبب صوابيّ غير ذلك.

ق. 774- البند1- بعـــــد الاحتفال بالرسامـــــة المقدّســـــة يجب تسجيل أسماء كل من المرسومين والأسقف القائـــــــم بالرسامة ومكان ويوم الرسامة، في سجل خاص يُحفظ في أرشيف الدائرة الإيبارشيّة.

البند2- يعطي الأسقف الَّذي قام بالرسامة، كلاًّ من المرسومين، شهادة رسميّة بقبوله الرسامة المقدّسة؛ وعلى هؤلاء- إذا رسمهم أسقف بموجب كتاب ترخيص بالرسامة- أن يقدموا تلك الشهادة إلى أسقفهم الإيبارشيّ أو رئيسهم الكبير، ليتم تسجيل الرسامة المقدّسة في سجل خاصّ يُحفظ في الأرشيف.

ق. 775- على الأسقف الإيبارشيّ أو الرئيس الكبير أن يبلّغ الراعي المسجّلة لديه معموديّة المرسوم، عن الرسامة المقدّسة لكلّ من الشمامسة الإنجيليّين.

الفصل السابع
الزواج

ق. 776- البند1- إنّ عهد الزواج الَّذي وضعه الخالق وحصّنه بشريعته، وبه يقيم الرجل والمرأة، برضاهما الشخصيّ الَّذي لا رجعة فيه، شركة بينهما تشمل الحياة بأسرها، مرتّب بطبيعة أمره لخير الزوجين وإنجاب البنين وتربيتهم.

البند2- بترتيب من المسيح، الزواج الصحيح بين المعمّدين هو سرّ بذات الفعل، به يجمع الله بين الزوجين على مثال الاتّحاد السرمديّ بين المسيح والكنيسة، ونعمة السرّ تمنحهما نوعًا من التكريس والحصانة.

البند3- للزواج خاصتان جوهريّتان: الوحدة وعدم الانحلال، وتكتسب كلتاهما، بفضل السرّ، استقرارًا خاصًّا في الزواج بين المعمّدين.

ق. 777- بالزواج تنشأ بين الزوجين حقوق وواجبات متساوية، في ما يخصّ شركة الحياة الزوجيّة.

ق. 778- بوسع الجميع أن يتزوّجوا، ما لم يمنعهم الشرع.

ق. 779- ينعم الزواج بحماية الشرع، ولذلك في حال الشكّ يجب الأخذ بصحّة الزواج، إلى أن يثبت العكس.

ق. 780- البند1- يحكم زواج الكاثوليك، حتَّى إذا كان طرف واحد كاثوليكيًّا، لا الشرع الإلهيّ فحسب، بل القانون الكنسيّ أيضًا، مع عدم الإخلال باختصاص السلطة المدنيّة، في ما يتعلق بآثار الزواج المدنيّة المحض.

البند2- الزواج بين طرف كاثوليكيّ وآخر معمّد غير كاثوليكيّ، مع عدم الإخلال بالشرع الإلهيّ، يحكمه أيضًا:
(1) الشرع الخاصّ بالكنيسة أو الطائفة الكنسيّة الَّتي ينتمي إليها الطرف غير الكاثوليكيّ، إذا كان لهذه الطائفة قانون زواج خاصّ؛
(2) الشرع الَّذي يخضع له الطرف غير الكاثوليكيّ، إذا لم يكن للطائفة الكنسيّة الَّتي ينتمي إليها قانون زواج خاصّ.

ق. 781- عندما يجب على الكنيسة أن تحكم في صحّة زواج معمّدين من غير الكاثوليك:
(1) في ما يخصّ الشرع الَّذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج يُعمل بالقانون 780 البند2:
(2) في ما يتعلق بصيغة الاحتفال بالزواج، الكنيسة تعترف بأيّة صيغة يقرّرها أو يقبلها الشرع الَّذي كان يخضع له الطرفان عند الاحتفال بالزواج، بشرط أن يكون قد عبّر عن الرضى على وجه علنيّ، وإذا كان ولو أحد الطرفين مؤمنًا من كنيسة شرقيّة غير كاثوليكيّة، أن يكون الاحتفال بالزواج قد تمّ بطقس مقدّس.

ق. 782- البند1- إن الخطبة الَّتي يُحبّذ أن تسبق الزواج، بناءً على تقليد الكنائس الشرقيّة العريق في القدم، يحكمها الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ.
البند2- لا مجال لدعوى المطالبة بالزواج بناء على الوعد به؛ لكن هناك مجال لـ [دعوى] التعويض من الأضرار إذا لزم الأمر.

المادّة الأولى
العناية الرعويّة وما يجب أن يسبق الاحتفال بالزواج

ق. 783- البند1- يجب على رعاة النفوس، أن يعنوا بإعداد المؤمنين للحالة الزوجيّة:
(1) بالوعظ والتعليم المسيحيّ الملائمين للشبّان والبالغين، ليتلقن المؤمنون معنى الزواج المسيحيّ وواجبات الزوجين المتبادلة، وحقّ الوالدين الأساسيّ وواجبهما في العناية بتربية الأبناء تربية بدنيّة وأدبيّة واجتماعيّة وثقافيّة قدر المُستطاع.
(2) بإرشاد المخطوبين شخصيًّا عن الزواج، لإعدادهم لحالتهم الجديدة.
البند2- يُرجى المخطوبون الكاثوليك كلّ الرجاء أن يتناولوا القربان الأقدس عند الاحتفال بالزواج.
البند3- أما بعد الاحتفال بالزواج، فعلى رعاة النفوس أن يساعدوا الأزواج لكي يحافظوا بأمانة على عهد الزواج ويحموه، بلوغًا إلى حياة عائليّة تزداد قداسة وكمالاً يومًا بعد يوم.

ق. 784- تُحدّد في الشرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ- بعد استشارة الأساقفة الإيبارشيّين للكنائس الأخرى المتمتّعة بحكم ذاتيّ ممن يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة- قواعد لاستجواب المخطوبين ووسائل التحري الأخرى، الواجب إتمامها قبل الزواج، لاسيّما ما يتعلق بالعماد وإطلاق الحال، وبعد العمل بذلك بدقّة يمكن الشروع في الاحتفال بالزواج.

ق. 785- البند1- يجـــــب على رعـــــاة النفوس، وفقًا لاحتياجات المكان والزمان، اتّخاذ الوسائل الملائمة لـــــــدرء جمـــــيع الأخطار المؤدّية إلى الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح وغير جائز؛ ولذلك يجب قبل الاحتفال بالزواج، أن يتضح عدم وجود ما يحول دون صحّة الاحتفال به وجوازه.

البند2- في حال خطر الموت، إذا تعذّر الحصول على بينات أخرى، يكفي، ما لم تكن هناك دلائل مخالفة، إقرار المخطوبين- وإذا دعت الحاجة أداؤهما اليمين- أنهما معمّدان وخاليان من أيّ مانع.

ق. 786- يجب على جميع المؤمنين أن يكاشفوا الراعي أو الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، قبل الاحتفال بالزواج، عن الموانع الَّتي قد يكون لهم علم بها.

ق. 787- على الراعي الَّذي قام بالتحرّيات أن يبلّغ نتيجتها فورًا بوثيقة رسميّة، إلى الراعي الَّذي تعود إليه مباركة الزواج.

ق. 788- إذا ما استمر بعد التحري الدقيق شكّ ما في وجود أحد الموانع، فعلى الراعي أن يُحيل الأمر إلى الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق. 789- الاحتفال بالزواج على وجه صحيح، وإن كان ممكنًا في حدِّ ذاته، إلا أنّه لا يجوز للكاهن أن يباركه بدون ترخيص من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ [في الحالات التالية]، فضلاً عن الحالات الأخرى الَّتي يحدّدها الشرع:

(1) زواج الرحّل؛

(2) الزواج الَّذي لا يمكن وفقًا للقانون المدنيّ الاعتراف به أو مباشرته؛

(3) زواج من عليه واجبات طبيعيّة نحو طرف ثالث، أو نحو الأبناء المولودين من اقتران سابق مع هذا الطرف؛

(4) زواج الابن القاصر الَّذي في رعاية والديه، بدون معرفتهما أو ضدّ إرادتهما؛

(5) زواج من هو محظور عليه بحكم كنسيّ أن يتزوّج مرّة أخرى، ما لم يتمّم بعض الشروط؛

(6) زواج من جحد الإيمان الكاثوليكيّ علنًا، حتَّى وإن لم ينتقل إلى كنيسة أو طائفة كنسيّة غير كاثوليكيّة؛ في هذه الحال على الرئيس الكنسيّ ألا يمنح الترخيص إلا بعد العمل بالقانون 814 مع التسويات اللازمة.

المادة الثانية
الموانع المبطلة على وجه عامّ

ق. 790- البند1- المانع المبطل يجعل الشخص غير أهل للاحتفال بالزواج على وجه صحيح.

البند2- المانع وإن تعلّق بواحد فقط من الطرفين، إلاّ إنّه يجعل الزواج غير صحيح.

ق. 791- يُعد المانع علنيًّا إذا أمكن إثباته في المحكمة الخارجيّة؛ وإلاّ فهو خفيّ.

ق. 792- لا تُسن في الشـــرع الخـــاصّ بكنيـــسة متمتّعة بحكم ذاتيّ موانع مبطلة، إلا لأسباب بالغة الأهميّة وبعد تبادل الآراء مع الأســـاقفة الإيبارشيّين المعنيّين بالأمر، من كنائس أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، واستشارة الكرســـي الرسولـــيّ؛ على أن أيّ سلطة أدنى لا يسعها أن تسُن موانع مبطلة جديدة.

ق. 793- تُرذل كلّ عادة تعتمد مانعًا جديدًا، أو تخالف الموانع القائمة.

ق. 794- البند1- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ في حالة خاصّة، لكن لمدّة محدودة فقط ولسبب هام وما دام [هذا السبب] قائمًا، أن ينهي عن الزواج المؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا، وكذلك سائر مؤمني كنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، المقيمين حاليًا ضمن حدود منطقة الإيبارشيّة.
البند 2- إذا تعلّق الأمر برئيس كنسيّ محلّيّ يمارس سلطانه ضمن حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، يمكن أن يضيف إلى مثل هذا النهي بندًا مُبطلاً البطريرك، أمّا في سائر الحالات فالكرسيّ الرسوليّ وحده.

ق. 795- البند1- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يفسّح في موانع الشرع الكنسيّ للمؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا، وكذلك لسائر المؤمنين المنتمين لكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، المقيمين حاليًا ضمن حدود منطقة الإيبارشيّة ما عدا [الموانع] التالية:
(1) الدرجة المقدّسة؛
(2) نذر العفّة العلنيّ الدائم المؤدَّى في مؤسسة رهبانيّة، ما لم يتعلق الأمر بجمعيّات رهبانيّة ذات حقّ إيبارشيّ؛
(3) قتل الزوج.
البند2- التفســـيح في هـــذه الموانـــع محفوظ للكرســـي الرسوليّ، لكن بوسع البطريرك أن يفسّح في موانـــع قـــتل الزوج ونذر العفّة العلنيّ الدائم المؤدَّى في جمعيّات رهبانيّة أيًّا كان وضعها القانونيّ.
البند3- لا يفسّح قطُّ في مانع قرابة الدم في الخط المستقيم، أو في الدرجة الثانية من الخطّ المنحرف.

ق. 796- البند1- عند خطر الموت الملحّ، بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يفسّح للمؤمنين الخاضعين له أينما مكثوا، وكذلك لسائر المؤمنين المقيمين حاليًا في حدود منطقة الإيبارشيّة، في صيغة الاحتفال بالزواج الَّتي قرّرها الشرع، وفي موانع الشرع الكنسيّ كلّها وبعضها، علنيّة كانت أو خفيّة، ماعدا مانع درجة الكهنوت المقدّسة.
البند2- وفي الظروف نفسها وفي تلك الحالات فقط الَّتي يتعذّر فيها الاتصال حتَّى بالرئيس الكنسيّ المحلّيّ، يملك سلطان التفسيح ذاته الراعي، وكاهن آخر حائز على صلاحية مباركة الزواج، والكاهن الكاثوليكيّ المذكور في القانون 832 بند2؛ أمّا إذا تعلّق الأمر بمانع خفيّ فللمعرّف نفس السلطان في المحكمة الباطنيّة، سواء كان ذلك في أثناء سرّ الاعتراف أو خارجًا عنه.

البند3- يعتبر الاتّصال بالرئيس الكنسيّ المحليّ متعذرًا، إذا لم يمكن هذا الاتّصال إلاّ بطريقة غير المراسلة أو المقابلة الشخصيّة.

ق. 797- البند1- إذا اكتشف مانع ما وقد أُعد كلّ شيء للاحتفال بالزواج، ولا يمكن تأجيل الزواج بدون احتمال وقوع ضرّر جسيم، ريثما يتم الحصول على التفسيح من السلطة المختصّة، فسلطان التفسيح في كلّ الموانع- ما عدا الواردة في القانون 795 البند1 العددين 1و2- يعود للرئيس الكنسيّ المحلّيّ، وإذا كانت الحالة خفيّة فلجميع المنصوص عنهم في القانون 796 البند2، مع العمل بالشروط المفروضة فيه.

البند2- يسري هذا السلطان لتصحيح الزواج أيضًا، إذا كان في التأخير الخطر نفسه، ولا يتوفّر وقت للاتّصال بالسلطة المختصّة.

ق. 798- على الكهنة الوارد ذكرهم في القانون 796 البند2، والقانون 797 البند1، أن يُعلموا فورًا الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، بما منحوه في المحكمة الخارجيّة من تفسيح أو تصحيح، ويدوّنوه في سجل الزواج.

ق. 799- التفسيح في المانع الخفيّ الممنوح في المحكمة الباطنيّة بعيدًا عن سرّ [التوبة]، يجب أن يدون في أرشيف الدائرة الإيبارشيّ السرّيّ، ولا حاجة لتفسيح آخر في المحكمة

الخارجيّة، وإن أصبح المانع الخفيّ فيما بعد علنيًّا، ما لم يرد خلاف ذلك في مرسوم الكرسي الرسوليّ، أو [مرسوم] البطريرك أو الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، كل منهما في حدود اختصاصه.

المادة الثالثة
الموانع على وجه خاصّ

ق. 800- البند1- لا يسع الرجل قبل تمام السادسة عشرة من عمره، ولا المرأة قبل تمام الرابعة عشرة من عمرها، الاحتفال بالزواج على وجه صحيح.

البند2- يعود للشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ تحديد سن أكبر للاحتفال بالزواج على وجه جائز.

ق. 801- البند1- العجز السابق والدائم عن المجامعة، سواء كان من طرف الرجل أو من طرف المرأة، مطلقًا كان أو نسبيًّا، يُبطل بطبيعته الزواج.

البند2- إذا كان مانع العجز مشكوكًا فيه، سواء كان الشكّ من حيث الشرع أو من حيث الواقع، فلا يُمنع الزواج، ولا يُعلن بطلانه مادام الشكّ قائمًا.

البند3- العُقم لا يُحرم الزواج ولا يُبطله مع سريان القانون 821.

ق. 802- البند1- غير صحيحة محاولة الزواج من قِبَل من هو مقيّد بوثاق زواج سابق

البند2- وإن كان الزواج السابق غير صحيح أو منحلاً لأيّ سبب كان، فلا يجوز الاحتفال بزواج آخر قبل أن يتّضح شرعًا ويقينًا عدم صحّة [الزواج] السابق أو انحلاله.

ق. 803- البند1- لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح مع غير معمّدين.
البند2- إذا كان أحد الطرفين عند الاحتفال بالزواج يُعتبر في العرف العامّ معمّدًا، أو إذا كان عماده مشكوكًا فيه، تُفترض صحّة الزواج وفقًا للقانون 779 إلى أن يثبت يقينًا أنّ طرفًا كان معمّدًا والآخر غير معمّد.
البند3- في ما يخص شروط التفسيح، يُطبّق القانون 814.

ق. 804- غير صحيحة محاولة الزواج من قِبَل من هو مُقام في درجة مقدّسة.

ق. 805- غير صحيحة محاولة الزواج من قِبَل من أدّى نذر العفّة العلنيّ الدائم في مؤسّسة رهبانيّة.

ق. 806- لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح مع شخص مخطوف أو على الأقل محجوز بقصد الاحتفال بالزواج معه، إلا إذا اختار الزواج طوعًا، بعد فصله عمّن خطفه أو حجزه، ووضعه في مكان أمين وطليق.

ق. 807- البند1- من- يقصد الاحتفال بالزواج من شخص معيّن- يقتل زوج هذا الشخص أو زوجه هو، محاولة زواجه هذه غير صحيحة.
البند2- كذلك غير صحيحة محاولة الزواج من قِبَل من تعاونا على قتل زوج أحدهما تعاونًا ماديًّا أو معنويًّا.

ق. 808- البند1- غير صحيح الزواج في الخطّ المستقيم من قرابة الدم بين الجميع صعودًا ونزولاً.
البند2- غير صحيح الزواج في الخطّ المنحرف حتَّى الدرجة الرابعة بالتضمّن.
البند3- لا يُسمح بالزواج قط ما دام هناك شكّ في وجود قرابة الدم بين الطرفين، في إحدى الدرجات من الخط المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخطّ المنحرف.
البند4- مانع قرابة الدم لا يتعدّد.

ق. 809- البند1- تُبطل قرابة المصاهرة الزواج في أيّ درجة من الخطّ المستقيم وفي الدرجة الثانية من الخطّ المنحرف.
البند2- مانع قرابة المصاهرة لا يتعدّد.

ق. 810- البند1- ينشأ مانع الحشمة العلنيّة:
(1) عن زواج غير صحيح بعد مباشرة الحياة المشتركة؛
(2) عن التسرّي المشتهر أو العلني؛
(3) عن مباشرة حياة مشتركة بين طرفين حاولا الزواج أمام موظف مدنيّ أو أمام خادم غير كاثوليكيّ، مع كونهما ملزمين بصيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا.

البند2- يُبطل هذا المانع الزواج في الدرجة الأولى من الخطّ المستقيم بين الرجل وأقارب المرأة بالدم، وكذلك بين المرأة وأقارب الرجل بالدم.

ق. 811- البند1- تنشأ عن المعموديّة قرابة روحيّة بين الإشبين [من جهة] والمعمّد ووالديه [من جهة أخرى] وهي تُبطل الزواج.
البند2- إذا أعيد العماد تحت شرط، لا تنشأ قرابة روحيّة إلا إذا كان الإشبين هو هو في المرة الثانية.

ق. 812- لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح، لمن تربطهم قرابة شرعيّة ناشئة عن التبنّي، وذلك في الخطّ المستقيم أو في الدرجة الثانية من الخطّ المنحرف.

المادة الرابعة
الزيجات المختلطة

ق. 813- يُحرّم الزواج بدون سابق ترخيص من السلطات المختصّة، بين شخصين معمّدين، أحدهما كاثوليكيّ والآخر غير كاثوليكيّ.

ق. 814- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، منح هذا الترخيص لسبب صوابيّ؛ لكن لا يمنحه ما لم تتمّ الشروط التالية:
(1) أن يعلن الطرف الكاثوليكيّ عن استعداده لدفع خطر ترك الإيمان، ويعد وعدًا صادقًا بأنّه سيبذل كلّ ما في وسعه لتعميد جميع أبنائه وتربيتهم في الكنيسة الكاثوليكيّة؛
(2) أن يُحاط الطرف الآخر في حينه علمًا بهذه الوعود، الواجب أن يؤديها الطرف الكاثوليكيّ، ليتضح أن ذلك الطرف أدرك حقًّا وعود الطرف الكاثوليكيّ وواجباته؛
(3) يجب تلقين الطرفين أهداف الزواج وخصائصه الجوهريّة الَّتي يجب ألا يستبعدها أيّ من المخطوبين.

ق. 815- تقرّر في الشرع الخاصّ بكل كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، الطريقة الَّتي بها تتمّ هذه التصريحات والوعود الَّتي لابد منها، وتحدّد طريقة إثباتها في المحكمة الخارجيّة وتبليغها إلى الطرف غير الكاثوليكيّ.

ق. 816- على الرؤساء الكنسيّين المحلّيّين وغيرهم من رعاة النفوس أن يُعنوا بألاّ يُعوز الزوج الكاثوليكيّ والأبناء المولودين من زواج مختلط العون الروحيّ للإيفاء بواجبات ضميرهم، ويساعدوا الزوجين على تعزيز الوحدة في شركة الحياة الزوجيّة والعائليّة.

المادة الخامسة
الرضى في الزواج

ق. 817- البند1- الرضى في الزواج هو فعل إراديّ به الرجل والمرأة يهب كلاهما ذاته للآخر ويقبله بعهد لا رجعة فيه، لإقامة الزواج.
البند2- ليس في إمكان أيّ سلطان بشريّ أن يعوّض من الرضى في الزواج.

ق. 818- غير مؤهّل للاحتفال بالزواج:
(1) من ينقصه الإدراك الكافي؛
(2) من يعاني من نقص جسيم في التمييز والحكم على الحقوق والواجبات الزوجيّة الجوهريّة الواجب على كليهما تقديمها وقبولها؛
(3) من لا يستطيع تولّي واجبات الزواج الجوهريّة لأسباب ذات طابع نفسي.

ق. 819- لكي يكون ثمّة رضى في الزواج لابد بأقلّ تقدير ألا يجهل من يحتفل بالزواج، أنه شركة دائمة بين الرجل والمرأة، يترتب عليه إنجاب البنين عن طريق مشاركة ما جنسيّة.

ق. 820- البند1- الغلط في الشخص يجعل الزواج غير صحيح.
البند2- الغلط في صفة الشخص، حتَّى وإن كان سبب الزواج، لا يُبطل الزواج، ما لم تكن هذه الصفة مقصودة بطريقة مباشرة ورئيسيّة.

ق. 821- يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح من وقع في خدعة دُبرت له لنيل رضاه، متعلّقة بإحدى صفات الطرف الآخر الَّتي قد تنغص بطبيعتها شركة الحياة الزوجيّة على نحو خطير.

ق. 822- الغلط في ما يخص وحدة الزواج أو عدم انحلاله أو كرامته كسرٍّ [مقدس]، لا يفسد الرضى الزواجيّ، ما لم يكن هو الدافع للإرادة.

ق. 823- العلم أو الاعتقاد أن الزواج باطل، لا يستبعدان بالضرورة الرضى الزواجيّ.

ق. 824- البند1- يُفترض أن رضى النفس الباطنيّ مطابق للألفاظ أو الإشارات المستخدمة لَدَى الاحتفال بالزواج.
البند2- لكن إذا استبعد أحد الطرفين أو كلاهما، بفعل إراديّ صريح، الزواج نفسه أو أحد عناصر الزواج الجوهريّة أو إحدى خصائصه الجوهريّة، يحتفل بالزواج على وجه غير صحيح.

ق. 825- غير صحيح الزواج المحتفل به بسبب إكراه أو خوف شديد [صادر] عن علّة خارجيّة ولو بدون قصد، أُرغم أحد على اختيار الزواج للتخلّص منهما.

ق. 826- الزواج بشرط لا يمكن الاحتفال به على وجه صحيح.

ق. 827- وإن كان قد تمّ الاحتفال بالزواج على وجه غير صحيح بسبب مانع أو عيب في صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة في الشرع، يُفترض استمرار الرضى الَّذي أبدِي إلى أن يثبت العدول عنه.

المادة السادسة
صيغة الاحتفال بالزواج

ق. 828- البند1- ليست زيجات صحيحة إلا الَّتي يُحتفل بها بطقس مقدّس، أمام الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أو الراعي المحلّيّ، أو الكاهن الَّذي منحه أحدهما صلاحية مباركة الزواج، وأمام شاهدين لا أقل، لكن وفقًا لأحكام القوانين التالية، ومع عدم الإخلال بالاستثناءات المذكورة في القانون 832 والقانون 834 البند2.

البند2- بالطقس المقدّس يُعنى هنا اشتراك الكاهن بحضوره وبركته.

ق. 829- البند1- إن الرئيس الكنسيّ المحلّيّ والراعي المحلّيّ، منذ الحيازة القانونيّة لوظيفتهما، وما داما يمارسانها على وجه شرعيّ، يباركان الزواج على وجه صحيح في كلّ مكان داخل حدود منطقتهما، سواء كان الطرفان من الخاضعين لهما، أو من غير الخاضعين بشرط أن يكون ولو أحدهما منتميًا إلى كنيستهما المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

البند2- الرئيس الكنسيّ والراعي الشخصيّ، بحكم وظيفتهما وفي نطاق ولايتهما، لا يباركان الزواج على وجه صحيح إلا إذا كان ولو أحد الطرفين خاضعًا لهما.

البند3- بحكم الشرع نفسه ومع العمل بالأمور الأخرى الَّتي يقتضيها الشرع، للبطريرك صلاحية مباركة الزيجات بنفسه في جميع أنحاء العالم، بشرط أن يكون ولو أحد الطرفين منتميًا إلى الكنيسة الَّتي يرأسها.

ق. 830 - البند1- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ والراعي المحلّيّ، ما داما يمارسان وظيفتهما على وجه شرعيّ، أن يمنحا كهنة من أيّة كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، بما في ذلك الكنيسة اللاتينيّة، صلاحية مباركة زواج معيّن، داخل حدود منطقتهما.

البند2- أمّا الصلاحية العامّة لمباركة الزيجات، فبوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يمنحها دون سواه، مع سريان القانون 302 البند2.

البند3- منح صلاحية مباركة الزيجات لكي يكون صحيحًا، يجب أن يُعطي لكهنة معيّنين صراحة، بل كتابة إذا تعلّق الأمر بالصلاحية العامّة.

ق. 831- البند1- يبارك الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أو الراعي المحلّيّ الزواج على وجه جائز:

(1) بعد التأكّد من الموطن أو شبه الموطن أو المكوث لمدّة شهر، أو – في حالة الرُّحّل- من مكوث أحد الطرفين حاليًا في مكان الزواج؛

(2) بعد الحصول- إذا لم تتوفّر هذه الشروط- على ترخيص من الرئيس الكنسيّ أو راعي موطن أو شبه موطن أحد الطرفين، ما لم يُعف عن ذلك سبب صوابيّ؛

(3) في مكان ولو مقصور على كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، ما لم يرفض ذلك صراحة الرئيس الكنسيّ الَّذي يمارس سلطانه في ذلك المكان.

البند2- يُحتفل بالزواج أمام راعي العريس، ما لم يقتض الشرع الخاصّ غير ذلك، أو أعفي عن الأمر سبب صوابيّ.

ق. 832- البند1- إذا لم يمكن بدون مشقّة جسيمة، حضور الكاهن المختصّ وفقًا للشرع أو الاتّصال به، بوسع الراغبين في زواج حقيقيّ أن يحتفلوا به على وجه صحيح وجائز أمام الشهود فقط:

(1) في خطر الموت؛
(2) بعيدًا عن خطر الموت، بشرط أن يُرجّح بحكمة استمرار الظروف نفسها لمدّة شهر.
البند 2- إذا توفّر في كلتا الحالَتين وجود كاهن آخر، فليُدع -إذا أمكن- لمباركة الزواج، مع بقاء الزواج صحيحًا أمام الشهود وحدهم؛ وفي كلتا الحالَتين يمكن دعوة حتَّى كاهن غير كاثوليكيّ.
البند3- إذا تمّ الاحتفال بالزواج أمام الشهود فقط، لا يهمل الزوجان قبول بركة الزواج من الكاهن في أقرب وقت.

ق. 833- البند1- بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ منح أيّ كاهن كاثوليكيّ صلاحية مباركة زواج مؤمني أيّ كنيسة شرقيّة غير كاثوليكيّة، لا يمكنهم بدون مشقّة جسيمة الاتّصال بكاهن من كنيستهم، إذا طلبوا ذلك من تلقاء أنفسهم، وبشرط عدم وجود ما يحول دون صحّة أو جواز الاحتفال بالزواج.
البند2- على الكاهن الكاثوليكيّ تبليغ الأمر، إذا أمكن، إلى السلطة المختصّة بهؤلاء المؤمنين قبل مباركة الزواج.

ق. 834- البند1- يجب الالتزام بصيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا، إذا كان ولو أحد الطرفين المحتفلين بالزواج معمّدًا في الكنيسة الكاثوليكيّة أو منضمًّا إليها.
البند2- أمّا إذا احتفل الطرف الكاثوليكيّ المنتمي لأيّة كنيسة شرقيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ بالزواج من طرف تابع لكنيسة شرقيّة غير كاثوليكيّة، فصيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا يُعمل بها من حيث الجواز فقط؛ أمّا من حيث الصحّة فتلزم مباركة الكاهن مع العمل بالأمور الأخرى الَّتي يقتضيها الشرع.

ق. 835- التفسيح في صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا محفوظ للكرسي الرسوليّ أو للبطريرك، على ألا يمنحه إلا لسبب بالغ الأهمية.

ق. 836- للاحتفال بالزواج يجب مراعاة مراسيم الكُتُب الطقسيّة والعادات المشروعة، ماعدا حالة الضرورة.

ق. 837- البند1- لصحّة الاحتفال بالزواج، لابد أن يحضر الطرفان معًا، وأن يعبّر الواحد للآخر عن رضاه بالزواج.
البند2- لا يمكن الاحتفال بالزواج على وجه صحيح بواسطة وكيل، ما لم يقرر في الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ غير ذلك، وفي هذه الحال يجب أيضًا تدبير الشروط اللازمة الَّتي بموجبها يمكن الاحتفال بمثل هذا الزواج.

ق. 838- البند1- يُحتفل بالزواج في كنيسة الرعيّة، أو – بترخيص من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أو الراعي المحلّيّ- في مكان مقدّس آخر؛ لكن في أماكن أخرى لا يمكن الاحتفال به إلا بترخيص من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ.
البند2- في ما يتعلق بوقت الاحتفال بالزواج، يجب العمل بالقواعد المقرّرة في الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 839- سواء قبل أو بعد الاحتفال على وجه قانونيّ، يُحظر القيام باحتفال دينيّ آخر بنفس الزواج لإبداء أو لتجديد الرضى في الزواج، كما يُحظر الاحتفال الدينيّ الَّذي يطلب فيه كاهن كاثوليكيّ وخادم غير كاثوليكيّ معًا الرضى من الطرفين.

ق. 840- البند1- لسبب هامّ وملحّ، بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يأذن بالاحتفال بالزواج سرًّا، ويترتب على ذلك واجب جسيم بكتمان السرّ، يُلزم الرئيس الكنسيّ المحلّيّ والراعي والكاهن الحائز على صلاحية مباركة الزواج والشهود وأحد الزوجين إذا كان الآخر غير راض بإفشاء السرّ.

البند2- يزول واجب الرئيس الكنسيّ المحلّيّ في كتمان السرّ، إذا نتج عن هذا الكتمان عثار خطير أو امتهان جسيم لقدسيّة الزواج.

البند3- الزواج المحتفل به سرًّا إنّما يُدوّن في سجل خاصّ، يُحفظ في أرشيف الدائرة الإيبارشيّة السرّيّ، ما لم يحلّ دون ذلك سبب بالغ الأهميّة.

ق. 841- البند1- بعد الاحتفال بالزواج، على راعي مكان الاحتفال أو من ينوب عنه -حتَّى وإن لم يبارك أيّ منهما الزواج- أن يدون في أقرب وقت في سجلّ الزيجات، أسماء الزوجين، والكاهن الَّذي بارك، والشهود، ومكان ويوم الاحتفال بالزواج، والتفسيح- إذا اقتضى الأمر- في صيغة الاحتفال بالزواج أو في الموانع، ومانح التفسيح، مع ذكر المانع ودرجته والصلاحية الممنوحة لمباركة الزواج، وكذلك الأمور الأخرى حسب الطريقة الَّتي يقرّرها أسقفه الإيبارشيّ.

البند2- علاوة على ذلك، على الراعي المحلّيّ أن يدون في سجلّ العماد أنّ الزوج أحتفل بالزواج في يوم كذا في رعيّته؛ أما إذا كان الزوج قد تعمد في مكان آخر، فيجب على الراعي المحلّيّ أن يرسل بنفسه أو عن طريق الدائرة الإيبارشيّة شهادة الزواج إلى الراعي المدونة لديه معموديّة ذلك الزوج، ولا يطمئن إلى أن يبلغه نبأ تسجيل الزواج في سجلّ العماد.

البند3- إذا احتُفل بالزواج وفقًا للقانون 832، فعلى الكاهن- إذا كان هو الَّذي باركه، وإلاّ فعلى الشهود والزوجين- أن يُعنوا بتسجيل الاحتفال بالزواج في السجلات المقرّرة في أقرب وقت.

ق. 842- إذا صُحّح الزواج في المحكمة الخارجيّة، أو أُعلن بطلانه أو انحلّ على وجه شرعيّ- ماعدا حالة الوفاة- يجب إبلاغ راعي المكان الَّذي احتُفل فيه بالزواج، ليسجل ذلك في سجلي الزواج والعماد.

المادّة السابعة
تصحيح الزواج
(1) التصحيح العاديّ

ق. 843- البند1- لتصحيح زواج غير صحيح بسبب مانع مُبطل، يلزم أن يزول المانع أو يُفسح فيه، وأن يُجدد الرضى ولو الطرف الَّذي له علم بالمانع.

البند2- هذا التجديد مطلوب لصحّة التصحيح، حتَّى وإن كان الطرفان قد أبديا رضاهما في البداية ولم يعدلا عنه فيما بعد.

ق. 844- تجديد الرضى يجب أن يكون فعلاً إراديًّا جديدًا في الزواج الَّذي يعلم أو يعتقد الطرف المجدّد أنه كان غير صحيح منذ البداية.

ق.845- البند1- إذا كان المانع علنيًّا وجب على الطرفين تجديد رضاهما، وفقًا لصيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا.
البند2- إذا كان المانع خفيًّا، يكفي أن يُجدّد الرضى على حدة وسرًّا؛ وذلك من قبل الطرف الَّذي له علم بالمانع بشرط أن يستقرّ الطرف الآخر على الرضى الَّذي أبداه، أو من قبل الطرفين إذا كان المانع معروفًا لدى كليهما.

ق. 846- البند1- يُصحّح الزواج غير الصحيح بسبب عيب في الرضى، إذا الطرف الَّذي لم يرضَ، عاد ورضي، بشرط أن يستقر الطرف الآخر على الرضى الَّذي أبداه.
البند2- إذا لم يكن إثبات العيب في الرضى، يكفي الطرف الَّذي لم يرضَ أن يبدي رضاه على حدة وسرًّا.
البند3- إذا كان إثبات عيب الرضى ممكناً، فلابد من تجديد الرضى حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقررة شرعاً.

ق. 847- لتصحيح الزواج غير الصحيح بسبب عيب في صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة في الشرع، يجب الاحتفال به من جديد حسب هذه الصيغة.

(2) التصحيح من الأصل

ق. 848- البند1- التصحيح من الأصل لزواج غير صحيح هو تصحيحه بدون تجديد الرضى، تمنحه السلطة المختصّة ويتضمن التفسيح في المانع إن وُجد وفي صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة في الشرع إن لم يُعمل بها، كما [يتضمن] مفعولاً رجعيًّا للآثار القانونيّة بالنسبة إلى الماضي.
البند2- يتم التصحيح منذ منح الإنعام، أمّا المفعول الرجعيّ فيعتبر عائدًا إلى حين الاحتفال بالزواج، ما لم يُستدرك غير ذلك صراحة عند منح [الانعام].

ق. 849- البند1- يمكن منح تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح، حتَّى بدون علم أحد الطرفين أو كليهما.
البند 2 – لا يمنح التصحيح من الأصل إلا لسبب هامّ، وعلى أن يكون هناك احتمال أن الطرفين يريدان الاستقرار في شركة الحياة الزوجيّة.

ق. 850- البند 1 – يمكن تصحيح الزواج غير الصحيح، بشرط أن يستقر رضى الطرفين.
البند 2 – الزواج غير الصحيح بسبب مانع من شرع إلهيّ لا يمكن تصحيحه على وجه صحيح إلا بعد زوال المانع.

ق 851 - البند 1 – إذا خلا من الرضا الطرفان أو أحدهما لا يمكن تصحيح الزواج من الأصل على وجه صحيح، سواء خلا الرضا منذ البداية أو أبدى في البداية ثم عدل عنه.

البند 2 – أمّا إذا خلا الرضا في البداية ثم أبدى فيما بعد، فيمكن منح تصحيح الزواج منذ إبداء الرضا.

ق. 852 - بوسع البطريرك والأسقف الإيبارشيّ منح التصحيح من الأصل في حالات فرديّة، إذا حال دون صحّة الزواج عيب في صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا، أو مانع بوسعهما التفسيح فيه، وفي الحالات المحدّدة في الشرع بعد استيفاء الشروط المنصوص عنها في القانون 814؛ وفي سائر الحالات، وإن تعلق الأمر بمانع من شرع لإلهيّ وقد زال، فالتصحيح من الأصل يمكن أن يمنحه الكرسي الرسوليّ دون سواه.

المادة الثامنة
انفصال الزوجين
(1) حلّ الوثاق

ق. 853 - إنّ وثاق سرّ الزواج بعد اكتمال الزواج، لا يمكن حلّه بأيّ سلطان بشريّ ولأيّ سبب كان، ما عدا الموت.

ق. 854- البند1- الزواج المبرم بين طرفين غير معمّدين، ينحلّ بحكم الشرع بناء على الامتياز البولسيّ، في صالح إيمان الطرف الَّذي يقبل العماد، إذا احتفل هذا الطرف بزواج جديد وبشرط أن يهجره الطرف غير المعمّد.

البند2- يعتبر الطرف غير المعمّد قد هجر إذا رفض مساكنة الطرف المعمّد بسلام ومن غير إهانة الخالق، ما لم يُتح الطرف المعمّد بعد قبوله العماد، سببًا صوابيًّا ليهجره الآخر.

ق. 855- البند1- ليحتفل الطرف المعمّد بزواج جديد على وجه صحيح يجب استجواب الطرف غير المعمّد:

(1) إن كان يريد هو أيضًا قبول العماد؛

(2) إن كان يريد ولو مساكنة الطرف المعمّد بسلام وبدون إهانة الخالق.

البند 2- هذا الاستجواب يجب أن يتمّ بعد المعموديّة؛ ولكن بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يأذن لسبّب هامّ بأن يتمّ الاستجواب قبل المعموديّة، بل بوسعه أيضًا أن يفسّح في الاستجواب، سواء قبل أو بعد المعموديّة، إذا تبيّن له عن طريق إجراء ولو مختصر وغير قضائيّ أن ذلك غير ممكن أو غير مفيد.

ق. 856- البند1- يتمّ الاستجواب عادة على يد سلطة الرئيس الكنسيّ التابع له الطرف المهتدي، على أن تُمنح للطرف الآخر مهلة للردّ إذا طلبها، مع تنبيهه أن سكوته يعتبر بعد انقضاء المهلة بدون جدوى ردًّا سلبيًّا.

البند2- الاستجواب الَّذي يقوم به الطرف المهتدي ولو على انفراد، صحيح بل جائز، إذا لم يمكن العمل بالصيغة المقرّرة أعلاه.

البند3- في كلتا الحالَتين يجب أن يتضح على وجه شرعيّ في المحكمة الخارجيّة إجراء الاستجواب ونتيجته.

ق. 857- يحقّ للطرف المعمّد أن يحتفل بزواج جديد من طرف كاثوليكيّ:
(1) إذا أجاب الطرف الآخر بالنفي على الاستجواب؛
(2) إذا أهمل الاستجواب على وجه شرعيّ؛

(3) إذا كان الطرف غير المعمّد- سواء تم استجوابه أو لا- واصل في البداية المساكنة بسلام، لكنّه هجر في وقت لاحق بدون سبّب صوابيّ؛ وفي هذه الحال يجب أن يسبق الاستجواب [الزواج] وفقًا للقانونين 855 و856.

ق. 858- ومع ذلك بوسع الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يسمح لسبّب هامّ، للطرف المعمّد الَّذي أفاد من الامتياز البولسيّ، أن يحتفل بالزواج مع طرف غير كاثوليكيّ، معمّدًا كان أو غير معمّد، مع العمل أيضًا بأحكام القانون في الزيجات المختلطة.

ق. 859- البند1- غير المعمّد الَّذي له في آن واحد عدّة زوجات معمّدات، بعد قبوله العماد في الكنيسة الكاثوليكيّة، إذا شقّ عليه أن يبقى مع الأولى منهنّ، له أن يحتفظ بإحداهن ويسرّح الأخريات؛ ونفس الأمر يسري على المرأة غير المعمّدة الَّتي لها في آن واحد عدّة أزواج غير معمّدين.
البند2- في هذه الحال يجب الاحتفال بالزواج، حسب صيغة الاحتفال بالزواج المقرّرة شرعًا، مع العمل أيضًا بالأمور الأخرى الَّتي يقتضيها الشرع.
البند3- على الرئيس الكنسيّ المحلّيّ أن يُعني بتلبية احتياجات الَّذين سرّحوا بما يكفي، وفقًا لقواعد العدل والمحبّة والإنصاف، مع أخذ حالة الأماكن والأشخاص الأدبيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بعين الاعتبار.

ق. 860- غير المعمّد الَّذي قبل العماد في الكنيسة الكاثوليكيّة، ولا يمكنه استئناف مساكنة الزوج غير المعمّد بسبب السجن أو الاضطهاد، يجوز له أن يحتفل بزواج آخر، حتَّى وإن قبل الطرف الآخر في أثناء ذلك المعموديّة، مع سريان القانون 853.

ق. 861- عند الشكّ يتمتع امتياز الإيمان بحماية القانون.

ق. 862- بوسع الحبر الرومانيّ لسبب صوابيّ أن يحلّ الزواج غير المكتمل بناء على طلب كلا الطرفين أو أحدهما، وإن رفض الآخر.

(2) الانفصال مع بقاء الوثاق

ق. 863- البند1- يُرجى الزوج كلّ الرجاء ألاّ يأبى- بدافع المحبّة والحرص على خير الأسرة- الصفح عن القرين الزانيّ، وألا يقطع شركة الحياة الزوجيّة؛ أمّا إذا لم يعفُ له عن الذنب صراحةً أو ضمنًا، فيحق له حلّ شركة الحياة الزوجيّة، ما لم يكن قد رضى بالزنى أو أتاح له سبّبًا، أو اقترف هو نفسه الزنى.

البند2- العفو الضمنيّ يحصل إذا عاشر الزوج البريء الزوج الآخر بعطف زوجيّ من تلقاء نفسه بعد علمه بالزنى؛ لكنه يُفترض إذا حافظ لمدّة ستة أشهر على شركة الحياة الزوجيّة بدون رفع الأمر إلى السلطة الكنسيّة أو المدنيّة.

البند3- إذا حلّ الزوج البريء شركة الحياة الزوجيّة من تلقاء نفسه، يجب عليه في غضون ستّة أشهر، أن يحيل قضيّة الانفصال إلى السلطة المختصّة، الّتي عليها بعد التحقيق في جميع الظروف أن تقدّر إن كان ممكنًا حمل الزوج البريء على العفو عن الذنب وعدم التمادي في الانفصال.

ق. 864- البند1- إذا جعل أحد الزوجين حياة زوجه أو أبنائه المشتركة في خطر أو بالغة المشقّة، فإنّه يتيح للطرف الآخر سبّبًا مشروعًا للهجر بقرار من الرئيس الكنسيّ المحلّيّ، أو حتّى بمبادرته الشخصيّة إذا كان في التأخير خطر.

البند2- في الشرع الخاصّ للكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، يمكن أن تُقرّر أسباب أخرى ملائمة للشعوب وآدابها والأماكن وظروفها.

البند3- في كلّ الحالات يجب استئناف شركة الحياة الزوجيّة لدى زوال سبب الانفصال ما لم تقرّر السلطة المختصّة غير ذلك.

ق. 865- عند انفصال الزوجين يجب دائمًا اتّخاذ الاحتياطات اللازمة لمعيشة الأبناء وتربيتهم.

ق. 866- بوسع الزوج البريء وجدير به أن يقبل من جديد الزوج الآخر في شركة الحياة الزوجيّة، وفي هذه الحال يتنازل عن حقّ الانفصال.

الفصل الثامن
أشباه الأسرار المقدّسة والأماكن والأزمنة المقدّسة وإكرام القدّيسين والنذور واليمين

المادّة الأولى
أشباه الأسرار المقدّسة

ق. 867- البند1- أشباه أسرار الكنيسة هي علامات مقدّسة تشير- بنوع من المشابهة مع الأسرار المقدّسة- إلى مفاعيل لا سيّما روحيّة يتم الحصول عليها بتضرعات الكنيسة، وباسطتها يتهيّأ الإنسان لقبول مفعول الأسرار المقدّسة الرئيسيّ، وتُقدّس ظروف حياته المختلفة.

البند2- في ما يتعلق بأشباه الأسرار، يُعمل بقواعد الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

المادة الثانية
الأماكن المقدّسة

ق. 868- لا يمكن إنشاء أماكن مقدّسة، مهيّأة للعبادة الإلهيّة، إلا بترخيص من الأسقف الإيبارشيّ، ما لم يقرّر الشرع العامّ غير ذلك صراحة.

(1) الكنائس

ق. 869- الكنيسة هي مبنى مكرّس بالتدشين أو بالبركة للعبادة الإلهيّة لا غير.

ق. 870- لا يشيد أيّ مبنًى مهيّأ لأن يكون كنيسة، بدون رضى الأسقف الإيبارشيّ الصريح الصادر كتابةً، ما لم يستدرك الشرع العامّ غير ذلك.

ق. 871- البند1- تكرّس بالتدشين الكنائس الكاتدرائيّة، وإذا أمكن الكنائس الرعويّة، وكنائس أديرة المتوحّدين والكنائس الملحقة بالأديرة.

البند2- يُحفظ التدشين للأسقف الإيبارشيّ، الَّذي بوسعه أن يمنح صلاحية تدشين الكنيسة لأسقف آخر؛ وتُحترّر عن إتمام تدشين الكنيسة أو بركتها وثيقة تُحفظ في أرشيف الدائرة الإيبارشيّة.

ق. 872- البند1- يجب تنزيه الكنائس عن كلّ ما ينافي قدسيّة المكان.
البند2- على جميع الَّذين يعنيهم الأمر، أن يُعنوا بالحفاظ على نظافة الكنائس كما يليق ببيت الله، وأن تُتخذ وسائل الأمان لحماية الأشياء المقدّسة والنفيسة.

ق. 873- البند1- إذا لم يمكن قطْ استخدام كنيسة ما للعبادة الإلهيّة وتعذّر ترميمها، فبوسع الأسقف الإيبارشيّ إحالتها إلى استعمال دنيويّ غير مبتذل.
البند2- إذا دعت أسباب أخرى هامّة إلى الكفّ عن استخدام كنيسة ما للعبادة الإلهيّة، فبوسع الأسقف الإيبارشيّ إحالتها إلى استعمال دنيويّ غير مبتذل، بعد استشارة مجلس الكهنة، وبرضى الَّذين يطالبون على وجه شرعيّ بحقوقهم فيها، وبشرط ألا يلحق من جرّاء ذلك أيّ ضرّر بخلاص النفوس.

(2) المقابر والجنازات الكنسيّة

ق. 874- البند1- للكنيسة الكاثوليكيّة الحقّ في امتلاك مقابر خاصّة بها.
البند2- يجب أن يكون للكنيسة مقابر خاصّة، حيثما أمكن ذلك، أو على الأقل قطعة من المقابر المدنيّة مخصّصة للمؤمنين المتوفين، وفي كلا الحالَّتين يجب مباركتها؛ وإذا تعذّر الحصول على ذلك فليبارك القبر عند الجنّاز.
البند3- لا يُدفن المتوفون في الكنائس، وتُرذل العادة المخالفة، ما لم يتعلّق الأمر بمن كانوا من البطاركة أو الأساقفة أو الإكسرخيّين.
البند 4- يمكن للرعايا ولأديرة المتوحّدين ولسائر المؤسّسات الرهبانيّة، أن يكون لها مقابرها الخاصّة.

ق. 875- يجب أن يُقام لجميع المؤمنين والموعوظين المتوفين، ما لم يُحرم عليه ذلك وفقًا للشرع، الجنّاز الكنسيّ الَّذي به تتضرع الكنيسة من أجل المتوفين وإسعافهم الروحيّ، وتكرّم أجسادهم، وتقدّم في الوقت نفسه للأحياء تعزية الرجاء.

ق. 876- البند1- يمكن إقامة الجنّاز الكنسيّ للمعمّدين غير الكاثوليك، برأي الرئيس الكنسيّ المحلّيّ وحكمته، ما لم يتضح أنه لا يريدون ذلك، وبشرط أن يتعذّر حضور الخادم الخاصّ بهم.
البند2- وكذلك يمكن برأي الرئيس الكنسيّ المحلّيّ وحكمته، إقامة الجنّاز الكنسيّ للصغار الَّذين كان والدوهم ينوون تعميدهم، ولغيرهم ممن كان يبدو على نحو ما أنهم من المقرّبين إلى الكنيسة، لكنّهم توفوا قبل أن ينالوا المعموديّة.
البند3- الَّذين اختاروا أن تُحرق جثثهم، ما لم يتضح أنهم فعلوا ذلك بدافع أسباب مخالفة للسلوك المسيحيّ، يُسمح لهم بالجنّاز الكنسيّ، على أن يُحتفل به بطريقة لا يخفى معها أن الكنيسة تفضّل دفن الأجساد على حرقها، ومع تجنّب العثرة.

ق. 877- الجنّاز الكنسيّ محرّم على الخطأة، إذا لم يمكن إقامته لهم بدون عثرة علنيّة للمؤمنين، ما لم يُبدوا قبل الموت بعض علامات التوبة.

ق. 878- البند1- عند الاحتفال بالجنّاز الكنسيّ يجب تجنّب أيّ محاباة للوجوه.
البند2- مع سريان القانون 1013، يُرجى الأساقفة الإيبارشيّون كلّ الرجاء، أن يعتمّدوا، قدر المستطاع، الممارسة الَّتي بموجبها تُقبل الجنّاز الكنسيّ، التبرعات الَّتي يقدّمها المؤمنون من تلقاء أنفسهم لا غير.

ق. 879- يُدون الدفن بعد إتمامه في سجلّ الوفيّات وفقًا للشرع الخاصّ.

المادة الثالثة
أيّام الأعياد وأيّام التوبة

ق. 880- البند1- إقامة أيّام الأعياد وأيّام التوبة، المشتركة لدى جميع الكنائس الشرقيّة، أو نقلها أو إلغاؤها، يعود لسلطة الكنيسة العليا وحدها، مع سريان البند3.
البند2- إقامة أيّام الأعياد وأيّام التوبة الخاصّة بكل كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، أو نقلها أو إلغاؤها، يعود أيضًا للسلطة الَّتي يحقّ لها سنّ الشرع الخاصّ بهذه الكنائس، مع الاعتبار الواجب للكنائس الأخرى المتمتّعة بحكم ذاتيّ، ومع سريان القانون 40 البند1.

البند3- أيّام الأعياد الإلزاميّة، المشتركة لَدَى جميع الكنائس الشرقيّة، بالإضافة إلى أيّام الآحاد، هي: ميلاد سيّدنا يسوع المسيح، والغطاس، والصعود، ونياح القدّيسة والدة الله مريم، وعيد القديسين الرسولين بطرس وبولس، مع عدم الإخلال بالشرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ الَّذي اعتمده الكرسي الرسوليّ وبه تُلغى بعض أيّام الأعياد الإلزاميّة أو تُنقل إلى يوم الأحد.

ق. 881- البند1- يجب على المؤمنين، أيّام الآحاد وأيّام الأعياد الإلزاميّة، أن يشتركوا في القدّاس الإلهيّ، أو في الاحتفال بالصلوات الطقسيّة وفقًا للأحكام أو العادة المشروعة في كنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

البند2- تيسيرًا لقيام المؤمنين بهذا الواجب، قُرّر أن الزمن المتاح يمتد من عشية يوم الأحد أو العيد الإلزاميّ إلى أخرهما.

البند3- يُرجى المؤمنون كلّ الرجاء أن يتناولوا القربان الأقدس في هذه الأيّام بل أكثر من ذلك أو حتَّى كلّ يوم.

البند4- على المؤمنون في هذه الأيّام أن يمتنعوا عن تلك الأشغال والمعاملات الَّتي تحول دون عبادة الله، أو البهجة الخاصّة بيوم الرب، أو الراحة الواجبة للنفس والجسد.

ق. 882- يجب على المؤمنين في أيّام التوبة أن يحفظوا الصوم أو الانقطاع، بالطريقة المحدّدة في الشرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 883- البند1- بوسع المؤمنين الَّذين هم خارج حدود منطقة كنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ، أن يجاروا على وجه تامّ- في ما يخصّ أيّام الأعياد وأيّام التوبة- القواعد السارية في المكان الَّذي يقيمون فيه.

البند2- في العائلات الَّتي ينتمي فيها الأزواج إلى كنائس مختلفة متمتّعة بحكم ذاتيّ، يجوز التقيّد- في ما يخصّ أيّام الأعياد وأيّام التوبة- بأحكام هذه أو تلك من الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

المادّة الرابعة
إكرام القدّيسين والأيقونات أو الصور المقدّسة والذخائر

ق. 884- تعزيزًا لتقديس شعب الله، توصي الكنيسة المؤمنين بإكرام خاصّ وبَنَوي للقدّيسة مريم الدائمة البتوليّة أمّ الله، الَّتي أقامها المسيح أمًّا لجميع البشر، كما تشجّع الإكرام الحقيقيّ والأصيل للقدّيسين الآخرين، الَّذين يجد المؤمنون القدوة في مثالهم والسند في شفاعتهم.

ق. 885- لا يجوز إكرام خدّام الله علنًا إلا الَّذين ضمّتهم السلطة الكنسيّة إلى مصاف القدّيسين أو الطوباويّين.

ق. 886- يجب عدم الإخلال بممارسة عرض الأيقونات أو الصور المقدّسة في الكنائس، ليكرّمها المؤمنون بالطريقة والنظام المقرّرين في الشرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 887- البند1- الأيقونات أو الصور المقدّسة النفيسة، أيّ المتميّزة بقدّمها أو فنّها، المعروضة في الكنائس ليكرّمها المؤمنون، لا يمكن نقلها أو تمليكها لكنيسة أخرى إلا برضى صادر كتابة عن الرئيس الكنسيّ الَّذي يمارس سلطانه في تلك الكنيسة، مع سريان القوانين 1034-1041.
البند2- كذلك لا ترمّم الأيقونات أو الصور المقدّسة النفيسة، إلاّ برضى صادر كتابةً عن الرئيس الكنسيّ نفسه، وعليه قبل أن يمنحه أن يستشير الخبراء.

ق. 888- البند1- لا يجوز بيع الذخائر المقدّسة.
البند2- الذخائر أو الأيقونات أو الصور الشهيرة الَّتي يبجلها الشعب في كنيسة ما بإكرام خاصّ، لا يمكن تمليكها مطلقًا على وجه صحيح، ولا نقلها على وجه دائم إلى كنيسة أخرى، إلا برضى الكرسي الرسوليّ، أو البطريرك الَّذي ليس بوسعه منحه إلا برضى السينودس الدائم، مع سريان القانون 1037.
البند3- بالنسبة إلى ترميم هذه الأيقونات أو الصور، يجب العمل بالقانون 887 البند2.

المادّة الخامسة
النذور واليمين

ق. 889- البند1- النذر، أيّ الوعد الاختياريّ والحُرّ لله بعمل خير ممكن وجيّد يجب إيفاؤه كواجب دينيّ.
البند2- قادر على النذر كلّ من يتمتّع بالإدراك الملائم، ما لم يمنعه الشرع.
البند3- النذر المؤدّى إمّا عن خوف جسيم وموقع ظلمًا، أو عن خدعة، باطل بحكم الشرع
البند4- النـــــذر هو علنيّ إذا ما قبـــــله باســـــم الكنيـــــسة الرئيس الكنسيّ الشرعيّ؛ وإلا فهو خاصّ

ق. 890- لا يُلزم النذر بحدّ ذاته إلا من يؤديه.

ق.891- يزول النذر بمضي المدّة المحدّدة لانتهاء إلزامه، وبتغيّر المادّة الموعودة تغييرًا جوهريًّا، ويخلو الشرط المناط به النذر أو الغاية المقصودة منه، وبالتفسيح والاستبدال.

ق. 892- من له سلطان على مادّة النذر، بوسعه أن يوقف إلزامه ما دام إتمام النذر يُسبّب له ضرّرًا.

ق. 893- البند1- يمكن أن يفسّح في النذور الخاصّة، بسبّب صوابيّ، بشرط ألا يسيء إلى الحقوق المكتسبة للآخرين:

(1) كلّ رئيس كنسيّ، وراعٍ، ورئيس محلّيّ لمؤسّسة حياة مكرّسة له سلطان الحكم، كلّ لمرؤوسيه.
(2) الرئيس الكنسيّ المحلّيّ لسائر مؤمني كنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، بشرط أن يقيموا حاليًا داخل حدود منطقة إيبارشيّته؛ وكذلك الراعي المحلّيّ داخل حدود منطقة رعيّته.

(3) الرئيس المحلّيّ الَّذي له سلطان الحكم، ورئيسه الكبير، للذين يقيمون ليل نهار في دير مؤسّسة الحياة المكرّسة.

البند2- يمكن أن يمنح هذا التفسيح بهذا الشرط نفسه، أيّ معرّف، لكن في المحكمة الباطنيّة لا غير.

ق. 894- تُوقف النذور المؤدّاة قبل النذر الرهبانيّ، مادام الناذر في دير متوحدين أو منظمة أو جمعيّة رهبانيّة.

ق. 895- اليمين، أعني الدعاء باسم الله كشاهد على الحقيقة، يمكن أن تؤدّى أمام الكنيسة في الحالات المقرّرة في الشرع دون سواها؛ وإلا فلا ينشأ عنها أيّ أثر قانونيّ.

الباب السّابع عشر
المعمّدون غير الكاثوليك وانضمامهم
إلى الشّركة الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة

ق. 896 - لا يُلقَ مِن الأعباء إلّا ما لا بدّ منه على الَّذين تعمّدوا في كنائس أو طوائف كنسيّة غير كاثوليكيّة، وطلبوا مِن تلقاء أنفسهم الانضمام إلى الشّركة الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، سواء تعلّق الأمر بأفراد أو بجماعات.

ق. 897 - مؤمن إحدى الكنائس الشّرقيّة غير الكاثوليكيّة يُقبَل في الكنيسة الكاثوليكيّة بمجرّد الاعتراف بالإيمان الكاثوليكيّ، بعد إعداد عقائديّ وروحيّ مناسب، كلّ حسب وضعه.

ق. 898 - البند 1 - أسقف إحدى الكنائس الشّرقيّة غير الكاثوليكيّة، يمكن أنْ يقبله في الكنيسة الكاثوليكيّة - بالإضافة إلى الحبر الرّومانيّ - البطريرك أيضًا برضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أو متروبوليت الكنيسة المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، برضى مجلس الرّؤساء الكنسيّين.

البند 2 - حقّ قبول أيّ شخص آخر في الكنيسة الكاثوليكيّة، يعود إلى الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ، أو إلى البطريرك أيضًا إذا اقتضى ذلك الشّرع الخاصّ.

البند 3 - حقّ قبول أفراد علمانيّين في الكنيسة الكاثوليكيّة يعود للرّاعي أيضًا، ما لم يمنعه عن ذلك الشّرع الخاصّ.

ق. 899 - بوسع إكليريكيّ مِن إحدى الكنائس الشّرقيّة غير الكاثوليكيّة، لدى انضمامه إلى الشّركة التّامّة مع الكنيسة الكاثوليكيّة، أنْ يمارس درجته المقدّسة، وفقًا للقواعد الَّتي قرّرتها السّلطة المختصّة؛ أمّا الأسقف فلا يسعه ممارسة سلطان الحكم على وجه صحيح، إلّا بموافقة الحبر الرّوماني، رأس هيئة الأساقفة.

ق. 900 - البند 1 - مَن لم يُتمّ السّنة الرّابعة عشرة مِن عمره، لا يُقبل مع معارضة والدَيه.

البند 2 - إذا توقّعت بسبب هذا القبول مشقّة جسيمة للكنيسة أو له، فليؤجّل قبوله، ما لم يُحدق به خطر الموت.

ق. 901 - لقبول غير كاثوليك ليسوا خاضعين لإحدى الكنائس الشّرقيّة، في الكنيسة الكاثوليكيّة، يجب العمل بالقواعد المذكورة أعلاه مع التّسويات اللّازمة، بشرط أنْ يكونوا معمّدين على وجه صحيح.

الباب الثّامن عشر
الحركة المسكونيّة
أي تعزيز وحدة المسيحيّين

ق. 902 - لمّا كان الاهتمام بتحقيق وحدة جميع المسيحيّين مِن شأن الكنيسة بأسرها، يجب على جميع المؤمنين، وفي المقام الأوّل على رعاة الكنيسة، أنْ يصلّوا للرّب ويسهموا بلا كلل مِن أجل مِلء وحدة الكنسية المنشودة، بالاشتراك في العمل المسكونيّ المنبعث بنعمة الرّوح القدس.

ق. 903- على عاتق الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة مهمّة خاصّة في تعزيز الوحدة بين جميع الكنائس الشّرقيّة، لا سيّما بالصّلاة والقدوة والأمانة بوقار لتقاليد الكنائس الشّرقيّة العريقة، والتّعارف المتبادل والأفضل، والتّعاون والتّقدير الأخويّ للأشياء والأشخاص.

ق. 904- **البند 1** - ينبغي النّهوض بمبادرات الحركة المسكونيّة على وجه جادّ، في كلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، بقواعد مميّزة في الشّرع الخاصّ، تحت إشراف الكرسيّ الرّسوليّ الرّومانيّ على هذه الحركة في الكنيسة بأسرها.

البند 2 – لهذا الغرض يجب تشكيل لجنة مِن الخبراء في الشّؤون المسكونيّة، في كلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، بعد تبادل الآراء - إذا دعت الظّروف إلى ذلك - بين البطاركة والأساقفة الإيبارشيّين للكنائس الأخرى المتمتّعة بحكم ذاتيّ، الَّذين يمارسون سلطانهم في نفس المنطقة.

البند 3 - كذلك ليكن لدى الأساقفة الإيبارشيّين مجلس للنّهوض بالحركة المسكونيّة، إمّا لكلّ إيبارشيّة على حدة، أو لعدّة إيبارشيّات إذا استقرّ الرّأي [على ذلك]؛ أمّا الإيبارشيّات الَّتي ليس في إمكانها أنْ يكون لها مجلس خاصّ بها، فعلى الأسقف الإيبارشيّ أنْ يعيّن ولو واحدًا مِن المؤمنين، مهمّته الخاصّة النّهوض بهذه الحركة.

ق. 905- لدى القيام بالعمل المسكونيّ، لا سيّما عن طريق الحِوار المفتوح الواثق والأنشطة المشتركة مع المسيحيّين الآخرين، لا بدّ مِن العمل بما يجب مِن حكمة وتجنّب أخطار التّسامح الزّائف واللّامبالاة والغيرة المتهوّرة.

ق. 906- يجب على الوُعّاظ بكلمة الله في المقام الأوّل، وعلى المشرفين على وسائل الاتّصال الاجتماعيّ، وعلى جميع العاملين كمدرّسين أو مشرفين في المدارس الكاثوليكيّة، وفي مقدّمتها معاهد الدّراسات العليا، أنْ يبذلوا قصارى جهدهم لكي يدرك المؤمنون بمزيد مِن الوضوح ما هي في الحقيقة تعاليم وتقاليد الكنيسة الكاثوليكيّة، والكنائس أو الطّوائف الكنسيّة الأخرى.

ق. 907- على المشرفين في المدارس والمستشفيات وما أشبه ذلك مِن سائر المؤسّسات الكاثوليكيّة، العناية بأنْ يُتاح للمسيحيّين الآخرين، المتردّدين عليها أو المقيمين فيها، الحصول على الإسعاف الرّوحيّ وقبول الأسرار المقدّسة على يد خدّامهم.

ق. 908- يُحبّذ أنْ يُنجز المؤمنون الكاثوليك، مع العمل بالقواعد الخاصّة بالاشتراك في الأقداس، أيّ عمل يمكن فيه التّعاون مع المسيحيّين الآخرين، لا على حدة بل بصحبتهم، على سبيل المثال الأعمال الخيريّة، والعدالة الاجتماعيّة، والدّفاع عن كرامة الشّخص الإنسانيّ وحقوقه الأساسيّة، ودعم السّلام، والمناسبات الوطنيّة، والأعياد القوميّة.

الباب التّاسع عشر
الأشخاص والأفعال القانونيّة

الفصل الأوّل
الأشخاص

المادّة الأولى
الأشخاص الطّبيعيّون

ق. 909 -البند 1- الشّخص الّذي أتمّ الثّامنة عشرة مِن عمره، راشد؛ ودون هذه السّنّ، قاصر.

البند 2 – القاصر، قبل تمام السّابعة يُقال له طفل ويُعتبر غير مُمَيِّز، وبعد اكتمال السّابعة يُفترض أنّه يتمتّع بالإدراك.

البند 3- كلّ مَن يخلُ عادة مِن الإدراك يُعتبر غير ممَيِّز ويماثَل بالأطفال.

ق910 -البند 1- الشّخص الرّاشد له كامل الممارسة لحقوقه.
البند 2- يخضع الشّخص القاصر في ممارسة حقوقه لسلطان الوالدَين أو الأوصياء، ما عدا الأمور الَّتي يُعصم فيها القاصرون مِن سلطانهم بالشّرع الإلهيّ أو القانون الكنسيّ؛ وفي ما يتعلّق بإقامة الأوصياء، يُعمل بأحكام القانون المدنيّ، ما لم يستدرك غير ذلك الشّرع العامّ أو الشّرع الخاصّ بكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، مع سريان حقّ الأسقف الإيبارشيّ في إقامة الأوصياء هو بنفسه، إذا لزم الأمر.

ق. 911 -الشّخص يُقال له غريب، في إيبارشيّة غير الَّتي له فيها موطن أو شبه موطن؛ ويُقال له رحّال، إذا لم يكن له موطن أو شبه موطن في أيّ مكان.

ق. 912 -البند 1- يُكتسب الموطن في منطقة رعيّة أو على الأقلّ إيبارشيّة ما، بمكوث اقترن بنيّة البقاء فيها على الدّوام ما لم يدع أمر ما إلى مغادرتها أو امتدّ فعلًا خمس سنوات كاملة.
البند 2- يُكتسَب شبه الموطن في منطقة رعيّة أو على الأقلّ إيبارشيّة ما، بمكوث اقترن بنيّة البقاء فيها ولو لمدّة ثلاثة أشهر ما لم يدع أمر ما إلى مغادرتها – أو امتدّ فعلا ثلاثة أشهر كاملة.

ق. 913- يَكتسب أعضاء المؤسّسات الرّهبانيّة وجمعيّات الحياة المشتركة على غِرار الرّهبان موطنًا، في المكان الَّذي يقع فيه الدّير الَّذي ينتمون إليه؛ وشبه موطن، في المكان الَّذي امتدّ مكوثهم فيه ولو لمدّة ثلاثة أشهر.

ق. 914-ليكن للزّوجين موطن أو شبه موطن مشترك؛ ولكن لسبب صوابيّ بوسع كلّ منهما أنْ يكون له موطنه أو شبه موطنه الخاصّ به.

ق. 915 -البند 1- القاصر له بالضّرورة موطن وشبه موطن مَن هو خاضع لسلطانه؛ وبوسعه أيضًا أنْ يكتسب شبه موطن خاصًّا به إذا اجتاز الطّفولة، وموطنًا خاصًّا به أيضًا إذا أُعتِق وفقًا للقانون المدنيّ على وجه شرعيّ.
البند 2- كلّ مَن لسبب غير القصور وُضع على وجه شرعيّ تحت الوصاية أو القيمومة، له موطن وشبه موطن الوصيّ أو القيّم.

ق. 916 -البند 1- يحظى كلّ واحد، سواء بالموطن أو بشبه الموطن، برئيسه الكنسيّ المحلّيّ وراعيه في الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمي إليها، ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك.
البند 2- راعي مَن ليس له إلّا موطن أو شبه موطن إيبارشيّ، هو راعي المحلّ الَّذي يمكث فيه حاليًّا.

البند 3- الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ للرّحّال وراعيه، هما الرّاعي والرّئيس الكنسيّ المحلّيّ لكنيسة المكان الّذي يمكث فيه الرّحّال حاليًّا.
البند 4- إنْ لم يكن لمؤمنيّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ راعٍ، فيختار أسقفهم الإيبارشيّ راعيًّا مِن كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، يتولّى العناية بهم كراعيهم، لكن برضى الأسقف الإيبارشيّ للرّاعي المزمع اختياره.
البند 5- في الأماكن الّتي لم تُنشأ فيها ولو إكسرخيّة، لمؤمنيّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، يُعتبر رئيسًا كنسيًّا لهؤلاء المؤمنين، الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ لكنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، بما في ذلك الكنيسة اللّاتينيّة، مع سريان القانون 101؛ أمّا إذا تعدّد [الرّؤساء]، فيُعتبر رئيسهم مَن يختاره الكرسيّ الرّسوليّ، أو البطريرك بموافقة الكرسيّ الرّسوليّ إذا تعلّق الأمر بمؤمنيّ كنيسة ما بطريركية.

ق. 917 -يُفقَد الموطن وشبه الموطن بمغادرة المكان بنيّة عدم العودة إليه، مع عدم الإخلال بالقانونَين 913 و915.

ق. 918 -تُعَدّ قرابة الدّم بالخطوط والدّرجات:
(1) في الخط المستقيم عدد الدّرجات بعدد الأشخاص، بعد حذف الأصل؛
(2) في الخط المنحرف عدد الدّرجات بعدد الأشخاص، في كلا الجانبين بعد حذف الأصل

ق. 919 -البند 1- تنشأ قرابة المصاهرة عن زواج صحيح وتسري على كلّ مِن الزّوجين وذوي قرابة الدّم للزّوج الآخر.
البند 2- قريب أحد الزّوجين بقرابة الدّم، هو قريب الآخر بقرابة المصاهرة، في نفس الخط والدّرجة.

المادّة الثّانية
الأشخاص الاعتباريّة

ق. 920 - في الكنيسة، بالإضافة إلى الأشخاص الطّبيعيّين، هناك أيضًا أشخاص اعتباريّة، سواء كانت مجموعات مِن الأشخاص أو مجموعات مِن الأشياء، أعني أصحاب حقوق وواجبات في القانون الكنسيّ، تتناسب وطبيعتهم.

ق. 921 - البند 1- تُنشَأ الأشخاص الاعتباريّة لهدف ملائم لرسالة الكنيسة، إمّا بحكم الشّرع نفسه وإمّا بمَنح خاصّ صادر بقرار مِن السّلطة الكنسيّة المختصّة.
البند 2- بحكم الشّرع، تُعَدّ أشخاصًا اعتباريّة الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ والأقاليم والإيبارشيّات والإكسرخيّات، بل والمؤسّسات الأخرى المقرّر عنها ذلك صراحة في الشّرع العامّ.
البند 3- لا تمنح السّلطة المختصّة الشّخصيّة الاعتباريّة إلّا لمجموعة مِن الأشخاص أو الأشياء الّتي تهدف إلى غاية مميَّزة مفيدة حقًّا، ويُرجّح بعد التّدقيق والنّظر أنّ لديها الوسائل الكافية لتحقيق الغاية المنشودة.

ق. 922 -البند 1- كلّ شخص اعتباريّ أنشِئ بمنح خاصّ مِن السّلطة الكنسيّة المختصّة، يجب أنْ يكون له لائحته الدّاخليّة المعتمدة مِن قِبَل السّلطة المختصّة بإنشاء هذا الشّخص الاعتباريّ.

البند 2- مع سرَيان الشّرع العامّ، لاعتماد هذه اللّائحة الدّاخليّة يجب أنْ يحدَّد فيها بالمزيد مِن الدّقّة ما يلي:

(1) غاية الشّخص الاعتباريّ المميَّزة؛

(2) طبيعة الشّخص الاعتباريّ؛

(3) مَن المختصّ بإدارة الشّخص الاعتباريّ وكيف تمارس؛

(4) مَن يمثّل الشّخص الاعتباريّ أمام المحكمتَين الكنسيّة والمدنيّة؛

(5) مَن المختصّ بالتّصرّف في أموال الشّخص الاعتباريّ، ومَن هو المنفِّذ في حالة زوال الشّخص الاعتباريّ، أو تقسيمه إلى عدّة أشخاص اعتباريّة، أو ضمّه إلى أشخاص اعتباريّة أخرى، مع التّقيّد دومًا بإرادات المحسنين والحقوق المكتسبة.

البند 3- قبل اعتماد اللّائحة الدّاخليّة لا يسع الشّخص الاعتباريّ أنْ يقوم بأيّ عمل على وجه صحيح.

ق. 923- لا يمكن لمجموعة أشخاص أنْ تُنشَأ كشخص اعتباريّ إنْ لم تتكوّن مِن ثلاثة أشخاص طبيعيّين لا أقلّ.

ق. 924 -في ما يتعلّق بالأفعال الجماعيّة، ما لم يقرّر الشّرع غير ذلك صراحة:

(1) بحضور أغلبيّة مَن يجب دعوتهم، يكتسب قوّة القانون ما تقبله الأغلبيّة المطلقة مِن الحاضرين؛ وإذا تساوت الأصوات يحسم الرّئيس المساواة بصوته؛

(2) لكن في ما يمسّ حقوق الأفراد المكتسبة يلزم رضى كلّ واحد منهم؛

(3) في ما يخصّ الانتخابات يُعمل بالقانون956.

ق. 925 -إذا بقي ولو واحد مِن أعضاء الشّخص الاعتباريّ، وهو مع ذلك ما زال قائمًا حسب اللّائحة الدّاخليّة، فممارسة جميع حقوق هذا الشّخص الاعتباريّ تعود إلى هذا العضو.

ق. 926 -البند 1- إنّ أموال وحقوق الشّخص الاعتباريّ الَّذي ليس له أعضاء ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك يجب أنْ تُحفظ أو تُدار أو تمارَس، بعناية السّلطة الَّتي يعود إليها التّقرير في شأنها في حال زواله؛ وعلى هذه السّلطة، أنْ تنظّم وفقًا للشّرع القيام بأمانة بالأعباء الَّتي تقيّد تلك الأموال، وتُعنى بأنْ يُعمَل بإرادة المؤسّسين أو المحسنين بدقّة.

البند 2- إنّ انتماء الأعضاء إلى هذا الشّخص الاعتباريّ، مع عدم الإخلال بقواعد الشّرع، يمكن وحسب الأحوال يجب- أنْ يتمّ على يد السّلطة الَّتي تعود إليها العناية المباشرة بهذا الشّخص؛ ويُعمل بالمثل إذا كان الأعضاء الباقون غير مؤهّلين بحكم الشّرع لإجراء هذا الانتماء.

البند 3- إنّ تعيين مدبّرين لمجموعة مِن الأشياء، إنْ لم يمكن أنْ يتمّ وفقًا للشّرع، فيُحال إلى السّلطة الأعلى مباشرة؛ ويقع على هذه السّلطة عبء الإدارة وفقًا للبند 1، إلى أنْ يُعَيَّن مدبّر جدير.

ق. 927 -البند 1- الشّخص الاعتباريّ دائم بطبيعته؛ على أنّه يزول إذا ألغته السّلطة المختصّة، أو إذا زال فعلًا عن الوجود لمدّة مئة سنة.
البند 2- لا يمكن إلغاء الشّخص الاعتباريّ إلّا لسبب هامّ، بعد استشارة مديريه، ومع العمل بما تنصّ عليه اللّائحة في حال الإلغاء.

ق. 928 -مع عدم الإخلال بالحالات المنصوص عليها في الشّرع العامّ:
(1) للبطريرك، بعد استشارة السّينودس الدّائم، أنْ يلغي الأشخاص الاعتباريّة الّتي أنشأها أو اعتمدها؛ وبرضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة بوسع البطريرك أنْ يلغي أيّ شخص اعتباريّ، ما عدا الّذي أنشأه أو اعتمده الكرسيّ الرّسوليّ؛
(2) للأسقف الإيبارشيّ، بعد استشارة هيئة المستشارين الإيبارشيّين، أنْ يُلغي الأشخاص الاعتباريّة الّتي أنشأها هو نفسه، ما لم تكن سلطة أعلى قد اعتمدتها؛
(3) في سائر الأحوال، مَن أنشأ أشخاصًا اعتباريّة ليس بوسعه أنْ يلغيها على وجه صحيح، إلّا بعد الحصول على رضى السّلطة الأعلى.

ق. 929 - عند تقسيم منطقة شخص اعتباريّ، بضمّ جزء منها إلى شخص اعتباريّ آخر أو بإنشاء شخص اعتباريّ مُمَيّز في الجزء المنفصل، يجب على السّلطة الّتي يعود إليها التّقسيم، أنْ تقسّم أيضًا بعدالة وإنصاف الأموال العامّة الّتي كانت مخصّصة لخير المنطقة بأسرها، والدّيون الّتي كانت مديونة بها المنطقة كلّها، مع عدم الإخلال بالواجبات جملة وتفصيلًا، وكذلك مع عدم الإخلال بإرادة المؤسّسين الأتقياء أو المحسنين، والحقوق المكتسبة واللّائحة الدّاخليّة الّتي يُحكم بها الشّخص الاعتباريّ.

ق. 930 - بزوال الشّخص الاعتباريّ تصبح أمواله للشّخص الاعتباريّ الأعلى على التّوّ، مع عدم الإخلال دومًا بإرادة المؤسّسين أو المحسنين وبالحقوق المكتسبة واللّائحة الدّاخليّة الّتي كان يُحكم بها الشّخص الاعتباريّ الزّائل.

الفصل الثّاني
الأفعال القانونيّة

ق.931 -البند 1- لصحّة الفعل القانونيّ يلزم أنْ يقوم به شخص ذو أهليّة واختصاص، وأنْ تتوفّر فيه مقوّمات الفعل الجوهريّة والإجراءات الرّسميّة وما يقتضيه الشّرع لصحّة الفعل.
البند 2- الفعل القانونيّ إذا أُنجِز وفقًا للشّرع في ما يتعلّق بعناصره الخارجيّة، يُفترض أنّه صحيح.

ق. 932 -البند 1- الفعل القانونيّ الَّذي أُنجِز تحت إكراه صادر مِن الخارج، على شخص لم يمكنه مقاومته مطلقًا، يُعتبر باطلًا.

البند 2- الفعل القانونيّ الَّذي أُنجِز تحت [نوع] آخر مِن الإكراه أو عن خوف شديد أوقِع ظلمًا أو عن خدعة، هو صحيح، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك؛ لكن يمكن أنْ يفسخه القاضي بحكم منه إمّا بناءً على طلب الطّرف المتضرّر أو مَن يخلفه في حقوقه، وإمّا بحكم المنصب.

ق. 933 -الفعل القانونيّ الَّذي أُنجِز عن جهل أو غلط يمسّ مقوّماته الجوهريّة أو يؤدّي إلى شرط لا بدّ منه، باطل؛ وإلّا فهو صحيح، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك؛ على أنّ الفعل القانونيّ الَّذي أُنجِز عن جهل أو غلط، يمكن أنْ يُفسِح المجال لدعوى فسخ وفقًا للشّرع.

ق. 934 -البند 1- إذا قرّر الشّرع أنّ السّلطة لإنجاز فعل قانونيّ يلزمها رضى أو مشورة مجموعة ما مِن الأشخاص، يجب أنْ تُدعى المجموعة، وفقًا للقانون 948، ما لم يستدرك الشّرع الخاصّ غير ذلك، في الحالات الَّتي يقرّرها الشّرع نفسه ويتعلّق فيها الأمر بالاستشارة فقط؛ ولكن لكي يكون الفعل القانونيّ صحيحًا، يجب الحصول على رضى أغلبيّة الحاضرين المطلقة أو استشارة الجميع، مع سريان البند 2 الرّقم 3.

البند 2- إذا تقرّر في الشّرع أنّ السّلطة لإنجاز الفعل القانونيّ يلزمها رضى أو مشورة بعض الأشخاص كلّ بمفرده:

(1) إذا لزم الرّضى، فغير صحيح فعل السّلطة القانونيّ إذا لم تَطلب رضى هؤلاء الأشخاص أو فعلت ضدّ أصواتهم أو صوت أحدهم؛

(2) إذا لزمت المشورة، فغير صحيح فعل السّلطة القانونيّ إذا لم تستشر هؤلاء الأشخاص؛

(3) إنّ السّلطة وإنْ لم يكن واجبًا عليها الاستجابة إلى مشورة هؤلاء، حتَّى وإذا اتّفقت [آراؤهم]، فمع ذلك لا تبتعدْ عن مشورتهم، لا سيّما إذا اتّفقت، بدون سبب راجح يُترك تقديره لحكمها.

البند 3- على السّلطة الَّتي تحتاج إلى الرّضى أو المشورة، أنْ تقدّم للّذين يلزم رضاهم أو مشورتهم المعلومات الضّروريّة، وتضمن بكلّ الوسائل حرّيّتهم في إبداء رأيهم:

البند 4- يجب على كلّ الَّذين يلزم رضاهم أو مشورتهم أنْ يعبّروا عن رأيهم بصدق وأنْ يحفظوا السّرّ، وبوسع السّلطة أنْ تشدّد عليهم بهذا الواجب.

ق. 935 -كلّ مَن ألحق ضررًا بآخر بفعل قانونيّ أُنجِز على وجه غير شرعيّ، بل بأيّ فعل آخر [أُنجِز] بخدعة أو بذنب، يجب عليه التّعويض مِمّا ألحقه مِن ضرر.

الباب العشرون
الوظائف

ق. 936- البند 1- الوظيفة في الكنيسة هي أيّ مهمّة أقامها الرّب نفسه أو السّلطة المختصّة على نحو ثابتّ، تُمارس لغاية روحيّة.

البند 2- الحقوق والواجبات الخاصّة بكلّ وظيفة، تُحدّد في الشّرع الَّذي به تُقام الوظيفة أو بقرار السّلطة المختصّة.

البند 3- السّلطة الَّتي لها إقامة الوظيفة لها أيضًا تبديلها وإلغاؤها وتدبير تَوليتها القانونيّة، ما لم يستدرك الشّرع صراحة أو يتّضح مِن طبيعة الأمر غير ذلك.

ق. 937- البند 1- على مَن ينشئ وظيفة أنْ يُعنى بتوفير الوسائل اللّازمة للاضطلاع بها، ويحتاط للمكافأة العادلة للّذين يشغلونها.

البند 2- يجب أنْ تُحدَّد بالمزيد مِن الدّقّة في الشّرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، كيفيّة تنفيذ هذه الأحكام، ما لم يكن الشّرع العامّ قد دبّر بعضها.

الفصل الأوّل
التَّولِية القانونيّة للوظائف

ق. 938- لا يمكن الحصول على وظيفة ما على وجه صحيح بدون تَولِية قانونيّة.

ق. 939- تتمّ التَّولِية القانونيّة للوظيفة:

(1) بمنح حرّ مِن قِبَل السّلطة المختصّة؛

(2) إذا سبق انتخاب فبتثبيته؛ أو- إذا لم يكن الانتخاب بحاجة إلى تثبيت- فبقبول المنتخَب؛

(3) إذا سبق طلب فبقبوله.

ق. 940- البند 1- ليُرقّى أحد إلى وظيفة يجب أنْ يكون جديرًا أي متحلّيًا بالصّفات الّتي يقتضيها الشّرع.
البند 2 - كلّما افتقر المولّى إلى الصّفات اللّازمـــــة، ليـــست التّولِية باطلة إلّا إذا استدرك الشّرع ذلك؛ وإلّا فهي صحيحة، لكن يمكن فسخُها بقرار مِن السّلطة المختصّة مع مراعاة الإنصاف.

ق. 941- التّولِية القانونيّة الّتي لم يحدِّد لها الشّرع أجلًا، لا تُرجَأ إلى أكثر مِن ستّة أشهر متاحة، تُحسب منذ تلقّي نبأ شغور الوظيفة.

ق. 942- لا يُقلَّدْ أحد وظيفتين أو أكثر لا يمكن أنْ يقوم بها بنفسه كما يجب في آن واحد، ما لم تكن هناك ضرورة حقيقيّة.

ق. 943- البند 1- تَولِية وظيفة غير شاغرة على وجه شرعيّ، باطلة بحكم الشّرع، ولا تُصَحّح بشغور الوظيفة في وقت لاحق.
البند 2- أمّا إذا تعلّق الأمر بوظيـــفة تُقلّد بحكم الشّرع لمدّة محدّدة، يمكن أنْ تتمّ التّولِية القانونيّة في غضون ستّة أشهر، قبل انتهاء هذه المدّة، ويسري مفعول [هذه التّولِية] منذ شغور الوظيفة.
البند 3- الوعد بوظيفة ما، أيًّا كان الواعد، ليس له أيّ مفعول قانونيّ.

ق. 944- الوظيفة الشّاغرة بحكم الشّرع، الّتي قد يحوزهـــا أحـــد بطريقة غير مشروعـــة، يمكن تقليدها بشرط أنْ يُعلن وفقًا للشّـــرع أنْ هذه الحـــيازة غير قانونيّة، وأنْ يُذكر هذا الإعلان في كتاب التّقليد.

ق. 945- مَن يقلِّد الوظيفة معوّضًا عن إهمال آخر أو إعاقته، لا يكتسب بذلك أيّ سلطان على الشّخص الّذي تقلّدها، بيد أنّ الوضع القانونيّ لهذا الشّخص هو هو، كما لو كانت التّولِية القانونيّة قد تمّت وفقًا لقواعد الشّرع العاديّة.

ق. 946- تَولِية وظيفة تمّت عن خوف شديد أُوقِع ظلمًا، أو خدعة أو غلط جوهريّ أو سيمونيّة، باطلة بحكم الشّرع.

المادّة الأولى
الانتخاب

ق. 947- البند 1- إذا كان لجماعة ما الحقّ في الانتخاب لأحدى الوظائف، فلا يؤجّل الانتخاب قطّ - ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك - أكثر مِن ثلاثة أشهر متاحة، تُحسب منذ تلقّي نبأ شغور الوظيفة؛ وإذا انقضى هذا الأجل بلا جدوى، فللسّلطة المختصّة التّالية العائد إليها حقّ تثبيت الانتخاب أو لها حقّ التّولِية، الحرّيّة في تولية الوظيفة الشّاغرة.

البند 2- السّلطة المختصّة لها أيضًا الحرّيّة في تولية الوظيفة الشّاغرة، إذا فقدت الجماعة بطريقة أخرى حقّها في الانتخاب.

ق. 948- البند 1- مع عدم الإخلال بالشّرع الخاصّ، على رئيس الجماعة أنْ يدعو النّاخبين في المكان والزّمان المناسبَين لهم؛ ومتى وجب أنْ تكون الدّعوة شخصيّة، فهي صحيحة إذا تمّت إمّا في مكان الموطن أو شبه الموطن وإمّا في مكان المكوث.

البند 2- إذا أُهمِل أحد ممّن تجب دعوتهم ولذلك تغيّب، فالانتخاب صحيح، بيد إنّه يجب أنْ تفسخه السّلطة المختصّة حتّى بعد تثبيته، بناءً على طلب الّذي [أُهمِل]، وبعد إثبات التّغاضي والغياب، وبشرط أنْ يتّضح وفقًا للشّرع أنّ التّظلّم رُفِع في خلال ثلاثة أيّام لا أكثر تُحسَب منذ تلقّي نبأ الانتخاب.

البند 3- أمّا إذا أُهمِل أكثر مِن ثلث النّاخبين، فالانتخاب باطل بحكم الشّرع، ما لم يحضر بالفعل جميع المهمَلين.

ق. 949- البند 1- متى تمّت الدّعوة على وجه قانونيّ، يعود حقّ الإدلاء بالصّوت للحاضرين في المكان واليوم المقرّرَين في الدّعوة، مع استبعاد حقّ الإدلاء بالصّوت على وجه صحيح بواسطة رسالة أو وكيل، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

البند 2- إذا كـــــان أحـــــد النّاخبين حاضرًا في البيت الّذي يجري فيه الانتخاب، لكنّه لا يستطـــــيع حضـــــور الانتخاب بسبب انحراف صحّته، فليذهب فارزو الأصوات ويأتوا بصوته كتابةً.

ق. 950- حتّى إنْ كان لأحد حقّ الإدلاء بالصّوت باسمه بعدّة صفات، فلا يمكنه أنْ يُدلي إلّا [بصوت] واحد.

ق. 951- لا يُمكن أنْ يُقبل أحدٌ غريب عن الجماعة للإدلاء بصوته؛ وإلّا فالانتخاب باطل بحكم الشّرع.

ق. 952- إذا أُعيقت كيفما كان حرّيّة الانتخاب، فالانتخاب باطل بحكم الشّرع.

ق. 953- البند 1- غير أهل للإدلاء بالصّوت:

(1) العاجز عن فعل بشريّ؛

(2) مَن ليس له حقّ أنْ يَنتخِب؛

(3) مَن جحد علنًا الإيمان الكاثوليكيّ أو انفصل علنًا عن الشّركة مع الكنيسة الكاثوليكيّة.

البند 2- إذا قُبل أحد مِن المذكورين آنفًا، فصوته باطل، بيد أنّ الانتخاب صحيح، ما لم يتّضح أنّ المنتخَب، لو حُذف هذا الصّوت، لما أحرز العدد اللّازم مِن الأصوات.

ق.954- البند 1- الصّوت باطل إنْ لم يكن:

(1) حرًّا، ولذلك فإنّ الصّوت باطل إذا أُكرِه النّاخب، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالخوف الشّديد أو بخدعة، على انتخاب شخص معيّن أو عدّة أشخاص كلّ بمفرده؛

(2) سرّيًّا وأكيدًا ومطلقًا ومحدّدًا، وتُرذل كلّ عادة مخالفة.

البند 2- تُعتبر الشّروط المناطة بالصّوت قبل الانتخاب، كأنّها لم تُضَف.

ق. 955- البند 1- قــبل أنْ يبدأ الانتخاب يُختار مِن ضِمن الجماعة فارزان للأصوات لا أقلّ.
البند 2- يجمع الفارزان الأصوات ويتحقّقان أمام رئيس الانتخاب إنْ كان عدد البطائق يوازي عدد النّاخبين، ويفرزان الأصوات ذاتها ويعلنان كم صوتًا أحرز كلّ واحد.
البند 3- إذا لم يتساوَ عدد الأصوات وعدد النّاخبين، فكأنّ شيئًا لم يكن.
البند 4- تُعدم البطائق فورًا بعد كلّ اقتراع، أو بعد الجلسة إذا جرى في الجلسة الواحدة عدّة اقتراعات.
البند 5- على مَن يـــــقوم بمهــمّة كاتب الأعمال، أنْ يسجّل أعمال الانتخاب كلّها بدقّة، وبعد أنْ تُتلى أمام النّاخبين، يوقّعها ولو كاتب الأعمال نفسه والرّئيس وفارزا الأصوات، وتُحفظ في أرشيف الجماعة.

ق. 956- البند 1- في الانتخابات، ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك، يكتسب قوّة القانون- بحضور أغلبيّة مَن يجـــــب دعوتهم- ما قبلته الأغلبيّة المطلقة مِن الحاضرين، أو الأغلبيّة النّسبيّة في الاقتراع الثّالـــــث، بعد اقتراعين غير مجديَّين؛ وإنْ تساوت الأصوات بعد الاقتراع الثّالث، يُعدّ منتخبًا الأكبر سنًّا، ما لم يتعلّق الأمر بانتخابات فيما بين الإكليروس أو الرّهبان لا غير، ففي هـــذه الحـــالات يعدّ منتخبًا الأقـــدم في الرّسامة، أو الأقدم في النّذر الأوّل بين الرّهبان.
البند 2- يعود لرئيس الانتخاب إعلان مَن هو المنتخَب.

ق. 957- البند 1- يبلّغ الانتخاب إلى المنتخَب فورًا وكتابة أو بطريقة مشروعة أخرى.
البند 2- يجب على المنتخَب أنْ يُعلِن لرئيس الجماعة إنْ كان يقبل الانتخاب أم لا، في غضون ثمانيّة أيّام متاحة تُحسَب منذ تلقّيه التّبليغ، وإلّا فلا مفعول للانتخاب.
البند 3- المنتخب، إنْ لم يقبل، يفقد كلّ حقّ ناتج عن الانتخاب، ولا يمكن تصحيح الانتخاب بقبول لاحق؛ على أنّه يمكن أنْ يُنتخب مِن جديد؛ وعلى الجماعة أنْ تباشر انتخابًا جديدًا في غضون شهر، يُحسب منذ علمها بنبأ عدم قبول الانتخاب.

ق. 958- ينال المنتخَب وظيفته فورًا بكامل الحقّ بقبوله الانتخاب إنْ لم يكن [هذا الانتخاب] بحاجة إلى تثبيت، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك؛ وإلّا فلا يكتسب إلّا حقّ المطالبة بتثبيت الانتخاب.

ق. 959- البند 1- يجب على المنتخَب، إذا كان الانتخاب بحاجة إلى تثبيت، أنْ يطلب التّثبيت مِن السّلطة المختصّة بنفسه أو بغيره، في غضون ثمانيّة أيّام، لا أكثر، منذ يوم قبوله الانتخاب؛ وإلّا حُرِم مِن كلّ حقّ ناتج عن الانتخاب، ما لم يثبت أنّه عاقه عن طلب التّثبيت عائق صوابيّ.
البند 2- لا يجوز للمنتخَب، قبل تلقّي التّثبيت، أنْ يتدخّل في إدارة الوظيفة، والأفعال الّتي ربّما أنجزها باطلة.

ق. 960- البند 1- لا يجوز للسّلطة المختصّة أنْ ترفض التّثبيت إذا وجدت المنتخَب جديرًا والانتخاب تمّ وفقًا للشّرع.

البند 2- بعد تلقّي التّثبيت يُحـــــرِز المنتخَب المنصـــــب بكامـــل الحقّ، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

المادّة الثّانية
الطّلب

ق. 961- إذا عاق مانع قانـــونيّ يمكن التّفسيح فيه، انتخاب مَن يراه النّاخبون أصلح [مِن غيره] ويفضّلونه، بوسعهم أنْ يطلـــبوه بتصويتـــــهم مِن السّلـــــطة المختـــــصّة، مـــا لـــم يستدرك الشّرع غير ذلك.

ق. 962- ليحرز الطّـــــلب مفعوله، يلزمه ثلثا الأصوات لا أقلّ؛ وإلّا فيُباشَر الانتخاب وكأنّ شيئًا لم يكن.

ق. 963- البند 1- على الجماعة أنْ ترسل الطّلب في أقرب وقت، لا يزيد عن ثمانيّة أيّام، إلى السّلطة المختصّة الّتي يعود إليها تثبيت الانتخاب؛ وإذا لم يكن لهذه السّلطة سلطان التّفسيح في المانع وتريد أنْ تقبل الطّلب، فعليها أنْ تنال التّفسيح مِن السّلطة المختصّة؛ وإنْ كان التّثبيت غير لازم، فيجب أنْ يُرسَل الطّلب إلى السّلطة المختصّة بمنح التّفسيح.

البند 2- إذا لم يُرسَل الطّلب في غضون المدّة المقرّرة، فهو باطل بحكم الشّرع، وتفقد الجماعة في هذه المرّة حقّ الانتخاب، ما لم تُثبِت أنّها أُعيقت عن إرسال الطّلب بعائق صوابيّ.

البند 3- المطلوب له لا يكتسب مِن الطّلب أيّ حقّ؛ والسّلطة المختصّة غير ملزمة بقبوله.

البند 4- ليس بوسع النّاخبين العدول عن الطّلب الّذي قد أُرسِل إلى السّلطة المختصّة.

ق. 964- البند 1- إذا لم تقـــــبل السّلطة المختصّة الطّلب، يرجع حقّ الانتخاب إلى الجماعة.

البند 2- أمّا قبول الطّـــــلب، فليبلّغ فـــــورًا إلى المطلوب له، ويُعمل بالقانون 957 البندين 2 و3.

البند 3- مَن يقبل الطّلب الموافَق عليه، يحرز الوظيفة فورًا بكامل الحقّ.

الفصل الثّاني
فقدان الوظيفة

ق. 965- البند 1- تُفقد الوظيـــفة، بالإضافة إلى الحالات الأخرى المقرّرة في الشّرع، بانقضاء المدّة المحـــــدّدة وببلـــوغ السّنّ المنصوص عنها في الشّرع وبالتّخلّي والنّقل والعزل والحرمان.

البند 2- لا تُفقد الوظيـــفة، كيفـــما زال حقّ السّلطة الّتي منحتها، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

البند 3- فقدان الوظيفة، عند انقضاء المدّة المحدّدة أو بلوغ السّنّ المنصوص عنها في الشّرع، لا مفعول له إلّا منذ تبليغه كتابةً مِن قِبَل السّلطة المختصّة.

البند 4 - مَن فـــقد الوظيفة ببلوغ السّنّ المنصوص عنها في الشّرع أو بالتّخلّي، يمكن منحه لقبًا شرفيًّا.

ق. 966- متى حظي فقدان الوظيفة بمفعوله، يُشعَر به في أقرب وقت جميع الَّذين يعود إليهم حقّ ما في التّولية القانونيّة للوظيفة.

المادّة الأولى
التّخلّي

ق. 967- المميّز، بوسعه أنْ يتخلّى عن وظيفته لسبب صوابيّ.

ق. 968- التّخلّي الَّذي تمّ عن خوف شديد أُوقِع ظلمًا أو عن خدعة أو غلط جوهريّ أو سيمونيّة، باطل بحكم الشّرع.

ق. 969- التّخلّي يجب لصحّته أنْ يتمّ كتابة أو أمام شاهدين، للسّلطة المختصّة بالتّولية القانونيّة للوظيفة المتعلّق بها الأمر؛ ويحظى فورًا بمفعوله ما لم يعوِزه القبول.

ق. 970- البند 1- التّخـــلّي الَّذي يُعوزه القبول يحظى بمفعوله بعد تبليغ المتخلّي بقبول تخلّيه؛ وإذا لم يُبلّغ إلى المتخـــلّي قبول التّخلّي في غضون ثلاثة أشهر، يخلو التّخلّي مِن أيّ مفعول.

البند 2- لا يسع المتخلّي العدول عن التّخلّي إلّا قبل أنْ يُبلّغ بقبول [هذا التّخلّي].

البند 3- لا تقبل السّلطة التّخلّي ما لم يستند إلى سبب صوابيّ ومتناسب.

ق. 971- مَن تخلّى عن وظيفة بوسعه أنْ يحصل على الوظيفة نفسها بصفة أخرى.

المادّة الثّانية
النّقل

ق. 972- البند 1- النّقل لا يمكن أنْ يتمّ إلّا على يد مَن له في آن واحد الحقّ في تولية الوظيفة الَّتي تُفقد والوظيفة الَّتي تُقلّد.

البند 2- إذا تمّ النّقل رغمَ إرادة مَن في حوزته الوظيفة، لزم سبب هامّ، واتُّبِعت طريقة الاجراءات المقرّرة في الشّرع، مع عـــــدم الإخـــــلال بالقواعد المتعلّقة بأعضاء المؤسّسات

الرّهبانيّة أو جمعيّات الحياة المشتركة على غرار الرّهبان، ودومًا مع سريان الحقّ في عرض الحجج المضادّة.

البند 3- ليحظى النّقل بمفعوله يجب تبليغه كتابةً.

ق. 973- البند 1- في حالة النّقل تشغر الوظيفة الأولى بحيازة الوظيفة الأخرى حيازة قانونيّة، ما لم يستدرك الشّرع أو تقرّر السّلطة المختصّة غير ذلك.

البند 2- المنقول يتقاضى المكافأة المقترنة بالوظيفة الأولى إلى حين حيازته الوظيفة الأخرى حيازة قانونيّة.

المادّة الثّالثة
العزل

ق. 974- البند 1- يُعزل أحد عن وظيفته إمّا بقرار صادر على وجه شرعيّ مِن السّلطة المختصّة، مع حفظ الحقوق الّتي ربّما اكتُسِبت عن عقد، وإمّا بحكم الشّرع وفقًا للقانون 976.

البند 2- ليحظى قرار العزل بمفعولهِ يجب تبليغه كتابةً.

ق. 975- البند 1- ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك، لا يمكن عزل أحد عن وظيفة تُقلّد لمدّة غير محدّدة إلّا لسبب هامّ، ومع اتّباع الطّريقة المقرّرة في الشّرع؛ ويسري نفس الأمر ليمكن عزل أحد عن وظيفة تُقلّد لمدّة محدّدة قبل انتهاء هذه المدّة.

البند 2- الوظيفة الّتي وفقًا لأحكام الشّرع تُقلّدها السّلطة المختصّة لأحد بحكمتها وعلى مسؤوليّتها، يمكن العزل عنـــها لسبب صوابيّ، يُترك تقديره لرأي السّلطة نفسها، مع مراعاة الإنصاف.

ق. 976- البند 1- يُعزل عن الوظيفة بحكم الشّرع:

(1) مَن فقد الحالة الإكليريكيّة؛

(2) مَن جحد علنًا الإيمان الكاثوليكيّ أو انفصل علنًا عن الشّركة مع الكنيسة الكاثوليكيّة؛

(3) الإكليريكيّ الّذي حاول الزّواج، ولو مدَنيًّا فقط.

البند 2- لا يمكن التّشديد على العزل الوارد ذكره في البند 1 الرّقمين 2 و3، ما لم يتّضح إعلانه مِن قِبَل السّلطة المختصّة.

ق. 977- إذا عُزل أحد لا بحكم الشّرع بل بقرار مِن السّلطة المختصّة، عن وظيفة يوفّر بها معيشته، فعلى هذه السّلطة أنْ تُعنى بأنْ تحتاط لمعيشته لمدّة ملائمة مِن الزّمن، ما لم يُدبَّر الأمر بطريقة أخرى.

المادّة الرّابعة
الحرمان

ق. 978- لا يمكن الحرمان مِن الوظيفة إلّا كعقوبة على جريمة.

الباب الحادي والعشرون
سلطان الحكم

ق. 979- البند 1- سلطان الحكم القائم بوضع إلهيّ في الكنيسة، أهلٌ له وفقًا للشّرع، المُقامون في الدّرجة المقدّسة.

البند 2- بوسع سائر المؤمنين أن يشاركوا - وفقًا للشّرع - في ممارسة سلطان الحكم.

ق. 980- البند 1- إنّ سلطان الحكم في المحكمة الخارجيّة غيره في المحكمة الباطنيّة، سواء في الأسرار المقدّسة أو في غيرها.

البند 2- إذا تمّت ممارسة سلطان الحكم في المحكمة الباطنيّة فقط، فإنّ الآثار الّتي تنتج في المحكمة الخارجيّة عن ممارسته لا يُعترف بها في هذه المحكمة، إلاّ بالقدر المقرّر في الشّرع لحالات محدّدة.

ق. 981- البند 1- سلطان الحكم المألوف هو المرتبط بوظيفة ما بحكم الشّرع، والمفوَّض هو الّذي يُمنح للشّخص نفسه، لا عن طريق وظيفة.

البند 2- سلطان الحكم المألوف قد يكون إمّا خاصًّا وإمّا بالنّيابة.

ق. 982- البند 1- الصلاحيّات العاديّة تحكمها أحكام السّلطان المفوَّض.

البند 2- أمّا الصّلاحيّة العاديّة الممنوحة للرّئيس الكنسيّ، فلا تزول بزوال حقّ الرّئيس الكنسيّ الممنوحة له، بل تنتقل إلى أيّ رئيس كنسيّ يخلفه في الحكم، ما لم يُستدرك غير ذلك في منحها، أو ما لم يتمّ اختيار الشّخص بناءً على مهارته.

ق. 983- البند 1- مَن يدّعِ أنَّهُ مفوَّض يقعْ عليه عبء إثبات التّفويض.
البند 2- المفوّض الَّذي يتجاوز حدود انتدابه في ما يتعلق سواء بالأشياء أو بالأشخاص، كأنّه لم يفعل شيئًا.
البند 3- لا يُحسب متجاوزًا حدودَ انتدابه مَن يفعل ما فُوِّض لأجله بطريقة غير المحدّدة في التّفويض، ما لم يكن المفوِّض نفسه قد قرّر تلك الطّريقة لصحّة [الفعل].

ق. 984- البند 1- الرّؤساء الكنسيّون، فضلًا عن الحبر الرّومانيّ، هم في المقام الأوّل، البطريرك، ورئيس الأساقفة الكبير، والمتروبوليت الَّذي يرأس كنيسة متروبوليتيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ، والأسقف الإيبارشيّ، وجميع الَّذين يخلفونهم مؤقتًا في الحكم وفقًا للشّرع.
البند 2- الرّؤساء الكنسيّون المحلّيّون، فضلًا عن الحبر الرّومانيّ، هم الأسقف الإيبارشيّ، والإكسرخوس، والمدبّر الرّسوليّ، وفي حال عدم وجود هؤلاء، مَن يخلفهم مؤقّتًا في الحكم على وجه شرعيّ، وكذلك النّائب العام الأوّل والنّائب العامّ؛ أمّا البطريرك ورئيس الأساقفة الكبير والمتروبوليت الَّذي يرأس كنيسة متروبوليتيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ وجميع الَّذين يخلفونهم مؤقّتًا في الحكم وفقًا للشّرع، فهم رؤساء كنسيّون محلّيّون بالنّسبة إلى الإيبارشيّة الَّتي يحكمونها فقط، مع سريان القانون 101.
البند 3- الرّؤساء الكبار في مؤسّسات الحياة المكرّسة، الَّذين يتمتّعون بسلطان الحكم المألوف، هم أيضًا رؤساء كنسيّون لكن لا محلّيّون.

ق. 985- البند 1- ينقسم سلطان الحكم إلى تشريعيّ وتنفيذيّ وقضائيّ.
البند 2- يمارَس السّلطان التّشريعيّ بالطّريقة المحدّدة في الشّرع، والسّلطان الحائز عليه في الكنيسة مشرّع دون سلطة الكنيسة العليا، لا يمكن تفويضه على وجه صحيح ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك؛ وليس في وسع مشرّع أدنى أنْ يسنّ على وجه صحيح قانونًا مخالفًا لشرع أعلى.
البند 3- السّلطان القضائيّ الَّذي للقضاة أو الهيئات القضائيّة، يُمارَس بالطّريقة المحدّدة في الشّرع، ولا يمكن تفويضه على وجه صحيح إلّا لإنجاز الأعمال التّحضيريّة لأيّ قرار أو حكم.

ق. 986- بوسع أحد، حتَّى وهو خارج حدود المنطقة، أنْ يمارس السّلطان التّنفيذيّ على مرؤوسيه، بما في ذلك الغائبين منهم عن المنطقة، ما لم يستدرك الشّرع العامّ أو يتّضح مِن طبيعة الأمر غير ذلك؛ وعلى الغرباء [أيضًا] المقيمين حاليًّا في المنطقة، إذا تعلّق الأمر بمنح إنعامات أو بتنفيذ الشّرع- العامّ أو الخاصّ على حدّ سواء- الملزمين به وفقًا للقانون 1491 البند 3.

ق. 987- ما يمنـــــحه الشّرع العامّ والشّرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ للأسقف الإيبارشيّ باسمه، في نطـــــاق سلـــــطان الحـــــكم التّنفيذيّ، يُعتـــبر من اختصاص الأسقف الإيبارشيّ والإكسرخوس لا غير، مع استبعاد النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّين، ما لم يكن بانتداب خاصّ.

ق. 988- البند 1- السّلطان التّنفيذيّ المألوف يمكن تفويضه سواء لفعل واحد أو لجميع الحالات، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة.

البند 2- السّلطان التّنفيذيّ الّذي يفوّضه الكرسي الرّسوليّ أو البطريرك، يمكن بدوره تفويضه، سواء لفعل واحد أو لجميع الحالات، ما لم يتمّ اختيار الشّخص بناءً على مهارته، أو إذا حُظِر صراحة تفويض التّفويض.

البند 3- السّلطان التّنفيذيّ الّـــــــذي تفوّضـــــه سلـــــطة أخرى لها سلطان مألوف، إذا كان مفوَّضًا لجميع الحـــــــــالات، يمكن تفويضه بدوره في حالات مفردة لا غير؛ أمّا إذا فُوِّض لفعل واحد أو لأفعال محـــــدّدة، فلا يمكن تفويضه بدوره على وجه صحيح، إلّا بمنح صريح من المفوِّض.

البند 4- أيّ سلطان مفوَّض عن تفويض، لا يمكن إعادة تفويضه على وجه صحيح ما لم يسمح المفوِّض بذلك صراحة.

ق. 989- السّلطان التّنفيذيّ المألوف، وكذلك السّلطان المفوَّض لجميع الحالات، يجب أن يُفسَّر بالمعنى الواسع، وأيّ [سلطان] آخر بالمعنى الحصريّ؛ بيد أنّ مَن فُوِّض إليه سلطان ما، يُعتَبر أنّه قد مُنح أيضًا كلَّ ما بدونه ليس في استطاعته أن يمارس هذا السّلطان.

ق. 990- البند 1- السّلطان التّنفيذيّ المفوَّض لكثيرين، يُفترض أنّه مفوَّض لكلّ واحد منهم بمفرده.

البند 2- إذا فوِّض كثيرون، كلٌّ بمفرده، للقيام بنفس العمل، فأوّل مَن يبدأ معالجة العمل يستبعد الآخرين عن القيام به، ما لم يعُقه عائق في وقت لاحق، أو لم يشأ مباشرة إنجاز هذا العمل.

البند 3- إذا فُوِّض كثيرون على وجه جماعيّ للقيام بعمل، يجب على الجميع أن يباشروه حسب الأحكام المقرّرة للأفعال الجماعيّة، ما لم يُستدرك في الانتداب غير ذلك.

ق. 991- البند 1- يُفقَد السّلطان المألوف بفقدان الوظيفة المُلحق بها.

البند 2- يُوقَف السّلطان المألوف، إذا رُفع استئناف أو قُدِّم تظلّم على وجه شرعي، ضدّ الحرمان من الوظيفة أو العزل عنها، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

ق. 992- البند 1- يُفقَد السّلطان المفوَّض بإتمام [مهمّة] الانتداب؛ وبانقضاء مدّة التّقليد أو بنَفاذ عدد الحالات الّتي قُلِّد لأجلها؛ وبزوال غاية التّفويض؛ وبإلغاء من قِبَل المفوِّض المبلَّغ إلى المفوَّض بطريقة مباشرة، وكذلك بتخلّي المفوَّض المقدَّم للمفوِّض وقبوله؛ لكنّه لا [يُفقد] بزوال حقّ المفوِّض، مالم يتّضح غير ذلك من البنود المُناطة به.

البند 2- أمّا الفعل الّذي يُمارس عن سلطان مفوَّض في المحكمة الباطنيّة فقط ويأتي سهوًا بعد انقضاء المدّة أو نفاذ عدد الحالات، فهو صحيح.

ق. 993- لا يُوقَف سلطان الحكم التّنفيذيّ برفع التّظلّم، ما لم يســـــــــتدرك الشّرع العامّ غير ذلك صراحة.

ق. 994- في حال الغلط العموميّ من حيث الواقع أو من حيث القانون، وكذلك في حال الشّكّ الإيجابيّ والمحتمل، سواء من حيث القانون أو من حيث الواقع، تعوِّض الكنيسة من سلطان الحكم التّنفيذيّ في كلتا المحكمتين، الخارجيّة والباطنيّة.

ق. 995- أحكام الشّرع في ما يخصّ سلطان الحكم التّنفيذيّ تسري أيضًا - ما لم يستدرك الشّرع العامّ أو يتَّضح من طبيعة الأمر غير ذلك - على السّلطان الوارد ذكره في القانونَين 441 البند 1 و511 البند 1، وعلى الصّلاحيّات اللّازمة شرعًا للاحتفال بالأسرار المقدّسة أو تقديم خدمتها على وجه صحيح.

الباب الثّاني والعشرون
التّظلّم ضدّ القرارات الإداريّة

ق. 996- الأمور المحَدّدة في قوانين هذا الباب في شأن القرارات، تُطبّق على جميع الأفعال الإداريّة الخاصّة الّتي أتاها في المحكمة الخارجيّة أيّ سلطان مشروع في الكنيسة، بدون محاكمة، ما عدا [القرارات] الّتي اتّخذها الحبر الرّومانيّ أو المجمع المسكونيّ.

ق. 997- البند 1- بوسع من يعتقد أنّه متضرِّر من قرار ما، أن يتظلّم وفقًا للشّرع، لدى السّلطة الأعلى من الّتي اتّخذت هذا القرار.
البند 2 - التّظلّم الأوّل ضدّ قرارات النّائب العامّ الأوّل أو النّوّاب العامّين، يُرفع إلى الأسقف الإيبارشيّ، أمّا ضدّ قرارات مَن يعمل عن سلطان مفوَّض، فإلى المفوِّض.

ق. 998- البند 1- إذا اعتقد أحد أنّه متضرّر بقرار ما فمن المرغوب فيه والمحبّذ ألّا يقوم خلاف بينه وبين صاحب هذا القرار، بل عليهما التّفاوض فيما بينهما لإيجاد حلّ منصف، حتّى باللّجوء إلى وساطة أو مسعى أناس وقورين لفضّ النّزاع، سواء بتعديل القرار طوعًا أو بتعويض عادل أو بأيّة طريقة أخرى مناسبة.
البند 2- على السّلطة الأعلى أن تحثّ الطّرفين على ذلك، قبل تسلّم التّظلّم.

ق. 999- البند 1- قبل أن يرفع أحد التّظلّم، عليه أن يطلب من صاحب القرار نفسه كتابةً الرّجوع عن القرار أو تعديله، في غضون موعد قاطع مدّتُه عشرة أيّام، تُحسَب منذ يوم تبليغ القرار؛ وبتقديم هذا الطّلب يُعتبَر وقف التّنفيذ أيضًا مطلوبًا بحكم الشّرع.

البند 2- واجب طلب الرّجوع عن القرار أو تعديلِه لا يُلزِم إذا تعلّق الأمر بالتّظلّم الأوّل ضدّ القرارات المذكورة في القانون 997 البند 2، أو إذا تعلّق الأمر بالتّظلّمات اللّاحقة، ما عدا التّظلّمات ضدّ قرارات الأسقف الايبارشيّ الّتي بها بُتّ في شأن التّظلّم الأوّل مهما كان.

ق. 1000- البند 1- في الحالات الّتي يوقِف فيها التّظلّم تنفيذ القرار، الطّلب أيضًا المذكور في القانون 999 البند 1 يؤدّي إلى نفس المفعول.

البند 2- في سائر الحالات، إن لم يوقِف صاحب القرار تنفيذه، في غضون عشرة أيّام تُحسب منذ تلقّي الطّلب، يمكن طلب الوقف مؤقّتًا من السّلطة الأعلى، الّتي لا يمكنها أن تبتّ فيه إلّا لسبب هامّ مع الاحتياط ألّا يُلحق ذلك ضررًا بخلاص النّفوس؛ وإذا رُفِع فيما بعد تظلّم، فعلى السّلطة الّتي تنظر في التّظلّم أن تحكم إن كان وقف تنفيذ القرار يجب تثبيته أو الرّجوع عنه.

البند 3- إذا لم يُرفع أيّ تظلّم ضدّ القرار في غضون الأجل المحدّد، أو رُفع التّظلّم لطلب التّعويض من الأضرار لا غير، يزول وقف تنفيذ القرار بحكم الشّرع.

ق. 1001- البند 1- يجب أن يُرفع التّظلّم في غضون أجل قاطع مدّته خمسة عشر يومًا.

البند 2- يسري موعد الخمسة عشر يومًا:

(1) في الحال الّتي يجب فيها أن يُطلَب أوّلًا الرّجوع عن القرار أو تعديله، منذ يوم تبليغ القرار الّذي به صاحبه عَدّل قراره الأوّل أو ردّ الطّلب؛ أو، إذا لم يقرّر شيئًا، فمن اليوم الثّلاثين يُحسب منذ تلقّى الطّلب.

(2) في سائر الحالات، منذ يوم تبليغ القرار.

ق. 1002- على السّلطة الأعلى أن تتّخذ قرارًا تحسم به التّظلّم في غضون ستّين يومًا، تُحسب منذ تلقّي التّظلّم، ما لم يقرّر الشّرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ آجالًا أخرى؛ وإن لم تفعل ذلك، وطلب المتظلّم كتابة اتّخاذ هذا القرار، فبعد ثلاثين يومًا تُحسب منذ تلقّي هذا الطّلب، وعندئذ إن لم تفعل شيئًا، فيُعتبر التّظلّم مردودًا، كما لو رُدَّ بقرار في اليوم نفسه، بحيث يمكن تقديم تظلّم جديد ضدّه.

ق. 1003- في التّظلّم ضدّ القرارات الإداريّة يُعمل بالقانون 1517، مع التّسويات اللّازمة؛ وللمتظلّم دائمًا الحقّ في أن يتّخذ وكيلًا أو محاميًّا، مع تجنّب التّأخير غير المجدي؛ بل يقام بحكم المنصب مُدافع إن لم يكن للمتظلّم مدافع، ورأت السّلطة الأعلى أنّه ضروريّ؛ ولكن بوسع السّلطة الأعلى دائمًا أن تأمر المتظلّم بالمثول بنفسه لاستجوابه.

ق. 1004- بوسع السّلطة الأعلى الّتي تنظر في التّظلّم، لا تثبيت أو إعلان بطلان القرار فقط، بل فسخه والرّجوع عنه أيضًا، لكن لا تعديله، ما لم يُسنَد هذا السّلطان إلى هذه السّلطة الأعلى في الشّرع الخاصّ بكنيستها المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 1005- من اتّخذ القرار الأوّل هو المسؤول عن التّعويض مِمّا قد يلزم تعويضه من أضرار، حتَّى وإن ثبّتت السّلطة الأعلى القرار أو أعلنت بطلانه أو فسخته أو رجعت عنه أو عدّلته؛ أمّا السّلطة الأعلى فليست مسؤولة إلّا بمقدار ما ينتج عن قرارها من ضرر.

ق. 1006- أمّا التّظلّم ضدّ قرار البطريرك الإداري - حتَّى وإن تعلّق الأمر بقرار خاصّ بإيبارشيّة البطريرك، أو بقرار حسَم به البطريرك تظلّمًا ما - فيتمّ أمام هيئة خاصّة من الأساقفة، تُشكّل وفقًا للشّرع الخاصّ، ما لم تُحوّل المسألة إلى الكرسي الرّسوليّ؛ وضدّ قرار هذه الهيئة لا مجال لتظلّم لاحق، مع عدم الإخلال [بحقّ] اللّجوء إلى الحبر الرّومانيّ نفسه.

الباب الثّالث والعشرون
أموال الكنيسة

ق. 1007- لتوفير خير البشر الرّوحيّ، تحتاج الكنيسة إلى الأموال وتستخدمها بقدر ما تقتضي ذلك رسالتها الخاصّة؛ لذلك من حقّها الطّبيعيّ أن تكتسب وتمتلك وتدير وتملّك الأموال اللّازمة لغاياتها الخاصّة، وفي المقام الأوّل العبادة الإلهيّة والأنشطة الرّسوليّة والخيريّة ومعيشة الخدّام اللّائقة.

ق. 1008- البند 1- الحبر الرّومانيّ هو المدبّر والوكيل الأعلى لجميع الأموال الكنسيّة.

البند 2- تحت سلطة الحبر الرّومانيّ العليا، تعود ملكيّة أموال الكنيسة إلى الشّخص الاعتباريّ الَّذي اكتسبها على وجه شرعيّ.

ق. 1009- البند 1- المؤهّل لاكتساب الأموال وامتلاكها وإدارتها وتمليكها وفقًا لأحكام القانون الكنسيّ، هو أيّ شخص اعتباريّ.
البند 2- جميع الأموال العائدة إلى الأشخاص الاعتباريّة هي أموال كنسيّة.

الفصل الأول
اكتساب الأموال

ق. 1010- بوسع الأشخاص الاعتباريّة أن تكتسب الأموال بأيّ وجه عادل جائز لغيرها.

ق. 1011- يحقّ للسّلطة المختصّة أن تطالب المؤمنين بما هو ضروريّ لغايات الكنيسة الخاصّة.

ق. 1012- البند 1- بقدر ما هو ضروريّ لخير الإيبارشيّة، يحقّ للأسقف الإيبارشيّ، برضى مجلس الشّؤون الماليّة، أن يفرض على الأشخاص الاعتباريّة الخاضعة له، مساهمات مناسبة لدخل كلّ شخص منها؛ لكن لا يمكن فرض أيّ مساهمة على التّبرّعات الواردة بمناسبة الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ.
البند 2- لا يمكن فرض مساهمات على الأشخاص الطّبيعيّين إلّا وفقًا لأحكام الشّرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 1013- البند 1- للأسقف الإيبارشيّ، في الحدود الَّتي يقرّها الشّرع الخاصّ بكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، أن يحدّد رسومًا على مختلف أفعال سلطان الحكم، وتبرّعات بمناسبة الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ والأسرار وشبه الأسرار المقدّسة، أو أيّ احتفال طقسيّ آخر، ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك.
البند 2- ليُعن البطاركة والأساقفة الإيبارشيّون من مختلف الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ، الممارسون سلطانهم في نفس المنطقة، بعد تبادل الآراء، بوضع قاعدة واحدة للرّسوم والتّبرّعات.

ق. 1014- في جميع الكنائس المتاحة للمؤمنين على وجه مألوف، بوسع الأسقف الإيبارشيّ أن يأمر بجمع تبرّعات لأنشطة كنسيّة معيّنة.

ق. 1015- لا يجوز للأشخاص الطّبيعيّين أو الاشخاص الاعتباريّة جمع التّبرّعات، إلّا بترخيص من السّلطة الخاضعين لها وبرضى صادر كتابة عن الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ في المكان الَّذي تُجمع فيه التّبرّعات.

ق. 1016- البند 1- التّبرّعات المقدّمة لهدف معيّن لا يمكن تخصيصها إلّا لهذا الهدف.

البند 2- التّبرّعات المقدّمة إلى المشرفين على أيّ شخص اعتباريّ أو مدبّريه، يُفترض أنّها مقدّمة للشّخص الاعتباريّ نفسه، ما لم يتّضح عكس ذلك.
البند 3- لا يمكن الإعراض عن هذه التّبرّعات إلّا لسبب صوابيّ، وبترخيص من الرّئيس الكنسيّ في الشّؤون الأكثر أهمّيّة؛ ويلزم التّرخيص من هذا الرّئيس الكنسيّ لقبول [التّبرّعات] المقيّدة بعبء أو بشرط، مع سريان القانون 1042.

ق. 1017- الكنيسة تقبل تقادُم الزّمن وفقًا لأحكام القوانين 1540- 1542 بالنّسبة إلى الأموال أيضًا.

ق. 1018- الأشياء المقدّسة أي المخصّصة بالتّكريس أو البركة للعبادة الإلهيّة، إذا ملكها الأفراد يمكن أن يكتسبها الأفراد بالتّقادُم، لكن لا يجوز استخدامها لأغراض دنيويّة إلّا إذا فَقدت تكريسها أو بركتها؛ أمّا إذا كانت تعود إلى شخص اعتباريّ كنسيّ، فلا يمكن أن يكتسبها إلّا شخص اعتباريّ كنسيّ آخر.

ق. 1019- العقارات والمنقولات الثّمينة، أيّ الّتي لها أهمّيّة كبرى بالنّظر إلى الفنّ أو التّاريخ أو المادّة، والحقوق والدّعاوى الشّخصيّة أو العينيّة الّتي تعود إلى الكرسي الرّسوليّ، يسري عليها التّقادُم بمرور مئة سنة؛ والّتي تعود إلى كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ أو إيبارشيّة ما، فبمرور خمسين سنة، أمّا إلى شخص اعتباريّ آخر فبمرور ثلاثين سنة.

ق. 1020- البند 1- على كلّ سلطة واجب جسيم في أن تُعنى بتسجيل أموال الكنيسة، المكتسبة باسم الشّخص الاعتباريّ الّذي تعود إليه، مع العمل بجميع أحكام القانون المدنيّ الّتي تَضمَن حقوق الكنيسة.
البند 2- وإن كان القانون المدنيّ لا يسمح بتسجيل الأموال باسم شخص اعتباريّ، فعلى كلّ سلطة، بعد الاستماع لخبراء في القانون المدنيّ وللمجلس المختصّ، أن تحافظ على سلامة حقوق الكنيسة باتّخاذ إجراءات نافذة في القانون المدنيّ.
البند 3- يُعمل أيضًا بهذه الأحكام في ما يخصّ الأموال الّتي يحوزها الشّخص الاعتباريّ على وجه شرعيّ، واكتسابها ما زال غير مُثبَت بوثائق.
البند 4- وعلى السّلطة الأعلى مباشرة أن تشدّد على العمل بهذه الأحكام.

ق. 1021- البند 1- لتكن في كلّ إيبارشيّة، طبقًا للشّرع الخاصّ بكنيستها المتمتّعة بحكم ذاتيّ، مؤسّسة خاصّة تجمع الأموال أو التّبرّعات في سبيل تأمين معيشة مناسبة ومبدئيًّا متساوية، لجميع الإكليريكيّين الّذين يقدّمون خدمتهم لصالح الإيبارشيّة، ما لم يكن قد دُبّر أمرهم بطريقة أخرى.
البند 2- حيث لم تُنظّم بعد كما يجب الضّمانات والتّأمينات الاجتماعيّة والتّأمين الصّحّيّ في صالح الإكليريكيّين، يجب أن تؤخذ التّدابير في الشّرع الخاصّ بكلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ، لإنشاء مؤسّسات تضمن هذه الأمور، تحت إشراف الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ.
البند 3- بقدر ما يقتضي الأمر، يُقام في كلّ إيبارشيّة بالطّريقة المحدّدة في الشّرع الخاصّ بكنيستها المتمتّعة بحكم ذاتيّ، صندوق عامّ يتسنّى به للأساقفة الإيبارشيّين أن يوفوا بالتزاماتهم نحو

الأشخاص الآخرين الَّذين يخدمون الكنيسة، ويسدّوا احتياجات الإيبارشيّة المختلفة، وبه أيضًا يتسنّى للإيبارشيّات الغنيّة أن تساعد الفقيرة.

الفصل الثّاني
إدارة الأموال الكنسيّة

ق. 1022- البند 1- يعود للأسقف الإيبارشيّ السّهَر على إدارة جميع الأموال الكنسيّة الواقعة في حدود الإيبارشيّة ولم تُستَثن من سلطان حكمه، مع عدم الإخلال بالصّفات المشروعة الَّتي تُسنِد إليه حقوقًا أوسع.

البند 2- ليُعن الرّؤساء الكنسيّون، مع وضع الحقوق والعادات المشروعة والظّروف في عين الاعتبار، بتنظيم إدارة الأموال الكنسيّة برمّتها كما يجب، بواسطة تعليمات مناسبة في نطاق الشّرع العامّ والشّرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ.

ق. 1023- إدارة أموال الشّخص الاعتباريّ الكنسيّة، من اختصاص من يرأسه مباشرة، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.

ق. 1024- البند 1- لا يسع مدبّر الأموال الكنسيّة أن يأتي على وجه صحيح أفعالًا تتجاوز نطاق وطريقة الإدارة المألوفة، إلّا برضى صادر كتابة عن السّلطة المختصّة.

البند 2- يجب أن تُحدّد في اللّائحة الدّاخليّة الأفعال الَّتي تتجاوز حدود وطريقة الإدارة المألوفة؛ أمّا إذا أغفلت اللّائحة الدّاخليّة ذلك، فمن اختصاص السّلطة الَّتي يخضع لها الشّخص الاعتباريّ مباشرة، أن تحدّد هذه الأفعال بعد استشارة المجلس المختصّ.

البند 3- الشّخص الاعتباريّ غير مسؤول عن أفعال المدبّرين الَّتي أتت على وجه غير صحيح، إلّا حينما وبقدر ما يعود عليه ذلك بالمنفعة.

ق. 1025- مدبّر الأموال الكنسيّة قبل أن يباشر وظيفته عليه:

(1) أن يَعِد أمام الرّئيس الكنسيّ أو مندوبه أنّه سيؤدّي وظيفته بأمانة؛

(2) أن يوقّع جردًا دقيقًا معتمَدًا من قِبَل الرَّئيس الكنسيّ، عن الأموال الكنسيّة المعهودة إلى إدارته.

ق. 1026- تُحفظ في أرشيف الشّخص الاعتباريّ نسخة من جرد الأموال الكنسيّة الَّتي تعود إليه، ونسخة ثانية في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة؛ ويدوّن في كلتا النّسختين أيّ تعديل قد يطرأ على أملاك الشّخص الاعتباريّ نفسه الثّابتة.

ق. 1027- على السّلطات العناية بأن يَتّخذ مدبّرو الأموال الكنسيّة الاحتياطات الملائمة النّافذة في القانون المدنيّ، لئلّا يلحق الكنيسة أيّ ضرر عند وفاة المدبّرين أو توقّفهم عن وظيفتهم.

ق. 1028- البند 1- على كلّ مدبّر أموال كنسيّة أن يؤدّي وظيفته باجتهاد ربّ الأسرة الصّالح.
البند 2- ولذلك عليه في المقام الأوّل:
(1) أن يسهر على ألّا تُهدَر كيفما كان الأموال الكنسيّة المعهودة إلى عنايته ولا يلحقها أيّ ضرر، مُبرمًا عقود تأمين لهذا الغرض، على قدر ما تدعو الحاجة إلى ذلك؛
(2) أن يعمل بأحكام القانون الكنسيّ والمدنيّ، وكذلك بما فرضه المؤسّس أو الواهب أو السّلطة المختصّة، ويتحرّز بنوع خاصّ ألّا يَلحق الكنيسة ضرَر من عدم مراعاة القانون المدنيّ؛
(3) أن يطالب بدخل الأموال وعوائدها بدقّة وفي الوقت الواجب، ويحفظ ما حصّله منها في مكان أمين، ويستخدمها حسب نيّة المؤسّس أو القواعد المشروعة؛
(4) أن يُعنى بتسديد الفوائد المستحقّة على القروض أو الرّهون في الزّمن المحدّد، وإعادة رأس مال الدَّين في أوانه؛
(5) أن يُوظِّف برضى الرّئيس الكنسيّ، في سبيل الكنيسة أو الشّخص الاعتباريّ، المال الَّذي قد يفيض عن النّفقات ويمكن توظيفه على وجه مفيد؛

(6) أن تكون دفاتر الإيرادات والمصروفات مُتقنة التّنظيم؛
(7) أن يؤدّي حسابًا عن الإدارة في نهاية كلّ سنة؛
(8) أن يرتّب الوثائق المستنِدة عليها حقوق الشّخص الاعتباريّ في الأموال الكنسيّة، ويحفظها في الأرشيف، ويودِع عنها نُسَخًا طِبق الأصل في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة إذا تيسّر ذلك.
البند 3- يُرجى مدبّرو الأموال الكنسيّة كلّ الرّجاء أن يُعِدّوا كلّ سنة ميزانيّة تقديريّة عن الإيرادات والمصروفات، ويمكن فرضها في الشّرع الخاصّ وتحديد طريقة تقديمها بالمزيد من التّفصيل.

ق. 1029- لا يمنح مدبّر الأموال الكنسيّة هبات من الأموال المنقولة الَّتي ليست من الأملاك الثّابتة، ما عدا المعتدلة منها حسب العادات المشروعة ولسبب صوابيّ، تقَويّ أو خيريّ.

ق. 1030- على مدبّر الأموال الكنسيّة:
(1) أن يعمل بدقّة لدى استئجار العمّال، بالقانون المدنيّ أيضًا، في ما يخصّ العمل والحياة الاجتماعيّة، وفقًا للمبادئ الَّتي تُعلِّمها الكنيسة؛
(2) أن يمنح الَّذين يعملون بموجب تعاقد أجرًا عادلًا بحيث يتسنّى لهم توفير احتياجاتهم واحتياجات ذويهم على وجه لائق.

ق. 1031- البند 1- على مدبّر الأموال الكنسيّة أن يؤدّي كل سنة حسابًا عن الإدارة لرئيسه الكنسيّ على وجه علنيّ، مع رذل كلّ عادة مخالفة.
البند 2- على مدبّر الأموال الكنسيّة أن يؤدّي حسابًا علنيًّا، وفقًا للطّريقة المقرّرة في الشّرع الخاصّ، عن الأموال المقدَّمة للكنيسة، ما لم يقرِّر الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ غير ذلك لسبب هام.

ق. 1032- لا يَشرعْ مدبّر الأموال الكنسيّة في خصومة باسم الشّخص الاعتباريّ ولا يناقشْها في المحكمة المدنيّة إلّا بترخيص من رئيسه الكنسيّ.

ق. 1033- مدبّر الأموال الكنسيّة الَّذي يترك وظيفته أو مهمّته اعتباطًا، عليه الرّدّ إذا لحق ضرر بالكنيسة نتيجة تركه الاعتباطيّ.

الفصل الثّالث
العقود ولا سيّما التّمليك

ق. 1034- ما يقرّره القانون المدنيّ في المنطقة الَّتي يُبرم فيها العقد، في ما يخصّ العقود على وجه عامّ أو خاصّ، وكذلك في ما يخصّ فسخها، يُعمل به في القانون الكنسيّ أيضًا، في المادّة الخاضعة للسّلطان الكنسيّ وبنفس الآثار.

ق. 1035- البند 1- لتمليك الأموال الكنسيّة الَّتي تكوِّن بواسطة تخصيص شرعيّ أملاكًا ثابتة لشخص اعتباريّ، يلزم:

(1) سبب صوابيّ، كالضّرورة الملِحّة أو المنفعة الظّاهرة أو التّقوى أو عمل خيريّ أو هدف رعويّ؛

(2) تقدير الشّيء المراد تمليكه كتابة، على يد خبراء؛

(3) في الحالات المقرّرة شرعًا، رضى السّلطة المختصّة الصّادر كتابةً، وبدونه يكون التّمليك غير صحيح.

البند 2- اتّخاذ الاحتياطات الأخرى أيضًا الَّتي تقرّها السّلطة المختصّة، تجنّبًا للضّرر بالكنيسة.

ق. 1036- البند 1- إذا كانت قيمة الأموال الكنسيّة المقترَح تمليكها، في حدود المبلغ الأدنى والمبلغ الأقصى اللّذين قرّرهما سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو الكرسي الرّسوليّ، يلزم رضى:

(1) مجلس الشّؤون الماليّة وهيئة المستشارين الإيبارشيّين، إذا تعلّق الأمر بأموال الإيبارشيّة؛

(2) الأسقف الإيبارشيّ، الَّذي في هذه الحالة يحتاج إلى رضى مجلس الشّؤون الماليّة وهيئة المستشارين الإيبارشيّين، إذا تعلّق الأمر بأموال شخص اعتباريّ خاضع للأسقف الإيبارشي نفسه؛

(3) السّلطة المحدّدة في دستور الدّير أو اللّائحة الدّاخليّة، إذا تعلّق الأمر بأموال شخص اعتباريّ غير خاضع للأسقف الإيبارشيّ.

البند 2- في الكنائس البطريركيّة، إذا تجاوزت قيمة الأموال المبلغ الأقصى الَّذي قرّره سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة لكن لا ضعفه، يلزم رضى:

(1) البطريرك، يبديه برضى السّينودس الدّائم، إذا تعلّق الأمر بأموال إيبارشيّة واقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، ما لم يقتض الشّرع الخاص بهذه الكنيسة غير ذلك؛

(2) الأسقف الإيبارشيّ والبطريرك أيضًا، يُبديانه برضى السّينودس الدّائم، إذا تعلّق الأمر بأموال شخص اعتباريّ خاضع للأسقف الإيبارشيّ ويمارس سلطانه داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة؛

(3) البطريـــــــــرك، يُبديـــــــــه برضـــــــى السّينودس الدّائم، إذا تعلّق الأمر بأموال واقعة في حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، لشخص اعتباريّ غير خاضـــــــــع لأســـــــــقف إيبارشيّ، حتَّى وإن كان من حقّ حبريّ.

البند 3- في الكنائس البطريركيّة، إذا تجاوزت قيمة الأموال ضعف المبلغ الأقصى المقرّر من قِبَل سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، وإذا تعلّق الأمر بأشياء ثمينة أو بنذور وُهِبت للكنيسة، يُعمَل بالبند 2، على أنّ البطريرك يحتاج إلى رضى السّينودس نفسه.

البند 4- في سائر الحالات يلزم رضى الكرسي الرّسوليّ، إذا تجاوزت قيمة الأموال المبلغ المقرّر أو المعتَمَد من قِبَل الكرسي الرّسوليّ، وإذا تعلّق الأمر بأشياء ثمينة أو بنذور وُهِبت للكنيسة.

ق. 1037- البطريرك، لتمليك أموال الكنيسة البطريركيّة أو الإيبارشيّة البطريركيّة، يلزمه:

(1) استـــــــشارة السّينودس الدّائـــــــم، إذا كانـــــــت قيمة الأمـــــــوال في حدود المبلغين الأدنى والأقصـــــــى المقرّرَين من قِبَل سيـــــنودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، وإذا تعلّق الأمر بأموال الكنيسة البطريركيّة؛ أمّـــــــا إذا تعـــــلّق الأمـــــــر بأمـــــوال الإيبـــــــارشيّة البطريركيّة لا غير، فيُعمل بالقانون 1036 البند 1 الرقم 1؛

(2) رضى السّينودس الدّائم إذا تجاوزت قيمة الأموال المبلغ الأقصى المقرّر من قِبَل سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة لكن لا ضعفه؛

(3) رضى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة إذا تجاوزت قيمة الأموال ضعف المبلغ نفسه، وإذا تعلّق الأمر بأشياء ثمينة أو بنذور مقدّمة للكنيسة.

ق. 1038- البند 1- من يَلـــــزم وفقـــــًا للشّـــــــرع استشارتـــــهم أو رضاهم أو التّثبيت من قِبَلِهم، لتمليك أموال كنسيّة، لا يمنحوا المشـــــورة أو الرّضـــــــى أو التّثبـــــيت، مـــــا لـــــم يطّلعوا أوّلًا وبدقّة على حالـــــة الشّخص الاعتباريّ الماليّة المقترح تمليك أمواله، وكذلك على ما سبق من تمليك.

البند 2- تُعتبر الاستشارة أو الرّضـــــى أو التّثبيت كأنّـــــها لم تكن، ما لم يُذكر في الطّلب ما سبق تمليكه.

ق. 1039- أيّ تمليك يلزمه رضى الأشخاص الّذين يعنيهم الأمر.

ق. 1040- إذا تـــــمّ تمليك الأمـــــوال الكنسيّة ضـــــدّ أحكام القانون الكنسيّ لكنّ التّمليك صحيح في القانون المدنيّ، تحدِّد السّلطة الأعلى لمن أجرى هذا التّمليك، بعد التّدقيق في كلّ شيء، إن كان يجب رفع دعوى وأيّ دعوى ومَن يرفعها وضدّ من يجب رفعها، للمطالبة بحقوق الكنيسة.

ق. 1041- لا يمكن أن تُباع أو تؤجّر الأموال الكنسيّة لمدبّريها وأقاربهم، حتَّى الدّرجة الرّابعة من قرابة الدّم أو المصاهرة، بدون ترخيص خاصّ من السّلطة الوارد ذكرها في القانونَين 1036 و1037، ما لم يكن الشّيء قليل الأهمّيّة.

ق. 1042- يجب العمل بالقوانين 1035 - 1041 لا في التّمليك فقط بل أيضًا في أيّ معاملة قد تؤول بها حالة أملاك الشّخص الاعتباريّ إلى أسوأ.

الفصل الرّابع
الإرادات والمؤسّسات التّقويّة

ق. 1043- البند 1- من بموجب الحقّ الطّبيعيّ أو القانون الكنسيّ، له حرّية التّقرير في شأن أمواله، بوسعه أيضًا ترك أموال لأهداف تقويّة بفعل بين الأحياء أو بفعل لما بعد الموت.

البند 2- ينبغي أن يُعمَل، إذا أمكن، في الإرادات الأخيرة الّتي لخير الكنيسة، بأحكام القانون المدنيّ؛ وإذا لم يُعمل بها فيُنبَّه الورثة إلى ما عليهم من واجب في تنفيذ إرادة الموصي.

ق. 044 1- إرادات المؤمنين الّذين يهبون أو يتركون أموالهم لأهداف تقَويّة، سواء بفعل بين الأحياء أو بفعل لما بعد الموت، إذا قُبلت شرعًا، وجب تنفيذها ببالغ الدّقّة، بما في ذلك طريقة إدارة الأموال وإنفاقها أيضًا، مع سرَيان القانون 1045.

ق. 1045- البند 1- الرّئيس الكنسيّ هو منفّذ جميع الإرادات التّقويّة، سواء أكانت لما بعد الموت أو بين الأحياء.

البند 2- بناءً على هذا الحقّ، بوسع الرّئيس الكنسيّ ومن واجبه أن يسهر، حتّى بزيارة [قانونيّة]، على تنفيذ الإرادات التّقويّة، ويجب على سائر المنفّذين أن يؤدّوا له حسابًا بعد إتمام مهمّتهم.

البند 3- البنود المضافة إلى الإرادات الاخيرة، المخالفة لحقّ الرّئيس الكنسيّ هذا، تُعتبر كأنّها لم تُلحَق.

ق. 1046- البند 1- على من يقـــبل أموالًا على سبيل الأمانة لأهداف تقَويّة، سواء بفعل بين الأحياء أو بفعل لما بعد الموت، أن يُطلع رئيسه الكنسيّ على ما اؤتُمِن عليه، ويبيّن له كلّ الأمـــوال والأعـــباء المقترنة به؛ أمّا إذا منع الواهب ذلك بصراحة وعلى وجه مُطلق، فلا يقبلْ هذه الأمانة.

البند 2- على الرّئيس الكنسيّ أنْ يطالب بأنْ تُوضع الأمانات في مكان أمين ويسهر، وفقًا للقانون 1045 البند 2، على تنفيذ الإرادة التّقَويّة.

البند 3- إذا تعلّق الأمر بأمانات معهود بها إلى عضو مؤسّسة رهبانيّة، أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرُّهبان، ومخصّصة لكنائس مكان أو إيبارشيّة ما، أو لمؤمنين لهم موطن في نفس المكان، أو لدعم أهداف تقويّة، فالرّئيس الكنسيّ المذكور في البندَين 1 و2 هو الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ.

ق. 1047- البند 1- المؤسّسات التّقَويّة في الشّرع هي:
(1) المؤسّسات التّقَويّة المستقلّة، أي مجموعات الأشياء المخصّصة للأعمال التّقَويّة أو الرّسوليّة، أو الخيريّة – روحيّة كانت أو ماديّة - الّتي أنشأتها سلطة مختصّة كشخص اعتباريّ؛
(2) المؤسّسات التّقَويّة غير المستقلّة، أي الأموال الممنوحة لشخص اعتباريّ على أيّ وجه كان، تحت عبء طويل المدى يُحَدّد في الشّرع الخاصّ، لتُحقّق، بواسطة الدّخل السّنويّ، الأهداف الوارد ذكرها في الرقم 1.
البند 2- أموال المؤسّسة غير المستقلّة، إذا عُهد بها إلى شخص اعتباريّ خاضع للأسقف الإيبارشيّ، يجب أن تخصّص، بعد انقضاء المدّة المحدّدة، للمؤسّسة الوارد ذكرها في القانون 1021 البند 1، ما لم تكن إرادة المؤسّس غير ذلك بصريح العبارة؛ وإلاّ عادت إلى نفس الشّخص الاعتباريّ.

ق. 1048- البند 1- لا يُمكن أن ينشئ أحد مؤسّسات تقويّة مستقلّة إلاّ الأسقف الإيبارشيّ أو أيّ سلطة أعلى.
البند 2- لا يُمكن الشّخص الاعتباريّ أن يقبل على وجه صحيح مؤسَّسة تقَويّة غير مستقلّة، يلزمه رضى رئيسه الكنسيّ الصّادر كتابة؛ وعلى الرّئيس الكنسيّ ألّا يمنح هذا الرّضى، قبل أن يتبيّن له على وجه شرعيّ أن في استطاعة الشّخص الاعتباريّ أن يقوم بالعبء الجديد الّذي يتكلّفه، وبالأعباء الّتي سبق وتكلّفها؛ وليتحرّز نفس الرّئيس الكنسيّ على أن يناسب الدّخل الأعباء المضافة على وجه تامّ، وفقًا لعادة كلّ كنيسة متمتّعة بحكم ذاتي.
البند 3- يعود للشّرع الخاصّ أنْ تُحَدَّد فيه سائر الشّروط الّتي بدونها لا يمكن إنشاء أو قبول مؤسّسات تقويّة.

ق. 1049- على الرّئيس الكنسيّ الّذي أنشأ مؤسسة تقَويّة، أو منح رضاه لقبول مؤسّسة تقويّة، أن يعيّن فورًا مكانًا أمينًا، تُوضع فيه المبالغ والأموال المنقولة المُخصّصة باسم الهبة، في سبيل الحفاظ على المبالغ أو ثمن الأموال المنقولة، وإيداعها في أقرب وقت بحرص وبطريقة

مفيدة لصالح المؤسسة نفسها، بحكم الرّئيس الكنسيّ نفسه السّديد، بعد استشارة من يعنيهم الأمر والمجلس المختصّ، مع ذكر العبء بطريقة صريحة ومحدّدة.

ق. 1050- تُحفظ نسخة عن وثيقة التّأسيس في أرشيف الدّائرة الإيبارشيّة، وأخرى في أرشيف الشّخص الاعتباريّ.

ق. 1051- البند 1- تُعدّ لوحة بالأعباء الّتي تستوجبها المؤسّسات التّقَويّة، تُعرض في مكان ظاهر، لئلّا تَتعرّض الالتزامات الواجب تنفيذها للنّسيان، مع العمل بالقوانين 1044 - 1046 و1031.

البند 2- يُعدّ سِجلّ ويحـــــفظ عند الرّاعـــــي أو مدير الكنيسة، يُدوّن فيه كلّ عبء بمفرده والإيفاء به والتّبرعات.

ق. 1052- البند 1- تخفيض أعباء الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ محفوظ للكرسي الرّسوليّ.
البند 2- بوسع الرّئيس الكنسيّ تخفيض أعباء الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ بسبب انخفاض الدّخل، إذا استُدرك الأمر صراحة في وثيقة التّأسيس.
البند 3- بســـــبب انخـــــفاض الدّخـــــل، وطالما دام هذا السّبب، يعود للأسقف الإيبارشيّ سلطان تخفيض عدد الاحتفالات بالقدّاس الإلهيّ، وفقًا لمقدار التّبرّعات المعمول به شرعًا في الإيبارشيّة، بشـــــرط ألّا يكـــــون هناك أحد يجب عليه ويمكن إجباره بوجه مفيد على زيادة التّبرّعات.
البند 4- يعود للأسقف الإيبارشيّ أيضًا السّلطان في تخفيض أعباء الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، الواقعة على عاتق المؤسّسات الكنسيّة، إذا أصبح الدّخل غير كاف للحصول على ما كان ممكنًا تحصيله عند قبول الأعباء.
البند 5- يتمتّع بالصّـــــــلاحيّات المنصوص عليها في البندين 3 و4 الرّؤساء العامّون للمؤسّسات الرُّهبانيّة أو جمعيّات الحـــــــياة المشتركـــــــة على غرار الرُّهبان الإكليريكيّة، سواء أكانت من حقّ حبريّ أو بطريركيّ.

البند 6- بوسع الأسقف الإيبارشيّ تفويض السّلطان المنصوص عليه في البندين 3 و4، للأسقف المساعد أو للأسقف المعاون أو للنّائب العامّ الأوّل أو للنّواب العامّين، لا غير، مع استبعاد أيّ تفويض للتّفويض.

ق. 1053- كذلك يعود لنفس السّلطات الوارد ذكرها في القانون 1052، السّلطان في أنْ تُحوّل لسبب صوابيّ أعباء الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ، إلى أيّام أو إلى مؤسّسات مختلفة عن المقرّرة في المؤسّسة.

ق. 1054- البند 1- بوسع الرّئيس الكنسيّ، لسبب صوابيّ وضروريّ لا غير، تخفيض وتخفيف وتبديل إرادات المؤمنين الَّذين وهبوا أو تركوا أموالهم لأغراض تقويّة، إذا منح المؤسّس هذا السّلطان صراحة للرّئيس الكنسيّ نفسه.
البند 2- إذا أمسى القيام بالأعباء المفروضة لانخفاض الدّخل أو لسبب آخر مستحيلًا، بلا أيّ ذنب من المدبّرين، بوسع الرّئيس الكنسيّ، بعد استشارة من يعنيهم الأمر والمجلس المختصّ، ومع العمل بإرادة المؤسّس على خير ما يُرام، أن يخفّف الأعباء نفسها بإنصاف، مع سريان القانون 1052.
البند 3- في سائر الحالات يجب اللّجوء في هذا الشّأن إلى الكرسيّ الرّسوليّ أو البطريرك، الَّذي ينبغي أن يتصرّف برضى السّينودس الدّائم.

الباب الرّابع والعشرون
المحاكمات على وجه عامّ

ق. 1055- البند 1- إن موضوع المحاكمة هو:
(1) حقوق الأشخاص الطّبيعيّين أو الأشخاص الاعتباريّة، للحصول عليها أو المطالبة بها، أو الوقائع القانونيّة لإعلانها.
(2) الجرائم من حيث فرض العقوبات عليها.
البند 2- في المنازعات النّاجمة عن فعل صادر عن سلطان الحكم التّنفيذيّ، السّلطة المختصّة هي [السّلطة] الأعلى لا غير، وفقًا للقوانين 996 - 1006.

ق. 1056- في القضايا المحفوظة لأحد دواوين الكرسيّ الرّسوليّ، على المحاكم إتّباع القواعد الصّادرة عن الدّيوان نفسه.

ق. 1057- في قضايا ضمّ خدّام الله إلى مصافّ القدّيسين يجب العمل بالقواعد الخاصّة الّتي يقرّرها الحبر الرّومانيّ.

الفصل الأول
المحكمة المختصّة

ق. 1058- الحبر الرّوماني لا يحاكمه أحد.

ق. 1059- البند 1- في استطاعة كلّ مؤمن، بناءً على أوّليّة الحبر الرّومانيّ، أن يُحيل قضيّته للنّظر فيها، في أيّة حالة أو درجة من المحاكمة، للحبر الرّومانيّ نفسه، الّذي هو القاضي الأعلى للعالم الكاثوليكيّ بأكمله، ويحكم سواء بنفسه، أو بمحاكم الكرسيّ الرّسوليّ، أو بقضاة مفوَّضين من قِبَله.

البند 2- لكن هذا اللّجوء الموجّه إلى الحبر الرّومانيّ، لا يُوقِف ممارسة سلطة القاضي الَّذي قد بدأ النّظر في هذه القضيّة إلّا في حالة الاستئناف، لذلك بوسع هذا القاضي أن يتابع المحاكمة حتَّى الحكم النّهائيّ، ما لم يتّضح أنّ الحبر الرّومانيّ قد أحال القضيّة إلى نفسه.

ق. 1060- البند 1- للحبر الرّوماني وحده الحقّ في محاكمة:
(1) البطاركة؛
(2) الأساقفة في القضايا الجزائيّة؛
(3) أصحاب السّلطة العليا في الدّولة؛
(4) القضايا الأخرى الَّتي يُحيلها إلى محكمته.
البند 2- سائر الأساقفة، ما عدا الأساقفة الَّذين يمارسون سلطانهم داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، يُحاكمون في القضايا الحقوقيّة أمام المحكمة الَّتي يعيّنها الحبر الرّومانيّ، مع عدم الإخلال بالقانون 1066 البند 2.
البند 3- ليس لقاض أن ينظر في عمل أو مستند أثبته الحبر الرّومانيّ بصيغة خاصّة، إلّا بانتداب مسبق من قِبَله.

ق. 1061- الأشخاص الَّذين ليست لهم سلطة أعلى دون الحبر الرّومانيّ، يجب الادّعاء عليهم أمام محاكم الكرسي الرّسوليّ سواء أكانوا أشخاصًا طبيعيّين لم يُقاموا في الدّرجة الأسقفيّة، أو كانت أشخاصًا اعتباريّة، مع عدم الإخلال بالقانون 1063 البند 4 الرّقمين 3 و4.

ق. 1062- البند 1- سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة- مع عدم الإخلال باختصاص الكرسي الرّسوليّ- هو المحكمة العليا داخل حدود منطقة نفس هذه الكنيسة.
البند 2- يجب على سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أن ينتخب بالتّصويت السّرّيّ، لمدّة خمسة أعوام، من ضمن أعضائِه، مشرفًا عامًّا للشّؤون القضائيّة، وأسقفين يكوّنان معه برئاسته محكمة؛ فإذا كان أحد هؤلاء الأساقفة الثّلاثة طرفًا في القضيّة، أو لا يستطيع الحضور، فعلى البطريرك أن يستبدله بأسقف آخر برضى السّينودس الدّائم؛ وكذلك في حالة الرّدّ ينظر البطريرك في الأمر برضى السّينودس الدّائم.

البند 3- لهذه المحكمة أن تحكم في القضايا الحقوقيّة للإيبارشيّات أو للأساقفة، بل وللأساقفة الفخريّين أيضًا.
البند 4- يُقدّم استئناف هذه القضايا إلى سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، ويُستبعد أيّ استئناف لاحق، مع عدم الإخلال بالقانون 1059.
البند 5- من حقّ المشرف العامّ للشّؤون القضائيّة، أن يسهر على كلّ المحاكم الواقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، ومن حقّه أيضًا البتّ في ردّ أحد قضاة محكمة الكنيسة البطريركيّة المألوفة.

ق. 1063- البند 1- يجب على البطريرك أن يُنشئ محكمة مألوفة للكنيسة البطريركيّة، مُمَيّزة عن محكمة الإيبارشيّة البطريركيّة.

البند 2- ليكن لهـــذه المحكمة، رئـــــــــيس خاصّ وقضاة ومحامٍ عن العدل ومحامون عن الوِثاق وغيرهـــــــم من الموظّفـــــــين اللّازمين، يُعيّنهم البطريـــــــــرك برضى السّينودس الدّائم؛ ولا يمكن أن يعزل الرّئـــــــــيس والقضاة والمحامـــــــــي عن العدل والمحامـــــــــين عن الوِثـــــــاق إلّا سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة، أمّا التّخلّي عن الوظيفة فلا يمكن أن يقبله إلّا البطريرك دون سواه.

البند 3- وهذه المحكمة، هي محكمة استئناف في درجة المحاكمة الثّانية والدّرجات التّالية، على يدّ قضاة يخلف بعضهم بعضًا لقضايا قد فَصَلت فيها محاكم أدنى منها؛ وتعود لهذه المحكمة أيضًا حقوق المحكمة المتروبوليتيّة، في تلك الأماكن من منطقة الكنيسة البطريركيّة الَّتي لم تنشأ فيها أقاليم.

البند4- من اختصاص هذه المحكمة، أن تحكم في درجة المحاكمة الأولى والدّرجات التّالية، على يدّ قضاة يخلف بعضهم بعضًا، في قضايا:

(1) الإكسرخيّين ومندوبيّ البطريرك ممّن ليسوا أساقفة؛

(2) الأشخاص الطّبيعيّين أو الأشخاص الاعتباريّة، الخاضعين بطريقة مباشرة للبطريرك؛

(3) مؤسّسات الحياة المكرّسة من حقّ حبريّ؛

(4) رئيس مؤسّسة حـــــياة مكرّسة من حّـــــــــــق حبريّ، ليس لـــــــه في المؤسّسة نفسها رئيس ذو سلطان قضائيّ؛

(5) ما هو محفوظ لهذه المحكمة بحكم الشّرع الخاصّ.

ق. 1064- البند 1- المحكمة المتروبـوليتيّة غير المُميَّزة عن محكمة إيبارشيّة المتروبوليت، هي محكمة الاستئناف لأحكام المحاكم الإيبارشيّة.

البند 2- القضايا الَّتي نُظر فيها في درجة المحاكمة الأولى أمام متروبوليت أو أسقف إيبارشيّ آخر ليس لهما سلطة أعلى دون الحبر الرّومانيّ، يجب استئنافها لدى المحكمة الَّتي يعيّنانها على وجه ثابت باعتماد الكرسي الرّسوليّ، مع سريان القانونَين 139 و175.

ق. 1065- محكمة الدّرجة الثّالثة هي الكرسي الرّسوليّ ما لم يستدرك الشّرع العام صراحة غير ذلك.

ق. 1066- البند 1- في كلّ إيبارشيّة ولكلّ القضايا الَّتي لم يستثنها الشّرع صراحة، قاضي درجة المحاكمة الأولى هو الأسقف الإيبارشيّ.

البند 2- إذا تعلّق الأمر بحقوق أو أموال شخص اعتباريّ يمثّله الأسقف الإيبارشيّ، تَحكم فيها في درجة المحاكمة الأولى محكمة الاستئناف، مع سريان القانون 1062 البند 3.

ق. 1067- البند 1- محكمة الدّرجة الأولى لعدّة إيبارشيّات لنفس الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ، بوسع البطريرك أن ينشئها برضى الأساقفة الإيبارشيّين المعنيّين، إذا تعلّق الأمر بإيبارشيّات واقعة داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة؛ وفي سائر الحالات [ينشئها] باعتماد الكرسي الرّسوليّ الأساقفة الإيبارشيّون الَّذين اتّفقوا على ذلك.

البند 2- هذه المحكمة يجب إنشاؤها، إن لم يستطع كلّ من الأساقفة الإيبارشيّين، لأيّ سبب كان، إنشاء محكمة خاصّة به؛ وإن كان هذا هو الحال داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، فلينشئ هذه المحكمة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة.

البند 3- في الإيبارشيّات الَّتي أنشِئت لأجلها مثل هذه المحكمة لا يمكن أن تُنشأ على وجه صحيح محكمة إيبارشيّة جماعيّة.

البند 4- لمجموعة الأساقفة الإيبارشيّين الَّذين اتّفقوا على مثل هذه المحكمة، أو للأسقف الإيبارشيّ الَّذي انتخبوه، يعود السّلطان الَّذي للأسقف الإيبارشيّ في محكمته؛ أمّا إذا أنشأ هذه المحكمة سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو الكرسي الرّسوليّ، فيُعمل بالقواعد الَّتي قرّرها السّينودس نفسه أو الكرسي الرّسوليّ.

البند 5- داخل حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة، يُستأنف من هذه المحكمة أمام محكمة الكنيسة البطريركيّة المألوفة؛ أمّا في سائر الحالات، فأمام المحكمة الَّتي تختارها على وجه ثابت إمّا مجموعة الأساقفة المذكورة في البند 4 باعتماد الكرسي الرّسوليّ، أو الكرسي الرّسوليّ نفسه.

ق. 1068- البند 1- بوسع الأساقفة الإيبارشيّين لكنائس متمتّعة بحكم ذاتيّ مختلفة، الممارسين سلطانهم في نفس المنطقة، أن يتّفقوا فيما بينهم على إقامة محكمة مشتركة، للنّظر في القضايا الحقوقيّة أو الجزائيّة، الخاصّة بالمؤمنين التّابعين لأحد هؤلاء الأساقفة الإيبارشيّين.

البند 2- إذا افتقرت المحاكم إلى قضاة جديرين وغيرهم من الموظّفين، فعلى الأساقفة الإيبارشيّين أن يُعنَوا بإقامة محكمة مشتركة.

البند 3- على الأساقفة الإيبارشيّين الَّذين اتّفقوا على [إقامة] محكمة مشتركة، أن يختاروا واحدًا منهم يعود إليه بالنّسبة إلى هذه المحكمة السّلطان الَّذي للأسقف الإيبارشيّ بالنّسبة إلى محكمته.

البند 4- أحكام محكمة الدّرجة الأولى المشتركة، تُستأنَف في المحكمة الَّتي يختارها الكرسيّ الرّسوليّ على وجه ثابت.

ق. 1069- البند 1- المنازعات بين أشخاص طبيعيّين أو أشخاص اعتباريّة، تابعين لمؤسّسة حياة مكرّسة واحدة يتمتّع رؤساؤها بسلطان الحكم - باستثناء المؤسّسات العلمانيّة - يُفصَل فيها أمام القاضي أو المحكمة الَّتي يحدّدها دستور الدّير أو لائحة المؤسّسة الدّاخليّة.

البند 2- باستثناء المؤسّسات العلمانيّة، إذا نشب نزاع بين أشخاص طبيعيّين أو أشخاص اعتباريّة، تابعين لمؤسّسات حياة مكرّسة مختلفة، بل لمؤسّسة واحدة من حقّ

إيبارشيّ أو من حقّ آخر، لا يتمتّع رؤساؤها بسلطان الحكم، أو بين عضو أو شخص اعتباريّ لمؤسّسة حياة مكرّسة وأيّ شخص آخر طبيعيّ أو اعتباريّ، فتحكم فيه، في درجة المحاكمة الأولى، المحكمة الإيبارشيّة.

ق. 1070- على السّلطة الَّتي تنشئ أيّ محكمة العناية بأنْ تكون للمحكمة لائحتها الدّاخليّة، تعتمدها السّلطة نفسها ويجب أنْ تُحدَّد فيها طريقة تعيين القضاة وغيرهم من الموظّفين ومدّة الوظيفة والمكافأة وغير ذلك مِمّا يقتضيه الشّرع.

ق. 1071- يحقّ لأيّة محكمة أنْ تطلب مساعدة محكمة أخرى من أيّة كنيسة، لإنجاز بعض الأعمال القضائيّة، باستثناء الأعمال الَّتي تنطوي على ما بتّ فيه القضاة.

ق. 1072- في القضايا الوارد ذكرها في القوانين 1060 و1061 و1062 البند 3 و1063 البند 4، عدم اختصاص القضاة الأدنَين مطلق؛ وكذلك عدم اختصاص القاضي مطلق، إذا لم يُراع الاختصاص المقرّر في شأن درجة المحاكمة.

ق. 1073- البند 1- لا يمكن الادّعاء على أحد في درجة المحاكمة الأولى إلّا أمام قاض مختصّ بناءً على إحدى الصّفات المحدّدة في الشّرع العامّ.
البند 2- يُدعى نسبيًّا عدم اختصاص القاضي غير المؤيَّد بأيّ صفة من هذه الصّفات.
البند 3- يتبع المدّعي محكمة المدّعَى عليه، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة؛ أمّا إذا كان للمدّعَى عليه محاكم عدّة، فيُترَك للمدّعي اختيار المحكمة.

ق. 1074- يمكن الادّعاء على أيّ شخص أمام محكمة الموطن أو شبه الموطن.

ق. 1075- البند 1- الرّحّال محكمته في المكان الَّذي يمكث فيه في الوقت الرّاهن.
البند 2- من لا يُعرف موطنه أو شبه موطنه أو محلّ مكوثه، يمكن الادّعاء عليه أمام محكمة المدّعي، بشرط ألّا تتوفّر محكمة مشروعة أخرى.

ق. 1076- بسبب موقع العين، يمكن الادّعاء على طرف أمام محكمة المكان الواقعة فيه العين موضوع النّزاع، كلّما تناولت الدّعوى العين أو تعلّق الأمر باسترجاع الحيازة.

ق. 1077- البند 1- بسبب العقد، يمكن الادّعاء على طرف أمام محكمة المكان الَّذي أُبرِم فيه العقد أو حيث يجب تنفيذه، ما لم يكن الطّرفان قد اتّفقا واختارا محكمة أخرى.
البند 2- إذا تناولت القضيّة التزامات ناجمة عن صفة أخرى، يمكن الادّعاء على طرف أمام محكمة المكان الَّذي نشأ فيه الالتزام أو حيث يجب تنفيذه.

ق. 1078- في القضايا الجزائيّة يمكن الادّعاء على المتّهم، وإنْ كان غائبًا، أمام محكمة المكان الَّذي ارتُكبت فيه الجريمة.

ق. 1079- يمكن الادّعاء على طرف:
(1) في القضايا الَّتي تتناول الإدارة، أمام محكمة المكان الَّذي تمارَس فيه هذه الإدارة؛
(2) في القضايا المتّصلة بمواريث أو تركات تَقَويّة، أمام محكمة آخر موطن أو شبه موطن أو مكوث من يتعلّق الأمر بميراثه أو تِركته التّقَويّة - مع سريان

القانون 1075 البند 2- ما لم يتعلّق الأمـــــــــــر بمجرّد تنفيذ [الموصَى] بالتّركـــــــــــة ويجب النّظر فـــــيه حسب قواعد الاختصاص المألوفة.

ق. 1080- إنْ كان القاضي غير مؤيَّد بأيّ من هذه الصّفات المذكورة أعلاه، ومع ذلك أقيمت القضيّة لديه، يكتسب الاختصاص إذا وافق الأطراف والسّلطة الَّتي تخضع لها المحكمة بطريقة مباشرة.

ق. 1081- بسبب التّلازم، يُنظر في القضايا المتلازمة أمام محكمة واحدة وفي دعوى واحدة، ما لم يَعُق ذلك حكم الشّرع.

ق. 1082- بسبب سبق الادّعاء، إذا تساوى اختصاص محكمتَين أو أكثر، يرجع حقّ النّظر في القضيّة إلى المحكمة الَّتي استدعت أوّلًا المدّعَى عليه على وجه شرعيّ.

ق. 1083- البند 1- الخـــــــلاف بين قضاة حـــــول مَن منهم له اختصاص في أمرٍ ما، تَبُتّ فيه محكمة استئناف القاضـــــــــي الَّذي رُفـــــــعت أمامـــــــــه الدّعوى أوّلًا، بتقديم عريضة افتتاح الخصومة.

البند 2- أمّا إذا كانت إحدى المحكمتين محكمة استئناف للأخرى، فتبتّ في الخلاف محكمة الدّرجة الثّالثة للمحكمة الَّتي رُفعت أمامها الدّعوى أوّلًا.

البند 3- لا مجال لاستئناف ما بُتّ في شأن هذه الخلافات.

ق. 1084- البند 1- تُحفظ للمحكمة الجماعيّة الَّتي من ثلاثة قضاة:

(1) قضايا وِثاق الرّسامة المقدّسة؛

(2) قضايا وِثاق الزّواج، مع سريان القوانين 1372 - 1374؛

(3) القضايا الجزائيّة في الجرائم الَّتي تنطوي على عقوبة الحرم الكبير أو الحرمان من الوظيفة أو الإنزال إلى درجة أدنى أو الحطّ؛

(4) القضايا المحَدّدَة في الشّرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ.

البند 2- تُعالَج سائر القضايا أمام قاضٍ فرد، ما لم يحفظ الأسقف الإيبارشيّ قضيّة معيّنة لهيئة من ثلاثة قضاة.

البند 3- في الدّرجـــــــــة الأولى من المحاكمة، إن لم يمكن تكوين الهيئة، وما دامت هذه الاستحالة قائمة، فبوســـــــع البطريـــــــرك باستشارة السّينودس الدّائـــــــم، أنْ يـــــــأذن للأسقف الإيبارشيّ أنْ يعـــــهد بالقضايـــــــا لقـــــــاضٍ إكليريكيّ فرد، يضمّ إليه إذا أمكنه، معاونا ومحقّقًا؛ كذلـــــــك بوســـــــع المتروبوليت الَّذي يرأس كنيسة متروبوليتيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ، أو متروبوليت الكنيسة البطريركـــــــيّة أيضـــــــًا المقام خارج حدود منطقة هذه الكنيسة، أنْ يأذنا بمثل ذلك، كلّ منهـــــــــما باستشارة الأسقفَين الإيبارشيّين الأقدمَين في السّيامـــــــــــة الأسقفـــــيّة؛ أمّا في سائر الحالات فيجب الرّجوع الى الكرسيّ الرّسوليّ.

ق. 1085- البند 1- على المحكمة الجماعيّة أنْ تعمل جماعيًّا وتبتّ في الأمور بأغلبيّة الأصوات، وذلك لصحّة [أعمالها] إذا تعلّق الأمر بـ:
(1) ردّ طلب دعوى مقابِلة أو دعوى عارضة؛
(2) الفصل في التّظلّم ضدّ قرار الرّئيس؛
(3) الحكم، ولو التّمهيديّ، والقرارات الّتي لها قوّة الحكم النّهائيّ.

البند 2- يُنجز المقرّر سائر الأعمال القضائيّة، ما لم تحفظ الهيئة بعضَها لنفسها، من غير أنْ تتعرّض لصحّة [هذه الأعمال].
البند 3- إذا نُظرت قضيّة جماعيًّا في الدّرجة الأولى من المحاكمة، يجب أنْ يُبَتّ فيها جماعيًّا أيضًا في درجة الاستئناف وبعدد لا أقلّ من القضاة؛ أمّا إذا نَظر فيها قاضٍ فرْد فيجب أنْ يبتّ فيها أيضًا قاضٍ فرْد في درجة الاستئناف، ما عدا الحالة الوارد ذكرها في القانون 1084 - البند 3.

الفصل الثّاني
موظّفو المحاكم

المادّة الأولى
النّائب القضائيّ والقضاة والمحقّقون

ق. 1086- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ أنْ يُقيم نائبًا قضائيًّا، ممَيّزًا عن النّائب العامّ الأوّل، له سلطة قضائيّة مألوفة، ما لم يقتض صغر الإيبارشيّة أو قلّة القضايا غير ذلك.
البند 2- النّائب القضائيّ يشكّل مع الأسقف الإيبارشيّ محكمة واحدة، لكن ليس له الحكم في القضايا الّتي حفظها الأسقف الإيبارشيّ لنفسه.
البند 3- يمكن أنْ يُلحَق بالنّائب القضائيّ مساعدون باسم نوّاب قضائيّين مُلحَقين.
البند 4- يجب أنْ يكون كلّ من النّائب القضائيّ والنّوّاب القضائيّين الملحَقين، كهنة ذوي سمعة حسنة، ومن الحاصلين على دكتوراه أو بأقلّ تقدير على ليسانس في القانون الكنسيّ، ومن ذوي الاعتبار لحكمتهم وغيرتهم على العدالة، ولا يقلّ عمرهم عن ثلاثين سنة.

ق. 1087- البند 1- على الأسقف الإيبارشيّ أنْ يعيّن في إيبارشيّته، قضاة إيبارشيّين من الإكليروس.
البند 2- بوسع البطريرك بعد استشارة السّينودس الدّائم، أو للمتروبوليت الّذي يرأس كنيسة متروبوليتيّة متمتّعة بحكم ذاتيّ، بعد استشارة الأسقفَين الإيبارشيّين الأقدمَين في

السّيامة الأسقفيّة، أنْ يأذنا بتعيين بعض المؤمنين الآخرين أيضًا قضاة، وإذا دعت الحاجة يمكن اتّخاذ أحدهم لتشكيل الهيئة؛ أمّا في سائر الحالات فيُراجع في هذا الشّأن الكرسيّ الرّسوليّ.

البند 3- يجب أنْ يكون القضاة ذوي سمعة حسنة، ومن الحاصلين على دكتوراه أو بأقلّ تقدير ليسانس في القانون الكنسيّ، ومن ذوي الاعتبار لحكمتهم وغيرتهم على العدالة.

ق. 1088- البند 1- يُعيَّن النّائـــــب القضائيّ، والنّائب القضائيّ الملحق، وسائر القضاة، لمدّة محدّدة.
البند 2- إذا انتهت المدّة المحدّدة في أثناء شغور الكرسيّ الإيبارشيّ، لا يمكن عزلهم، بل يستمرّون في وظيفتهم إلى أنْ يتدبّر الأمر الأسقف الإيبارشيّ الجديد.
البند 3- النّائب القضائيّ، إنْ كان قد عيّنه مدبّر الإيبارشيّة، فإنّه يحتاج إلى تثبيت من قِبَل الأسقف الإيبارشيّ الجديد عند قدومه.

ق. 1089- بوسع القاضي الفرد في أيّ محاكمة كانت، أنْ يضمّ إليه معاونَين من المؤمنين من ذوي السّيرة الصّالحة بصفة مستشارَين.

ق. 1090- البند 1- على النّائب القضائيّ أنْ يختار من بين القضاة الإيبارشيّين بالتّرتيب وبالدّور قاضيَين، يكوّنان مع الرّئيس محكمة جماعيّة، ما لم يقدّر الأسقف الإيبارشيّ بحكمته غير ذلك مناسبًا.
البند 2- لا يبدِّل النّائب القضائيّ القضاة بعد اختيارهم، إلّا لسبب بالغ الأهمّيّة يجب ذكره في القرار لصحّة الأمر.

ق. 1091- البند 1- يرأس المحكمة الجماعيّة إذا أمكن، النّائبُ القضائيّ أو نائب قضائيّ مُلحق.
البند 2- على رئيس المحكمة الجماعيّة أنْ يختار أحد قضاة هذه المحكمة كمقرِّر، ما لم يشأ أنْ يقوم بنفسه بهذه المهمّة.
البند 3- بوسع الرّئيس نفسه، لسبب صوابيّ، أنْ يستبدل المقرِّر بآخر.
البند 4- يُبلّغ المقرِّر عن الدّعوى في اجتماع القضاة، ويحرّر الحكم كتابة.

ق. 1092- تعود للقاضي الفرد حقوق المحكمة وحقوق رئيسها.

ق. 1093- البند 1- بوسع القاضي أو رئيس المحكمة الجماعيّة، اختيار محقّق للقيام بالتّحقيق في القضيّة، منخوب من بين قضاة المحكمة أو المؤمنين الَّذين قبلهم الأسقف الإيبارشيّ في هذه الوظيفة.
البند 2- بوسع الأسقف الإيبارشيّ أنْ يقبل في وظيفة المحقّق مؤمنين يتميّزون بالأخلاق الحميدة والحكمة والعلم.
البند 3- على المحقّق جمـــــــع البيّنات لا غير حسب انتداب القاضي، وتقديمها إليه بعد جمعها؛ لكن بوسعه- ما لم يحـــــــــل دون ذلك انتداب القاضـــــــي - أنْ يبتّ مؤقّتًا ما هي البيّنات الَّتي يجب جمعها وما هي طريقة جمعـــــــــــها، إذا ما بـــــــــرزت مسألة في هذا الصّدَد في أثناء ممارسة وظيفته.

المادّة الثّانية
المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق والكاتب الشّرعي

ق. 1094- من أجل القضايا الحقوقيّة الّتي قد يتعرّض فيها الخير العامّ للخطر ومن أجل القضايا الجزائيّة، يُقام في الإيبارشيّة محامٍ عن العدل، يجب عليه السّهَر على الخير العامّ.

ق. 1095- البند 1- في القضايا الحقوقيّة، يعود للأسقف الإيبارشيّ الحكم إنْ كان الخير العامّ قد يتعرّض للخطر أم لا، إلّا إذا كان تدخّل المحامي عن العدل مفروضًا من قِبَل الشّرع أو ضروريًّا بوضوح من طبيعة الأمر.
البند 2- إذا تدخّل المحامي عن العدل في درجة المحاكمة السّابقة، يُفترض أنْ تدخّله ضروريّ في الدّرجة اللّاحقة.

ق. 1096- في القضايا المتعلّقة ببطلان الدّرجة المقدّسة أو بطلان أو حلّ الزّواج، يُقام في الإيبارشيّة محامٍ عن الوثاق، يجب عليه عرض وشرح كلّ ما يمكن تقديمه على وجه صائب ضدّ البطلان أو الحلّ.

ق. 1097- في القضايا الّتي يلزم فيها حضور المحامي عن العدل أو المحامي عن الوثاق، الأعمال باطلة إذا لم يُستدعيا، ما لم يحضرا بالفعل من غير أن يُستَدعيا، أو تمكّنا، ولو قبل الحكم، من أداء مهمّتهما بعد الاطّلاع على الأعمال.

ق. 1098- ما لم يستدرك الشّرع العامّ صراحة غير ذلك:
(1) كلّما أمر القانون أنْ يستمع القاضي إلى الطّرفين أو إلى أحدهما، يجب أنْ يستمع أيضًا إلى المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق، إذا حضرا المحاكمة؛
(2) كلّما لزمت مطالبة أحد الطّرفين ليستطيع القاضي أنْ يقرّر أمرًا ما، يكون لمطالبة المحامي عن العدل أو المحامي عن الوثاق، الحاضرَين في المحاكمة، نفس القوّة.

ق. 1099- البند 1- يعود للأسقف الإيبارشيّ تعيين المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق؛ أمّا في المحاكم غير الإيبارشيّة فيُعَيَّنان وفقًا لأحكام لائحة المحكمة الدّاخليّة، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك.
البند 2- يجب أنْ يكون كلّ من المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق من المؤمنين ذوي السّمعة الحسنة، ومن الحاصلين على دكتوراه أو بأقلّ تقدير على ليسانس في القانون الكنسيّ، ومن ذوي الاعتبار بحكمتهم وغيرتهم على العدالة.

ق. 1100- البند 1- بوسع نفس الشّخص لكن لا في نفس القضيّة، أنْ يمارس وظيفة المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق.
البند 2- يمكن إقامة المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق لعموم القضايا أو لكلّ قضيّة بمفردها؛ وبوسع الأسقف الإيبارشيّ، لسبب صوابي، أنْ يعزلهما.

ق. 1101- البند 1- كلّ محاكمة يجب أنْ يحضرها كاتب شرعيّ، بحيث تُعتبر الأعمال باطلة إنْ لم يوقّعها.
البند 2 - الأعمال الّتي يدوّنها الكتبة الشّرعيّون يُوَثَّق بها رسميًّا.

المادّة الثّالثة
اتّخاذ موظّفي المحاكم من إيبارشيّات
أو من كنائس متمتّعة بحكم ذاتيّ مختلفة

ق. 1102- البند 1- يمكن اتّخاذ القضاة وغيرهم من موظّفي المحاكم، من أيّة إيبارشيّة أو مؤسّسة رهبانيّة أو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، من كنيستهم أو من كنيسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، وذلك برضى صادر كتابةً عن أسقفهم الإيبارشيّ أو رئيسهم الكبير.

البند 2- بوسع القاضي المفوَّض أنْ يستعين بموظّفين مقيمين داخل منطقة مَن انتدبه، ما لم يرد غير ذلك في انتداب تفويضه.

الفصل الثّالث
واجبات القضاة وغيرهم من موظّفي المحاكم

ق. 1103- البند 1- على جميع المؤمنين، وفي مقدّمتهم الأساقفة، أنْ يبذلوا قصارى جهدهم مع عدم الإخلال بالعدالة وقدر المستطاع، في تجنّب المنازعات في صفوف شعب الله، أو تسويتها سلميًّا في أقرب وقت.

البند 2- لا يُهمل القاضي، في بداية الخصومة أو في أيّ وقت آخر أيضًا، كلّما لاح له الأمل في حلّ موفّق، أنْ يحثّ الطّرفَين ويساعدهما على أنْ يتّفقا فيما بينهما ويحاولا البحث عن تسوية منصفة للنّزاع، ويدلّهما على الطّرق المناسبة لبلوغ هذا الهدف، مستعينًا أيضًا بأناس وقورين للوساطة.

البند 3- أمّا إذا كانت القضيّة تتناول مصلحة الطّرفَين الخاصّة، فليفحص القاضي إنْ كان من الممكن فضّ النّزاع على وجه مفيد بالصّلح أو بالتّحكيم.

ق. 1104- البند 1- على القاضي المختصّ أنْ يقدّم خدمته للطّرف الَّذي يطلب ذلك على وجه شرعيّ.

البند 2- لا يسع القاضي أنْ ينظر في أيّ قضيّة، إلّا بناءً على طلب يقدّمه إليه وفقًا

للقانون، من يهمّه الأمر أو المحامي عن العدل.

ق. 1105- من تدخّل في قضيّة بصفة قاضٍ، أو محامٍ عن العدل، أو محامٍ عن الوثاق، أو وكيل، أو محامٍ ، أو شاهد، أو خبير، لا يسعه بعد ذلك أنْ يفصل على وجه صحيح في نفس القضيّة في درجة أخرى من المحاكمة، بصفة قاضٍ، أو أنْ يمارس فيها مهمّة المعاون.

ق. 1106- البند 1- لا يقبل القاضي أنْ ينظر قضيّة له فيها بعض المصلحة، بسبب قرابة الدّم أو المصاهرة في أيّة درجة كانت من الخط المستقيم، وحتَّى الدّرجة الرّابعة بالتّضمّن من الخط المنحرف، أو بسبب الوصاية والقيمومة، أو العشرة الحميمة، أو العداوة الشّديدة، أو لتحقيق ربح، أو لتجنّب ضرر.

البند 2- في هذه الظّروف عينها، يجب أنْ يمتنع المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق والمعاون والمحقّق، عن أداء وظيفتهم.

ق. 1107- البند 1- إذا رُدَّ قاضٍ ولو مختصّ، سواء في محكمة مألوفة أو مفوَّضة، فتفصل في هذا الدّفع السّلطة الَّتي تخضع لها المحكمة بطريقة مباشرة، مع عدم الإخلال بالقانون 1062 البندين 2 و5.

البند 2- إنْ كان الأسقف الإيبارشيّ هو القاضي، واعتُرِض عليه بالرّدّ، فليمتنع عن المحاكمة.

البند 3- إذا اعتُرض بالرّدّ على سائر موظّفي المحكمة، فيَنظر في هذا الدّفع الرّئيس في المحكمة الجماعيّة، أو القاضي إذا كان فردًا.

ق. 1108- إذا قُبِل الرّدّ، يجب تغيير الأشخاص، لا درجة المحاكمة.

ق. 1109- البند 1- يجب الفصل في مسألة الرّدّ بأسرع ما يكون، بعد الاستماع إلى الطّرفين.

البند 2- الأفعال الَّتي يأتيها القاضي قبل ردّه صحيحة؛ والَّتي يأتيها بعد طلب الرّدّ، يجب فسخها إذا طلب أحد الطّرفين ذلك، في غضون عشرة أيام، تُحسب منذ الموافقة على قبول الرّدّ؛ أمّا بعد الموافقة على الرّدّ فغير صحيحة.

ق. 1110- البند 1- ليس في وسع القاضي أنْ يباشر أمرًا يتعلّق بمصلحة أفراد فقط، إلّا بناءً على مطالبة أحد الطّرفين؛ ولكن بعد إقامة القضيّة على وجه شرعيّ، بوسع القاضي، بل يجب عليه بحكم المنصب أيضًا، أنْ يباشر القضايا الجزائيّة والقضايا الأخرى الَّتي تمسّ خير الكنيسة العامّ أو خلاص النّفوس.

البند 2- ولكن بوسع القاضي، فضلًا عن ذلك، أنْ يعوّض من إهمال الطّرفين في تقديم البيّنات أو الإدلاء بالدّفوع، كلّما اعتبر ذلك ضروريًّا لتفادي حكم بالغ الظّلم، مع سريان القانون 1283.

ق. 1111- على القضاة والمحاكم، أنْ يُعنَوا بأنْ تنتهي جميع القضايا في أقرب وقت، مع عدم الإخلال بالعدالة، بحيث لا تمتدّ لأكثر من سنة في درجة المحاكمة الأولى، ولا لأكثر من ستة أشهر في درجة الاستئناف.

ق. 1112- على جميع الَّذين تقوم بهم المحكمة أو يتعاونون معها أنْ يعِدّوا بأداء مهمتهم بأمانة.

ق. 1113- البند 1- على القضاة ومساعدي المحكمة حفظ السّرّ، في المحاكمة الجزائيّة دائمًا، وفي المحاكمة الحقوقيّة إذا كان كشف أيّ عمل من أعمال المحاكمة قد يطرأ عنه ضرر بالطّرفين.

البند 2- يجب عليهم أيضًا حفظ السّرّ دائمًا، وتجاه الجميع، في ما يتعلّق بالمناقشة الَّتي تجري بين القضاة في المحكمة الجماعيّة قبل إصدار الحكم، وكذلك في ما يتعلق بمختلف الأصوات والآراء الَّتي أُبدِيت فيها؛ وحفظ السّرّ يُلزم أيضًا كلّ من بلغه علم بالأمر كيفما كان.

البند 3- لا بل كلّما تبيّن من طبيعة القضيّة أو البيّنات، أنّ إشاعة الأعمال أو البيّنات قد تعرّض سمعة الغير للخطر، أو تُفسح المجال لعداوة، أو ينجم عنها عثرة أو ما أشبه ذلك من مساوئ أخرى، بوسع القاضي أنْ يُلزم الشّهود والخبراء والأطراف ومحاميهم أو وكلاءهم بأداء اليمين على حفظ السّرّ.

ق. 1114- يُحظر على القاضي وجميع موظّفي المحكمة الآخرين أنْ يقبلوا أيّ هديّة بمناسبة إجراء المحاكمة.

ق. 1115- البند 1- القضاة الَّذين يرفضون إجراء العدل، رغم اختصاصهم الأكيد واليقين، أو يعلنون اختصاصهم بدون الاستناد إلى أيّ حكم شرعيّ، وينظرون في القضايا ويفصلون فيها، أو ينتهكون السّرّ المقرّر على وجه شرعيّ، أو يُلحقون ضررًا آخر بالطّرفين نتيجة خداعهم أو إهمالهم الجسيم، بوسع السّلطة المختصّة أنْ تنزل بهم العقوبات المناسبة، بما في ذلك الحرمان من الوظيفة.
البند 2- يمكن أنْ تُنزَل نفس العقوبات بسائر موظّفي المحكمة والمساعدين فيها، إذا أخلّوا بوظيفتهم كما ذُكر آنفًا؛ بل بوسع القاضي أنْ يعاقبهم جميعًا.

ق. 1116- إذا توقّع القاضي أنّ المدّعي سينبذ على الأرجح الحكم الكنسيّ، فيما لو كان ضدّه، ولذلك لن يحترم حقوق المدّعى عليه بالقدر الكافي، بوسعه - بناءً على مطالبة المدَّعَى عليه أو حتَّى بحكم وظيفته - أنْ يفرض على المدّعي كفالة مناسبة للعمل بالحكم الكنسيّ.

الفصل الرّابع
ترتيب النّظر في الدّعاوى

ق. 1117- يجب النّظر في القضايا بنفس ترتيب تقديمها وقيدها في الجدول، ما لم يقتض بعضها إجراء أسرع من سواها، الأمر الَّذي يجب تحديده بقرار خاصّ مدعوم بالأسباب.

ق. 1118- البند 1- العيوب الَّتي قد تؤدّي إلى بطلان الحكم، يمكن في أيّة حالة أو درجة من المحاكمة الدّفع بها، كما للقاضي بحكم وظيفته أنْ يعلنها.
البند 2- دفوع الاستمهال، لا سيّما المتعلّق منها بالأشخاص وبطريقة المحاكمة، يجب أنْ تُقدَّم قبل المجاوبة عن الادّعاء، ما لم تتكشّف بعد هذه المجاوبة، ويجب فصلها في أقرب وقت.

ق. 1119- البند 1- إذا رُفع دفع ضدّ اختصاص القاضي، يجب أنْ ينظر في هذا الأمر القاضي نفسه.

البند 2- في حالة الدّفع بعدم الاختصاص النّسبيّ، إذا نطق القاضي باختصاصه، فقراره غير قابل للاستئناف، لكن يمكن الطّعن فيه بشكوى البطلان، أو بإعادة المحاكمة، أو باعتراض الغير.
البند 3- أمّا إذا أعلن القاضي أنّه غير مختصّ، فبوسع الطّرف الَّذي يعتبر نفسه متضرّرًا أنْ يلجأ إلى محكمة الاستئناف، في غضون خمسة عشر يومًا متاحًا.

ق. 1120- القاضي الَّذي يدرك، في أيّة حالة من حالات المحاكمة، أنّه غير مختصّ على وجه مطلق، يجب عليه أنْ يعلن عدم اختصاصه.

ق. 1121- البند 1- الدّفـــــــوع في الأمر المقضي وفي الصّلح وأيّ دفع قاطع آخر، مِمّا يُسمّى «دفوع الخصومة المنتهية»، يجـــــــــب رفعها والنّظر فيها قبل المجاوبة عن الادّعاء؛ ومن يرفعها في وقت لاحق لا يُرَدّ، لكن عليه أنْ يدفع النّفقات القضائيّة، ما لم يثبت أنّه لم يؤخّر اعتراضه عن سوء نيّة.

البند 2- الدّفوع القاطعة الأخرى يجب رفعها في أثناء المجاوبة عن الادّعاء، ويجب معالجتها في حينه، وفقًا للقواعد المتعلّقة بالمسائل العارضة.

ق. 1122- البند 1- لا يمكن رفع دعاوى المقابلة على وجه صحيح، إلّا في غضون ثلاثين يومًا، تُحسب منذ المجاوبة عن الادّعاء.

البند 2- يُنظر في دعـــــــــــاوى المقابلة في آن واحد مع الدّعوى الرّئيسيّة، أي معها في نفس درجة المحاكمة، ما لم تدع الحاجـــــــــــة إلى النّظر فيها منفصلة، أو إذا اعتبر القاضي أنّ ذلك أنسب.

ق. 1123- المسائل المتعلّقة بأداء الكفالة لأجل النّفقات القضائيّة، أو بمنح المدافعة المجّانيّة الّتي طُلبت فورًا منذ البداية، ومسائل أخرى مماثلة، يجب النّظر فيها وفقًا للمألوف قبل المجاوبة عن الادّعاء.

الفصل الخامس
آجال المحاكمة ومُهَلها ومكانها

ق. 1124- البند 1- لا يمكن تمديد الآجال الّتي يحدّدها الشّرع لإسقاط الحقوق، ولا تقليصها على وجه صحيح، إلّا بناءً على طلب الطّرفين.

البند 2- أمّا الآجال الأخرى، فيمكن للقاضي أنْ يمدّدها قبل مضيّها لسبب صوابيّ، بعد الاستماع إلى الطّرفين أو بناءً على طلبهما، لكن لا يمكن قطّ تقليصها على وجه صحيح إلّا برضى الطّرفين.

البند 3- لكن ليحترز القاضي ألّا يَطُول أمد المحاكمة كثيرًا، بسبب تمديده.

ق. 1125- إذا لم يحدّد القانون آجالًا لإنجاز الأعمال القضائيّة، فعلى القاضي أنْ يحدّدها، واضعًا في اعتباره طبيعة كلّ عمل.

ق. 1126- إذا كانت المحكمة متعطّلة في اليوم المحدّد لعمل قضائي، يُعتبر الأجل ممتدًّا إلى أوّل يوم عمل يليه.

ق. 1127- يجب أنْ يكون مقرّ المحكمة ثابتًا، إذا أمكن ذلك، ويُفتح في ساعات محدّدة، مع العمل بأحكام الشّرع الخاصّ المقرّرة في هذا الشّأن.

ق. 1128- البند 1- القاضي الَّذي أُقصي عُنوة عن منطقته، أو أُعيق عن ممارسة سلطانه القضائي فيها، بوسعه أنْ يمارس سلطانه خارج المنطقة ويدلي بالحكم، لكن بعد إحاطة الأسقف الإيبارشيّ المحلّي علمًا بالإمر.

البند 2- بالإضافة إلى ذلك، لسبب صوابي وبعد الاستماع إلى الطّرفين، بوسع القاضي أنْ ينتقل إلى خارج منطقته للحصول على بيّنات، لكن بترخيص من الأسقف الإيبارشيّ المحلّي للمكان الَّذي يزمع أنْ ينتقل إليه، وفي المقرّ الَّذي يختاره لـه.

الفصل السّادس
الأشخاص المسموح بقبولهم في القاعة
وطريقة إعداد الأعمال وحفظها

ق. 1129- البند 1- ما لم يستدرك الشّرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ غير ذلك صراحة، لا يحضر في القاعة في أثناء النّظر في القضايا أمام المحكمة، إلّا من يقرّر القانون أو القاضي أنّ حضورهم ضروريّ لإجراء المحاكمة.

البند 2- جميع الحاضرين في المحاكمة، إذا ما أخلّوا إخلالًا جسيمًا بالاحترام والطّاعة الواجبَين للمحكمة، بوسع القاضي، بعد إنذارهم بلا جدوى، أنْ ينزل بهم عقوبات مناسبة، وفضلًا عن ذلك أنْ يوقف المحامين والوكلاء أيضًا عن ممارسة مهمّتهم أمام المحاكم الكنسيّة.

ق. 1130- إذا كان المستجوَب يتحدّث بلغة يجهلها القاضي أو الطّرفان، يجب الاستعانة بمترجم محلَّف يختاره القاضي؛ وتُدوّن الأقوال كتابة باللّغة الأصليّة وتضاف إليها التّرجمة؛ كذلك يجب أنْ يُستعان بمترجم إذا ما اقتضى الأمر استجواب أصمّ أو أخرس، ما لم يفضّل القاضي أنّ يجيب الشّخص كتابة على الأسئلة المطروحة عليه.

ق. 1131- البند 1- جميع الأعمال القضائيّة، سواءً ما يمسّ منها أساس المسألة، أي أعمال القضيّة، أو ما يتعلّق منها بطريقة الإجراءات، أي أعمال المحاكمة، يجب تدوينها كتابة.

البند 2- تُرَقّم كلّ صفحة من صفحات الأعمال وتُذيّل بالختم الرّسميّ.

ق. 1132- كلّما لزم توقيع الطّرفين أو الشّـــــهود في الأعـــــمال القضائيّة، ولم يستطع أو لم يُرد الطّرف أو الشّاهد أنْ يوقّع، فيدوَّن ذلك في الأعمـــــــــال نفســـــــــها، ويُثبت القاضي والكاتب الشّرعي أنّ المحضَر قد تُلي على الطّـــــــرف أو الشّاهد كلمة كلمة، وأنّ الطّرف أو الشّاهد لم يستطع أو لم يُرد أنْ يوقّع.

ق. 1133- البند 1- بعد انتهاء المحاكمة، يجب إعادة المستندات الخاصّة بالأفراد إليهم، لكن مع الاحتفاظ بصورة منها.

البند 2- يُحـــــظر على رئـــــيس القـــــلم والكتّاب الشّرعيّين أنْ يسلّموا بدون أمر من القاضي صورة من الأعمال القضائيّة والمستندات الَّتي دخلت في حوزة المحاكمة.

البند 3- يجب أنْ تُتلف الرّسائـــــــتل الغُفل من التّوقيع ولا تُذكـــــر في الأعـــــمال؛ كما يجب إتلاف الكتابات الأخرى والرّسائل الموقّعة الّتي لا تفـــــيد أســـــــــــاس القضيّة في شيء، أو هي إفترائيّة على وجه اليقين.

الفصل السّابع
المدَّعي والمدّعَى عليه

ق. 1134- بوسع أيّ شخص، سواءً أكان معمّدًا أو غير معمّد، أنْ يدَّعي في المحاكمة؛ وعلى المدَّعَى عليه على وجه شرعيّ أنْ يُجيب.

ق. 1135- المدَّعِي أو المدعَّى عليه، وإنْ أقام عنه وكيلًا أو محاميًا، إلّا إنّه يجب عليه دومًا أنْ يحضر المحاكمة بنفسه، وبناءً على حكم الشّرع أو القاضي.

ق. 1136- البند 1- ليس بوسع القُصَّر وفاقديّ الإدراك أنْ يقاضوا إلّا بواسطة والديهم أو أوصيائهم أو قيّميهم.
البند 2- إذا اعتبر القاضي أنْ حقوقهم تتعارض وحقوق والديهم أو أوصيائهم أو قيّميهم، أو أنّ هؤلاء لا يستطيعون أنْ يحموا حقوقهم بالقدر الكافي، فليُقاضوا بواسطة وصيّ أو قيّم يقيمهما القاضي.
البند 3- لكن في القضايا الرّوحيّة والمتعلّقة بالرّوحيّة، بوسع القُصّر إذا بلغوا الإدراك، أنْ يدَّعوا ويجيبوا بدون رضى والديهم أو وصيّهم، بل وبأنفسهم أيضًا إذا أتمّوا الرّابعة عشرة من عمرهم؛ وإلّا فبوصي يقيمه القاضي.
البند 4- المحجورة عليهم أموالهم وضعاف العقل ليس بوسعهم أنْ يقاضوا بأنفسهم، إلّا للإجابة عن جرائمهم أو بناءً على حكم القاضي؛ أمّا في سائر الأحوال فيجب أنْ يدَّعوا ويجيبوا بواسطة قيّمهم.

ق. 1137- كلّـــــــــما حضر وصيّ أو قيّم أقامَـــــته السّلطة المدنيّة، فبوسع القاضي الكنسيّ قبوله بعد الاستماع- إذا أمكن- إلى الأســـــــــــقف الإيبارشـــــــــيّ الخاصّ بمَن مُنح [الوصيّ أو القيّم]؛ أمّا إذا لم يحضـــــــــر أو رُئي عدم قبوله، فعلى القاضي نفسه أنْ يختار وصيًّا أو قيّمًا للقضيّة.

ق. 1138- البند 1- تُقاضِي الأشخاص الاعتباريّة بواسطة ممثّليها الشّرعيّين.
البند 2- كلّما تعرّضت للخطر أموال يلزم لتمليكها رضى أو استشارة أو ترخيص أحد، يلزم أيضًا هذا الرّضى أو الاستشارة أو التّرخيص لافتتاح الخصومة أو لمناقشتها.
البند 3- أمّا في حال عدم وجود ممثّل أو في حال إهماله، فبوسع الرّئيس الكنسيّ أنْ يُقاضي بنفسه أو بغيره، باسم الأشخاص الاعتباريّة الخاضعة لسلطانه.

الفصل الثّامن

الوكلاء في الخصومات والمحامون

ق. 1139- البند 1- للطّرف الحرّيّة في أنْ يقيم عنه وكيلًا ومحاميًا، لكن بوسعه أيضًا أنْ يدَّعي ويجيب بنفسه، ما لم ير القاضي أنّه لا بدّ من خدمة وكيل أو محام.

البند 2- أمّا في المحاكمة الجزائيّة فيجب دائمًا أنْ يكون للمتّهَم محام، يُقيمه بنفسه أو يعيّنه القاضي.

البند 3- في المحاكمة الحقوقيّة، إذا تعلّق الأمر بقصّر أو بقضيّة تعرّض فيها الخير العام للخطر، في ما عدا القضايا الزّواجيّة، فعلى القاضي أنْ يقيم بحكم المنصب محاميًا للطّرف الَّذي لا [محامي] له.

ق. 1140- البند 1- بوسع الطّرف أنْ يقيم عنه وكيلًا واحدًا، ولا يمكن لهذا [الوكيل] أنْ يُحِلّ محلّه آخر، ما لم يُسمح له بذلك كتابة.

البند 2- أمّا إذا أقام نفس الطّرف، لسبب صوابيّ، عدّة وُكلاء، فيختارهم بحيث يُتاح المجال للأسبقيّة فيما بينهم.

البند 3- لكن يمكن إقامة عدّة محامين معًا.

ق. 1141- يجب أنْ يكـــــــون الوكـــــــيل والمحامي راشدَين ومن ذوي السّمعة الحسنة؛ ويجب أنْ يكون المحامي علاوة على ذلك كاثوليكيًّا- ما لم تسمح بغير ذلك السّلطة الَّتي تخضع لها المحكمة بطريقة مباشـــــــرة- ودكـــــــتورًا أو على الأقـــــلّ خبيرًا حقًّا في القانـــــون الكنسيّ، ومعتمَدًا من قِبَل السّلطة نفسها.

ق. 1142- البند 1- الوكيل والمحامي، قبل تسلّم مهمّتهما، عليهما أنْ يُودِعا لدى المحكمة توكيلًا رسميًّا.

البند 2- ومع ذلك، منعًا لزوال حقّ ما، بوسع القاضي أنْ يقبل وكيلًا حتّى من غير إبراز توكيل، بعد اتّخاذ الاحتياطات المناسبة إذا اقتضى الأمر؛ لكن عمل القاضي ليس له أيّ مفعول إذا لم يُبرز الوكيل توكيلَه في غضون الأجَل القاطع الَّذي يحدّده القاضي.

ق. 1143- بدون توكيل خاصّ، لا يمكن الوكيل أنْ يتخلّى على وجه صحيح عن الدّعوى أو عن التّداعي في الخصومة، أو عن الأعمال القضائيّة، ولا أنْ يتصالح أو يتّفق أو يقبل التّحكيم، وعلى وجه عامّ أنْ ينجز أيّ عمل يقتضي فيه الشّرع توكيلًا خاصًّا.

ق. 1144- البند 1- ليحظى عزل الوكيل أو المحامي مفعوله، لا بدّ أنْ يُبَـلّغا به، وإنْ تمّت المجاوبة عن الادّعاء، فيجب أنْ يُحاط القاضي والخصم علمًا بالعزل.

البند 2- بعد صدور الحكم النّهائيّ، ما زال من حقّ الوكيل ومن واجبه الاستئناف، إذا لم يرفض الموكّل ذلك.

ق. 1145- بوسع القاضي، بحكم المنصب أو بناءً على مطالبة الطّرف، أنْ يردّ الوكيل والمحامي بقرار منه، لكن لسبب هامّ ودائمًا مع عدم الإخلال بالتّظلّم إلى محكمة الاستئناف.

ق. 1146- البند 1- يُحظر على الوكيل والمحامي شراء خصومة ما، أو الاتّفاق على أتعاب مُبالَغ فيها، أو الحصول على حصّة من موضوع النّزاع؛ وإذا فعلا ذلك فالاتّفاق باطل، وبوسع القاضي أنْ يعاقبهما بغرامة ماليّة؛ وفضلًا عن ذلك يمكن أن يُوقَف المحامي عن وظيفته، بل في حالة العَود، للسّلطة الّتي تخضع لها المحكمة بطريقة مباشرة، أنْ تعزله أيضًا وتشطب اسمه من جدول المحامين.

البند 2- وبالمثل يمكن معاقبة الوكلاء والمحامين الّذين يسحبون القضايا من المحاكم المختصّة، عن طريق التّحايل على القانون، لتَفصل فيها [محاكم] أخرى بطريقة أصلح لهم.

ق. 1147- الوكلاء والمحامون الّذين من أجل هدايا أو إغراءات أو أيّ سبب آخر يخونون وظيفتـــــــــــهم، يجب إيقافهم عن ممارسة مدافعتهم، ومعاقبتُهم بغرامة ماليّة أو بعقوبات أخرى مناسبة.

ق. 1148- في كلّ محكمة، يُعيَّن قدر المستطاع مدافعون ثابتون، يتقاضون مكافأتهم من المحكمة نفسها، ليقوموا بمهمّة وكيل أو محام، عن الأطراف الّذين يفضّلون أنْ يختاروهم، لا سيّما في القضايا الزّواجيّة.

الفصل التّاسع
الدّعاوى والدّفوع

ق. 1149- كلّ حقّ تحميه لا الدّعوى فقط- ما لم يُستدرَك غير ذلك صراحة- بل الدّفع أيضًا، وهو متاح دائمًا وبطبيعته أبديّ.

ق. 1150- أيّة دعوى تزول بالتّقادُم وفقًا لأحكام الشّرع، أو بطريقة أخرى مشروعة، ما عدا الدّعاوى المتعلّقة بحالة الأشخاص الّتي لا تزول قطّ.

ق. 1151- تزول الدّعاوى الحقوقيّة، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة، بالتّقادُم بعد خمس سنوات كاملة، تُحسب منذ أوّل يوم أمكن فيه رفع الدّعوى، مع سريان [أحكام] الأحوال الشّخصيّة في هذا الشّأن، حيث يُعمل بها.

ق. 1152- البند 1- كلّ دعوى جزائيّة تزول بوفاة المتَّهَم، وبعفو السّلطة المختصّة، وبالتّقادُم.

البند 2- تزول الدّعوى الجزائيّة بتقادُم ثلاث سنوات، ما لم يتعلّق الأمر بـ:

(1) جرائم محفوظة للكرسيّ الرّسوليّ؛
(2) الدّعوى المتعلّقة بالجرائم الوارد ذكرها في القانونَين 1450 و1453 وهي تزول بتقادُم خمس سنوات؛
(3) الجرائـــــــــــم غـــــير المعاقَب عليها في الشّرع العامّ، إذا قرّر لها الشّرع الخاصّ أجلًا آخر للتّقادُم.

البند 3- يبدأ التّقادُم منذ يوم ارتكاب الجريمة، أو إذا كانت الجريمة مستمرّة أو مألوفة، فمنذ يوم الإقلاع عنها.

ق. 1153- البند 1- دعوى تنفيذ العقوبة تزول بالتّقادُم، إذا لم يُبلَّغ المتَّهَم بقرار القاضي التّنفيذيّ في غضون الآجال الوارد ذكرها في القانون 1152، تُحسب منذ اليوم الَّذي حاز فيه حكمُ الإدانة قـوّةَ الأمر المقضيّ.

البند 2- يسري نفـــــس الأمر، مع العمل بما يجب عمله، إذا أُنزِلَت العقوبة بقرار بدون محاكمة.

ق. 1154- بزوال الدّعاوى الجزائيّة بالتّقادُم:

(1) لا تزول بهذا الفعل الدّعوى الحقوقيّة الَّتي ربّما نتجت عن الجريمة، للتّعويض من الأضرار؛

(2) بوسع الرّئيس الكنسيّ، إذا اقتضى ذلك الخير العامّ، أنْ يلجأ إلى علاج إداريّ ملائم، بما في ذلك الإيقاف عن ممارسة خدمة الأقداس أو العزل عن الوظيفة.

ق. 1155- بوسع المدّعي أنْ يدّعي على أحد لعدّة دعاوٍ معًا- سواء في نفس الموضوع أو في مواضيع مختلفة- على ألّا تتعـارض فيما بينها، وإذا لم تتجاوز اختصاص المحكمة الملتجَأ إليها.

ق. 1156- البند 1- بوسع المدَّعَى عليه، أمام نفس القاضي وفي نفس المحاكمة، أنْ يرفع ضدّ المدَّعِي دعوى مقابِلة، إمّا بسبب ارتباطها بالدّعوى الأصليّة وإمّا للتّخلّص من طلب المدّعِي أو لتقليصه.

البند 2- لا تُقبل مقابَلة الدّعوى المقابِلة.

ق. 1157- تُرفع دعوى مقابِلة أمام القاضي المرفوعة أمامه الدّعوى الأصليّة، حتَّى وإنْ كان مفوَّضًا لقضيّة واحدة لا غير، أو كان غير مختصّ نسبيًّا من ناحية أخرى.

ق. 1158- البند 1- مَن يُثبت بأدلّة ولو ترجيحيّة، أنْ له حقًّا على عين في حوزة آخر، وأنّ الضّرر به وشيك إنْ لم توضع هذه العين تحت الحراسة، فله الحقّ في الحصول من القاضي على حجزها.

البند 2- يمكن، في ظروف مماثلة، الحصول على منع أحد من ممارسة حقّ ما.

ق. 1159- البند 1- يُقبل فـرض الحـجز على عين، لتأمين دين ما أيضًا، بشرط أنْ يتّضح بالكفاية حقّ الدّائن.

البند 2- يمكن أيضًا مدّ الحجز على أشياء المديون المُودَعة لدى أشخاص آخرين بأيّة صفة كانت، وعلى ما هو مُستَوجَب له أيضًا.

ق. 1160- لا يمكن قطّ تقرير حجز العين والمنع من ممارسة حقّ ما، إذا أمكن التّعويض بطريقة أخرى من الضّرر الَّذي يُخشى وقوعه، وقُدِّم الضّمان المناسب للتّعويض منه.

ق. 1161- مَن مُنح حجز العين أو المنع من ممارسة حقّ ما، إذا لم يُثبت حقّه فبوسع القاضي أنْ يفرض عليه مقدّمًا ضمانًا لتعويض الأضرار.

ق. 1162- أمّا في ما يتعلّق بطبيعة دعوى الحيازة ونفاذها، فيُعمَل بالقانون المدنيّ [السّاري] في المكان الواقعة فيه العين المُختَلَف على حيازتها.

ق. 1163- البند 1- كلّما أُدرِج طلب للحصول على توفير معيشة إنسان، فبوسع القاضي - بعد استماعه للأطراف، وبعد فرض الضّمانات المناسبة إذا اقتضى الأمر - أنْ يحدّد بقرار واجب التّنفيذ فورًا، أنْ تُقدّم مؤقّتًا الإعالة اللّازمة، وذلك بدون الإضرار بالحقّ الواجب فصله بالحكم.

البند 2- إذا ما قدّم الطّرف أو المحامي عن العدل طلبًا للحصول على هذا القرار، فعلى القاضي، بعد استماعه إلى الطّرف الآخر، أنْ يفصل الأمر على وجه السّرعة، لا تتجاوز قطّ العشرة أيام؛ وإذا مضت هذه المدّة بدون جدوى، أو إذا رُدَّ الطّلب، فيُتاح مجال التّظلّم إمّا إلى السّلطة الّتي تخضع لها المحكمة بطريقة مباشرة، بشرط ألّا تكون هي نفسها القاضي، وإمّا - لمن يفضّل ذلك - إلى قاضي الاستئناف، الّذي عليه هو الآخر البتّ في الأمر على وجه السّرعة.

الفصل العاشر
طرق تجنّب المحاكمات

المادّة الأولى
الصّلح

ق. 1164- في الصّلح يُعمل بالقانون المدنيّ حيث يجري الصّلح.

ق. 1165- البند 1- لا يمكن إجراء الصّلح على وجه صحيح، في القضايا المتعلّقة بالشّؤون أو الحقوق الّتي تمسّ الخير العامّ، وبالأمور الأخرى الّتي ليس للأطراف فيها حرّيّة التّصرّف.
البند 2- لكن إذا تعلّقت المسألة بالأموال الكنسيّة، فيمكن إجراء الصّلح، على أنْ يُعمَل- إذا اقتضت المادّة ذلك- بالإجراءات المقرّرة في الشّرع لتمليك الأموال الكنسيّة.

ق. 1166- كلّ من الطّرفين يدفع نصف النّفقات الّتي يتطلّبها الصّلح، ما لم يُستدرك غير ذلك صراحة.

ق. 1167- لا يتولّ القاضي بنفسه، على الأقلّ على وجه مألوف، إجراءات عمليّة الصّلح، بل يكلِّف بها آخر خبيرًا في الشّرع.

المادّة الثّانية
التّحكيم

ق. 1168- البند 1- مَن قـــــام بينهم نـــــزاع يمكنـــهم أنْ يتّفقوا كتابة على حسمه بواسطة حكّام.
البند 2- كذلك، بوسع الَّذين يُبرمون أو أبرموا فيما بينهم عقدًا أنْ يتّفقوا كتابة في شأن ما قد ينجم عن العقد مِن منازعات.

ق. 1169- لا يمكن التّحكيم على وجه صحيح، في المنازعات المحظور فيها عقد الصّلح.

ق. 1170- البند 1- يمكن إقامة حَكَم واحد أو أكثر، لكن بعدد فرديّ.
البند 2- إنْ لم يعيَّن [الحكّام] بالاسم، فيجب أنْ يُحدّد في التّحكيم نفسه ولو عددهم، وتُقرّر في نفس الوقت طريقة تعيينهم واستبدالهم.

ق. 1171- التّحكيم باطل:
(1) إذا لم يُعمل بالأحكام المقرّرة لصحّة العقود الَّتي تتجاوز الإدارة المألوفة؛
(2) إذا لم يُدوَّن كتابة؛
(3) إذا لجأ الوكيل إلى التّحكيم بدون توكيل خاصّ، أو إذا انتُهكت أحكام أحد القانونين 1169 أو 1170؛
(4) إذا لم يكن النّزاع قد نشأ أو سينشأ عن عقد معيّن، وفقًا للقانون 1168 البند 2.

ق. 1172- لا يمكن أنْ يمارس على وجه صحيح مهمّة الحكَم:
(1) القُصّر.
(2) المعاقبون بعقوبة الحرم- ولو الصّغير- أو الإيقاف أو الحطّ.
(3) أعضاء المؤسّسات الرُّهبانـــــيّة أو جمعـــــيّات الحـــــياة المشتركة على غِرار الرُّهبان بدون ترخيص مِن الرّئيس.

ق. 1173- لا مفعول لتعيين الحكَم إنْ لم يقبل المهمّة كتابة.

ق. 1174- البند 1- في التّحكـــــــتيم، إذا لم يكن الحكّام معيَّنين أو إذا وجب استبدالهم، واختلف الأطراف أو غيرهم، مِمّن وُكِل إليهم التّعيين، في اختـــــــيار جميع الحكّام أو بعضهم، فبوسع أيّ طرف أنْ يعهد بالأمر إلى المحكمة المختصّة لفصل القضيّة في الدّرجة الأولى مِن المحاكمة، ما لم يتّفق الأطراف على غير ذلك؛ وعلى المحكـــــــمة أنْ تتدبّر الأمر بقرار بعد الاستماع إلى سائر الأطراف.
البند 2- يجب العمل بهذه القاعدة نفسها إذا أهمل طرف أو غيره تعيين الحكَم، لكن بشرط أنْ يكون الطّرف الَّذي لجأ إلى المحكمة قد عيّن حكّامه، فيما لو وجب عليه ذلك، قبل عشرين يومًا لا أقلّ.

ق. 1175- أمّا ردّ الحكّام، فتنظر فيه المحكمة الوارد ذكرها في القانون 1174 البند 1، وعليها أنْ تحسم المسألة بقرار، بعد الاستماع إلى الحكّام المردودين وإلى الطّرفين؛ فإذا قبلت الرّدّ فعليها استبدال الحكّام بآخرين، ما لم يُستدرَك في التّحكيم غير ذلك.

ق. 1176- البند 1- تُقَرّر في التّحكـــــــيم نفسه واجـــــبات الحكّام، وكذلك ما يتعلّق بحفظ السّرّ.

البند 2- للحكّام الحرّيّة في اختيار طريـــــــــــقة الإجراء، ما لم يكن الطّرفان قد قرّرا غير ذلك؛ ولتكن هذه الطّريقة بسيطة والآجال قصـــــــــــيرة، مع مراعـــــــــاة الإنصاف وأخذ قانون المحاكمات بعين الاعتبار.

البند 3- ليس للحكّام أيّ سلطان قسريّ؛ وعند الحاجة، عليهم اللّجوء إلى المحكمة المختصّة بالنّظر في القضيّة.

ق. 1177- البند 1- المسائل العارضة الّتي قد تنجم يحسمها الحكّام أنفسهم بقرار.

البند 2- أمّا إذا نشأت مسألة أوّليّة لا يمكن التّحكيم فيها، فعلى الحكّام أنْ يوقفوا المحاكمة، ريثما يحصل الطّرفان مِن القاضي في هذه المسألة على حكم يبلّغانه إلى الحكّام ويحوز قوّة الأمر المقضي؛ أو على حُكم قابل للتّنفيذ إذا تناولت المسألة حالات الأشخاص.

ق. 1178- في التّحكيم يجـــــــــب الإدلاء بالحكم في غضون ستة أشهر تحسب مِن يوم أنْ قبل جميع الحكّـــــام مهمّتهم، ما لم يكن الطّرفان قد قرّرا غير ذلك؛ ويمكن الطّرفين تمديد هذا الأجل.

ق. 1179- البند 1- في التّحكيم يُحكَم بأغلبيّة الأصوات.

البند 2- إذا سمـــــــــح الأمر يدوّن الحكّام أنفسهم حكم التّحكيم، على غرار الحكم القضائيّ، ويوقِّعه كلّ مِن الحكّام؛ لكن لصحّته يلزم ويكفي أنْ توقِّعه غالبيّتهم.

ق. 1180- البند 1- للحكّام الحـــــــقّ- ما لم يكن حكم التّحكيم باطلًا بسبب ذنب جسيم منهم- في أنْ تُدفع لهم نفقاتهم؛ ويمكنهم أنْ يطالبوا بضمانات ملائمة في هذا الصّدد.

البند 2- يُحبّذ أنْ يقدِّم الحـــــــــكّام خدمتـــــهم مجّانًا، وإلّا فيجب أُن يُدَبَّر أمر مكافأتهم في التّحكيم نفسه.

ق. 1181- البند 1- النّص الكامل للحكم بالتّحكيم، يجب إيداعه خلال خمسة عشر يومًا لدى قلم محكمة الإيبارشيّة حيث تمّ الحكم؛ وعلى النّائب القضائيّ أنْ يصدر بنفسه أو بغيره قرار التّثبيت الواجب تبليغه إلى الأطراف فورًا، في غضون خمسة أيّام مِن إيداع حكم التّحكيم، ما لم يتبيّن على وجه أكيد أنّه مشوب بالبطلان.

البند 2- إذا رفض النّائب القضائيّ أنْ يتّخذ هذا القرار، فبوسع الطّرف الّذي يعنيه الأمر أنْ يلجأ إلى محكمة الاستئناف، الّتي يجب عليها أنْ تفصل في المسألة على وجه السّرعة؛ أمّا إذا أغفل النّائب القضائيّ الأمر لمدّة شهر متّصل، فبوسع الطّرف نفسه أنْ يدعوه إلى انجاز مهمّته؛ وإذا

[تمادى] مع ذلك في الإغفال، فبوسع الطّرف بعد خمسة أيّام أنْ يرفع تظلُّمًا إلى محكمة الاستئناف، الّتي يجب عليها هي الأخرى أنْ تفصل المسألة على وجه السّرعة.

البند 3- إذا اتّضح على وجه أكيد أنّ حكم التّحكيم يشوبه البطلان، بسبب إهمال الأحكام المقرّرة لصحّة التّحكيم، فعلى النّائب القضائيّ أنْ يعلن البطلان ويبلّغه للطّرفين في أقرب وقت، ويُستبعد أيّ تظلّم ضدّ هذا الإعلان.

البند 4- يحوز حكم التّحكيم قوّة الأمر المقضي، حال اتّخاذ قرار التّثبيت، مع سريان القانون 1182.

ق. 1182- البند 1- لا يُقبل استئناف حكم التّحكيم ما لم يكن الطّرفان قد اتّفقا فيما بينهما كتابة أنّه خاضع لهذا العلاج؛ وفي هذه الحال يجب رفع الاستئناف، في غضون عشرة أيّام تحسب منذ تبليغ قرار التّثبيت، أمام نفس القاضي الّذي اتّخذ [هذا] القرار؛ وإذا كان غيره القاضي المختصّ بقبول الاستئناف، فيجب متابعة [الاستئناف] أمامه في غضون شهر.

البند 2- يحـــــــــوز حكم التّحكيم القابل للاستئناف قوّة الأمر المقضي، وفقًا لأحكام القانون 1322.

ق. 1183- القاضـــــــــــي الّذي اتّخذ قـــرار التّثبيت ينظر، وفقًا لأحكام الشّرع المألوفة، في شكوى البطلان ضدّ حكم التّحكيم الّـــــــذي حـــــــاز قوّة الأمر المقضي، وفي إعادة المحاكمة إذا اتّضح على وجه أكيد أنّ هذا الحكم ظالـــــــــــم، وفي اعتراض الغير، وكذلك في تصحيح أخطاء الحكم المادّيّة.

ق. 1184- البند 1- يمكن تنفيذ حكم التّحكيم في نفس الحالات الّتي يُقبل فيها تنفيذ الحكم القضائيّ.

البند 2- يجب على أسقف الإيبارشيّة الّتي صدر فيها الحكم بالتّحكيم أنْ يقوم بتنفيذه بنفسه أو بغيره، ما لم يكن الطّرفان قد اختارا منفّذًا آخر.

الباب الخامس والعشرون
المحاكمة الحقوقيّة

الفصل الأوّل
المحاكمة الحقوقيّة المألوفة

المادّة الأولى
عريضة افتتاح الخصومة

ق. 1185- من أراد أنْ يدّعي على أحد، عليه أنْ يقدّم للقاضي المختصّ عريضة افتتاح الخصومة، يعرض فيها موضوع النّزاع ويلتمس خدمة القاضي.

ق. 1186- البند 1- بوسع القاضي أنْ يقبل طلبًا شفويًّا كلّما أُعيق المدّعي عن تقديم عريضة افتتاح الخصومة، أو إذا كانت القضيّة ميسورة التّحرّي وقليلة الأهمّيّة.

البند 2- لكن في كلتا الحالَّتين على القاضي أنْ يأمر الكاتب الشّرعيّ بتدوين محضر، يُقرأ على المدّعي ليعتمده، ويحلّ في شأن جميع الآثار القانونيّة، محلّ عريضة افتتاح الخصومة مكتوبة بيد المدّعي.

ق. 1187- عريضة افتتاح الخصومة يجب:

(1) أنْ يُذكر فيها القاضي الَّذي تُقام أمامه القضيّة، وما هو المطلوب، ومن هو المطلوب منه؛

(2) أنْ تُشير إلى ما يستند اليه حقّ المدّعي، والوقائع والبيّنات - ولو بالإجمال - لإثبات ما يُدّعى به؛

(3) أنْ يوقّعها المدّعي أو وكيله، مع بيان اليوم والشّهر والسّنة، وكذلك مكان سكن المدّعي أو وكيله، أو المكان الَّذي ذكرا أنّهما يقيمان فيه لاستلام الأعمال؛

(4) أنْ تُشير إلى موطن أو شبه موطن المدَّعَى عليه.

ق. 1188- البند 1- يجب على القاضي الفرد أو على رئيس المحكمة الجماعيّة، بعد أنْ يرى أنّ الأمر من اختصاصه وأنّ المدَّعِي لا يفتقر إلى الشّخصيّة الشّرعيّة للادّعاء في المحاكمة، أنْ يقبل أو يردّ بقرار منه في أقرب وقت عريضة افتتاح الخصومة.

البند 2- لا يمكن ردّ عريضة افتتاح الخصومة إلّا:

(1) إذا كان القاضي أو المحكمة غير مختصّين؛

(2) إذا اتّضح بما لا شكّ فيه أنّ المدّعي يفتقر إلى الشّخصيّة الشّرعيّة للادّعاء في المحاكمة؛

(3) إذا لم يُعمل بالقانون 1187 الأرقام 1 - 3؛

(4) إذا اتّضح على وجه أكيد، من عريضة افتتاح الخصومة نفسها، خلــوّ الطّلب من أيّ أساس، ولا يمكن أنْ يظهر أيّ أساس خلال المحاكمة.

البند 3- إذا رُدَّت عريضة افتتاح الخصومة لعيوب يمكن إصلاحها، بوسع المدّعي أنْ يُصلح العريضة ويُعيد تقديمها لنفس القاضي.

البند 4- ضدّ ردّ عريضـــــــــة افتتاح الخصومة، في استطاعة الطّرف دائمًا أنْ يرفع، في غضون زمن متاح مدّته عشرة أيّـــــــــــام، تظلّمًا مؤيّدًا بالعِلل إلى محكمة الاستئناف، أو إلى

المحكمة الجماعيّة إنْ كان رئيسها هو الَّـــــــــــذي ردّ العريضة؛ ويجب الفصل في مسألة الرّدّ على وجه السّرعة.

ق. 1189- إذا لم يصدر عن القاضي قرار بقبول أو ردّ العريضة، في غضون شهر، يُحسب منذ تقديم عريضة افتتاح الخصومة، فللطّرف الَّذي يعنيه الأمر أنْ يطالب القاضي بأنْ يقوم بمهمّته؛ وإذا أغفل القاضي مع ذلك الأمر، فتُعتبر العريضة مقبولة بعد مضيّ عشرة أيّام بلا جدوى تُحسب منذ القيام بالمطالبة.

المادّة الثّانية
الاستدعاء وتبليغ الأعمال القضائيّة أو الإعلام بها

ق. 1190- البند 1- في قـــــرار قبول عريضة افتتاح خصومة المدّعي، على القاضي أو رئيس المحكمة أنْ يستحضر سائـــــــــــر الأطـــــراف للمحاكمة، أي يستدعيهم لمناقـــــــــشة الخصومـــــة،

محدّدًا إنْ كان عليهم أنْ يجيبوا كتابـــــــــــة أم أنْ يحضـــــــــــروا بأنفســـــــــهم أمامـــــــه لتحديد مقاطع النّزاع؛ أمّا إذا رأى، من خلال الإجابـــــــــــات المكتوبة، ضرورة استحضار الخصوم، فبوسعه أنْ يأمر بذلك بقرار جديد.

البند 2- إذا اعتُبرت عريضة افتتاح الخصومة مقبولة، وفقًا للقانون 1189، يجب أنْ يُتّخذ قرار الاستدعاء إلى المحاكمة في غضون عشرين يومًا، تحسب منذ تقديم المطالبة الوارد ذكرها في ذلك القانون.

البند 3- أمّا إذا مثل الأطراف فعلًا أمام القاضي للتّداعي في القضيّة، فلا حاجة للاستدعاء، لكن على الكاتب الشّرعيّ أنْ يذكر في الأعمال أنّ الأطراف حضروا للمحاكمة.

ق. 1191- البند 1- قرار الاستدعاء إلى المحاكمة يجب أنْ يُبلّغ فورًا إلى المدّعَى عليه، ويُعلم به في نفس الوقت سائر الَّذين يجب حضورهم.

البند 2- تُرفق بالاستدعاء عريضة افتتاح الخصومة، ما لم يرَ القاضي لسبب هامّ عدم إعلام الخصم بالعريضة إلّا بعد إدلائه بأقواله في المحاكمة.

البند 3- إذا رُفعت الدّعوى ضدّ من لا يملك الحرّيّة في ممارسة حقوقه أو من ليس له الحرّيّة في إدارة الأموال المُتنازَع عليها، فإنّ الاستدعاء يجب أنْ يُبلّغ إلى من عليه أنْ يدّعي عنه في المحاكمة وفقًا لأحكام الشّرع.

ق. 1192- البند 1- يجب تبليغ الاستدعاءات والقرارات والأحكام والأعمال القضائيّة الأخرى أو إعلامها، عن طريق البريد العموميّ [المضمون] بعلم الوصول، أو بطريقة أخرى على أضمن وجه، مع العمل بقوانين الشّرع الخاصّ.

البند 2- يجب أنْ تتّضح في الأعمال واقعة التّبليغ أو الإعلام وطريقتهما.

البند 3- المدّعَى عليه الَّذي يرفض تسلّم الاستدعاء أو يُعيق وصول الاستدعاء إليه، يُعتبر أنّه استُدعي على وجه شرعيّ.

ق. 1193- أعمال المحاكمة باطلة، إذا لم يُبلَّغ الاستدعاء على وجه شرعيّ، ما لم يحضر الطّرف رغم ذلك للتّداعي في القضيّة.

ق. 1194- إذا بُلّغ الاستدعاء على وجه شرعيّ، أو إذا حضر الأطراف أمام القاضي للتّداعي في القضيّة:
(1) تنعقد الخصومة؛
(2) تصبح القضيّة خاصّة بالقاضي أو المحكمة اللّذين رُفعت الدّعوى أمامهما ولا نزاع على اختصاصهما؛
(3) تُثبَّت السّلطة المفوَّضة لدى القاضي المفوَّض، بحيث لا تزول بزوال حقّ المفوِّض؛
(4) ينقطع التّقادُم، ما لم يُستدرَك غير ذلك؛
(5) يبدأ التّداعي في الخصومة، ولذلك يسري على الفور المبدأ القائل: لا يُستحدثْ شيء والخصومة قائمة.

المادّة الثّالثة
المجاوبة عن الادعاء

ق. 1195- البند 1- تجرى المجاوبة عن الادعاء عندما يُحدّد بقرار من القاضي موضوع النّزاع مستمَدًّا من طلبات الأطراف ومجاوباتهم.
البند 2- إلى جانب [ما قُدِّم] في عريضة افتتاح الخصومة، يمكن إبداء مطالب الأطراف ومجاوباتهم إمّا في المجاوبة على الاستدعاء أو بالأقوال المدلَى بها شفويًّا أمام القاضي؛ أمّا في القضايا المعقّدة فيَستدعي القاضي الأطراف لتحديد مقطع أو مقاطع النّزاع الّتي يجب حسمها في الحكم.
البند 3- يجب تبليغ قرار القاضي إلى الأطراف؛ وبوسعهم- ما لم يكونوا قد وافقوا عليه- أنْ يلجأوا في غضون عشرة أيّام إلى القاضي نفسه ليغيّر قراره؛ وعلى هذا القاضي أنْ يفصل الأمر بقرار منه على وجه السّرعة.

ق. 1196- بعد تحديد موضوع النّزاع، لا يمكن تغييره على وجه صحيح إلّا بقرار جديد ولسبب هامّ، وبناءً على مطالبة أحد الأطراف، وبعد الاستماع إلى سائر الأطراف والنّظر في حججهم.

ق. 1197- بعد المجاوبة عن الادّعاء، يزول حسن النّيّة لدى مَن يُحرز عينا لغيره، ولذلك إذا حُكم عليه بإعادة العين، يجب عليه أداء العوائد أيضًا منذ يوم المجاوبة عن الادّعاء، والتّعويض مِن الأضرار.

ق. 1198- بعد المجاوبة عن الادّعاء على القاضي أنْ يمنح الأطراف الوقت المناسب للإدلاء بالبيّنات وتكميلها.

المادّة الرّابعة
وقف التّداعي في الخصومة وسقوطه والتّخلّي عنه

ق. 1199- إذا تُوفّي أحد الأطراف أو غيّر حالته أو زالت عنه الوظيفة الَّتي يقاضي بموجبها:
(1) قبل ختام تحقيق القضيّة يُوقف التّداعي في الخصومة، إلى أنْ يجدّده وارث المتوفّى أو خلَفُه أو مَن يعنيه الأمر.
(2) بعد ختام تحقيق القضيّة، على القاضي أنْ يتابعها، بعد استدعاء الوكيل إذا وُجد، وإلّا فوارث المتوفّى أو خلَفه.

ق. 1200- البند 1- يُوقف التّداعي في الخصومة مؤقّتًا، إذا زالت مهمّة الوصيّ أو القيّم أو الوكيل أو المحامي الَّذين يفرضهم القانون 1139.
البند 2- وعلى القاضي إقامة وصيّ أو قيّم آخر في أقرب وقت ممكن؛ وبوسعه أيضًا إقامة وكيل للخصومة أو محامٍ، إذا أهمل الطّرف ذلك في غضون الأجل القصير الَّذي حدّده له القاضي.

ق. 1201- إذا لم يُجرِ الأطراف أيّ عمل قضائيّ، بلا أيّ عائق يعوقهم، لمدّة ستّة أشهر، يسقط التّداعي في الخصومة.

ق. 1202- السّقوط يسري مفعوله بحكم الشّرع، وعلى الجميع حتَّى القصّر، ويجب أيضًا إعلانه بحكم المنصب، بدون الإخلال بحقّ طلب التّعويض مِن الأوصياء والقيّمين والمديرين والوكلاء، الَّذين لا يُثبتون أنْ لا ذنب لهم.

ق. 1203- السّقوط يُزيل أعمال المحاكمة لا أعمال القضيّة؛ لا بل يمكن أنْ يكون لهذه [الأخيرة] قوّة في محاكمة أخرى، بشرط أنْ تقوم القضيّة بين الأشخاص أنفسهم وعلى نفس الموضوع؛ أمّا في ما يتعلّق بغيرهم فليس لها إلّا قوّة الوثائق.

ق. 1204- نفقات المحاكمة الَّتي سقطت، يجب أنْ يتحمّلها كلّ مِن الأطراف بقدر ما أنفق منها.

ق. 1205- البند 1- يمكن للمدّعي، في أيّة حالة ودرجة مِن المحاكمة، أنْ يتخلّى عن التّداعي في الخصومة؛ وكذلك بوسع المدّعي والمدّعَى عليه على حد سواء، أنْ يتخلّيا عن أعمال المحاكمة كلّها أو بعضها.
البند 2- أوصياء الأشخاص الاعتباريّة ومديروها، ليمكنهم التّخلّي عن التّداعي في الخصومة، لا بدّ لهم مِن استشارة أو رضى مَن يلزم تدخّلهم لإنجاز أعمال تتجاوز حدود الإدارة المألوفة.
البند 3- لكي يكون التّخلّي صحيحًا، يجب أنْ يتمّ كتابةً، وأنْ يوقّعه الطّرف أو وكيله، على أنْ يكون مزوّدًا بتفويض خاصّ، وأنْ يُحاط به علمًا الطّرف الآخر ويوافق عليه أو لا يطعن فيه، وأنْ يقبله القاضي.

ق. 1206- التّخلّي عن التّداعي في الخصومة الَّذي يقبله القاضي، يترتّب عليه بالنّسبة للأعمال الَّتي يتمّ التّخلّي عنها، نفس الآثار الَّتي لسقوط التّداعي في الخصومة، وكذلك يُلزَم المُتخَلِّي بدفع نفقات الأعمال الَّتي تخلّى عنها.

المادّة الخامسة
البيِّنات

ق. 1207- البند 1- عبء البيِّنة على المُدَّعي.
البند 2- لا يحتاج إلى بيِّنة:
(1) ما يفترضه الشّرع نفسه؛
(2) الوقائع الَّتي يدّعيها أحد الخصمَين ويسلّم بها الآخر، ما لم يفرض الشّرع أو القاضي رغم ذلك البيِّنة.

ق. 1208- البند 1- يمكن تقديم بيِّنات من أيّ نوع، إنْ كانت جائزة وتبدو مفيدة للنّظر في القضيّة.
البند 2- إذا طالب طرف بقبول بيّنة ردّها القاضي، فعلى القاضي نفسه الفصل في الأمر على وجه السّرعة.

ق. 1209- إذا أبى أحد الأطراف أو الشّهود المثول للمجاوبة أمام القاضي، يجوز الاستماع إليه عن طريق شخص يختاره القاضي، أو طلب إفادته أمام موثّق رسميّ أو بأيّة طريقة مشروعة أخرى.

ق. 1210- لا يباشرْ القاضي جمع البيِّنات قبل مناقشة الخصومة، إلّا لسبب هامّ.

1- أقوال الأطراف

ق. 1211- بوسع القاضي دائمًا، أنْ يستجوب الأطراف لاستخلاص الحقيقة على وجه أفضل، بل من واجبه ذلك بناءً على مطالبة الطّرف، أو لإثبات واقعة، تدعو المصلحة العامّة إلى إبعاد الشّكّ عنها.

ق. 1212- البند 1- الطّرف الَّذي يُستجوب على وجه شرعيّ، عليه أنْ يجيب ويقرّ بالحقيقة كاملة، ما لم تكشف إجابته جريمة ارتكبها.

البند 2- أمّا إذا رفض الإجابة، فللقاضي أنْ يقدّر ما يمكن استخلاصه من ذلك كبيِّنة على الوقائع.

ق. 1213- في الحالات الّتي تمسّ الخير العامّ، على القاضي - ما لم يُوحِ سبب هامّ غير ذلك- أن يُحيل الأطراف الواجب استجوابهم إلى حلف اليمين بأنْ يقولوا الحقّ أو بأقلّ تقدير أنّ ما قالوه حقّ؛ وفي الحالات الأخرى يرجع ذلك إلى حكمته.

ق. 1214- بوسع الأطراف والمحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق، أنْ يعرضوا على القاضي نقاطًا لاستجواب الطّرف فيها.

ق. 1215- في ما يتعلّق باستجواب الأطراف، يُعمَل بقوانين استجواب الشّهود، مع التّسويات اللّازمة.

ق. 1216- التّصريح الّذي يُدلي به أحد الطّرفين عن واقعة ما ضدّ مصلحته، كتابةً أو شفويًّا، أمام القاضي المختصّ، في مادّة تتعلّق بموضوع المحاكمة نفسه، تلقائيًّا أو لدى استجواب القاضي له، هو إقرار قضائيّ.

ق. 1217- البند 1- الإقرار القضائيّ من قِبَل أحد الطّرفين، إذا تعلّق الأمر بشأن خاصّ ولا يمسّ الخير العامّ، يُعفي سائر الأطراف من عبء الإثبات.

البند 2- أمّا في القضايا المتعلّقة بالخير العامّ، فيمكن أنْ يكون للإقرار القضائيّ وسائر أقوال الأطراف قوّة الإثبات، وللقاضي أنْ يقدّرها على ضوء سائر ظروف القضيّة، لكن لا يمكن أنْ تُعزَى إليها قوّة الإثبات التّامّ، ما لم تتوفّر عناصر أخرى تدعمها دعمًا تامًّا.

ق. 1218- في ما يتعلّق بإقرار غير قضائيّ أدرِج في المحاكمة، يعود للقاضي تقدير مدى أهمّيّته، بعد النّظر في كلّ الظّروف.

ق. 1219- إقرار أو قول آخر من قِبَل أيّ طرف، يخلو من أيّ قوّة إذا اتّضح أنّه أُدلِي به نتيجة غلط من حيث الواقع، أو انتُزع منه بالإكراه أو بالخوف الشّديد.

2- الإثبات بالوثائق

ق. 1220- في أيّ نوع من أنواع المحاكمة يُقبل الإثبات بالوثائق الرّسميّة أو الخاصّة على حدّ سواء.

ق. 1221- البند 1- الوثائق الرّسميّة الكنسيّة هي الّتي يحرّرها شخص بناءً على مهمّته الرّسميّة في الكنيسة، مع حفظ الاجراءات الرّسميّة المقرّرة على وجه شرعيّ.
البند 2- الوثائق الرّسميّة المدَنيّة هي الّتي تُعتبَر حائزة هذه الصّفة وفقًا للقانون المدنيّ.
البند 3- جميع الوثائق الأخرى خاصّة.

ق. 1222- تُثبت الوثائق الرّسميّة ما يؤكّد فيها بطريقة مباشرة وبصفة رئيسيّة، ما لم تُبيّن حجج مضادّة وواضحة غير ذلك، مع سريان القانون المدنيّ المحلّيّ، إذا قرّر غير ذلك بشأن الوثائق المدنيّة.

ق. 1223- الوثيقة الخاصّة الَّتي اعترف بها الطّرف أو تحقّقها القاضي، لها ما للإقرار غير القضائيّ من قوّة الإثبات، ضدّ مَن حرّرها أو مَن وقّعها والضّالعين في القضيّة؛ أمّا ضدّ غيرهم فيمكن أنْ يكون لها قوّة إثبات يقدّرها القاضي على ضوء سائر ظروف القضيّة، لكن لا يمكن أنْ يُعزى إليها قوّة الإثبات التّامّ ما لم تتوفر عناصر أخرى تدعمها دعمًا تامًّا.

ق. 1224- إذا تبيّن أنّ الوثائق بها كشط أو تصحيح أو تحريف، أو يشوبها أيّ عيب آخر، فللقاضي أنْ يقدّر ما لهذه الوثائق مِن أهمّيّة وإلى أيّ مدى.

ق. 1225- ليس للوثائق قوّة إثبات في المحاكمة، إلّا إذا كانت أصليّة أو قُدِّم عنها نسخة طبق الأصل وأُودِعت في قلم المحكمة، ليُتاح فحصها للقاضي والأطراف.

ق. 1226- بوسع القاضي أنْ يأمر بتقديم وثيقة مشتركة بين كلا الطّرفين في المحاكمة.

ق. 1227- البند 1- لا يلتزم أحد بتقديم وثائق، ولو مشتركة لا يمكن تداولها بدون خطر الضّرر الوارد ذكره في القانون 1229 البند 2 الرقم 2، أو بدون خطر إفشاء سرّ يجب حفظه.
البند 2- إذا أمكن نسخ ولو جزء من الوثيقة وتقديمه بدون العقبات المشار إليها، فبوسع القاضي أنْ يأمر بإبرازه.

3- الشّهود والشّهادات

ق. 1228- يُقبل الإثبات بالشّهود في أيّ نوع من أنواع القضايا تحت إشراف القاضي.

ق. 1229- البند 1- على الشّهود الَّذين يستجوبهم القاضي على وجه شرعيّ أنْ يقرّوا بالحقّ.
البند 2- مع سريان القانون 1231، يُعفى من واجب الإجابة:
(1) الإكليروس في ما يتعلّق بما أُطلِعوا عليه عن طريق خدمتهم المقدّسة؛ وأصحاب السّلطة المدنيّة والأطبّاء والقابلات والمحامون والكتّاب الشّرعيّون وغيرهم، ممّن عليهم حفظ السّرّ، حتّى بالنّسبة إلى ما يُبدونه من مشورة في أمور واقعة تحت السّرّ؛
(2) من يخشى أنْ يلحقه بسبب شهادته، هو أو زوجته أو أقرباؤه بالدّم أو بالمصاهرة، عار أو مضايقات خطيرة، أو أيّ مكروه جسيم آخر.

أ) مَن في استطاعته أنْ يشهد

ق. 1230- في استطاعـــــة الجميع أنْ يشهدوا، ما لم يردّهم الشّرع صراحة ردًّا كاملًا أو جزئيًّا.

ق. 1231- البند 1- لا يُقبل لتأدية الشّهادة القاصرون دون الرّابعة عشرة وضِعاف العقل؛ لكن يمكن الاستماع إليهم بقرار من القاضي، يعلن به ملاءمة ذلك.
البند 2- غير أهل لتأدية الشّهادة:

(1) مَن هم طرف في القضيّة أو الماثلون في المحاكمة باسمهم، والقاضي ومساعدوه والمحامي وغيرهم، ممّن يساعدون أو ساعدوا الأطراف في نفس القضيّة؛

(2) الكهنة في ما يتعلّق بكلّ ما علموه عن طريق سرّ الاعتراف، حتَّى ولو طلب منهم التّائب إعلانه؛ بل ولا يمكن قبول ما سمعه أيّ شخص وبأيّة طريقة ما بمناسبة سرّ الاعتراف، حتَّى ولا كدليل على الحقيقة.

ب) قبول الشّهود أو رفضهم

ق. 1232- بوسع الطّرف الَّذي قَدّم شاهدًا أنْ يتنازل عن استجوابه؛ لكن بوسع الخصم رغم ذلك أنْ يطلب استجواب هذا الشّاهد.

ق. 1233- البند 1- إذا طُلب الإثبات بواسطة الشّهود، وجب ذكر أسمائهم وموطنهم للمحكمة.
البند 2- تُعرض في غضون الأجل الَّذي يحدّده القاضي نقاط المواضيع الَّتي يُطلب استجواب الشّهود فيها؛ وإلّا فيُعتبر الطّلب مُهمَلًا.

ق. 1234- للقاضي أنْ يَحِدّ مِن عدد الشّهود المفرط.

ق. 1235- تُبلّغ إلى الأطراف أسماء الشّهود قبل استجوابهم؛ أمّا إذا رأى القاضي بحكمته أنّ ذلك لا يمكن أنْ يتمّ بدون مشقّة جسيمة، فعلى الأقلّ قبل إعلان الشّهادات.

ق. 1236- مع سريان القانون 1231، بوسع الطّرف أنْ يطلب رفض شاهد قبل استجوابه، إذا تبيّن سبب صوابيّ.

ق. 1237- يتمّ استدعاء الشّاهد بقرار مِن القاضي يبلّغ إلى الشّاهد على وجه شرعيّ.

ق. 1238- على الشّاهد الَّذي استدعاه القاضي وفقًا للشّرع، أنْ يحضر أو يُعلم القاضي بسبب غيابه.

جـ) استجواب الشّهود

ق. 1239- البند 1- يُستجوب الشّهود في مقرّ المحكمة، ما لم يرَ القاضي غير ذلك.
البند 2- الأساقفة يُستمع إليهم في المكان الَّذي يختارونه، وكذلك الَّذين يتمتّعون بامتياز مماثل وفقًا لشرع بلادهم.

البند 3- يقرّر القاضي مكان الاستماع إلى الَّذين يستحيل أو يصعب حضورهم إلى مقرّ المحكمة، بسبب المسافة أو المرض أو أيّ عائق آخر، مع سريان القانونين 1071 و1128.

ق. 1240- لا يسع الأطراف أنْ يحضروا استجواب الشّهود، ما لم يرَ القاضي أنْ يقبل [حضورهم]، لا سيّما إذا تعلّق الأمر بمصلحة خاصّة؛ لكن بوسع وكلائهم أو محاميهم أنْ يحضروا، ما لم ير القاضي وجوب الإجراء سِرًّا، بسبب ظروف الوقائع والأشخاص.

ق. 1241- البند 1- يُستجوب الشّهود على حدة كلّ بمفرده.
البند 2- إذا اختلف الشّهود فيما بينهم أو مع طرف في أمر هامّ، بوسع القاضي أنْ يواجه المتعارضين بعضهم ببعض، مع تفادي العداوات والعثرة قدر المستطاع.

ق. 1242- استجواب الشّاهد يقوم به إمّا القاضي أو مفوَّضُه، وإمّا المحقّق، ويجب أنْ يحضره الكاتب الشّرعيّ؛ لذلك إذا كان للأطراف أو للمحامي عن العدل أو للمحامي عن الوثاق أو للمحامين الحاضرين الاستجواب، أسئلة أخرى توجّه إلى الشّاهد، فليطرحوها لا على الشّاهد بل على القاضي أو من يقوم مقامه، ليحيلها هو إليه، ما لم يَستدرك الشّرع الخاصّ غير ذلك.

ق. 1243- البند 1- على القاضي أنْ ينبّه الشّاهد إلى واجبه الجسيم في أنْ يقول كلّ الحقّ ولا شيء غير الحقّ.
البند 2- يُحيل القاضي الشّاهد إلى حلف اليمين، وفقًا للقانون 1213؛ وإذا رفض الشّاهد أداءها فيستمع إليه بدون يمين.

ق. 1244- يحقّق القاضي أوّلًا هُويّة الشّاهد؛ ثمّ يسأله ماذا يربطه بالأطراف، ولدى توجيهه للشّاهد الأسئلة الخاصّة بالقضيّة يستفسر منه أيضًا عن مصدر معلوماته وفي أيّ وقت بالتّحديد اطّلع على ما يُدلي به.

ق. 1245- تكون الأسئلة موجزة، متناسبة وفهم المستجوَب، لا تنطوي على عدّة نقاط معًا، وغير مضلِّلة وغير مخادعة، ولا توحي بالإجابة، وبعيدة عن أيّة إهانة، ومتعلّقة بالقضيّة المطروحة.

ق. 1246- البند 1- لا تبلَّغْ الأسئلة إلى الشّهود مسبقًا.
البند 2- لكن إذا كانت الأمور المطلوب الشّهادة فيها بعيدة عن الذّاكرة، بحيث لا يمكن إثباتها بالتّأكيد ما لم تخطر أوّلًا على البال، فبوسع القاضي أنْ يُلفت نظر الشّاهد مسبقًا إلى بعض الأمور، إذا رأى أنّ ذلك ممكن بلا حرَج.

ق. 1247- يؤدّي الشّهود شهادتهم شفويًّا ولا يقرأوا شيئًا مكتوبًا، ما لم يتعلّق الأمر بأرقام وحسابات؛ ففي هذه الحالة يمكنهم أنْ يستعينوا بالمذكَّرات الَّتي أحضروها معهم.

ق. 1248- البند 1- على الكاتب الشّرعيّ أنْ يدوّن الإجابة فورًا، ويجب أنْ يورد كلمات الشّهادة نفسها، على الأقلّ في ما يتعلّق بموضوع المحاكمة بطريقة مباشرة.
البند 2- يمكن أيضًا قبول استخدام الآلات التّقنيّة الّتي تسجّل الصّوت، بشرط أنْ تُدوّن الإجابة فيما بعد ويوقّعها إذا أمكن من أدلى بها.

ق. 1249- يذكر الكاتب الشّرعيّ في الأعمال، أداء اليمين أو الإعفاء منها أو رفضها، وحضور الأطراف وغيرهم، والأسئلة المضافة بحكم المنصب، وعلى وجه العموم كلّ الأمور الجديرة بالذّكر الّتي ربّما حدثت في أثناء استجواب الشّهود.

ق. 1250- البند 1- في نهاية الاستجواب يجب أنْ يُتلى على الشّاهد ما دوّنه الكاتب الشّرعيّ من إجاباته، أو أنْ يُتاح له الاستماع إلى ما سُجّل منها بالآلات التّقنيّة، مع إعطاء الشّاهد حقّ الإضافة والحذف والتّصحيح والتّغيير.
البند 2- وأخيرًا يجب على الشّاهد والقاضي والكاتب الشّرعيّ أنْ يوقّعوا على المحضر.

ق. 1251- الشّهود، وإنْ تمّ استجوابهم، يمكن- بناءً على طلب طرف أو بحكم المنصب وقبل إعلان الشّهادات- أنْ يُستدعَوا من جديد للاستجواب، إذا رأى القاضي ذلك ضروريًّا أو مفيدًا، لكن مع تفادي أيّ خطر في التّواطؤ أو الرّشوة.

ق. 1252- يجب أنْ تُدفع للشّهود النّفقات الّتي تحمّلوها والمكسب الّذي فاتهم بسبب الإدلاء بشهادتهم، وفقًا لما يقدّره القاضي بإنصاف.

د) الشّهادات وقوّة إثباتها

ق. 1253- على القاضي عند تقييم الشّهادات، وبعد طلب كتاب شهادة عن [الشّهود] إذا اقتضى الأمر، أنْ يضع في اعتباره:
(1) ما هي حالة الشّخص ومدى نزاهته؛
(2) إنْ كان يشهد عن معرفة شخصيّة، لا سيّما بالعيان أو بالسّماع، أم بناءً على رأيه أو على الرّأي العامّ أو عمّا سمعه من الآخرين؛
(3) إنْ كان الشّاهد ثابتًا ومنسجمًا في أقواله كلّ الانسجام، أم متقلّبًا أو مرتابًا أو متردّدًا؛
(4) إنْ كان هناك شهود يوافقونه في الشّهادة، أو عناصر إثبات أخرى تؤيّده أم لا.

ق. 1254- شهادة شاهد واحد لا يمكن أنْ تؤدّي إلى إثبات تامّ، ما لم يتعلّق الأمر بشاهد ذي صفة رسميّة، يُدلي بشهادته عن أمور أنجزها بحكم منصبه، أو إذا أوحت ظروف الأمور أو الأشخاص غير ذلك.

4- الخبراء

ق. 1255- يجـــــب الاستعانـــــــة بالخبراء، كلّما لزمت- وفقًا لأحكام الشّرع أو القاضي- خبرتهم ورأيـــــــهم المستنِد إلى قواعـــــــد الفنّ أو العلم، لتحقيق واقعة ما أو لمعرفة الطّبيعة الحقيقيّة لأمر ما.

ق. 1256- للقاضي أنْ يعيّن الخبراء، بعد الاستماع إلى الأطراف أو بناءً على اقتراحهم، أو- إذا اقتضى الأمر- أنْ يأخذ بالتّقارير الّتي سبق وأعدّها خبراء آخرون.

ق. 1257- الخبراء أيضًا، مثلهم مثل الشّهود ولنفس الأسباب، يمكن استبعادهم أو ردّهم.

ق. 1258- البند 1- على القاضي، بعد أنْ يأخذ ما قد يستنتجه الأطراف بعين الاعتبار، أنْ يحدّد بقرار منه كلًّا من النّقاط الّتي يجب أنْ يتناولها عمل الخبير.
البند 2- يجب أنْ تسلّم إلى الخبير أعمال القضيّة والمستندات الأخرى والوسائل الّتي قد يحتاج إليها لتنفيذ مهمّته.
البند 3- القاضي، بعد الاستماع إلى الخبير نفسه، يُحدّد المدّة الّتي يجب فيها إجراء الخبرة وتقديم التّقرير.

ق. 1259- البند 1- يضـــــع كلّ من الخـــــبراء تقريـــــــره مستقلًّا عن الآخريـــــن، مـــــا لـــــم يأمـــــــر القاضي بإعداد تقرير واحد يوقّعه كلّ منهم بمفرده؛ وفي هذه الحال، يُسجّل بعناية الخلاف في الآراء إنْ وُجد.
البند 2- على الخـــــــبراء أنْ يذكـــــــروا بوضوح ما هي المستندات أو الطّرق الأخرى المناسبة، الّتي بها وقفوا على هويّة الأشـــــــخاص أو الاشياء أو الأماكن، وما هي الطّريقة والخطّة الّتي اتّبعوها في إنجـــــاز المهمّة المطلوبة منهم، وما هي الحُجَج الّتي تستند إليها دون سواها استنتاجاتهم.
البند 3- بوســـــع القاضي أنْ يدعو الخبير ليقدّم الإيضاحات الّتي تبدو في وقت لاحق ضروريّة.

ق. 1260- البند 1- يقدّر القاضي بدقّة لا استنتاجات الخبراء فحسب- ولو متّفقة- بل سائر ظروف القضيّة أيضًا.
البند 2- عليه- لدى عرض حيثيّات الحكم- أنْ يذكر الحُجَج الّتي أدّت به إلى قبول أو ردّ استنتاجات الخبراء.

ق. 1261- تُدفع للخبراء النّفقات والأتعاب الّتي يحدّدها القاضي بعدالة وإنصاف، مع العمل بالشّرع الخاصّ.

ق. 1262- البند 1- بوسع الأطراف أنْ يختاروا، باعتماد القاضي، خبراء خاصّين.
البند 2- للخبراء الخاصّين أنْ يطّلعوا، بموافقة القاضي وعند الحاجة، على أعمال القضيّة، وأنْ يحضروا إجراء الخبرة، كما لهم دائمًا أنْ يقدّموا تقريرهم.

5- انتقال [المحكمة] والمعاينة القضائيّة

ق. 1263- إذا رأى القاضي من المناسب للفصل في القضيّة الانتقال إلى مكان ما أو تحقيق شيء ما، يحدّد ذلك بقرار يبيّن فيه باختصار، بعد الاستماع إلى الأطراف، ما يجب عمله في الانتقال أو المعاينة القضائيّة.

ق. 1264- يُحرّر مستند بما تمّ من انتقال أو معاينة قضائيّة.

6- القرائن

ق. 1265- للقاضي أنْ يخمّن القرائن الّتي لا يقرّرها الشّرع نفسه، بُغيةَ الوصول إلى حكم عادل، بشرط أنْ يتمّ ذلك انطلاقًا من واقعة أكيدة ومحدّدة، مرتبطة بموضوع النّزاع.

ق. 1266- مَن في صالحه قرائن من الشّرع نفسه، يُعفى مِن عبء البيّنة، فيقع على الطّرف المخاصم.

المادّة السّادسة
القضايا العارضة

ق. 1267- تطرأ قضيّة عارضة كلّما قُدِّمت بعد بدء التّداعي في الخصومة، مسألة، وإنْ لم تتضمّنها عريضة افتتاح الخصومة صراحة، إلّا إنّها متعلّقة بالقضيّة بحيث يجب حلّها غالبًا قبل المسألة الرّئيسيّة.

ق. 1268- تُقدَّم القضيّة العارضة كتابةً أو شفويًّا، مع بيان الصِّلة القائمة بينها وبين القضيّة الرّئيسيّة، أمام القاضي المختصّ بالفصل في القضيّة الرّئيسيّة.

ق. 1269- البند 1- القاضي، بعد تلقّيه الطّلب والاستماع إلى الأطراف، عليه أنْ يفصل على وجه السّرعة هل تبدو المسألة المقدَّمَة ذات أساس وصِلة بالقضيّة الرّئيسيّة، أم ينبغي ردّها منذ البداية، وهل- إذا قبلها- لها من الأهمّيّة ما يوجب حلّها بحكم تمهيديّ أو بقرار.

البند 2- وإذا رأى أنّ المسألة العارضة لا داعي لحلّها قبل الحكم النّهائيّ، فيقرّر أنْ تؤخذ بعين الاعتبار عند الفصل في القضيّة الرّئيسيّة.

ق. 1270- البند 1- إذا وجب حلّ المسألة العارضة بحكم، يُعمل بقوانين المحاكمة الحقوقيّة المختصرة، ما لم ير القاضي غير ذلك، نظرًا لأهمّيّة الأمر.

البند 2- أمّا إذا وجب حلّها بقرار، فبوسع المحكمة أنْ تحيل الأمر إلى المحقّق أو إلى الرّئيس.

ق. 1271- قبل الانتهاء من القضيّة الرّئيسيّة بوسع القاضي أو المحكمة، لسبب صوابيّ، أنْ يعدّلا عن القرار أو الحكم التّمهيديّ أو يُعدِّلاه، سواء بناءً على طلب طرف أو بحكم المنصب، بعد الاستماع إلى الأطراف.

1- عدم مثول الأطراف

ق. 1272- البند 1- إذا لم يمثل المدّعَى عليه الَّذي تمّ استدعاؤه ولم يُبد عذرًا مناسبًا لغيابه، أو لم يُجب وفقًا للقانون 1190 البند 1، يعلن القاضي غيابه عن المحاكمة بقرار، ويأمر بالسّير في القضيّة حتَّى الحكم النّهائيّ وتنفيذه، مع العمل بما يجب عمله.

البند 2- قبل إصدار مثل هذا القرار، يجب أنْ يتّضح ولو باستدعاء جديد، إذا اقتضى الأمر، أنّ الاستدعاء الَّذي تمّ على وجه شرعيّ قد وصل إلى المدَّعَى عليه في الوقت المتاح.

ق. 1273- البند 1- إذا مثل المدَّعَى عليه للمحاكمة في وقت لاحق، أو أدلى بإجابته قبل الفصل في القضيّة، فبوسعه أنْ يقدّم مذكّرات وبيّنات مع سريان القانون 1283؛ وليتحرّز القاضي ألّا تمتدّ المحاكمة قصدًا إلى مُهَل طويلة وغير ضروريّة.

البند 2- المدّعَى عليه، حتَّى إنْ لم يمثل أو لم يُدلِ بإجابته قبل الفصل في القضيّة، فبوسعه أنْ يلجأ إلى الطّعن في الحكم؛ أمّا إذا أثبت أنّه أُعيق بعائق مشروع لم يستطع أنْ يبيّنه من قبل بدون ذنب منه، فله أنْ يلجأ إلى شكوى بطلان.

ق. 1274- إذا لم يمثل المدّعِي في اليوم والسّاعة المحدّدين للمجاوبة عن الادّعاء ولم يقدّم عذرًا مناسبًا:

(1) يستدعيه القاضي مرّة أخرى؛

(2) إذا لم يمتثل المدّعِي للاستدعاء الجديد، يُفترض أنّه تخلّى عن التّداعي بالخصومة؛

(3) أمّا إنْ أراد فيما بعد أنْ يتدخّل في المحاكمة فيُعمل بالقانون 1273.

ق. 1275- البند 1- الطّرف الغائب عن المحاكمة ولم يُثبت عائقًا صوابيًّا، يجب عليه دفع النّفقات القضائيّة النّاتجة عن غيابه، كما عليه، إذا اقتضى الأمر، أنْ يقدّم التّعويض للطّرف الآخر.

البند 2- إذا غاب المدّعِي والمدّعَى عليه عن المحاكمة، فكلّ منهما مسؤول عن نفسه في دفع المصاريف القضائيّة كاملة.

2- تدخّل الغير في القضيّة

ق. 1276- البند 1- من يعنيه الأمر يمكن قبول تدخّله في القضيّة في أيّة درجة من درجات المحاكمة، سواء كطرف يدافع عن حقّه، أو إلى جانب طرف ما لمساعدته.

البند 2- ولكن لقبوله، يجب قبل ختام تحقيق القضيّة، أنْ يقدّم للقاضي عريضة يُثبت فيها باختصار حقّه في التّدخّل.

البند 3- من يتدخّل في القضيّة، يُقبل في المحاكمة في الوضع الرّاهن للقضيّة، ويُحدّد له أجَل قصير وقاطع لتقديم بيّناته، إنْ كانت القضيّة قد وصلت إلى مرحلة الإثبات.

ق. 1277- الغير الَّذي يبدو أنْ تدخّله ضروريّ، على القاضي أنْ يدعوه إلى المحاكمة بعد الاستماع إلى الأطراف.

3- المحاولات والخصومة قائمة

ق. 1278- المحاولة هي عمل، والخصومة قائمة، يستحدثه طرف ضدّ الطّرف الآخر أو القاضي ضدّ أحدهما أو كليهما، مع الإضرار بالطّرف وعدم موافقته، سواء في ما يتعلّق بموضوع المحاكمة أو بالحقوق القضائيّة، ما لم يقبل الشّرع نفسه هذا الاستحداث.

ق. 1279- المحاولة باطلة بحكم القانون نفسه، لذلك يجب على القاضي أنْ يقرّر نقضها؛ مع ذلك تصحّح المحاولة بحكم الشّرع، إذا لم تُقدّم للقاضي مسألة بشأنها في غضون شهر، يُحسب منذ يوم العلم بالمحاولة.

ق. 1280- مسائل المحاولات يجب على قاضي القضيّة الرّئيسيّة أنْ يفصل فيها على وجه السّرعة، إذا أجرى المحاولة أحد الأطراف؛ أمّا إذا أجرى المحاولة القاضي نفسه، فمحكمة الاستئناف.

المادّة السّابعة
إعلان الأعمال وختام تحقيق القضيّة والمناقشات

ق. 1281- البند 1- بعد الحصول على البيّنات يجب على القاضي، تحت طائلة البطلان، أنْ يسمح بقرار منه للأطراف ومحاميهم، أنْ يطّلعوا في قلم المحكمة على الأعمال الَّتي لا علم لهم بها؛ لا بل يمكن إعطاء المحامين نسخة من الأعمال بناءً على طلبهم؛ أمّا في القضايا المتعلّقة بالخير العامّ، فبوسع القاضي أنْ يقرّر- تجنّبًا لأخطار جسيمة للغاية- عدم إبداء عمل ما لأيّ أحد، لكن مع التّحرّز دائمًا أنْ يبقى حقّ الدّفاع كاملًا.

البند 2- تكميلًا للبيّنات، بوسع الأطراف أنْ يقدّموا للقاضي [بيّنات] أخرى؛ وإذا رأى القاضي لزوم ذلك، فبعد الحصول عليها يُفسح المجال من جديد للقرار المنصوص عنه في البند الأوّل.

ق. 1282- البند 1- بعد الفراغ من كلّ ما يتعلّق بتقديم البيّنات، يُصار إلى ختام تحقيق القضيّة.

البند 2- يحصل هذا الختام كلّما أعلن الأطراف أنّه لم يعد لديهم شيء آخر يضيفونه، أو انقضى الأجل المتاح الَّذي حدّده القاضي لتقديم البيّنات، أو إذا أعلن القاضي أنّه يعتبر القضيّة حُقّقت بما يكفي.

البند 3- يتّخذ القاضي قرارًا بحصول ختام تحقيق القضيّة، كيفما حصل.

ق. 1283- البند 1- بعد ختام تحقيق القضيّة ما زال بوسع القاضي أنْ يدعو نفس الشّهود أو شهودًا آخرين، أو أنْ يهيّء بيّنات أخرى لم تكن مطلوبة من قبل، [في الحالات التّالية] لا غير:

(1) في القضايا المقتصرة على مصلحة الأطراف الخاصّة، إذا رضي جميع الأطراف؛

(2) في سائر القضايا بعد الاستماع إلى الأطراف بشرط أنْ يكون هناك سبب هامّ وأنْ يُستبعد أيّ خطر غش أو إغراء؛

(3) في جميع القضايا، كلّما رُجّح أنْ يكون الحكم ظالمًا للأسباب المذكورة في القانون 1326 البند 2 الارقام **1-3**، إنْ لم تُقبل بيّنة جديدة.

البند 2- لكن بوسع القاضي أنْ يأمر أو يقبل تقديم مستند، ربّما لم يستطع صاحب الشّأن تقديمه من قبل بدون ذنب منه.

البند 3- تُعلن البيّنات الجديدة مع العمل بالقانون 1281 - البند 1.

ق. 1284- بعد ختام تحقيق القضيّة، يحدّد القاضي مهلة مناسبة من الوقت لتقديم الدّفاع أو الملاحظات.

ق. 1285- البند 1- يُقدّم الدّفاع والملاحظات كتابة ما لم ير القاضي، برضى الأطراف، أنّه تكفي مرافعة شفويّة أمام المحكمة.

البند 2- عند طبع الدّفاع والمستندات الهامّة معًا، يلزم ترخيص مُسبَق من القاضي، مع واجب حفظ السّرّ إذا اقتضى الأمر.

البند 3- في ما يتعلّق بحجم الدّفاع وعدد النّسخ وما أشبه ذلك من أمور أخرى يُعمل بلائحة المحكمة الدّاخليّة.

ق. 1286- البند 1- بعد تبادل المدافعات والملاحظات، يجوز لكلا الطّرفين تقديم الرّدود في غضون مدّة قصيرة يحدّدها القاضي.

البند 2- الأطراف لهم هذا الحق مرّة واحدة لا غير، ما لم ير القاضي لسبب هامّ منحهم إيّاه مرّة أخرى؛ لكن في هذه الحال ما يُمنح لطرف يُعتبر مُتاحًا للآخر أيضًا.

البند 3- للمحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق الحقّ في الإجابة مرّة أخرى على ردود الأطراف.

ق. 1287- البند 1- تُرفض رفضًا باتًّا معلومات الأطراف أو المحامين أو غيرهم أيضًا، المقدّمة للقاضي من غير أنْ تُضمّ لأعمال القضيّة.

البند 2- إذا تمّت مناقشة القضيّة كتابةً، بوسع القاضي أنْ يقرّر مرافعة شفويّة موجزة أمام المحكمة لإيضاح بعض المسائل.

ق. 1288- يحضر الكاتب الشّرعيّ المرافعة الشّفويّة الوارد ذكرها في القانون 1285 البند 1 والقانون 1287 البند 2 ليستطيع، إذا أمره القاضي أو إذا طلب الطّرف ورضِي القاضي، أنْ يدوّن فورًا محضرًا بما تمّ من مناقشات ونتائج.

ق. 1289- إذا أهمل الأطراف إعداد دفاعهم خلال الوقت المتاح المحدّد، أو إذا سلّموا أمرهم لعلم القاضي وضميره، فبوسع القاضي، إذا بدا له الأمر بناءً على الأعمال والبيّنات كامل الوضوح، أنْ ينطق بالحكم فورًا، لكن بعد طلب ملاحظات المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق إذا حضرا المحاكمة.

المادّة الثّامنة
نُطق القاضي

ق. 1290- بعد معالجة القضيّة عن طريق القضاء، إنْ كانت رئيسيّة يفصل فيها القاضي بحكم نهائيّ؛ وإنْ كانت عارضة فبحكم تمهيديّ، مع سريان القانون 1269- البند 1.

ق. 1291- البند 1- للنّطق بأيّ حكم، يجب أنْ يكون لدى القاضي يقين أدبيّ في شأن الأمر الّذي يجب الفصل فيه بحكم.

البند 2- يجب أنْ يستمدّ القاضي هذا اليقين من الأعمال والبيّنات.

البند 3- يجب على القاضي أنْ يقدّر البيّنات حسب ضميره، مع سريان أحكام القانون في ما يتعلّق بقيمة بعض البيّنات.

البند 4- القاضي الّذي لم يستطع التّوصّل إلى هذا اليقين، عليه أنْ ينطق بعدم اتّضاح حقّ المدّعِي ويصرف المدّعَى عليه مبرّءًا، ما لم يتعلّق الأمر بقضيّة تتمتّع بحماية الشّرع، ففي هذه الحال يجب أنْ ينطق في صالحها.

ق. 1292- البند 1- في المحكمة الجماعيّة، يحدّد رئيس الهيئة اليوم والسّاعة اللّذين يجتمع فيهما القضاة للتّشاور، وما لم يقتض سبب خاصّ غير ذلك، ينعقد الاجتماع في مقرّ المحكمة نفسه، ولا يمكن أنْ يحضره أحد إلّا قضاة الهيئة.

البند 2- في اليوم المحدّد للاجتماع، يأتي كلّ من القضاة باستنتاجاته في خصوص أساس القضيّة كتابة لكن بدون ذكر اسمه، والأسباب- من حيث القانون ومن حيث الواقع- الّتي أدّت به إلى استنتاجاته؛ وتُضَمّ هذه الاستنتاجات إلى أعمال القضيّة مع تأشيرة برسميّتها، موقّعة من قِبَل جميع القضاة، وتُحفظ سرًّا، مع سريان البند 4.

البند 3- بعد أنْ يتلو كلّ من القضاة استنتاجاته بالتّرتيب حسب التّقدّم، على أنْ تكون البداية دائمًا لمقرّر القضيّة، تجري مداولة بقيادة رئيس المحكمة، لا سيّما لتحديد ما يجب تقريره في منطوق الحكم.

البند 4- في أثناء المناقشة، يجوز لكلّ منهم أنْ يتراجع عن استنتاجه السّابق؛ لكن بوسع القاضي الّذي لم يشأ أنْ يوافق على قرار الآخرين أنْ يطالب- إذا تمّ الاستئناف- بإرسال استنتاجات جميع القضاة، بدون ذكر أسمائهم، إلى المحكمة الأعلى.

البند 5- أمّا إذا لم يشأ القضاة أو لم يستطيعوا أنْ يتوصّلوا إلى حكم في المناقشة الأولى، يمكن تأجيل البتّ إلى اجتماع آخر، لكن لا لأكثر من أسبوع، ما لم يجب استكمال تحقيق القضيّة، وفقًا لأحكام القانون 1283.

ق. 1293- البند 1- إذا كان القاضي فردًا يحرّر الحكم بنفسه.
البند 2- في المحكمة الجماعيّة، يجب تحرير الحكم مع استنباط الدّوافع ممّا أدلى به كلّ من القضاة في أثناء المناقشة، ما لم تكن أغلبيّتهم قد حدّدت الدّوافع ذات الأفضليّة؛ ثمّ يُعرض الحكم على القضاة ليوافقوا عليه كلٌّ بمفرده.
البند 3- يُحرّر الحكم في مدّة لا تتجاوز الشّهر، يُحسب منذ يوم الفصل في القضيّة، ما لم يحدّد القضاة في المحكمة الجماعيّة لسبب هامّ مدّة أطول.

ق. 1294- على الحكم أنْ:
(1) يفصل في النّزاع المطروح أمام المحكمة مقدِّمًا الجواب المناسب لكلّ مقطع من مقاطعه؛
(2) يحدّد ما هي التزامات الأطراف النّاتجة عن المحاكمة وكيف يجب الوفاء بها؛
(3) يشرح الحيثيّات أي الدّوافع- من حيث القانون ومن حيث الواقع- الّتي يستند إليها منطوق الحكم؛
(4) يقرِّر النفقات القضائيّة.

ق. 1295- البند 1- بعد ذكر اسم الله، يجب أن يُوضّح في الحكم على التّوالي من هو القاضي أو المحكمة، ومن هو المدّعِي، والمدّعَى عليه، والوكيل، مع تعيين الأسماء والموطن بدقّة، والمحامي عن العدل، والمحامي عن الوثاق، إذا اشتركا في المحاكمة.
البند 2- ثمّ يجب أنْ تُذكر بعد ذلك باختصار، طبيعة الواقعة ومذكّرات الأطراف ومقاطع النّزاع.

البند 3- يتلو ذلك منطوق الحكم، تتقدّمه الأسباب الّتي يستند إليها.
البند 4- ويُختم بذكر مكانه وزمانه، وبتوقيع القاضي- وإذا تعلّق الأمر بمحكمة جماعيّة [فبتوقيع] جميع القضاة- والكاتب الشّرعيّ.

ق. 1296- تسري القواعد المقرّرة للحكم النّهائيّ على الحكم التّمهيديّ أيضًا، مع التّسويات اللّازمة.

ق. 1297- يُبلّغ الحـــــــــــكم في أقرب وقت، مع توضيح الآجال الّتي يمكن فيها استئناف الحكم، وليس للحكم أيّ مفعول قبل التّبلـــــــــــيغ، حتّى إنْ بُلِّـــــغ الخصوم بمنطوق الحكم بإذن القاضي.

ق. 1298- يمكن تبليغ الحكم إمّا بتسليم نسخة منه للأطراف أو وكلائهم، وإمّا بإرسالها إليهم وفقًا للقانون 1192.

ق. 1299- البند 1- إذا تسرّب إلى نصّ الحكم خطأ في الأرقام، أو وقع خطأ مادّيّ في نَسخ منطوق الحكم، أو في عَرض الوقائع أو مطالب الخصوم، أو إذا أُهمِل ما يُلزِمه القانون 1295، البند 4، يجب على نفس المحكمة الَّتي صدر عنها الحكم أنْ تصحّحه أو تكمّله، سواء بناءً على طلب أحد الأطراف أو بحكم المنصب، لكن دائمًا بعد الاستماع إلى الأطراف وبقرار يُذيّل به الحكم.

البند 2- إذا عارض أحد الأطراف، يُفصل في هذه المسألة العارضة بقرار.

ق. 1300- سائر ما ينطق به القاضي، ما عدا الحكم، هو من نوع القرارات الَّتي لا قوّة لها، ما لم تكن مجرّد إجراءات تنظيميّة، إلّا إذا عبّرت عن الدّوافع ولو باختصار، أو أحالت إلى دوافع مذكورة في عمل آخر.

ق. 1301- للحكم التّمهيديّ أو للقرار قوّة الحكم النّهائيّ، إذا أعاقا المحاكمة أو أنهيا المحاكمة نفسها أو درجة منها، ولو في ما يتعلّق بأحد أطراف القضيّة.

المادّة التّاسعة
الطّعن في الحكم

1- شكوى بطلان الحكم

ق. 1302- إذا تعلّق الأمر بقضيّة من شأن الأفراد لا غير، فإنّ بطلان الأعمال القضائيّة المقرّر في الشّرع، إذا علم به الطّرف الَّذي رفع شكوى البطلان ومع ذلك لم يندّد به أمام القاضي قبل الحكم، يُصحِّحه الحكم نفسه، مع سريان القانونَين 1303 و1304.

ق. 1303- البند 1- يكون الحكم مشوبًا بعيب بطلان غيرِ قابل للتّصحيح:

(1) إذا صدر عن قاضٍ غير مختصّ على وجه الإطلاق؛

(2) إذا صدر عمّن ليس له سلطان القضاء في المحكمة الَّتي فصلت في القضيّة؛

(3) إذا صدر عن قاضٍ تأثّر بإكراه أو بخوف شديد؛

(4) إذا تمّت المحاكمة بدون الطّلب القضائيّ المنصوص عليه في القانون 1104 - البند 2، أو لم تُقَم ضدّ أيّ مدّعَى عليه؛

(5) إذا صدر بين أطراف، ليس ولو لواحد منهم الأهليّة للتّقاضي؛

(6) إذا تقاضى أحد باسم آخر بدون توكيل مشروع؛

(7) إذا رُفِض حقّ الدّفاع لأحد الطّرفين؛

(8) إذا لم يُفصَل في النّزاع ولو جزئيًّا.

البند 2- في هذه الأحوال يمكن رفع شكوى البطلان بشكل دفع في أيّ وقت، أمّا بشكل دعوى أمام القاضي الَّذي أدلى بالحكم، ففي غضون عشر سنوات تُحسب منذ تبليغ الحكم.

ق. 1304- البند 1- يكون الحكم مشوبًا بمجرّد عيب بطلان قابل للتّصحيح:

(1) إذا صدر عن عدد غير مشروع من القضاة، مخالف لأحكام القانون 1084؛

(2) إذا لم يتضمّن دوافع البتّ أيْ أسبابَه؛
(3) إذا خلا من التّوقيعات المقرّرة في الشّرع؛
(4) إذا لم يُشَر فيه إلى مكان وسنة وشهر ويوم صدوره؛
(5) إذا استند إلى عمل قضائيّ باطل لم يُصحّح بطلانه وفقًا لأحكام القانون 1302؛
(6) إذا صدر ضدّ طرف غائب على وجه شرعيّ وفقًا للقانون 1273 البند 2؛
البند 2- في هذه الأحوال يمكن رفع شكوى البطلان في غضون ثلاثة شهور تُحسَب منذ تبليغ الحكم.

ق. 1305- شكوى البطلان يَنظر فيها القاضي الَّذي أدلى بالحكم؛ أمّا إذا خشي الطّرف أنْ يكون هذا القاضي متحيّزًا ولذلك يعتبره مشبوهًا، فله أنْ يطالب باستبداله بقاضٍ آخر وفقًا للقانون 1108.

ق. 1306- يمكن رفع شكوى البطلان مع الاستئناف، في غضون الأجل المحدّد للاستئناف.

ق. 1307- البند 1- يستطيع أنْ يرفع شكوى البطلان لا الأطراف الَّذين يعتبرون أنفسهم متضرّرين فقط، بل المحامي عن العدل أو المحامي عن الوثاق أيضًا، كلّما كان لهما الحقّ في التّدخّل.
البند 2- بوسع القاضي نفسه بحكم المنصب، أنْ يرجع عمّا أدلى به من حكم باطل أو أنْ يعدّله، في غضون الآجال المقرّرة للعمل في القانون 1303 البند 2 والقانون 1304 البند 2، ما لم يقدَّم في غضون ذلك الاستئناف مع شكوى البطلان.

ق. 1308- يمكن معالجة قضايا شكوى البطلان، وفقًا لقوانين المحاكمة الحقوقيّة المختصرة.

2- الاستئناف

ق. 1309- من حقّ الطّرف الَّذي يعتبر نفسه متضرّرًا من حكم ما، وكذلك للمحاميّ عن العدل وللمحاميّ عن الوثاق، في القضايا الَّتي تقتضي حضورهما، استئناف الحكم أمام قاضٍ أعلى، مع عدم الإخلال بالقانون 1310.

ق. 1310- لا محلّ لاستئناف:
(1) حكم الحبر الرُّومانيّ نفسه أو محكمة التّوقيع الرّسوليّ؛
(2) الحكم المشوب بعيب البطلان، ما لم يُضمّ [الاستئناف] إلى شكوى البطلان وفقًا لأحكام القانون 1306؛
(3) الحكم الَّذي حاز قوّة الأمر المَقضي؛
(4) قرار القاضي أو الحكم التّمهيديّ اللّذين ليس لهما قوّة الحكم النّهائيّ، ما لم يُضمّ [هذا الاستئناف] إلى استئناف الحكم النّهائيّ؛

(5) حكم أو قرار في قضيّة يَستدرك الشّرع الفصل فيها على وجه السّرعة.

ق. 1311- البند 1- يجب أنْ يُرفع الاستئناف أمام القاضي الَّذي أدلى بالحكم قبل الأجل القاطع ومدّته خمسة عشر يومًا متاحًا، تُحسَب منذ تبليغ الحكم.
البند 2- إذا تمّ شفويًّا فيدوّنه الكاتب الشّرعيّ أمام المستأنف نفسه.

ق. 1312- لا مجال للاستئناف من المفوَّض إلى المفوِّض، بل إلى رئيسه المباشر، ما لم يكن الكرسيّ الرّسوليّ نفسه هو المفوِّض.

ق. 1313- إذا نشأت مسألة حول حقّ الاستئناف، تفصل في الأمر على وجه السّرعة محكمة الاستئناف، وفقًا لقوانين المحاكمة الحقوقيّة المختصرة.

ق. 1314- يجب متابعة الاستئناف أمام القاضي الَّذي وُجِّه إليه، في غضون شهر يُحسب منذ رفعه، ما لم يحدّد القاضي الَّذي أدلى بالحكم مدّة أطول للطّرف لمتابعته.

ق. 1315- البند 1- لمتابعة الاستئناف يلزم ويكفي أنْ يلتمس الطّرف خدمة قاضٍ أعلى لتعديل الحكم المطعون فيه، مع إرفاق نسخة من هذا الحكم وذكر أسباب الاستئناف.
البند 2- في أثناء ذلك، على القاضي الَّذي أدلى بالحكم، أنْ يُرسل إلى المحكمة الأعلى نسخة من الأعمال، بعد أنْ يُثبت الكاتب الشّرعيّ أنّها طبق الأصل؛ وإذا كانت الأعمال مكتوبة بلغة تجهلها محكمة الاستئناف، تُترجم إلى لغة أخرى تعرفها هذه المحكمة، مع اتّخاذ الاحتياطات اللّازمة ليتّضح أنّ التّرجمة أمينة.

ق. 1316- يُعتبر الاستئناف مهمَلًا، إذا انقضت بلا جدوى آجاله سواء أمام القاضي الَّذي أدلى بالحكم أو أمام القاضي الَّذي وجِّه إليه.

ق. 1317- البند 1- بوسع المستأنِف أنْ يتخلّى عن الاستئناف، مع الآثار المذكورة في القانون 1206.
البند 2- إذا رَفع الاستئناف المحامي عن الوثاق أو المحامي عن العدل، فبوسع المحامي عن الوثاق أو المحامي عن العدل التّابعَين لمحكمة الاستئناف أنْ يتخلّيا عنه، ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك.

ق. 1318- البند 1- الاستئناف الَّذي يرفعُه المدّعي يفيد المدعَى عليه أيضًا، وبالعكس.
البند 2- إذا تعدّد المدّعَى عليهم أو المدّعون وقُدِّم طعن في الحكم من قِبَل أو ضدّ واحد منهم فقط، يُعتبر الطّعن مرفوعًا من قِبَل وضدّ الجميع، كلّما كان الأمر المطلوب غير قابل للتّجزئة، أو كان الواجب يُلزم الجميع كلًّا بمفرده.
البند 3- إذا استأنف طرف إحدى نقاط الحكم، بوسع الخصم الآخر، ولو كان أجل الاستئناف قد انقضى، أنْ يستأنف على وجه عارض نقاطًا أخرى، في غضون أجل قاطع مدّته خمسة عشر يومًا تُحسب منذ تبليغه الاستئناف الأصليّ.
البند 4- يُفترض الاستئناف مرفوعًا ضدّ كلّ نقاط الحكم، ما لم يتّضح غير ذلك.

ق. 1319- الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم.

ق. 1320- البند 1- مع عدم الإخلال بالقانون 1369 - لا يمكن في درجة الاستئناف قبول دافع جديد للتّداعيّ، حتَّى ولا على سبيل الضّمّ المفيد؛ لذلك المجاوبة عن الادّعاء لا يمكن أنْ تتناول إلّا تأييد الحكم الأوّل أو تعديله كلّيًّا أو جزئيًّا.
البند 2- أمّا البيّنات الجديدة فلا يمكن قبولها إلّا وفقًا للقانون 1283.

ق. 1321- في درجة الاستئناف تُتّخذ نفس الاجراءات المتّبعة في الدّرجة الأولى من المحاكمة، مع التّسويات اللّازمة؛ لكن بعد المجاوبة عن الادّعاء يُصار فورًا إلى مناقشة القضيّة والحكم، إلّا إذا وجب استكمال البيّنات.

المادّة العاشرة
الأمر المَقضيّ وإعادة المحاكمة واعتراض الغير

1- الأمر المَقضيّ

ق. 1322- مع سريان القانون 1324- يحصل أمرٌ مَقضي:
(1) إذا صدر حكمان متطابقان بين الأطراف أنفسهم وعلى نفس الطّلب واستنادًا إلى نفس السّبب في الطّلب؛
(2) إذا لم يُرفع استئناف الحكم في غضون الوقت المتاح؛
(3) إذا سقط التّداعيّ في الخصومة في درجة الاستئناف، أو تمّ التّخلّي عنه؛
(4) إذا صدر حكم نهائيّ غير قابل للاستئناف.

ق. 1323- البند 1- الأمر المَقضيّ ثابت بحكم الشّرع، بحيث لا يمكن الطّعن فيه إلّا بشكوى البطلان أو بإعادة المحاكمة أو باعتراض الغير.
البند 2- الأمر المَقضيّ له قوّة القانون بين الأطراف، ويُفسح المجال للدّعوى في أمر مقضيّ والدّفع بالأمر المَقضيّ، وبوسع القاضي أنْ يُعلنه بحكم المنصب أيضًا، لمنع رفع نفس القضيّة من جديد.

ق. 1324- لا تصبح قطّ أمرًا مَقضيًّا القضايا المتعلّقة بحالة الأشخاص، بما في ذلك قضايا انفصال الزّوجين.

ق. 1325- البند 1- إذا صدر حكمان متطابقان في قضيّة متعلّقة بحالة الأشخاص، يمكن في أيّ وقت الالتجاء إلى محكمة الاستئناف، بتقديم بيّنات وأدلّة جديدة وهامّة، في غضون أجَل قاطع مدّته ثلاثون يومًا تُحسَب منذ تقديم الطّعن؛ أمّا محكمة الاستئناف فعليها، في غضون شهر من إبداء البيّنات والأدلّة الجديدة، أنْ تحدّد بقرار منها هل يجب إعادة رفع القضيّة أم لا.
البند 2- اللّجوء إلى المحكمة الأعلى، للحصول على إعادة تقديم القضيّة، لا يوقف تنفيذ الحكم، ما لم يستدرك الشّرع العامّ غير ذلك، أو تأمر محكمة الاستئناف بالإيقاف، وفقًا للقانون 1337 البند 3.

2- إعادة المحاكمة

ق. 1326- البند 1- تُتاح إعادة المحاكمة ضدّ حكم حاز قوّة الأمر المَقضيّ، بشرط أنْ يتّضح على وجه أكيد أنّه ظالم.

البند 2- الظّلم لا يتّضح أمره على وجه أكيد إلّا:

(1) إذا استند الحكم إلى بيّنات اكتُشف في وقت لاحق أنّها مزيّفة بحيث لولاها لفَقد منطوق الحكم سنَده؛

(2) إذا أُكتشِفت في وقـــــت لاحـــــق مســـتندات تُثبت بما لا شكّ فيه وقائع جديدة تقتضي بتًّا مخالفًا؛

(3) إذا صدر الحكم بناءً على خدعة من طرف ألحَق الضّرر بالآخر؛

(4) إذا أُهمِل بشكل واضح أحد أحكام قانون ليس اجرائيًّا بحتًا؛

(5) إذا خالف الحكم بتًّا سابقًا حاز قوّة الأمر المَقضيّ.

ق. 1327- البند 1- تُطلب إعادة المحاكمة، للدّوافع الوارد ذكرها في القانون 1326 البند 2 الارقام 1 -3، من القاضي الَّذي أدلى بالحكم، في غضون ثلاثة أشهر، تُحسَب منذ يوم العلم بهذه الدّوافع.

البند 2- تُطلب إعادة المحاكمة بسبب الدّوافع الوارد ذكرها في القانون 1326 البند 2 الرّقمين 4 و5، من محكمة الاستئناف، في غضون ثلاثة أشهر تُحسَب منذ تبليغ الحكم؛ أمّا في الحالة الوارد ذكرها في القانون 1326 البند 2 الرقم 5، فإذا تأخّر العلم بالبتّ السّابق، يسري الأجل منذ العلم به.

البند 3- لا تنقضي الآجال المذكورة أعلاه ما دام المتضرّر قاصرًا.

ق. 1328- البند 1- طلب إعادة المحاكمة يوقف تنفيذ الحكم الَّذي لم يبدأ تنفيذه بعد.

البند 2- إنْ كان هناك شبهة بناءً على دلائل محتمَلة، أنّ الطّلب قد قُدّم لتعويق التّنفيذ، فبوسع القاضي أنْ يقرّر إحالة الحكم إلى التّنفيذ، لكن مع تحديد كفالة مناسبة لطالب الإعادة، كي لا يتضرّر إذا أعيدت المحاكمة.

ق. 1329- إذا مُنحت إعادة المحاكمة يجب على القاضي أنْ ينطق في أساس القضيّة.

3 - اعتراض الغير

ق. 1330- من يخشى الغبن في حقوقه، نتيجة حكم نهائيّ صادر بين آخرين وقابل للتّنفيذ، فبوسعه أنْ يطعن في هذا الحكم قبل تنفيذه.

ق. 1331- البند 1- اعتراض الغير يمكن أنْ يتمّ إمّا بطلب إعادة النّظر في الحكم من قِبَل المحكمة الَّتي أدلت به، أو باللّجوء إلى محكمة الاستئناف.

البند 2- إذا قُبل الطّلب وتداعى المعترض في درجة الاستئناف، فعليه الالتزام بالقوانين المقرّرة للاستئناف؛ أمّا أمام المحكمة الَّتي أدلت بالحكم، فيُعمل بالقواعد الموضوعة للفصل قضائيًّا في القضايا العارضة.

ق. 1332- البند 1- على المعترض في كلّ الأحوال أنْ يثبت أنّ حقّه قد غُبن فعلًا أو سيُغبن فيه.

البند 2- يجب أنْ يكون الغبن ناجمًا عن الحكم نفسه، بحيث يكون هو نفسه سبب الغبن، أو سيُلحق بالمعترض ضرَرًا جسيمًا إذا أحيل إلى التّنفيذ.

ق. 1333- إذا أثبت المعترض حقّه، يجب على المحكمة أنْ تـعدّل الحكم السابق وفقًا لطلب المعترض.

المادّة الحادية عشرة
المدافعة المجّانيّة (المعونة القضائيّة) والنّفقات القضائيّة

ق. 1334- الفقراء العاجزون عن تحمّل النّفقات القضائيّة كلّيًّا، لهم الحقّ في مدافعة مجّانيّة، أمّا [العاجزون] جزئيًّا فقط، ففي تخفيض النّفقات.

ق. 1335- يجب أنْ توضع في لائحة المحكمة الدّاخليّة قواعد بشأن:
(1) النّفقات القضائيّة الّتي يجب على الأطراف دفعها أو المقاصّة بها؛
(2) مكافأة الوكلاء والمحامين والمترجمين وتعويضات الشّهود؛
(3) منح المدافعة المجّانيّة (المعونة القضائيّة) أو تخفيض النّفقات؛
(4) التّعويض من الأضرار الواجب على من لم يخسر في المحاكمة فحسب بل خاصم بتعنّت.
(5) إيداع المال أو تقديم الكفالة لدفع النّفقات والتّعويض من الأضرار.

ق. 1336- لا مجال لاستئناف منفصل في ما يخصّ النّطق المتعلّق بالنّفقات والمكافآت والتّعويض من الأضرار، على أنّ الطّرف بوسعه أنْ يتظلّم في غضون خمسة عشر يومًا لدى القاضي نفسه الّذي له أنْ يعدّل الرّسوم.

المادّة الثّانية عشرة
تنفيذ الحكم

ق. 1337- البند 1- الحكم الّذي حاز قوّة الأمر المَقضيّ يمكن إحالته إلى التّنفيذ، مع عدم الإخلال بالقانون 1328.

البند 2- بوسع القاضي الّذي أدلى بالحكم، وقاضي الاستئناف أيضًا إذا رُفِع الاستئناف، أنْ يأمر بتنفيذ مؤقّت لحكم لم يحز قوّة الأمر المَقضيّ، بحكم المنصب أو بناءً على مطالبة طرف، مع تقديم الكفالات المناسبة إنْ دعت الحاجة، إذا تعلّق الأمر بالتّدابير المتّخذة لضروريّات المعيشة أو بسبب صوابيّ آخر ملحّ.

البند 3- أمّا إذا طُعن في حكم لم يحز بعد قوّة الأمر المَقضيّ، فبوسع القاضي الّذي عليه النّظر في الطّعن، إذا رجّح أنّه قائم على أساس وأنّ الضّرَر النّاجم عن التّنفيذ لا يمكن التّعويض منه، إمّا أنْ يوقف تنفيذ الحكم أو أنْ يفرض تقديم كفالة.

ق. 1338- لا مجال للتّنفيذ قبل الحصول على قرار تنفيذيّ من القاضي، يؤمر فيه بوجوب إحالة الحكم ذاته إلى التّنفيذ؛ وهذا القرار يُدرج في نصّ الحكم نفسه أو يُعلن على حدة، وفقًا لطبيعة القضايا المختلفة.

ق. 1339- إذا اقتضى تنفيذ الحكم أنْ يسبقه إجراء محاسبات، تنشأ مسألة عارضة يبتّ فيها القاضي الَّذي أدلى بالحكم الواجب إحالته إلى التّنفيذ.

ق. 1340- البند 1- يجب على الأسقف الإيبارشيّ للإيبارشيّة الَّتي صدر فيها الحكم في الدّرجة الأولى للمحاكمة، أنْ يقوم بتنفيذ الحكم بنفسه أو بواسطة غيره، ما لم يستدرك الشّرع الخاصّ بكنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ غير ذلك.

البند 2- أمّا إذا رفض [الأسقف] أو أهمل، فيرجع التّنفيذ، بناءً على طلب الطّرف الَّذي يعنيه الأمر أو بحكم المنصب أيضًا، إلى السّلطة الَّتي تخضع لها محكمة الاستئناف.

البند 3- يرجع تنفيذ الحكم في الخلافات المذكورة في القانون 1069 البند 1 للرّئيس المحدّد في دستور الدّير أو اللّائحة الدّاخليّة.

ق. 1341- البند 1- على المنفّذ، ما لم يُترك لخياره أمر ما في نصّ الحكم نفسه، أنْ يقوم بتنفيذ الحكم حسب المعنى البديهيّ للألفاظ.

البند 2- ويجوز له أنْ ينظر في الدّفوع المتعلّقة بطريقة التّنفيذ وقوّته، لكن لا بأساس القضيّة؛ أمّا إذا اكتشف من مصادر أخرى أنّ الحكم باطل أو ظالم بشكل واضح، وفقًا للقوانين 1303و 1304 و1326 البند 2، فعليه أنْ يمتنع عن التّنفيذ ويُحيل الأمر إلى المحكمة الَّتي أدلت بالحكم بعد إعلام الأطراف بذلك.

ق. 1342- البند 1- كلّما حُكم بشيء لصالح المدّعِي، يجب تسليمه إيّاه فور حصول قوّة الأمر المَقضي.

البند 2- إذا حُكم على طرف بتسليم شيء منقول أو بدفع مال أو بإعطاء أو بعمل شيء آخر، فيجب على القاضي في نصّ الحكم نفسه أو على المنفّذ وفقًا لخياره وحكمته، أنْ يقرّرا أجلًا للقيام بالالتزام، على ألّا يقلّ عن خمسة عشر يومًا ولا يتجاوز ستّة أشهر.

الفصل الثّاني
المحاكمة الحقوقيّة المختصرة

ق. 1343- البند 1- كلّ القضايا الّتي لا يستثنيها الشّرع، يمكن معالجتها بمحاكمة حقوقيّة مختصرة، ما لم يطلب طرف ما محاكمة حقوقيّة مألوفة.
البند 2- إذا جرت محاكمة حقوقيّة مختصرة، في قضايا يستثنيها الشّرع، كانت الأعمال القضائيّة باطلة.

ق. 1344- البند 1- عريضة افتتاح الخصومة، بالإضافة إلى ما نصّ عليه القانون 1187 يجب:
(1) أنْ تشرح على وجه مختصر وكامل وواضح الوقائع الّتي تستند إليها طلبات المدَّعِي؛
(2) أنْ تشير إلى البيّنات الّتي ينوي المدّعي إثبات الوقائع بها ولا يمكنه تقديمها دفعة واحدة، ليتسنّى للقاضي جمعها على الفور.
البند 2 - يجب أنْ تُلحق بعريضة افتتاح الخصومة، المستندات الّتي يستند إليها الطّلب، ولو بنسخة طبق الأصل.

ق. 1345- البند 1- محاولة المصالحة وفقًا للقانون 1103 البند 2 إذا باءت بالفشل، ورأى القاضي أنّ عريضة افتتاح الخصومة تستند إلى أساس ما، فعليه أنْ يأمر في غضون ثلاثة أيّام، بقرار يذيّل به العريضة، بتبليغ المدّعَى عليه فورًا بنسخة من الطّلب، مانحًا إيّاه الحقّ في أنْ يرسل ردّه كتابةً إلى قلم المحكمة في غضون خمسة عشر يومًا.
البند 2- لهذا التّبليغ آثار الاستدعاء القضائيّ الوارد ذكرها في القانون 1194.

ق. 1346- إذا اقتضت دفوع المدّعَى عليه ذلك، على القاضي أنْ يحدّد للمدّعِي أجَلًا للرّدّ، ليعلم بوضوح، من خلال العناصر الّتي يقدّمها كلّا الطّرفين، موضوع النّزاع.

ق. 1347- البند 1- عند انقضاء الآجال [المحدّدة] للرّدّ، الوارد ذكرها في القانون 1345 البند 1 والقانون 1346، على القاضي أنْ يحدّد مقاطع النّزاع عن طريق فحص الأعمال؛ ثمّ يستدعي إلى جلسة تُعقد في غضون ثلاثين يومًا، جميع الّذين يجب عليهم الحضور، مرفِقًا مقاطع النّزاع للأطراف.
البند 2- في الاستدعاء يُبلّغ الأطراف أنّه بوسعهم تقديم بيان خطّيّ مختصر للمحكمة، ولو ثلاثة أيّام قبل الجلسة، لإثبات ادّعاءاتهم.

ق. 1348- في الجلسة تُعالج أوّلًا المسائل الوارد ذكرها في القوانين 1118 و1119 و1121 و1122.

ق. 1349- البند 1- تُجمع البيّنات في الجلسة مع عدم الإخلال بالقانون 1071.
البند 2- بوسع الطّرف ومحاميه أنْ يَحضرا استجواب سائر الأطراف والشّهود والخبراء.

ق. 1350- على الكاتب الشّرعيّ أنْ يحرّر كتابة إجابات الأطراف والشّهود والخبراء، وطلبات المحامين ودفوعهم، لكن باختصار وفي ما يتعلّق بجوهر موضوع النّزاع لا غير، ويقوم هؤلاء بتوقيعها.

ق. 1351- البيّنات الَّتي لم تُقدّم أو لم تُطلب في الطّلب أو الإجابة، لا يمكن أنْ يقبلها القاضي إلّا وفقًا للقانون 1110؛ لكن بعد الاستماع ولو إلى شاهد واحد، لا يمكن أنْ يأمر القاضي ببيّنات جديدة، إلّا وفقًا للقانون 1283.

ق. 1352- إذا لم يمكن جمع كلّ البيّنات في الجلسة، تُحدّد جلسة أخرى.

ق. 1353- بعد جمع البيّنات، تجري مناقشة شفويّة في الجلسة نفسها.

ق. 1354- البند 1- على القاضي في نهاية الجلسة أنْ يبتّ في القضيّة فورًا، ما لم يتبيّن من المناقشة أنّه يجب تكميل تحقيق القضيّة، أو ما لم يوجد ما يُعيق إصدار الحكم وفقًا للشّرع؛ ويُتلى منطوق الحكم في الحال على الأطراف الحاضرين.

البند 2- لكن بوسع المحكمة لسبب صعوبة الأمر أو لأيّ سبب صوابيّ آخر، أنْ تؤجّل البتّ لمدّة خمسة أيّام متاحة.

البند 3- يجب أنْ يبلّغ إلى الأطراف النّصّ الكامل للحكم مع ذكر الدّوافع، في أقرب وقت، على ألّا يتجاوز على وجه العموم خمسة عشر يومًا.

ق. 1355- إذا تبيّن لمحكمة الاستئناف أنّ المحاكمة الحقوقيّة المختصرة، في درجة المحاكمة الأدنى، قد أُجرِيت في قضيّة يستثنيها الشّرع، فعليها أنْ تعلن بطلان الحكم وتعيد القضيّة إلى المحكمة الَّتي أدلت بالحكم.

ق. 1356- أمّا في سائر الأمور المتعلّقة بطريقة الإجراءات، فيُعمل بقوانين المحاكمة الحقوقيّة المألوفة؛ لكن بوسع المحكمة، بناءً على قرار مبرّر بأسباب، ألّا تتّبع في سبيل السّرعة قواعد الإجراءات غير المقرّرة للصّحة، مع عدم الإخلال بالعدالة.

الباب السّادس والعشرون
بعض المحاكمات الخاصّة

الفصل الأوّل
المحاكمات الزّواجيّة

المادّة الأولى: قضايا لإعلان بطلان الزّواج

1- المحكمة المختصّة

ق. 1357- أيّة قضيّة زواجيّة لمعمّد، تعود للكنيسة بحكم حقّها الخاصّ.

ق. 1358- القضايا المتعلّقة بآثار الزّواج المدنيّة البحتة هي- مع سريان [أحكام] الأحوال الشّخصيّة حيث يُعمل بها- من اختصاص القاضي المدَنيّ إذا طُرحت كقضيّة أصليّة، أمّا إنْ كانت عارضة أو مُلحَقة، فبوسع القاضي الكنسيّ أيضًا أنْ ينظر فيها ويفصلها بحكم سلطته الخاصّة.

ق. 1359- في قضايـــــــا بطلان الزّواج غير المحفوظة للكرسيّ الرّسوليّ يعود الاختصاص إلى:
(1) محكمة المكان الَّذي احتُفل فيه بالزّواج؛
(2) محكمة المكان الَّذي فيه للمدّعَى عليه موطن أو شبه موطن؛
(3) محكمة المكان الَّذي فيه للمدّعِي موطن، بشرط إقامة كلا الطّرفين على أراضي نفس الدّولة ورضى النّائب القضائيّ لموطن المدّعَى عليه بعد الاستماع إليه؛
(4) محكمة المكان الَّذي يجب أنْ تُجمع فيه فعلًا معظم البيّنات، بشرط رضى النّائب القضائيّ لموطن المدّعَى عليه، بعد الاستماع إليه.

2- حقّ الطّعن في الزّواج

ق. 1360- أهلٌ للطّعن في الزّواج:
(1) الزّوجان؛
(2) المحامي عن العدل، إذا كان أمر البطلان قد شاع، ويتعذّر ولا ينبغي تصحيح الزّواج.

ق. 1361- البند 1- الزّواج الَّذي لم يُشكَ منه والزّوجان على قيد الحياة، لا يمكن أنْ تُرفع ضدّه شكوى بعد وفاة أحد الزّوجين أو كليهما، ما لم تكن صحّته مسألة أوّليّة لفضّ نزاع آخر، سواء أمام المحكمة الكنسيّة أو أمام المحكمة المدنيّة.

البند 2 - إذا مات زوج والقضيّة قائمة، يُعمَل بالقانون 1199.

3- واجبات القضاة والمحكمة

ق. 1362- على القاضـــــــــــــي، قبل أنْ يقبل القضيّة وكلّما توقّع حلًّا موفّقًا، أنْ يستخدم الوسائل الرّعويّة لحـــــــمل الزّوجين، إذا أمكن، على تصحـــــيح الزّواج واستئناف شركة الحياة الزّوجيّة.

ق. 1363- البند 1- بعد قبـول عريضـة افتتاح الخصومة، يباشر الرّئيس أو المقرّر تبليغ قرار الاستدعاء، وفقًا لأحكام القانون 1191.

البند 2- بعد مضيّ أجل مدّته خمسة عشر يومًا، تُحسَب منذ التّبليغ، على الرّئيس أو المقرّر أنْ يحدّد بحكم المنصب، في غضون عشرة أيّام، مقطع أو مقاطع النّزاع، بقرار منه يُبلّغ إلى الطّرفين، ما لم يطلب أحد الطّرفين جلسة لمناقشة الخصومة.

البند 3- في مقطع النّزاع لا يُبحث فقط هل بطلان الزّواج في هذه الحالة أمر واضح، بل يجب أنْ يُحدّد فيه أيضًا لأيّ وجه أو وجوه يُطعن في صحّة الزّواج.

البند 4- بعد عشرة أيّام تُحسَب منذ تبليغ القرار، يتّخذ الرّئيس أو المقرّر قرارًا جديدًا بتحقيق القضيّة، إذا لم يعترض الطّرفان بشيء.

4- البيّنات

ق. 1364- البند 1- من حقّ المحامي عن الوثاق ومدافعيّ الطّرفين، والمحاميّ عن العدل أيضًا إذا اشترك في المحاكمة:

(1) أنْ يحضروا استجواب الطّرفين والشّهود والخبراء، مع عدم الإخلال بالقانون 1240.

(2) أنْ يطّلعوا على الأعمال القضائيّة حتَّى قبل إعلانها، ويفحصوا المستندات الَّتي قدّمها الطّرفان.

البند 2- لا يسع الطّرفين حضور الاستجواب الوارد ذكره في البند 1 الرقم 1

ق. 1365- لتقدير أقوال الطّرفين الوارد ذكرها في القانون 1217 البند 2، للقاضي أنْ يتّخذ إذا أمكن، شهودًا عن مصداقيّة الطّرفين نفسيهما، بالإضافة إلى الدّلائل والعلامات الأخرى، ما لم يكن هناك بيّنات كاملة من مصدر آخر.

ق. 1366- في القضايا المتعلّقة بالعجز، أو بالعيب في الرّضى بسبب مرض عقليّ، على القاضي أنْ يستعين بخبير أو أكثر، ما لم يتّضح على وجه أكيد من الظّروف أنّ لا جدوى في ذلك؛ أمّا في سائر القضايا فيُعمل بالقانون 1255.

ق. 1367- إذا نشأ في أثناء تحقـــــيق القضيّة، شكّ كبير الاحتمال بعدم اكتمال الزّواج، فبوسع المحكمة، برضى الطّرفين، أنْ توقـــــف قضيّة بطـــــلان الـــــزّواج وتتابع التّحقيق للحصول على حلّ الزّواج المقدّس بالسّرّ وغـــــــير المكتمل؛ ثمّ ترسِل جميع الأعمال إلى الكرسيّ الرّسوليّ، مع طلب هذا الحـــــــلّ من قِبَل أحد الزّوجين أو كليهما، مصحوبًا برأي المحكمة والأسقف الإيبارشيّ.

5- الحكم والاستئناف

ق. 1368- البند 1- أوّل حكم يُعلن بطلان الزّواج، مع الاستئنافات إنْ وُجدت، وسائر الأعمال القضائيّة، تُرسل بحكم المنصب إلى محكمة الاستئناف، في غضون عشرين يومًا تُحسَب منذ تبليغ الحكم.

البند 2- إذا صدر حكم بطلان الزّواج في الدّرجة الأولى من المحاكمة، فعلى محكمة الاستئناف، بعد التّدقيق في ملاحظات المحامي عن الوثاق و[ملاحظات] الأطراف أيضًا إنْ وُجدت، أنْ تقرّر إمّا تثبيت الحكم فورًا، أو قبول القضيّة للفحص المألوف أمام الدّرجة الثّانية من المحاكمة.

ق. 1369- إذا أُدلِي في درجة الاستئناف بوجه جديد في بطلان الزّواج، فبوسع المحكمة أنْ تقبله في الدّرجة الأولى من المحاكمة وتحكم فيه بهذه الصّفة.

ق. 1370- البند 1- بعد تثبيت أوّل حكم أُعلِن فيه بطلان الزّواج، في درجة الاستئناف، بقرار أو بحكم آخر، بوســــــــع من أُعلِن بطـــــلان زواجهم أنْ يحتفلوا بزواج جديد، فور تبليغ القرار أو الحكم الآخر إليهم، ما لم يمنع ذلك نهي ذُيّل به الحكم أو القرار أو قرّره الرّئيس الكنسيّ المحلّي.

البند 2- يجب العمل بالقانون 1325، حتَّى إنْ أُثبِت الحكم الَّذي أعلن بطلان الزّواج لا بحكم آخر بل بقرار.

ق. 1371- حالما يصبح الحكم قابـــــــلًا للتّنفيذ، يجـــــب على النّائب القضائيّ أنْ يُعلم به الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ للمكان الَّـــــــذي احتُفل فيه بالزّواج؛ أمّـــــــا هذا الرّئيس الكنسيّ فعليه أنْ يُعنى بتدوين إعلان بطـــــــــلان الزّواج والنّواهي الَّتي ربّما قُرِّرت، في سجلّات الزّيجات والمعمّدين في أقرب وقت.

6- المحاكمة الوثائقيّة

ق. 1372- البند 1- عند قبول الطّلب، بوسع النّـائـب القضائيّ أو القاضي المختار من قِبَله، أنْ يُعلنا بطلان الزّواج بحكم- مع الاستغناء عن الاجراءات الرّسميّة للمحاكمة المألوفة، لكن بعد استدعاء الطّرفين وتدخّل المحامي عن الوثاق - إذا اتّضح على وجه أكيد من وثيقة غير قابلة لأيّ اعتراض أو دفع، وُجود مانع مبطِل أو عيب في صيغة الاحتفال بالزّواج المقرّرة في الشّرع، بشرط أنْ يتبيّن بيقين مماثل عدم إعطاء التّفسيح فيها، أو خلوّ الوكيل من تفويض صحيح.

البند 2- أمّا إذا تعلّق الأمر بمن كان عليه أنْ يحفظ صيغة الاحتفال بالزّواج المقرّرة في الشّرع، لكنّه حاول الزّواج أمام موظّف مدَنيّ أو خادم غير كاثوليكيّ، فتكفي لإثبات إطلاق الحال، التّحرّيات السّابقة للزّواج، الوارد ذكرها في القانون 784.

ق. 1373- البند 1- على المحامـــــــــي عن الوثاق، إذا رأى بحكمته أنّ العيوب أو عدم التّفسيح ليست أكيدة، أنْ يستأنـــــــف الحـــــــكم الـــــــــوارد ذكره في القانون 1372 البند 1، لدى قاضي محكمة الدّرجة الثّانـــــــــــية، الّذي يجب أنْ تُرسَل إليه الأعمال ويُحاط علمًا كتابةً بأنّ المحاكمة الجاريّة وثائقيّة.

البند 2- الطّرف الّذي يعتبر نفسه متضرّرًا في استطاعته أنْ يستأنف.

ق. 1374- يقرّر قاضي محكمة الدّرجة الثّانية، بعد تدخّل المحامي عن الوثاق والاستماع إلى الطّرفين، هل يجب تثبيت الحكم أم بالأحرى السَّير في القضيّة وفقًا لأحكام الشّرع المألوفة؛ وفي هذه الحال، يُحيل [القضيّة] إلى محكمة الدّرجة الأولى.

7- قواعد عامّة

ق. 1375- لا يمكن معالجة قضايا إعلان بطلان الزّواج، بمحاكمة حقوقيّة مختصرة.

ق. 1376- وفي سائر الأمور المتعلّقة بطريقة الإجراءات، يجب- ما لم تحُلّ دون ذلك طبيعة الأمر- تطبيق قوانين المحاكمات على وجه عامّ و[قوانين] المحاكمة الحقوقيّة المألوفة، مع العمل بالقواعد الخاصّة بالقضايا المتعلّقة بالخير العامّ.

ق. 1377- في الحكم، يجب تنبيه الطّرفين إلى ما قد يُلزمهما من واجبات أدبيّة أو مدنيّة أيضًا، الواحد تجاه الآخر، وتجاه البنين، لتوفير ما يلزم من المعيشة والتّربيّة.

المادّة الثّانية
قضايا انفصال الزّوجين

ق. 1378- البند 1- في الزّواج، الانفصال الشّخصيّ يمكن البتّ فيه بقرار من الأسقف الإيبارشيّ أو بحكم من القاضي، ما لم يدبَّر على وجه شرعيّ غير ذلك لأماكن خاصّة.

البند 2- أمّا في الأماكن الّتي لا يحظى فيها القرار الكنسيّ بمفعول مدَنيّ، أو إذا رُجِّح أنّ الحكم المدنيّ لن يخالف الشّرع الإلهيّ، فللأسقف الإيبارشيّ للإيبارشيّة الّتي يمكث فيها الزّوجان، بعد النّظر في الظّروف الخاصّة، أنْ يسمح باللّجوء إلى المحكمة المدنيّة.

البند 3- إذا تناولت القضيّة آثار الزّواج المدنيّة البحتة أيضًا، فعلى القاضي أنْ يسعى- بترخيص من الأسقف الإيبارشيّ- إلى إحالة القضيّة منذ البداية إلى المحكمة المدنيّة.

ق. 1379- البند 1- تُجرى محاكمة حقوقيّة مختصرة، ما لم يطلب أحد الطّرفين محاكمة حقوقيّة مألوفة.

البند 2- إذا ما جرت محاكمة حقوقيّة مألوفة، ورُفِع استئناف، فعلى محكمة الدّرجة الثّانية، بعد الاستماع إلى الطّرفين، أنْ تقرّر إمّا تثبيت الحكم فورًا، أو قبول القضيّة للنّظر فيها بالطّريقة المألوفة في الدّرجة الثّانية من المحاكمة.

ق. 1380- في ما يتعلّق باختصاص المحكمة، يُعمل بالقانون 1359 الرّقمين 2و3.

ق. 1381- على القاضي، قبل أنْ يقبل القضيّة، وكلّما توقّع حلًّا موفّقًا، أنْ يتّخذ بالوسائل الرّعويّة لمصالحة الزّوجين، وحملهما على استئناف شركة الحياة الزّوجيّة.

ق. 1382- في قضايا انفصال الزّوجين، يجب تدخّل المحامي عن العدل وفقًا للقانون 1097.

المادة الثّالثة
المحاكمة في حالة ترجيح وفاة أحد الزّوجين

ق. 1383- البند 1- كلّما تعذّر إثبات وفاة أحد الزّوجين بوثيقة رسميّة كنسيّة أو مدنيّة، لا يُعتبر الزّوج الآخر مُطلقًا من وثاق الزّوجيّة إلّا بعد أنْ يُعلن الأسقف الإيبارشيّ ترجيح الوفاة.

البند 2- لا يمكن أنْ يقوم الأسقف الإيبارشيّ بهذا الإعلان، إلّا بعد الحصول على اليقين الأدبيّ من وفاة الزّوج، عن طريق إجراء التّحرّيات المناسبة بناءً على أقوال الشّهود والرّأي العامّ والدّلائل؛ ومجرّد غياب الزّوج، وإنْ طال، لا يكفي.

البند 3- في الحالات المشكوك فيها والمعقّدة، على الأسقف الإيبارشيّ الممارس سلطانه في حدود منطقة الكنيسة البطريركيّة أنْ يستشير البطريرك؛ أمّا سائر الأساقفة الإيبارشيّين فعليهم أنْ يستشيروا الكرسيّ الرّسوليّ.

البند 4- في المحاكمة حول ترجيح وفاة الزّوج، يلزم تدخّل المحامي عن العدل، لا المحامي عن الوثاق.

المادّة الرّابعة
طريقة الحصول على حلّ الزّواج غير المكتمل أو حلّ الزّواج لصالح الإيمان

ق. 1384- للحصول على حلّ الزّواج غير المكتمل أو حلّ الزّواج لصالح الإيمان، يجب العمل بدقّة بالقواعد الخاصّة الصّادرة عن الكرسيّ الرّسوليّ.

الفصل الثّاني

قضايا إعلان بطلان الرّسامة المقدّسة

ق. 1385- يحقّ الطّعن في صحّة الرّسامة المقدّسة إمّا للإكليريكيّ نفسه، أو للرّئيس الكنسيّ الخاضع له الإكليريكيّ أو المرسوم في إيبارشيّته.

ق. 1386- البند 1- عريضة الطّعن في صحّة الرّسامة المقدّسة، يجب إرسالها إلى ديوان الدّائرة الرّومانيّة المختصّ، الّذي يقرّر هل يجب أنْ ينظر في القضيّة هو نفسه أم محكمة يختارها هو.

البند 2- إذا أحال الدّيوان القضيّة إلى المحكمة، فيُعمل- ما لم تحُلّ طبيعة الأمر دون ذلك- بقوانين المحاكمات على وجه عامّ و[بقوانين] المحاكمة الحقوقيّة المألوفة، لكن لا بقوانين المحاكمة الحقوقيّة المختصرة.

البند 3- بعد إرسال العريضة، يُمنع الإكليريكيّ بحكم الشّرع من مزاولة الدّرجات المقدّسة.

ق.1387- بعد الحكم الثّاني الّذي أُثبِت به بطلان الرّسامة المقدّسة، يفقد الإكليريكيّ كلّ الحقوق الخاصّة بالحالة الإكليريكيّة ويُحرّر من جميع واجبات هذه الحالة.

الفصل الثّالث
الإجراءات لعزل الرّعاة أو نقلهم

ق. 1388- لعزل الرّعاة أو نقلهم، يُعمَل بالقوانين 1389- 1400، ما لم يقرِّر غير ذلك الشّرع الخاصّ المعتمَد من قِبَل الكرسيّ الرّسوليّ.

المادّة الأولى
الإجراء في عزل الرّعاة

ق. 1389- إذا أمست خدمة أحد الرّعاة لسبب ما، حتّى بدون ذنب جسيم من قِبَله، ضارّة أو بأقلّ تقدير غير فعّالة، فبوسع الأسقف الإيبارشيّ أنْ يعزل الرّاعي عن الرّعيّة.

ق. 1390- أهمّ الأسباب الّتي من أجلها يمكن عزل الرّاعي عن رعيّته، على وجه شرعيّ، هي:

(1) السّلوك الّذي يُلحِق ضَررًا جسيمًا أو اضطرابًا في الشّركة الكنسيّة؛
(2) عدم الجدارة أو المرض العقليّ أو الجسديّ المستديم، ممّا يجعل الرّاعي عاجزًا عن القيام بمهامه على وجه مفيد؛

(3) فُقدان السُّمعة الحسنة لدى أبناء الرّعيّة الشّرفاء الوقورين، أو النّفور من الرّاعي، مع التّوقّع ألّا يزولا عن قريب؛
(4) الإهمال الجسيم أو انتهاك واجبات الرّاعي، المستمرّان بعد إنذاره؛
(5) سوء تدبير الشّؤون المادّيّة الّذي أدّى إلى ضرر جسيم بالكنيسة، كلّما تعذّر إيجاد علاج آخر لهذا المكروه.

ق. 1391- البند 1- إذا اتّضح بعد إجراء التّحقيق أنّ هناك سببًا للعزل، يناقش الأسقف الإيبارشيّ الأمر مع راعيَين مختارَين من مجموعة الرّعاة، ممّن انتخبهم مجلس الكهنة لهذا الشّأن على وجه ثابت، بناءً على اقتراح الأسقف الإيبارشيّ؛ أمّا إذا رأى إثر ذلك أنّه لا بدّ من الشّروع في العزل، فيوعز إلى الرّاعي بطريقة أبويّة - بعد أنْ يذكر له، لصحّة [العزل]، السّبب والأدلّة - أنْ يتخلّى في غضون خمسة عشر يومًا.
البند 2- الرّاعي العضو في مؤسّسة رهبانيّة، أو جمعيّة حياة مشتركة على غِرار الرّهبان، يمكن عزله وفقًا لرغبة الأسقف الإيبارشيّ بعد إعلام الرّئيس الكبير، أو [رغبة] الرّئيس الكبير بعد إعلام الأسقف الإيبارشيّ، بدون حاجة أحدهما إلى رضى الآخر.

ق. 1392- بوسع الرّاعي أيضًا أنْ يتخلّى بشرط، على أنْ يكون في إمكان الأسقف الإيبارشيّ قبول هذا [الشّرط] على وجه شرعيّ، وأنْ يقبله بالفعل.

ق. 1393- البند 1- إذا لم يُجب الرّاعي في غضون الأيّام المحدّدة، فعلى الأسقف الإيبارشيّ أنْ يجدّد الدّعوة مع تمديد المدّة المتاحة للإجابة.
البند 2- إذا اتّضح للأسقف الإيبارشيّ أنّ الرّاعي تسلّم الدّعوة الثّانية لكنّه لم يُجِب، مع عدم إعاقته بأيّ عائق، أو إذا رفض الرّاعي التّخلّي بدون سبب، فليتّخذ الأسقف الإيبارشيّ قرار العزل.

ق. 1394- أمّا إذا طعن الرّاعي في ما يُدلى به من أسباب ودواعٍ، متذرّعًا بحجج يعتبرها الأسقف غير مجدية، فعلى هذا الأخير، لكي يتصرّف على وجه صحيح:
(1) أنْ يدعوه إلى جمع طعونه في تقرير يجب تقديمه كتابة، بعد الاطّلاع على الأعمال، بل إلى تقديم بيّنات مضادّة إنْ وُجِدت؛
(2) ثمّ إذا دعت الحاجة إلى اكتمال التّحقيق، يفحص الأمر مع ذَينك الرّاعيين الوارد ذكرهما في القانون 1391 البند 1، ما لم يجب اختيار غيرهما للتّعذّر؛
(3) وأخيرًا يحدّد هل يجب عزل الرّاعي أم لا، ويتّخذ قرارًا في الأمر فورًا.

ق. 1395- على الأسقف الإيبارشيّ أنْ يُعنى بالرّاعي المعزول، بمنحه وظيفة أخرى إنْ كان جديرًا بها، أو بمعاش، على قدر ما تدعو إليه الحاجة وتسمح به الظّروف.

ق. 1396- البند 1- على الرّاعي المعزول أنْ يمتنع عن مزاولة وظيفته كراعٍ، ويَترك في أقرب وقت دار الرّعيّة شاغرة، ويسلّم كلّ ما هو خاصّ بالرّعيّة، إلى من عَهد الأسقف الإيبارشيّ إليه بالرّعيّة.

البند 2- أما إنْ تعلّق الأمر بمريـــــــض لا يمكن نقـــــــله من دار الرّعيّة إلى مكان آخر بلا مشقّة، فيسمح له الأسقف الإيبارشـــــــــيّ بالانتفاع، حتَّى دون سواه، بدار الرّعيّة، ما دامت تلك الضّرورة قائمة.

البند 3- ما دام التّظلّم ضدّ قرار العزل قائمًا، لا يمكن أنْ يعيّن الأسقف الإيبارشيّ راعيًا جديدًا، بل يتولّى أمر الرّعيّة مؤقّتًا بواسطة مدبّر.

المادّة الثّانية
الإجراء في نقل الرّعاة

ق. 1397- إذا دعا خلاص النّفوس أو احتياج الكنيسة أو منفعتها إلى نقل راعٍ من رعيّته الَّتي يديرها بنجاح، إلى رعيّة أو وظيفة أخرى، فعلى الأسقف الإيبارشيّ أنْ يعرض عليه النّقل كتابةً، ويحضّه على أنْ يرضى بذلك حبًّا بالله وبالنّفوس.

ق. 1398- إنْ لم يكن في نيّة الرّاعي الامتثال لمشورة الأسقف الإيبارشيّ ونصحه، فعليه أنْ يشرح الأسباب كتابةً.

ق. 1399- البند 1- وإذا رأى الأسقف الإيبارشيّ عدم التّراجع عن قصده، رغم الأسباب المقدّمة، فلينظر مع راعيَين مختارَين من المجموعة الوارد ذكرها في القانون 1391 البند 1، في الأسباب الَّتي تعزّز أو تُعيق النّقل؛ وإذا اعتبر إثر ذلك أنّ النّقل يجب أنْ يتمّ، فيجدّد تحريضه الأبويّ للرّاعي.

البند 2- وبعد الفراغ من ذلك، إذا أصرّ الرّاعي على الرّفض والأسقف الإيبارشيّ على الاعتقاد بوجوب النّقل، فعلى هذا الأخير أنْ يتّخذ قرار النّقل، محدّدًا أنّ الرّعيّة عند انقضاء يوم معيّن ستكون شاغرة.

البند 3- بعد انقضاء ذلك اليوم بدون جدوى، يُعلن الأسقف الإيبارشيّ شغور الرّعيّة.

ق. 1400- في حالة النّقل، يعمَل بالقانون 1396 وبالحقوق المكتسبة والعدالة.

الباب السّابع والعشرون
العقوبات الجزائيّة في الكنيسة

الفصل الأوّل
الجرائم والعقوبات على وجه عامّ

ق. 1401- لمّا كان الله يتّخذ جميع الوسائل لردّ الخروف الضّالّ، كذلك على الَّذين استلموا منه سلطان الحلّ والرّبط، أنْ يأتوا بالدّواء المناسب لداء الَّذين اجرموا، ويؤنّبوهم ويستحلفوهم ويحضّوهم بكلّ أناة وتعليم، بل ويفرضوا عليهم العقوبة، لعلاج الجراح النّاجمة عن الجريمة، بحيث لا يُدفع المجرمون إلى هاوية اليأس ولا يؤدّي بهم انفلات الزّمام إلى انحلال الأخلاق وازدراء القانون.

ق. 1402- البند 1- العقوبة القانونيّة يجب أنْ تُنزَل عن طريق المحاكمة الجزائيّة المقرّرة في القوانين 1468- 1482، مع سريان سلطان القاضي القسريّ في الحالات المنصوص عليها في القانون، وتُرذَل كلّ عادة مخالفة.

البند 2- أمّا إذا رأت السّلطة الوارد ذكرها في البند 3 أنّ هناك أسبابًا هامّة تحول دون إقامة المحاكمة الجزائيّة، وكانت بيّنات الجريمة أكيدة، فيمكن معاقبة الجريمة بقرار غير قضائيّ وفقًا للقانونين 1486 و1487، ما لم يتعلّق الأمر بالحرمان من الوظيفة أو اللّقب أو الشّارات، أو بالوقف لأكثر من سنة أو بالإنزال إلى درجة أدنى أو بالحطّ أو بالحرم الكبير.

البند 3- هذا القرار يمكن أنْ يتّخذه، بالإضافة إلى الكرسيّ الرّسوليّ، البطريرك ورئيس الأساقفة الكبير والأسقف الإيبارشيّ والرّئيس الكبير لمؤسّسة حياة مكرّسة له سلطة الإدارة المألوفة، في حدود اختصاصهم، مع استبعاد جميع من سواهم.

ق. 1403- البند 1- حتَّى إذا تعلّق الأمر بالجرائم الَّتي تنطوي على عقوبة يوجبها الشّرع، فبوسع الرّئيس الكنسيّ، بعد الاستماع إلى المحامي عن العدل، أنْ يستغني استغناءً

تامًّا عن الاجراءات الجزائيّة بل عن إنزال العقوبات، على أنْ يرى الرّئيس الكنسيّ نفسه أنّ الأمور التّالية اجتمعت معًا: أي إنّ المجرم لم يُقدَّم بعد إلى المحاكمة واعترف بجريمته للرّئيس الكنسيّ في المحكمة الخارجيّة، بدافع توبة صادقة، واتُخذت التّدابير الملائمة لإزالة العثَرة والضّرَر.

البند 2- لكن ليس بوسع الرّئيس الكنسيّ أنْ يفعل ذلك، إذا تعلّق الأمر بجريمة تنطوي على عقوبة الصّفح عنها محفوظ لسلطة أعلى، إلى أنْ يحصل على ترخيص من هذه السّلطة.

ق. 1404- البند 1- في العقوبات يجب أنْ يؤخذ بالتّفسير الأرحم.
البند 2- لا يجوز أنْ تمتدّ عقوبة من شخص إلى آخر أو من حالة إلى أُخرى، حتَّى إنْ تساوت الأسباب، بل كانت أعظم.

ق. 1405- البند 1- من له سلطة تشريعيّة، بوسعه- بقدر ما يقتضي ذلك حقًّا السّهر على النّظام الكنسيّ على نحوٍ أفضل- أنْ يسنّ قوانين جزائيّة أيضًا، كما ويحمي بقوانينه عن طريق عقوبة ملائمة، قانونًا إلهيًّا أو كنسيًّا صادرًا عن سلطة أعلى، مع التّقيّد بحدود اختصاصه بالنّسبة إلى المنطقة أو الأشخاص.
البند 2- يمكن في الشّرع الخاصّ أنْ تُضاف إلى العقوبات المقرّرة في الشّرع العامّ لجريمة معيّنة عقوبات أخرى؛ لكن هذا لا يتمّ إلّا لسبب بالغ الأهمّيّة؛ أمّا إذا قُرّرت في الشّرع العامّ عقوبة غير محدّدة أو اختياريّة، فيمكن في الشّرع الخاصّ أنْ تُقرَّر بدلًا منها عقوبة محدّدة أو إجباريّة.
البند 3- على البطاركة والأساقفة الإيبارشيّين أنْ يُعنوا بأنْ تكون القوانين الجزائيّة في الشّرع الخاصّ، متماثلة قدر الإمكان في المنطقة الواحدة.

ق. 1406- البند 1- بقدر ما بوسع أحد أنْ يفرض أوامر، بقدر ذلك وبعد النّظر في الأمر مليًّا وببالغ الاعتدال، بوسعه أنْ يهدّد بواسطة أمر منه بعقوبات محدّدة، ما عدا العقوبات الّتي يُحصيها القانون 1402 البند 2؛ أمّا البطريرك فبوسعه برضى السّينودس الدّائم أنْ يهدّد بهذه العقوبات أيضًا بواسطة أمر منه.

البند 2- الإنذار مع التّهديد بالعقوبة، يشدّد به الرّئيس الكنسيّ على قانون غير جزائيّ، في حالات فرديّة، يُساوي أمرًا جزائيًّا.

ق. 1407- البند 1- إذا رأى الرّئيس الكنسيّ الّذي بوسعه إنزال العقوبة، أنّ طبيعة الجريمة تتحمّل ذلك، لا يمكن إنزال العقوبة ما لم ينذر أوّلًا المجرم ولو مرّة واحدة، بأنْ يرتدع عن الجريمة، مع إعطائه مُهلة مناسبة للتّوبة.
البند 2- يُعتبر مرتدِعًا عن الجريمة من ندم عليها ندامة صادقة، وبالإضافة إلى ذلك أزال، أو على الأقلّ وعد جادًّا أنْ يزيل كما ينبغي العثرة والضّرر.
البند 3- أمّا الإنذار الجزائيّ الوارد ذكره في القانون 1406 البند 2، فيكفي ليمكن إنزال العقوبة.

ق. 1408- العقوبة لا تُلزم المتّهَم إلّا بعد إنزالها بحكم أو بقرار، مع عدم الإخلال بحقّ الحبر الرّومانيّ أو المجمع المسكونيّ في تقرير غير ذلك.

ق. 1409- البند 1- عند تطبيق قانون جزائيّ، حتَّى إذا استَخدَم القانون صيغة الأمر، فبوسع القاضي، حسب ضميره وحكمته:
(1) أنْ يُرجئ إنزال العقوبة إلى وقت أنسب، إذا توقّع حدوث ضرَر أعظم بسبب تعجيل العقاب؛

(2) أنْ يمتنع عن إنزال العقوبة أو أن يُنزل عقوبة أخفّ، إذا ارتدع المتّهم واتُّخذت التّدابير الملائمة لإزالة العثرة والضّرَر، أو إذا كان المتّهم قد عاقبته السّلطة المدنيّة أو يرجّح أنّها ستعاقبه بما يكفي؛
(3) أنْ يقلّص العقوبات ضمن حدود عادلة، إذا ارتكب المتّهم جرائم عدّة وكان تعدّد العقوبات باهظًا؛
(4) أنْ يوقف واجب تنفيذ العقوبة، لصالح من كان مشهودًا له بحسن السّيرة الصّالحة حتَّى ذلك الحين، وارتكب الجريمة للمرّة الأولى، ما لم تكن إزالة العثَرة أمرًا مُلِحًّا؛ وتزول العقوبة الموقوفة نهائيًّا إذا لم يعد المتّهم إلى الجريمة مرّة أخرى، في غضون المهلة الَّتي

حدّدها القاضي، وإلّا فليُعاقب بشدّة باعتباره متحمّلًا الجرمَين، ما لم تكن الدّعوى الجزائيّة بسبب الجريمة الأولى في غضون ذلك قد انقضت.

البند 2- إذا كانت العقوبة غير محدّدة ولم يَستدرك القانون غير ذلك، ليس بوسع القاضي أنْ ينزل العقوبات المذكورة في القانون 1402 البند 2.

ق. 1410- عند إنزال العقوبات على إكليريكيّ، يجب عدم المساس باحتياجات المعيشة اللّائقة، ما لم يتعلّق الأمر بالحطّ، ففي هذه الحالة على الرّئيس الكنسيّ أنْ يُعنى، على أفضل وجه ممكن، بتدبير شأن المعاقَب بالحطّ، الَّذي أصبح في عوَز حقيقيّ بسبب العقوبة، مع عدم الإخلال بالحقوق النّاتجة عن الضّمانات والتّأمينات الاجتماعيّة والتّأمين الصّحّيّ أيضًا، في صالحه وصالح أسرته إنْ كان متزوّجًا.

ق. 1411- لا يمكن إنزال أيّة عقوبة بعد انقضاء الدّعوى الجزائيّة.

ق. 1412- البند 1- من كان ملزَمًا بقانون أو أمر، يخضع أيضًا للعقوبة الملحقة بهما.
البند 2- إذا تغيّر القانون بعد ارتكاب الجريمة، يطبّق القانون الأصلح للمتّهم.
البند 3- أمّا إذا أَلغَى القانون اللّاحق قانونًا أو على الأقلّ عقوبة، فإنّها تزول فورًا، كيفما أُنزِلَت.
البند 4- تَلزِم العقوبة المتّهم في كلّ مكان، حتَّى عند زوال حقّ مَن أنزل العقوبة، ما لم يستدرك الشّرع العامّ صراحة غير ذلك.

ق. 1413- البند 1- لا يخضع لأيّة عقوبة مَن لم يُتمّ الرّابعة عشرة من عمره.
البند 2- أمّا مَن اقترف جريمة بين الرّابعة عشرة والثّامنة عشرة من عمره، فيمكن أنْ تُنزَل به تلك العقوبات فقط الَّتي لا تنطوي على حرمانه من بعض أمواله، ما لم ير الأسقف الإيبارشيّ أو القاضي، في حالات خاصّة، أنّه يمكن تدبير طريقة أفضل لإصلاحه.

ق. 1414- البند 1- لا يخضع للعقوبة إلّا مَن انتهك قانونًا أو أمرًا جزائيًّا إمّا باختياره، أو عن إهمال جسيم آثم فيما يجب عليه من حرص، أو عن جهل جسيم وآثم للقانون أو الأمر.

البند 2- بحصول الانتهاك الخارجيّ لقانون أو أمر جزائيّ، يُرجّح أنّ هذا [الانتهاك] تمّ اختياريًّا، إلى أنْ يثبت العكس؛ أمّا في سائر القوانين أو الأوامر، فلا يُرجّح ذلك إلّا إذا انتُهك القانون أو الأمر مرّة أخرى بعد إنذار بالعقوبة.

ق. 1415- إنْ كان هناك، وفقًا للممارسة العامّة والتّعليم القانونيّ، ظروف مخفِّفة، بشرط أنْ تكون الجريمة ما زالت قائمة، فعلى القاضي أنْ يخفِّف العقوبة المقرّرة في القانون أو الأمر؛ بل إذا رأى بحكمته أنّه يمكن تدبير طريقة أفضل لإصلاح المتّهم وإزالة العثَرة والضّرر، فبوسعه أيضًا أنْ يستغني عن إنزال العقوبة.

ق. 1416- في حالة العَود إلى ارتكاب الجريمة، أو إذا كان هناك، وفقًا للممارسة العامّة والتّعليم القانونيّ، ظروف مشدّدة، فبوسع القاضي أنْ يعاقب المتّهم بأشدّ ممّا يقرّره القانون أو الأمر، بما في ذلك العقوبات المذكورة في القانون 1402 البند 2.

ق. 1417- مَن شاركوا في الجريمة بعد الاتّفاق على ارتكابها، ولا ذكر لهم صراحة في القانون أو في الأمر، يمكن أنْ تُنزَل بهم عقوبات الفاعل الرّئيسيّ نفسها، أو عقوبات أخرى بنفس الشّدّة أو بأقلّ منها، على ما يرى القاضي بحكمته.

ق. 1418- البند 1- مَن عمِل أو أهمَل شيئًا ما لاقتراف جريمة، لكنّه مع ذلك لم يكمّل الجريمة لسبب خارج عن إرادته، لا يُلزَم بالعقوبة المقرّرة على الجريمة المكتملة، ما لم يستدرك القانون أو الأمر غير ذلك.

البند 2- أمّا إذا كان العمل أو الإهمال يؤدّيان بطبيعتهما إلى تنفيذ الجريمة، فيعاقب الفاعل- لا سيّما إذا حصلت عثَرة أو ضرَر جسيم آخر- بعقوبة مناسبة، لكن أخفّ من العقوبة المقرّرة للجريمة المكتملة.

البند 3- يُعفى من كلّ عقوبة مَن ارتدع من تلقاء نفسه عن جريمة شَرَع في تنفيذها، إذا لم ينتج عن محاولته أيّ ضرَر أو عثَرة.

ق. 1419- البند 1- مَن بوسعه التّفسيح في قانون جزائيّ أو الإعفاء من أمر جزائيّ، بوسعه أيضًا أنْ يحلّ من العقوبة المفروضة بحكم هذا القانون أو الأمر.

البند 2- بالإضافة إلى ذلك، سلطان الحلّ من العقوبات يمكن أنْ يُقلَّد لآخرين بقانون أو بأمر جزائيّ.

ق. 1420- البند 1- يستطيع أنْ يحلّ من العقوبة المنزلة بحكم الشّرع العامّ:

(1) الرّئيس الكنسيّ الَّذي أقام المحاكمة الجزائيّة أو أنزل العقوبة بقرار؛

(2) الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ للمكان الَّذي يقيم فيه المتّهم بالفعل، لكن بعد استشارة الرّئيس الكنسيّ الوارد ذكره في الرقم 1.

البند 2- تسري أيضًا هذه القواعد على العقوبات الموقّعة بحكم الشّرع الخاصّ أو بالأمر الجزائيّ، ما لم يستدرك الشّرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ غير ذلك.

البند 3- أمّا العقوبة الّتي ينزلها الكرسيّ الرّسوليّ، فللكرسيّ الرّسوليّ وحده أنْ يحلّ منها، ما لم يفوَّض الحلّ من العقوبة إلى البطريرك أو غيره.

ق. 1421- الحلّ من العقوبة المنتزع بإكراه أو بخوف جسيم أو بخدعة، باطل بحكم الشّرع نفسه.

ق. 1422- البند 1- الحلّ من العقوبة يمكن منحه حتّى بدون علم المتّهَم أو بشرط.
البند 2- الحلّ من العقوبة يجب أنْ يُمنح كتابة، ما لم يحبّذ سبب هامّ غير ذلك.
البند 3- يجب التّحرّز من إفشاء طلب الحلّ من العقوبة أو الحلّ نفسه، إلّا بقدر ما يكون ذلك إمّا مفيدًا لحماية سمعة المتّهم أو ضروريًّا لإزالة العثَرة.

ق. 1423- البند 1- مع عدم الإخلال بحقّ الحبر الرّومانيّ في أنْ يحفظ لنفسه أو لغيره الحلّ من أيّة عقوبة، بوسع سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة أو [كنيسة] رئاسة الأساقفة الكبيرة، أنْ يحفظ - بواسطة قانون يسنّه بسبب ظروف جسيمة - الحلّ من العقوبات للبطريرك أو لرئيس الأساقفة الكبير، بالنّسبة إلى مرؤوسيه الَّذين لهم موطن أو شبه موطن في حدود منطقة الكنيسة الَّتي يرأسها؛ وليس لأحد آخر أنْ يحفظ على وجه صحيح، لنفسه أو لغيره، الحلّ من العقوبات المقرّرة في الشّرع العامّ، إلّا برضى الكرسيّ الرّسوليّ.
البند 2- كلّ حِفظ يجب تفسيره بالمعنى الحصريّ.

ق. 1424- البند 1- الحلّ من العقوبة لا يمكن منحه ما لم يثُب المتّهم توبة صادقة عن الجريمة المرتكبة، وتُتّخذ التّدابير الملائمة لإزالة العثرة والضّرَر.
البند 2- أمّا إذا كانت هذه الشّروط، في رأي مَن هو مختصّ بالحلّ من العقوبة، قد استُوفِيت، فلا يُرفض الحلّ، مع أخذ طبيعة العقوبة بعين الاعتبار قدر المستطاع.

ق. 1425- إذا كان أحد مقيّدًا بعقوبات عدّة، فالحلّ يسري على العقوبات المذكورة في [الحلّ] صراحة لا غير؛ أمّا الحلّ العامّ فيُزيل كلّ العقوبات، ما عدا تلك الَّتي أغفلها المتّهم في الطّلب بسوء نيّة.

ق. 1426- البند 1- إنْ لم تُحدّد في القانون عقوبة أخرى، يمكن- وفقًا للتّقاليد العريقة للكنائس الشّرقيّة- أنْ تنزل عقوبات يُفرض فيها إنجاز عمل دينيّ أو تقَويّ أو خيريّ هامّ، كصلوات معيّنة أو زيارة مقدّسة أو صوم خاصّ أو صدقات أو خلوة روحيّة.
البند 2- مَن ليس لديه الاستعداد لقبول هذه العقوبات، تنزَل به عقوبات أخرى.

ق. 1427- البند 1- مع عدم الإخلال بالشّرع الخاصّ، التّوبيخ العلَنيّ يتمّ إمّا أمام كاتب شرعيّ أو شاهدَين وإمّا برسالة، لكن بحيث يتّضح بمستند ما استلام الرّسالة ومضمونها.
البند 2- يجب الاحتياط ألّا يؤدّي هذا التّوبيخ العلَنيّ إلى عارٍ على المتّهم أكثر ممّا ينبغي.

ق. 1428- إذا اقتضت خطورة الحالة، ولا سيّما إذا تعلّق الأمر بالعائدين [إلى الجريمة]، فبوسع الرّئيس الكنسيّ- بالإضافة إلى العقوبات المنزلة بحكم وفقًا للشّرع- أنْ يضع المتّهم تحت الرّقابة، بطريقة محدّدة بقرار إداريّ.

ق. 1429- البند 1- حظر المكوث في موضع معيّن أو في منطقة ما، لا يمكن أنْ يتناول إلّا الإكليروس أو الرّهبان أو أعضاء جمعيّات الحياة المشتركة على غرار الرّهبان، أمّا الأمر بالمكوث في مكان أو منطقة معيّنة، فللإكليروس المنتمي إلى الإيبارشيّة لا غير، مع عدم الإخلال بحقّ مؤسّسات الحياة المكرّسة.

البند 2- لفرض أمر بالمكوث في مكان أو منطقة معيّنة، يلزم رضى الرّئيس الكنسيّ المحلّيّ، ما لم يتعلّق الأمر إمّا بدير مؤسّسة حياة مكرّسة من حقّ حبريّ أو بطريركيّ- وفي هذه الحالة يلزم رضى الرّئيس المختصّ- وإمّا بدار مهيّأة لتوبة أو إصلاح إكليروس تابع لعدّة إيبارشيّات.

ق. 1430- البند 1- عقوبات الحرمان لا تتناول إلّا السّلطان والوظائف والخدمات والمهمّات والحقوق والامتيازات والصّلاحيّات والإنعامات والألقاب والشّارات الخاضعة للسّلطة الّتي وضعت العقوبة، أو للرّئيس الكنسيّ الّذي أقام المحاكمة الجزائيّة أو أنزل العقوبة بقرار؛ ويسري الأمر نفسه على عقوبة النّقل الجزائيّ إلى وظيفة أخرى.
البند 2- لا مجال للحرمان من سلطان الدّرجة المقدّسة، لكن يمكن المنع فقط من ممارسة كلّ أو بعض أعماله، وفقًا للشّرع العامّ؛ كذلك لا مجال للحرمان من الدّرجات الأكاديميّة.

ق. 1431- البند 1- المعاقبون بالحرم الصّغير يُحرمون من قبول القربان الأقدس؛ كما يمكن استبعادهم عن الاشتراك بالقدّاس الإلهيّ، لا بل عن دخول الكنيسة أيضًا، لدى الاحتفال فيها بالعبادة الإلهيّة العلنيّة.
البند 2- في نفس الحكم أو القرار الّذي به تُنزَل هذه العقوبة، يجب تحديد مدى العقوبة وإذا اقتضى الأمر مدّتها أيضًا.

ق. 1432- البند 1- [عقوبة] الوقف يمكن أنْ تتناول إمّا جميع أو بعض أعمال سلطان الدّرجة أو الحكم، وإمّا جميع أو بعض الأعمال أو الحقوق المرتبطة بوظيفة أو خدمة أو مهمّة؛ أمّا مداها فيحدّده الحكم نفسه أو القرار الّذي به أُنزلت هذه العقوبة، ما لم يكن قد حدّده الشّرع.
البند 2- لا يمكن أنْ يوقَف أحد إلّا عن الأعمال الّتي تخضع للسّلطة الّتي وضعت العقوبة، أو للرّئيس الكنسيّ الّذي أقام المحاكمة الجزائيّة أو فرض الوقف بقرار.
البند 3- الوقف لا يمسّ قط صحّة الأعمال، ولا حقّ السّكن الّذي قد يكون في حوزة المتّهم بحكم الوظيفة أو الخدمة أو المهمّة؛ لكن الوقف الّذي يمنع الحصول على العوائد أو المكافآت أو المعاشات أو غير ذلك، فيستوجب إعادة أيّ شيء أُخِذ بطريقة غير مشروعة ولو بنيّة حسنة.

ق. 1433- البند 1- الإكليريكيّ المنزّل إلى درجة أدنى، يُمنَع من ممارسة أعمال سلطان الدّرجة والحكم الَّتي لا تتّفق مع هذه الدّرجة.

البند 2- أمّا الإكليريكيّ الَّذي حُطّ عن الحالة الإكليريكيّة، فيُحرم من كلّ الوظائف أو الخدمات أو المهامّ الأخرى، ومن المعاشات الكنسيّة ومن أيّ سلطان مفوَّض؛ ويُصبح غير أهل لها؛ ويمنع من ممارسة سلطان الدّرجة؛ ولا يمكن أنْ يُرقّى إلى الدّرجات المقدّسة الأعلى، ويُساوَى بالعلمانيّين في ما يتعلّق بالآثار القانونيّة، مع سريان القانونين 396 و725.

ق. 1434- البند 1- الحـرم الكبير، بالإضافة إلى كلّ ما ذُكر في القانون 1431 البند 1، يَمنع قبول الأسرار الأخرى، وخدمة الأسرار وشبه الأسرار، وشغل الوظائف والخدمات وأيّ مهمّة، والقيام بأعمال الحكم، وإذا قام بها فهي باطلة بحكم الشّرع.

البند 2- يُقصى المعاقب بالحرم الكبير عن الاشتراك في القدّاس الإلهيّ، وفي احتفالات العبادة الإلهيّة الأخرى العلنيّة أيًّا كانت.

البند 3- يُمنع المعاقَب بالحرم الكبير من التّمتّع بالامتيازات الممنوحة له سابقًا؛ ولا يمكنه أنْ يحصل بوجه صحيح على رتبة شرف أو وظيفة أو خدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة، ولا يستحوذ على معاش ولا عوائد متعلّقة بها؛ وليس له الحقّ في أنْ يَنتخب أو يُنتخَب.

ق. 1435- البند 1- إذا مَنعت العقوبة قبول الأسرار أو أشباه الأسرار، فإنّ المنع يُوقَف متى أمسى المتّهم في خطر الموت.

البند 2- إذا مَنعت العقوبة خدمة الأسرار أو أشباه الأسرار أو القيام بأعمال سلطان الحكم، يُوقف المنع كلّما كان ذلك ضروريًّا للعناية بمؤمنين في خطر الموت.

الفصل الثّاني
العقوبات على كلّ جريمة بمفردها

ق. 1436- البند 1- مَن أنكر إحدى الحقائق الَّتي يجب الإيمان بها كإلهيّة وكاثوليكيّة، أو شكّك فيها، أو جحد الإيمان المسيحيّ برمّته، وأُنذِر على وجه شرعيّ ولم يرتدع، يُعاقب بالحرم الكبير كهرطوقيّ أو جاحد، والإكليريكيّ يمكن أنْ تُنزل به فضلًا عن ذلك عقوبات أخرى بما في ذلك [عقوبة] الحطّ.

البند 2- بالإضافة إلى هذه الحالات، مَن أيّد تعليمًا أدانه كخاطئ الحبر الرّومانيّ أو هيئة الأساقفة لدى ممارستهم سلطان التّعليم الرّسميّ، وأُنذِر على وجه شرعيّ ولم يرتدع، تُنزل به عقوبة مناسبة.

ق. 1437- مَن ازدرى الخضوع لسلطة الكنيسة العليا، أو الشّركة مع المؤمنين الخاضعين لها، وأُنذِر على وجه شرعيّ ولم يؤدِّ الطّاعة، يُعاقب بالحرم الكبير كمُنشَقّ.

ق. 1438- مَن يهمل عمدًا ذِكر الرّئيس الكنسيّ، في القدّاس الإلهيّ وفي الصّلوات الطّقسيّة، وفقًا لما يقرّره الشّرع، إذا أُنذِر على وجه شرعيّ ولم يرتدع، تُنزل به عقوبة مناسبة، بما في ذلك الحرم الكبير.

ق. 1439- الوالدون أو مَن يقوم مقام الوالدين، الَّذين يجعلون أبناءهم يُعمّدون أو يُربّون في دين غير كاثوليكيّ، تُنزل بهم عقوبة مناسبة.

ق. 1440- مَن ينتهك أحكام الشّرع في ما يتعلّق بالاشتراك في الأقداس، يمكن أنْ تُنزل به عقوبة مناسبة.

ق. 1441- مَن يستخدم الأشياء المقدّسة استخدامًا دنيويًّا أو لغرض سيّء، يُوقف أو يُمنع من تناول القربان الأقدس.

ق. 1442- مَن يرمِ القربان الأقدس أو يأخذه أو يحتفظ به تدنيسًا للقدسيّات، يُعاقب بالحرم الكبير، وإنْ كان من الإكليروس، بعقوبات أخرى أيضًا، بما في ذلك الحطّ.

ق. 1443- مَن يفتعل الاحتفال بالقدّاس الإلهيّ أو بالأسرار الأخرى، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحرم الكبير.

ق. 1444- مَن حنث بيمينه أمام السّلطة الكنسيّة، أو أدلى عن معرفة بالزّور، حتَّى من غير حلف اليمين، أمام القاضي الَّذي يستجوبه على وجه مشروع، أو أخفى الحقيقة، أو من حرّض الآخرين على هذه الجرائم، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1445- البند 1- مَن لجأ إلى الإكراه البدنيّ على الأسقف أو أساء إليه إساءة جسيمة أخرى، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحطّ إنْ كان من الإكليروس؛ أمّا إذا اقتُرفت هذه الجريمة في حقّ المتروبوليت أو البطريرك، بل الحبر الرّومانيّ، فيُعاقب المتّهم بالحرم الكبير، وفي هذه الحالة الأخيرة يُحفظ الحلّ منه للحبر الرّومانيّ نفسه.
البند 2- مَن فعل ذلك على إكليريكيّ آخر أو راهب أو عضو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، أو علمانيّ في أثناء أدائه مهمّة كنسيّة، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1446- مَن عصى رئيسه الكنسيّ في أمر أو نهي مشروع، وتمادى في العصيان بعد إنذاره، يُعاقب كمجرم بعقوبة مناسبة.

ق. 1447- البند 1- مَن أثار الفتن أو الكراهية ضدّ أيّ رئيس كنسيّ، أو حرّض الخاضعين له على عصيانه، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحرم الكبير، لا سيّما إذا اقتُرفت هذه الجريمة في حقّ البطريرك بل في حقّ الحبر الرّومانيّ.

البند 2- مَن أعـــــــــاق حرّيّة الخدمـــــــــة أو الانـتخاب أو السّـلـطان الكنـسـيّ أو الاستخدام المشروع للأموال الكنسيّة، أو أرهـــــــــب مَن ينتـــــــــخب أو مَن يمارس سلطانًا أو خدمة، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1448- البند 1- مَن جدّف أو أساء إلى الأخلاق الحميدة إساءة جسيمة، أو أطلق الشّتائم أو حرّض على الكراهـــــية أو الازدراء في حقّ الدّين أو الكنيسة، وذلك بمشهد علنيّ أو بخطبة أو بمنشور يُوَزّع علنًا أو باستخدام وسائـــــــل الاتّصال الاجتماعيّ بطريقة أخرى، يعاقب بعقوبة مناسبة.

البند 2- مَن سجّل اسمه في جمعيّة تتآمر على الكنيسة يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1449- مَن ملّك الأموال الكنسيّة بدون الرّضى أو التّرخيص المقرّر، يعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1450- البند 1- مَن اقترف جريمة القتل، يُعاقب بالحرم الكبير؛ ويُعاقب الإكليروس بالإضافة إلى ذلك بعقوبات أخرى، بما في ذلك الحطّ.

البند 2- يُعاقـــــــــب بنـــفس الطّريقة، مَن دبّر الإجـــهاض المكتمل، مع سريان القانون 728 البند 2.

ق. 1451- مَن خطف أحدًا أو احتجزه ظلمًا، أو أصابه أو شوّهه على وجه جسيم، أو عذّبه عذابًا جسديًّا أو نفسيًّا، يُعاقب بعقوبة مناسبة، من غير استثناء الحرم الكبير.

ق. 1452- مَن أهان أحدًا إهانة جسيمة، أو أساء إلى سمعته مفتريًا إساءة جسيمة، يُلزَم بتقديم تعويض مناسب؛ وإذا رفض يُعاقب بالحرم الصّغير أو الوقف.

ق. 1453- البند 1- الإكليريكيّ المتسرّيّ، أو المتماديّ بطريقة أخرى على خطيئة علنيّة ضدّ العفّة مع عثرة، يُعاقَب بالوقف، وإذا أصرّ على الجريمة، يمكن إضافة عقوبات أخرى تدريجيًّا حتّى الحطّ.

البند 2- الإكليريكيّ الّذي يحاول زواجًا ممنوعًا، يُعاقب بالحطّ.

البند 3- الرّاهب الّذي نذر نَذْر العفة الدّائم العلنيّ، وليس مُقامًا في درجة مقدّسة، إذا اقترف هذه الجرائم، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1454- مَن اتّهم أحدًا زورًا بأيّ جريمة، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك عقوبة الحرم الكبير، لا سيّما إذا كان المتّهَم زورًا هو معرّف أو رئيس كنسيّ أو إكليريكيّ أو راهب أو عضو جمعيّة حياة مشتركة على غرار الرّهبان، أو علمانيّ مُقام في مهمّة كنسيّة، مع سريان القانون 731.

ق. 1455- مَن دوّن وثيقة كنسيّة مزوّرة، أو أدلى فيها بالباطل، أو مَن استخدم - عن معرفة - في الشّؤون الكنسيّة، أيّ وثيقة مزوّرة أو محرّفة، أو حرّف أو أتلف أو أخفى وثيقة صحيحة، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1456- البند 1- المعرّف الَّذي ينتهك سرّيّة الاعتراف بطريقة مباشرة، يُعاقب بالحرم الكبير، مع سريان القانون 728 البند 1 الرّقم 1؛ أمّا إذا أفشى هذا السّرّ بطريقة أخرى، فيُعاقب بعقوبة مناسبة.

البند 2- مَن سعى كيفما كان إلى الحصول على معلومات من سرّ الاعتراف، أو نقل إلى غيره ما حصل عليه منها، يُعاقب بالحرم الصّغير أو بالوقف.

ق. 1457- الكاهن الَّذي يحلّ الشّريك في خطيئة ضدّ العفّة، يُعاقب بالحرم الكبير، مع سريان القانون 728 البند 1 الرّقم 2.

ق. 1458- الكاهن الَّذي يُغري التّائب بخطيئة ضدّ العفّة في أثناء أو بمناسبة أو بذريعة الاعتراف، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحطّ.

ق. 1459- البند 1- الأساقفة الَّذين منحوا الرّسامة الأسقفيّة بدون انتداب من السّلطة المختصّة، ومَن قبِل الرّسامة منهم بهذه الطّريقة، يُعاقبون بالحرم الكبير.

البند 2- الأسقف الَّذي يمنح أحدًا الرّسامة في [درجة] شمّاس إنجيليّ أو كاهن، ضدّ أحكام القوانين، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1460- مَن يلجأ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى السّلطة المدنيّة، ليحصل بتدخّلها على سيامة مقدّسة أو وظيفة أو خدمة أو مُهمّة أخرى في الكنيسة، يُعاقب بعقوبة مناسبة، من غير استبعاد الحرم الكبير، واذا تعلّق الأمر بالإكليروس، فبعقوبة الحطّ أيضًا.

ق. 1461- مَن منح الرّسامة المقدّسة أو قبلها عن طريق السّيمونيّة، يُعاقب بعقوبة الحطّ؛ أمّا مَن منح الأسرار الأخرى أو قبِلها عن طريق السّيمونيّة فيُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحرم الكبير.

ق. 1462- مَن عن طريق السّيمونيّة نال أو منح، أو اغتصب كيفما كان، أو احتفظ على وجه غير شرعيّ، أو نقل إلى غيره أو باشر وظيفة أو خدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك الحرم الكبير.

ق. 1463- مَن وهب أيّ شيء أو وعد به شخصًا يمارس وظيفة أو خدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة، لكي يفعل أمرًا ما أو يُهمله على وجه غير شرعيّ، يُعاقب بعقوبة مناسبة؛ وكذلك من قبل هذه الهدايا أو الوعود.

ق. 1464- البند 1- بالإضافة إلى الحالات الَّتي قد ذكرها الشّرع، مَن تجاوز السّلطان أو الوظيفة أو الخدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة، بالفعل أو بالإغفال، يُعاقب بعقوبة مناسبة، بما في ذلك حرمانه منها، ما لم يقرّر قانون أو أمر ما عقوبة أخرى لهذا التّجاوز.

البند 2- أمّا مَن بإهمال آثم أتى أو أغفل على وجه غير مشروع، عمل سلطان أو وظيفة أو خدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة، مع إضرار الغير، فيُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1465- مَن لدى ممارسته وظيفة أو خدمة أو مهمّة أخرى في الكنيسة - أيًّا كانت الكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ الَّتي ينتمي إليـــــــــها، بما في ذلك الكنيسة اللّاتينيّة - تجاسر أنْ يستميل أيّ مؤمن للعبور إلى كنيـــــــــــــسة أخرى متمتّعة بحكم ذاتيّ، مخالفًا القانون 31، يُعاقب بعقوبة مناسبة.

ق. 1466- الإكليريكيّ أو الرّاهب أو عضو جمعيّة الحياة المشتركة على غرار الرّهبان، الَّذي يزاول معاملات أو تجارة، مخالفًا أحكام القانون، يعاقَب بعقوبة مناسبة.

ق. 1467- مَن انتهك الإلزامات الَّتي فُرضت عليه بعقوبة، يمكن أنْ تُنزَل به عقوبة أشدّ.

الباب الثّامن والعشرون
الإجراءات في إنزال العقوبات

الفصل الأوّل
المحاكمة الجزائيّة

المادّة الأولى
التّحرّيات التّمهيديّة

ق. 1468- البند 1- كلّما اتّصل بالرّئيس الكنسيّ علم، ولو مرجّح، بجريمة ما، فليحقّق بحذر بنفسه أو بواسطة شخص آخر جدير، في الوقائع والظّروف، ما لم ير أنّ هذه التّحرّيات لا حاجة إليها البتّة.

البند 2- ويجب الاحتراس من ألّا تتعرّض سمعة أحد للخطر، نتيجة لهذه التّحرّيات.

البند 3- مَن يقوم بالتّحرّيات له نفس سلطة المحقِّق في المحاكمة وعليه واجباته؛ ولا يسعه أنْ يقوم بدور القاضي، إذا أُقيمت فيما بعد محاكمة جزائيّة.

ق 1469- البند 1- مع سريان القانونين 1403 و1411، إذا بدا أنّ التّحرّيات قد تمّت بما يكفي، يقرّر الرّئيس الكنسيّ هل يجب اتّخاذ الإجراءات في إنزال العقوبات أم لا، وإذا قرّر بالإيجاب، فهل يجب الإجراء بمحاكمة جزائيّة أم بقرار غير قضائيّ.

البند 2- على الرّئيس الكنسيّ أنْ يعدل عن قراره أو يعدّله، كلّما تبيّن له من الوقائع والظّروف الجديدة، أنّ مِن واجبه أنْ يقرّر غير ذلك.

البند 3- قبل أنْ يتّخذ أي قرار في الأمر، على الرّئيس الكنسيّ أنْ يستمع إلى المتّهم بالجريمة وإلى المحامي عن العدل، وإذا رأى ذلك ملائمًا، إلى قاضيَين أو غيرهما من الخبراء في الشّرع؛ ولينظر الرّئيس الكنسيّ أيضًا، هل مِن المناسب، تجنّبًا لمحاكمات بلا جدوى، أنْ يفصل برضى الأطراف، هو أو القائم بالتّحرّيات، بعدل وإنصاف، في مسألة الأضرار.

ق 1470- أعمال التّحرّيات، وقرارات الرّئيس الكنسيّ الّتي بها تبدأ التّحرّيات أو تُختَم وكلّ ما يسبقها، إنْ لم تكن ضروريّة للإجراءات في إنزال العقوبات، تُحفظ في أرشيف الدّائرة السّرّيّ.

المادّة الثّانية
سير المحاكمة الجزائيّة

ق. 1471- البند 1- مع عدم الإخلال بقوانين هذا الباب، يطبّق في المحاكمة الجزائيّة- ما لم تحُلّ دون ذلك طبيعة الأمر- قوانين المحاكمات على وجه عامّ وقوانين المحاكمة الحقوقيّة المألوفة، وكذلك الأحكام الخاصّة بالقضايا المتعلّقة بالخير العامّ، لكن لا قوانين المحاكمة الحقوقيّة المختصرة.

البند 2- لا يلتزم المتّهم بالاعتراف بالجريمة ولا يمكن إحالته على حلف اليمين.

ق. 1472- البند 1- إذا قرّر الرّئيس الكنسيّ وجوب مباشرة المحاكمة الجزائيّة، عليه أنْ يسلّم أعمال التّحرّيات إلى محامي العدل، وهذا عليه أنْ يقدّم عريضة الاتّهام إلى القاضي، وفقًا لأحكام القانونين 1185 و1187.

البند 2- أمام المحكمة الأعلى، يقوم بدور المدّعي المحامي عن العدل، المُقام أمام هذه المحكمة.

ق. 1473- تفاديًا للعثرة وحماية لحرّيّة الشّهود وصيانةً لسير القضاء، بوسع الرّئيس الكنسيّ، بعد الاستماع إلى المحامي عن العدل واستدعاء المتّهم نفسه، في أيّة حالة ودرجة من المحاكمة الجزائيّة، أنْ يُقصي المتّهم عن ممارسة الدّرجة المقدّسة أو الوظيفة أو الخدمة أو أيّة مهمّة أخرى، أو أنْ يفرض عليه أو يمنعه من الإقامة في مكان ما أو منطقة، أو يمنعه أيضًا من تناول القربان الأقدس علنًا؛ وهذه الأمور كلّها يجب نقضها عند زوال السّبب وتنتهي بحكم الشّرع بزوال المحاكمة الجزائيّة.

ق. 1474- القاضي الّذي يستدعي المتّهم، عليه أنْ يدعوه إلى اختيار محامٍ له، في غضون مدّة محدّدة؛ وإذا مضت بلا جدوى، فعلى هذا القاضي أنْ يقيم بحكم المنصب محاميًا للمتّهم، يبقى في مهمّته طالما لم يُقِم المتّهم محامِيًا لنفسه.

ق. 1475- البند 1- في أيّة درجة من درجات المحاكمة، بوسع المحامي عن العدل أنْ يتخلّى عن التّداعيّ في الخصومة، بتفويض أو برضى الرّئيس الكنسيّ الّذي بدأت المحاكمة بقرار منه.

البند 2- ليصحّ هذا التّخلّي يجب أنْ يقبله المتّهم، ما لم يكن قد أُعلِن أنّه متغيّب عن المحاكمة.

ق. 1476- بالإضافة إلى الدّفاع والمذكّرات المقدّمة كتابةً - إنْ وُجدت - يجب إجراء مناقشة القضيّة شفويًّا.

ق. 1477- البند 1- يحضر المناقشة المحامي عن العدل والمتّهم ومحاميه، والطّرف المتضرّر الوارد ذكره في القانون 1483 البند 1 ومحاميه.
البند 2- للمحكمة أنْ تدعو إلى المناقشة الخبراء الّذين أدّوا عملًا ما في القضيّة، ليتسنّى لهم تفسير تقريرهم.

ق. 1478- في مناقشة الدّعوى، للمتّهم دائمًا الحقّ في أنْ يكون آخِر مَن يتحدّث، إمّا هو وإمّا محاميه.

ق. 1479- البند 1- بعد إتمام المناقشة تُدلي المحكمة بالحكم.
البند 2- إذا تكشّفت مِن المناقشة ضرورة جمع بيّنات جديدة، فعلى المحكمة- بعد تأجيل الفصل في القضيّة- أنْ تجمع البيّنات الجديدة.

ق. 1480- منطوق الحكم يُعلن فورًا، ما لم تأمر المحكمة، لسبب جسيم، وجوب حفظ القرار سرًّا إلى حين تبليغ الحكم الرّسميّ، الّذي لا يمكن تأجيله قطّ أكثر من شهر، يُحسَب من يوم البتّ في القضيّة الجزائيّة.

ق. 1481- البند 1- بوسع المتّهم أنْ يرفع الاستئناف، حتّى إنْ كان القاضي لم يُخلِ سبيله إلّا لأنّ العقوبة كانت اختياريّة، أو لأنّ القاضي قد استخدم السّلطان المذكور في القانون 1409 البند 1 والقانون 1415.
البند 2- بوسع المحامي عن العدل أنْ يرفع الاستئناف، إذا اعتبر أنّ إزالة العثرة أو إعادة العدالة لم يتوفّرا على وجه كاف.

ق. 1482- في أيّة حالة ودرجة مِن المحاكمة الجزائيّة، إذا ثبت على وجه اليقين أنّ المتّهم لم يرتكب الجريمة، فعلى القاضي أنْ يعلن ذلك بحكم، ويُخْلي سبيل المتّهم، حتّى إذا اتّضح في نفس الوقت انقضاء الدّعوى الجزائيّة.

المادّة الثّالثة
دعوى التّعويض مِن الأضرار

ق. 1483- البند 1- بوسع الطّرف المتضرّر، أنْ يُثير وفقًا للقانون 1276- في المحاكمة الجزائيّة نفسها- دعوى حقوقيّة للتّعويض مِن الأضرار الواقعة عليه نتيجة للجريمة.

البند 2- تدخّل الطّرف المتضرّر لم يعد مقبولًا، إذا لم يتمّ في الّدرجة الأولى مِن المحاكمة الجزائيّة.

البند 3- الاستئناف في القضيّة عن الأضرار، يتمّ وفقًا للقوانين 1309-1321، حتَّى إنْ تـعذّر الاستـئـناف في المحاكمة الجـزائيّـة؛ أمّا إذا رُفع كـلّ مِن الاستئنافين، ولو مِن قِبَل أطراف مختلفة، فتُجرى محاكمة استئنافيّة واحدة، مع عدم الإخلال بالقانون 1484.

ق. 1484- البند 1- تفاديًا للتّأخير المفرط في المحاكمة الجزائـيّة، بوسع القاضي أنْ يؤجّل المحاكمة في الأضرار، إلى أنْ يُدلي بالحكم النّهائيّ في المحاكمة الجزائيّة.
البند 2- القاضي الَّذي فعل ذلك عليه، بعد إدلائه بالحكم في المحاكمة الجزائيّة، أنْ ينظر في الأضرار، حتَّى إذا كانت المحاكمة الجزائيّة ما زالت قائمة بسبب طرح الطّعن، أو لأنّ المتّهم أُخلِي سبيله لعلّة لا تُلغي واجب التّعويض مِن الأضرار.

ق. 1485- الحكم الصّادر في المحاكمة الجزائيّة، حتَّى إنْ حاز قوّة الأمر المقضيّ، لا ينتج عنه حقّ للطّرف المتضرِّر، ما لم يتدخّل هذا الأخير وفقًا للقانون 1483.

الفصل الثّاني
إنزال العقوبات بقرار غير قضائيّ

ق. 1486- البند 1- لصحّة القرار الَّذي به تُنزَل العقوبة، يلزم:
(1) إعلام المتّهم بالتّهمة والبيّنات، واعطاؤه الفرصة ليمارس حقّه كاملًا في الدّفاع عن نفسه، ما لم يُهمل الحضور رغم استدعائه وفقًا للشّرع؛
(2) مناقشة شفويّة بين الرّئيس الكنسيّ أو مندوبه والمتّهم، بحضور المحامي عن العدل وكاتب شرعيّ؛
(3) أنْ تُذكر في القرار نفسه الأسباب الَّتي تَستند إليها العقوبة مِن حيث الواقع ومِن حيث الشّرع.
البند 2- أمّا العقوبات الوارد ذكرها في القانون 1426 البند 1، فيمكن إنزالها بدون هذه الإجراءات، بشرط أنْ يتّضح قبول المتّهم لها كتابةً.

ق. 1487- البند 1- التّظلّم ضدّ القرار الَّذي تُنزَل به العقوبة، يُمكن تقديمه إلى السّلطة الأعلى المختصّة بعد تبليغ القرار، في غضون عشرة أيّام متاحة.
البند 2- يوقِف هذا التّظلّم قوّة القرار.
البند 3- ضدّ قرار السّلطة الأعلى لا مجال آخر للتّظلّم.

الباب التّاسع والعشرون
القانون والعادة والأعمال الإداريّة

الفصل الأوّل
القوانين الكنسيّة

ق. 1488- تُوضَع القوانين بإصدارها.

ق. 1489- البند 1- تُصدَر القوانين الَّتي يسنّها الكرسيّ الرّسوليّ، بنشرها في المجلّة الرّسميّة «أعمال الكرسيّ الرّسوليّ»، ما لم تُقرَّر طريقة أخرى للإصدار في حالات خاصّة؛ وتصبح ملزِمة بعد مضيّ ثلاثة أشهر، تُحسَب مِن اليوم المثبَت على عدد «الأعمال»، ما لم تكن ملزِمة فورًا بطبيعة الأمر، أو قُرِّرَت صراحة فراغ قانونيّ أطول أو أقصر.
البند 2- تصدر القوانين الَّتي يسنّها مشرّعون آخرون، بالطّريقة الَّتي يحدّدها هؤلاء المشرّعون، وتصبح ملزِمة منذ اليوم الَّذي يحدّدونه.

ق. 1490- القوانين الكنسيّة البحتة، تُلزِم المعمّدين في الكنيسة الكاثوليكيّة أو المنتمين إليها، ممّن يتمتّعون بما يكفي من الإدراك، وقد أتمّوا السّابعة مِن العمر ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة.

ق. 1491- البند 1- القوانين الَّتي تسنّها سلطة الكنيسة العليا، تُلزم كلّ مَن وُضعت لأجلهم في جميع أنحاء العالم، إلّا إذا أُعِدَّت لمنطقة معيّنة؛ أمّا سائر القوانين فلا تسري إلّا في المنطقة الَّتي تمارِس فيها السّلطة الَّتي أصدرتها سلطان حكمها، ما لم يستدرك الشّرع أو يتّضح مِن طبيعة الأمر غير ذلك.
البند 2- يخضع للقوانين الَّتي تُسنّ لمنطقة معيّنة مَن وُضعت لأجلهم، ومَن لهم فيها موطن أو شبه موطن ويمكثون فيه حاليًّا، مع سريان البند 3 العدد 1.

البند 3- الغرباء:
(1) لا تُلزِمهم قوانين الشّرع الخاصّ بمنطقتهم، طالما تغيّبوا عنها، ما لم تُلحِق مخالفتها ضرَرًا ما في منطقتهم، أو كانت قوانين شخصيّة؛
(2) ولا تُلزِمهم قوانين الشّرع الخاصّ بالمنطقة الَّتي هم فيها، ما عدا الَّتي تتناول النّظام العامّ، أو تحدّد الإجراءات الرّسميّة للأفعال، أو تتعلّق بالعقارات الواقعة في المنطقة؛
(3) لكنّهم مُلزمون بقوانين الشّرع العامّ، وبقوانين الشّرع الخاصّ بكنيستهم المتمتّعة بحكم ذاتيّ، حتَّى- في ما يتعلّق بقوانين هذا الشّرع الخاصّ- إن لم تكن سارية في منطقتهم، لكن لا تُلزمهم إنْ كانت غير مُلزمة في المكان الَّذي هم فيه.
البند 4- الرّحّل مُلزَمون بجميع القوانين السّارية في المكان الّذى هُم فيه.

ق. 1492- القوانين الّتي تسنّها سلطة الكنيسة العليا، ولا تشير صراحة إلى الخاضعين لها، لا تعني مؤمنيّ الكنائس الشّرقيّة إلّا بقدر ما يتعلّق الأمر بالإيمان أو الآداب، أو بإعلان الشّريعة الإلهيّة، أو حيث تتّخذ هذه القوانين بكلّ وضوح تدابير خاصّة بهؤلاء المؤمنين، أو حيث يتعلّق الأمر بما هو أصلح لهم ولا يتضمّن ما يتعارض والطّقوس الشّرقيّة.

ق. 1493- البند 1- في هذه المجموعة عبارة «الشّرع العامّ» تعني أيضًا - بالإضافة إلى قوانين الكنيسة جمعاء وعاداتها المشروعة - القوانين والعادات المشروعة العامّة لدى جميع الكنائس الشّرقيّة.

البند 2- أمّا عبارة «الشّرع الخاصّ»، فتعني كلّ القوانين والعادات المشروعة وأحكام الشّرع وقواعده الأخرى الّتي ليست عامّة لا لدى الكنيسة جمعاء ولا لدى جميع الكنائس الشّرقيّة.

ق. 1494- القوانين تعني المستقبل لا الماضي، ما لم يُستدرك فيها صراحة ما هو متعلّق بالماضي.

ق. 1495- لا تُعتبر قوانين مبطِلة أو معدِمة للأهليّة، إلّا تلك الّتي تقرّر صراحة أنّ العمل باطل أو الشّخص غير أهل.

ق. 1496- القوانين- حتّى المبطِل منها أو المعدِم للأهليّة- لا تُلزم في [حالة] الشّكّ مِن حيث الشّرع؛ أمّا في حالة الشّكّ مِن حيث الواقع، فبوسع الرّؤساء الكنسيّين أنْ يفسّحوا فيها، بشرط- إنْ كان التّفسيح محفوظًا- أنْ يكون مِن عادة السّلطة المحفوظ لها أنْ تمنحه.

ق. 1497- البند 1- الجهل أو الغلط في القوانين المبطِلة أو المعدِمة للأهليّة لا يعيقان مفعولها، ما لم يقرّر الشّرع غير ذلك صراحة.

البند 2- لا يُرجّح الجهل أو الغلط في قانون أو عقوبة، أو في فعل شخصيّ أو فعل مشهور لشخص آخر؛ لكن يُرجّحان في فعل غير مشهور لشخص آخر، إلى أنْ يثبت العكس.

ق. 1498- البند 1- يفسِّر القوانين على وجه رسميّ المشرّع، ومَن مُنح مِن قِبَله سلطة التّفسير على وجه رسميّ.

البند 2- التّفسير الرّسميّ المعطى في صيغة قانون، له نفس قوّة القانون ويجب إصداره؛ وإذا اقتصر على توضيح كلمات في حدّ ذاتها أكيدة، فله أثر رجعيّ؛ وإذا ضيّق القانون أو وسّعه أو شرح المشكوك فيه منه، فلا أثر رجعيّ له.

البند 3- أمّا التّفسير المعطى في صيغة حكم قضائيّ أو فعل إداريّ في أمر خاصّ، فليس له قوّة القانون ولا يُلزم إلّا الأشخاص الّذين يُعطى مِن أجلهم ولا يمسّ إلّا الأمور [الّتي يعطى مِن أجلها].

ق. 1499- يجب فهم القوانين وفقًا للمعنى الأصليّ للألفاظ في صلتها مع النّصّ والسّياق، وإذا بقيت مشكوكًا فيها وغامضة، فوفقًا لنصوص موازية إنْ وُجدت، وحسب هدف القانون وظروفه ونيّة المشرّع.

ق. 1500- القوانين الَّتي تقرّر عقوبة أو تقيّد الحرّيّة في ممارسة الحقوق، أو تتضمّن استثناء مِن القانون، تخضع للتّفسير الحصريّ.

ق. 1501- إنْ لم يكـــــن في القانـــــون حكم صريح في موضوع معيّن، فيجب البتّ في القضـــــيّة، ما لم تكـــــن جزائيّة، وفقًا لقوانين المجامـــــع والآباء القدّيسين والعادة المشروعة والمبادئ

العامّة للقانون الكنـــــسيّ، مع العمل بإنصاف، و[وفقًا] للفقه الكنسيّ، والتّعليم القانونيّ العامّ والمستقرّ.

ق. 1502- البند 1- القانـــــون اللّاحـــــق يُلغي السّابق أو يخالفه، إذا أُعِلن ذلك صراحة أو إذا كان مضـــــادًّا له بطريـــــقة مباشـــــرة أو إذا نظّم موضوع القانون السّابق بأسره تنظيمًا جديدًا.

البند 2- أمّا قانون الشّرع العامّ، ما لم يُستدرك في القانون نفسه غير ذلك صراحة، فلا يخالف قانون الشّرع الخاصّ، كما قانون الشّرع الخاصّ، الصّادر مِن أجل كنيسة ما متمتّعة بحكم ذاتيّ، لا يخالف الشّرع الأخصّ السّاريّ في هذه الكنيسة.

ق. 1503- في حال الشّكّ، لا يُفترض نقض القانون السّابق، بل يجب الرّجوع بالقوانين اللّاحقة إلى السّابقة، والتّوفيق بينها قدر المستطاع.

ق. 1504- القانون المدنيّ الَّذي يُحيل عليه شرع الكنيسة، يُعمَل به في القانون الكنسيّ بنفس الآثار، بقدر ما لا يتعارض مع الشّرع الإلهيّ، وما لم يستدرك القانون الكنسيّ غير ذلك.

ق. 1505- التّعبير بصيغة المذكّر يسري على المؤنّث أيضًا، ما لم يستدرك الشّرع أو يتّضح مِن طبيعة الأمر غير ذلك.

الفصل الثّاني
العادة

ق. 1506- البند 1- عادة الجماعة المسيحيّة، بقدر استجابتها لفعل الرّوح القدس في جسد الكنيسة، يمكن أنْ تحصل على قوّة القانون.

البند 2- أيّة عادة لا يمكن أنْ تخالف كيفما كان الشّرع الإلهيّ.

ق. 1507- البند 1- لا يمكن أنْ تحرز قوّة القانون إلّا عادة معقولة، تبنّتها بممارسة متّصلة وبلا منازع جماعة قادرة على الأقلّ على تسلّم شريعة، كما وحازت على التّقادم بمرور الزّمن المحدّد في الشّرع.

البند 2- العادة الَّتي يرذلها الشّرع صراحة غير معقولة.

البند 3- العادة المضادّة للقانون الكنسيّ السّاريّ، أو الغريبة عن التّشريع الكنسيّ، لا تحرز قوّة القانون ما لم يُعمَل بها على وجه شرعيّ لمدّة ثلاثين سنة متّصلة وكاملة؛ أمّا ضدّ قانون كنسيّ

يتضمّن بندًا يحرّم العادات المستقبليّة، فلا يمكن أنْ ترجّح إلّا العادة العائدة إلى مئة سنة أو العريقة في القدم.

البند 4- بوسع المشرّع المختصّ أنْ يعتمد برضاه - و لو ضِمنًا - مشروعيّة عادة ما، حتَّى قَبل هذه المدّة.

ق. 1508- العادة هي أفضل مفسّر للقوانين.

ق. 1509- العادة المضادّة للقانون أو الغريبة عنه تُنقض بعادة أو بقانون مضادّ؛ على أنّ القانون لا يَنقض العادات العائدة إلى مئة سنة أو العريقة في القدم ما لم ينصّ عنها صراحة؛ وفي ما يتعلّق بسائر العادات يسري القانون 1502 البند 2.

الفصل الثّالث
الأعمال الإداريّة

ق. 1510- البند 1- الأعمال الإداريّة يمكن أنْ يضعها الَّذين لهم سلطان الحكم التّنفيذيّ، في حدود اختصاصهم، وكذلك الَّذين يعود إليهم هذا السّلطان على وجه واضح أو ضِمنيّ، سواء بحكم القانون أو بتفويض شرعيّ.

البند 2- الأعمال الإداريّة هي في المقام الأوّل:

(1) القرارات الَّتي يجري فيها البتّ في حالات خاصّة أو بها تتمّ التّولية القانونيّة؛

(2) الأوامر الفرديّة الَّتي بها يُفرض على شخص أو أشخاص معيّنين، بطريقة مباشرة ومشروعة، أنْ يعملوا أو يُغفلوا شيئًا ما، لا سيّما للتّشديد على حفظ القانون؛

(3) المراسيم الَّتي بها يُمنح امتياز أو تفسيح أو ترخيص أو إنعام آخر.

ق. 1511- العمل الإداريّ يسري مفعوله منذ تبليغه، أو في ما يخصّ المراسيم فمنذ منح الكتاب؛ أمّا إذا أُحيل تطبيق العمل الإداريّ على منفّذ، فيسري مفعوله منذ تنفيذه.

ق. 1512- البند 1- العمل الإداريّ يجب فهمه حسب المعنى الأصليّ للألفاظ والاستعمال الشّائع في الكلام، ويجب ألّا يمتدّ إلى حالات أخرى غير المنصوص عنها.

البند 2- في حالة الشّكّ، العمل الإداريّ الَّذي يتعلّق بالخصومات، أو بالتّهديد بالعقوبات أو بإنزالها، أو يقيّد حقوق شخص ما، أو يُضرّ بحقوق الآخرين المكتسبة، أو يضادّ قانونًا في صالح الأفراد، يُفسّر بالمعنى الحصريّ؛ وإلّا فبالمعنى الواسع.

البند 3- في ما يتعلّق بالامتيازات، يجب دائمًا الأخذ بالتّفسير الَّذي يسمح لمَن مُنح الامتياز أنْ يحصل حقًّا على إنعام ما.

البند 4- يخضع للتّفسير الحصريّ، لا التّفسيح فقط، بل سلطان التّفسيح نفسه الممنوح لحالة معيّنة.

ق. 1513- البند 1- أيّ عمل إداريّ لا يُنقض بقانون مضادّ، ما لم يُستدرَك في القانون نفسه غير ذلك، أو ما لم يكن القانون قد سنّته سلطة أعلى مِن الَّتي أتت العمل الإداريّ.

البند 2- لا يزول العمل الإداريّ بزوال حقّ مَن قام به، ما لم يُستدرَك غير ذلك صراحة.

البند 3- نقض عمل إداريّ بعمل إداريّ آخر، مِن قِبَل السّلطة المختصّة، لا ينال مفعوله إلّا منذ تبليغه للشّخص الّذى أُعطي مِن أجله.

البند 4- التّفسيح المنطويّ على أفعال متتالية، يزول بزوال السّبب الدّافع زوالًا أكيدًا وتامًّا.

البند 5- القرار أو الأمر الخاصّ الصّادر لتنفيذ قانون ما، يفقد قوّته أيضًا بزوال هذا القانون؛ كما يزول الأمر الفرديّ بزوال حقّ مَن أمر به، ما لم يكن قد فُرض بمستنَد مشروع.

ق. 1514- العمل الإداريّ المتعلّق بالمحكمة الخارجيّة، يجب تدوينه كتابة، مع سريان القانون 1520 البند 2 والقانون 1527؛ وكذلك عمليّة تنفيذه، إذا جاء في صيغة تفويض مصحوب بشرط مسقِط.

ق. 1515- العمل الإداريّ، حتَّى إنْ تعلّق الأمر بمرسوم صادر بمبادرة ذاتيّة، يخلو مِن مفعوله، بقدر ما يسيء إلى حقوق الآخرين المكتسبة، أو يتعارض مع قانون أو عادات مشروعة، ما لم تُضِف السّلطة المختصّة صراحة بندًا مخالفًا.

ق. 1516- الشّروط في الأعمال الإداريّة لا تُعتبر مُلحَقة لصحّتها إلّا كلّما جاءت في التّعبير عنها الأدوات: إذا، ما لم، بشرط أنْ، أو بما أشبه ذلك في اللّغة الجاريّة.

المادّة الأولى
الإجراءات لإصدار القرارات غير القضائيّة

ق. 1517- البند 1- قبل إصدار قرار غير قضائيّ، على السّلطة أنْ تتحرّى عن المعلومات والبيّنات الضّروريّة؛ وتستمع أو تستشير مَن يجب الاستماع إليهم أو استشارتهم بحكم الشّرع؛ وتستمع إلى مَن يمسّهم القرار بطريقة مباشرة، لا سيّما إلى مَن يمكن أنْ يُساء إلى حقوقهم.

البند 2- على السّلطة أنْ تُطلِع صاحب الطّلب وكذلك مَن يعترض على وجه شرعيّ، على المعلومات والبيّنات الَّتي يمكن الاطّلاع عليها مِن غير خطر [وقوع] ضرَر عامّ أو خاصّ، وأنْ تُبيّن الأسباب الَّتي قد تكون مضادّة، مع إعطائهما الفرصة للإجابة، ولو بواسطة مدافع، في غضون أجَل تحدّده السّلطة نفسها.

ق. 1518- على السّلطة أنْ تتّخذ القرار في غضون ستّين يومًا، تُحسَب منذ تسلّم الطّلب بالحصول على القرار، ما لم تُقرَّر في الشّرع الخاصّ بالكنيسة المتمتّعة بحكم ذاتيّ آجال أخرى؛ أمّا إذا لم يتمّ ذلك، وطلب الطّالب القرار مِن جديد كتابة، ففي اليوم الثّلاثين يُحسَب منذ تسلّم هذا

الطّلب، وإنْ لم يتمّ شيء في هذه المرّة أيضًا، فيُعتبر الطّلب مردودًا كما لو تمّ ردّه بقرار في ذلك اليوم، بحيث يمكن تقديم التّظلّم منه.

ق. 1519- البند 1- مَن يتّخذ قرارًا، عليه أنْ يضع نُصب عينيه ويهدف إلى ما يبدو أنّه يؤدّي على خير ما يرام إلى خلاص النّفوس والخير العامّ، مع العمل بالقوانين والعادات المشروعة والعدالة والإنصاف.

البند 2- تُذكر في القرار الدّوافع ولو بطريقة موجزة؛ أمّا إذا حال خطر [وقوع] ضرَر عامّ أو خاصّ دون ذكر الدّوافع، تُذكر في كتاب سرّيّ، وتُـتاح لمَن ينظر في التّظلّم الّذي قد يُرفع ضدّ القرار، إذا طلب ذلك.

ق. 1520- البند 1- يحوز القرار قوّة القانون، بعد تبليغه إلى مَن هو موجّه إليه، بأضمن الطّرق حسب قوانين البلاد وظروفها.

البند 2- إذا حال خطر [وقوع] ضرَر عامّ أو خاصّ دون تسليم نصّ القرار كتابةً، فبوسع السّلطة الكنسيّة أنْ تأمر بتلاوته على الموجَّه إليه، أمام شاهدين أو أمام الكاتب الشّرعيّ، ويُحرَّر محضر يجب أنْ يوقّعه جميع الحاضرين؛ وبعد هذا كلّه يُعتبر القرار مُبَلّغًا.

البند 3- أمّا الموجَّه إليه القرار فإذا رفض التّبليغ، أو بعد استدعائه وفقًا للقانون لقبول القرار أو الاستماع إليه لم يحضر بدون سبب صوابيّ يقدّره صاحب القرار، أو رفض توقيع المحضر، يُعتبر القرار مُبَلّغًا.

المادّة الثّانية
تنفيذ الأعمال الإداريّة

ق. 1521- منفّذ العمل الإداريّ، قبل أنْ يتسلّم الانتداب كتابة ويتحقّق مِن رسميّته وسلامته، يؤدّي مهمّته على وجه غير صحيح، ما لم تكن السلطة الّتي وضعت هذا العمل قد أطلعته على انتدابه مسبقًا.

ق. 1522- البند 1- منفّذ العمل الإداريّ الّذي عُهد إليه مجرّد تنفيذ هذا العمل، لا يمكنه أنْ يرفض هذا التّنفيذ، ما لم يتّضح على وجه أكيد أنّ هذا العمل باطل، أو لا يمكن تأييده لسبب هامّ آخر، أو الشّروط المرفقة بالعمل الإداريّ لم تُستَوفَ؛ أمّا إذا تبيّن أنّ تنفيذ العمل الإداريّ غير مناسب بالنّظر إلى ظروف الشّخص أو المكان، فعلى المنفّذ أنْ يوقف التّنفيذ ويُعلم فورًا السّلطة الّتي أتت العمل.

البند 2- في المرسوم، إذا عُهد للمنفّذ منح إنعام ما، فيعود إلى حكمته وفطنته وضميره منح الإنعام أو رفضه.

ق. 1523- على منفّذ العمل الإداريّ أنْ يباشر [مهمّته] وفقًا لانتدابه؛ وإذا لم يستوف الشّروط المرفقة بالانتداب لصحّة العمل، أو لم يتّبع صيغة الإجراءات الجوهريّة، فالتّنفيذ باطل.

ق. 1524- بوسع منفّذ العمل الإداريّ، بفطنته وحكمته، أنْ يستبدل آخر بنفسه، إلّا إذا كان الاستبدال محظورًا، أو تمّ اختياره لمهارته الشّخصيّة، أو كان الشّخص البديل محدّدًا؛ لكن في هذه الحالات يجوز للمنفّذ أنْ يعهد الأعمال التّحضيريّة لغيره.

ق. 1525- العمل الإداريّ يمكن أيضًا أنْ يقوم بتنفيذه خلَف المنفّذ في الوظيفة، ما لم يكن قد تمّ اختياره لمهارته الشّخصيّة.

ق. 1526- يجوز للمنفّذ أنْ يقوم بتنفيذ العمل الإداريّ مِن جديد، إذا أخطأ كيفما كان في تنفيذ هذا العمل.

المادّة الثّالثة
المراسيم

ق. 1527- البند 1- ما هو مقرّر في القوانين بالنّسبة إلى المراسيم، يسري أيضًا على منح الإنعامات شفهيًّا، ما لم يتّضح غير ذلك على وجه أكيد.
البند 2- مَن مُنح إنعامًا ما شفويًّا، فعليه إثباته كلّما طولب بذلك على وجه مشروع.

ق. 1528- يمكن التماس مرسوم مِن أجل الغير، حتَّى بدون موافقتهم، ويسري قبل قبوله، ما لم يتبيّن غير ذلك مِن البنود المرفقة.

ق. 1529- البند 1- إغفال الحقيقة في الالتماس، لا يحول دون إحراز المرسوم قوّته، بشرط أنْ يُذكر فيه صراحة ما يجب ذكره لصحّته، وفقًا لإجراء دائرة الرّئيس الكنسيّ الَّذي يمنح المرسوم.
البند 2- كما لا يحول دون ذلك عرض أمور كاذبة، بشرط أنْ يكون حقيقيًّا ولو واحد مِن الدّوافع المقدّمة.

ق. 1530- البند 1- الإنعام الَّذي رفضته سلطة أعلى، لا يمكن أنْ تمنحه على وجه صحيح سلطة أدنى، ما لم يكن برضى صريح مِن السّلطة الأعلى.
البند 2- الإنعام الَّذي رفضته سلطة ما، لا يمكن لسلطة أخرى مساوية لها في الاختصاص أو لسلطة أعلى منها، أنْ تمنحه على وجه صحيح، بدون أيّ ذكر للرّفض في الطّلب.

1- الامتيازات

ق. 1531- البند 1- الامتياز أيْ الإنعام الممنوح بعمل خاصّ لصالح أشخاص معيّنين طبيعيّين أو أشخاص اعتباريّة، يمكن أنْ يمنحه المشرّع ومَن منحه المشرّع هذا السّلطان.
البند 2- الحيازة لمدّة مئة سنة أو العريقة في القدم، تؤدّي إلى افتراض منح الامتياز.

ق. 1532- البند 1- يُفترض أنّ الامتياز دائم.
البند 2- يزول الامتياز:

(1) إذا كان شخصيًّا، بزوال الشّخص الَّذي مُنِحه؛
(2) إذا كان عينيًّا أو مكانيًّا، بتلاشي العين أو المكان تلاشيًا تامًّا؛
(3) بانقضاء الزّمن أو استنفاد عدد الحالات الَّتي مُنح لأجلها؛
(4) إذا قدّرت السّلطة المختصّة أنّ الظّروف تغيّرت على مرّ الزّمن، بحيث أصبح [الامتياز] ضارًّا أو الانتفاع به غير جائز.

البند 3 - يتجدّد الامتياز المكانيّ، إذا أُصلِح المكان في غضون خمسين عامًا.

ق. 1533- البند 1- لا يزول أيّ امتياز بالتّنازل عنه، ما لم تقبل هذا [التّنازل] السّلطة المختصّة.

البند 2- لا يمكن أنْ يتنازل أيَّ شخص طبيعيّ إلّا عن الامتياز الَّذي مُنح لصالحه هو وحده.

البند 3- الامتياز الممنوح لأيّ شخص اعتباريّ أو نظرًا لكرامة المكان أو العين لا يمكن أنْ يتنازل عنه شخص طبيعيّ على وجه صحيح؛ كما لا يحقّ لنفس الشّخص الاعتباريّ أنْ يتنازل عن الامتياز الممنوح له، إذا أدّى التّنازل إلى ضرَر بالكنيسة أو بالغير.

ق. 1534- الامتياز الَّذي لا يشكّل عبئًا على الآخرين، لا يزول بعدم الانتفاع أو بانتفاع مضادّ؛ أمّا إذا أدّى الامتياز إلى ضرَر جسيم بالغير، فيُفقَد إذا حدث تقادم مشروع أو تنازُل ضمنيّ.

ق. 1535- مَن أساء استعمال السّلطان الممنوح له بالامتياز، فعلى الرّئيس الكنسيّ أنْ ينذره؛ ومَن أساء الاستعمال إساءة جسيمة وأُنذِر بلا جدوى، فليحرمْه الرّئيس الكنسيّ مِن الامتياز الَّذي منحه إيّاه؛ أمّا إذا كان الامتياز قد منحته سلطة أعلى، فيجب على الرّئيس الكنسيّ أنْ يحيطها علمًا بالأمر.

2- التّفسيح

ق. 1536- البند 1- التّفسيح، أيْ الحلّ مِن قانون كنسيّ بحت في حالة خاصّة، لا يمكن أنْ يُمنح إلّا لسبب صوابيّ ومعقول، مع أخذ ظروف الحالة وأهمّيّة القانون الَّذي يفسّح فيه بعين الاعتبار؛ وإلّا فكان التّفسيح غير جائز، وغير صحيح أيضًا إذا لم يمنحه المشرّع أو سلطة أعلى.

البند 2 - خير المؤمنين الرّوحي سبب صوابيّ ومعقول.

البند 3 - في حالة الشّكّ في كفاية السّبب، يُمنح التّفسيح على وجه جائز وصحيح.

ق. 1537- البند 1- لا تخضع للتّفسيح القوانين بمقدار ما تحدّد المكوّنات الجوهريّة للمؤسّسات أو الأعمال القانونيّة، وكذلك القوانين القضائيّة والجزائيّة.

ق. 1538- البند 1- في حالة خاصّة، بوسع الأسقف الإيبارشيّ أنْ يفسّح، سواء في قوانين الشّرع العامّ أو في قوانين الشّرع الخاصّ بكنيسته المتمتّعة بحكم ذاتيّ، للمؤمنين الَّذين

يمارس عليهم سلطانه وفقًا للشّرع، كلّما رأى أنّ ذلك يساهم في خيرهم الرّوحي، ما لم تحفظ [التّفسيح] السّلطة الّتي سنّت القوانين.

البند 2- إنْ وُجدت مشقّة في اللّجوء إلى السّلطة المحفوظ لها التّفسيح، وفي الوقت نفسه عرّض التّأخير إلى وقوع ضرَر جسيم، ففي حالة خاصّة بوسع كلّ رئيس كنسيّ أنْ يفسّح للمؤمنين الّذين يمارس عليهم سلطانه وفقًا للشّرع، بشرط أنْ يتعلّق الأمر بتفسيح تمنحه السّلطة في نفس الظّروف، مع سريان القانون 396.

ق. 1539- مَن له سلطان التّفسيح، بوسعه أنْ يمارسها - حتّى إنْ وُجد خارج منطقته - على مرؤوسيه ولو غائبين عن المنطقة، وإذا لم يُقرَّر خلاف ذلك صراحة، فعلى الغرباء أيضًا المقيمين حاليًّا في المنطقة، كما وعلى نفسه.

الباب الثّلاثون
التّقادُم وحساب الزّمن

الفصل الأوَّل
التّقادُم

ق. 1540- التّقادُم، كطريقة لاكتساب أو فقدان حقّ شخصيّ، أو للانعتاق مِن الالتزامات أيضًا، تأخذ به الكنيسة كما هو في القانون المدنيّ، ما لم يقرّر الشّرع العامّ غير ذلك.

ق. 1541- لا يصحّ أيّ تقادُم، ما لم يستند إلى نيّة حسنة، لا عند البداية فحسب بل طول المدّة اللّازمة للتّقادُم، مع عدم الإخلال بالقانون 1152.

ق. 1542- لا تخضع للتّقادُم:
(1) الحقوق والواجبات الّتي هي من شرع إلهيّ؛
(2) الحقوق الّتي يمكن الحصول عليها بامتياز رسوليّ لا غير؛
(3) الحقوق والواجبات المتعلّقة بطريقة مباشرة بحياة المؤمنين الرّوحيّة؛
(4) الحدود الأكيدة وغير المشكوك فيها للمقاطعات الكنسيّة؛
(5) الالتزامات والأعباء المتعلّقة بالاحتفال بالقدّاس الإلهيّ؛
(6) التّولية القانونيّة لوظيفة تستوجب ممارسة الدّرجة المقدّسة وفقًا للشّرع؛
(7) حقّ الزّيارة [القانونيّة] وواجب الطّاعة، كي لا تتعذّر زيارة بعض الأشخاص مِن قِبَل أيّ سلطة كنسيّة، فلا يعودوا خاضعين لأيّة سلطة.

الفصل الثّاني
حساب الزّمن

ق. 1543- يُحسَب الزّمن وفقًا للقوانين التّالية، ما لم يستدرك الشّرع غير ذلك صراحة.

ق. 1544- البند 1- الزّمن المتّصل يعني [الزّمن] الّذي لا يتعرَّض لأيّ انقطاع.
البند 2- الزّمن المتاح يُعني به [المدّة] المخصّصة لمَن يمارس حقّه أو يطالب به، بحيث لا تمضي بالنّسبة إلى الجاهل أو العاجز عن إتيان العمل.

ق. 1545- البند 1- في الشّرع، اليوم يعني المدَّة المكوّنة مِن أربعٍ وعشرين ساعة، تُحسَب متَّصلة وتبدأ مِن منتصف اللّيل؛ والأسبوع مدّة سبعة أيّام، والشّهر مدَّةً ثلاثين يومًا، والسَّنة مدَّة ثلاث مئة وخمسة ستّين يومًا، ما لم يُذكر أنّ الشّهر والسّنة يجب أنْ يُتّخذا كما هما في التّقويم.
البند 2- إذا كان الزّمن متّصلًا، فالشّهر والسّنة يُتّخذان دائمًا كما هما في التّقويم.

ق. 1546- البند 1- اليوم الّذي يبدأ منه العدّ لا يُحسب ضمن الأجل، ما لم تقع بدايته مع بداية اليوم، أو يَستدرك الشّرع غير ذلك صراحة.

البند 2- اليوم الَّذي يتّجه إليه العدّ، يُحسَب ضمن الأجل، وهذا [الأجل]، إذا كان الزّمن مكوَّنًا مِن شهر أو عدّة أشهر أو سنة أو عدّة سنين، أو مِن أسبوع أو عدَّة أسابيع، فينتهي بانقضاء آخر يوم يحمل نفس الرّقم، أو إذا خلا الشّهر مِن نفس الرّقم، فبانقضاء آخر يوم مِن الشّهر.

فهرس الكتاب

الموضوع	القانون	صفحة
مقدّمة		24
قوانين تمهيديّة	**6-1**	42
الباب الأوّل: المؤمنون وما لهم جميعًا مِن حقوق وواجبات	**26-7**	44
الباب الثّاني: الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ والطّقوس	**41 -27**	52
الفصل الأوّل: الانتماء إلى كنيسة متمتّعة بحكم ذاتيّ	38-29	52
الفصل الثّاني: الطّقوس وحفظها	41 -39	56
الباب الثّالث: سُلطة الكنيسة العُليا	**54 - 42**	60
الفصل الأوّل: الحبر الرّومانيّ	48 - 43	60
الفصل الثّاني: هيئة الأساقفة	54 - 49	62
الباب الرّابع: الكنائس البطريركيّة	**150 - 55**	68
الفصل الأوّل: انتخاب البطاركة	77 – 63	70
الفصل الثّاني: حقوق البطاركة وواجباتهم	101 - 78	76
الفصل الثّالث: سينودس أساقفة الكنيسة البطريركيّة	113 - 102	90
الفصل الرّابع: الدّائرة البطريركيّة	125 - 114	96
الفصل الخامس: شغور الكرسيّ البطريركيّ أو إعاقته	132 - 126	102
الفصل السّادس: متروبوليت الكنيسة البطريركيّة	139 - 133	106
الفصل السّابع: المجمع البطريركيّ	145 - 140	108
الفصل الثّامن: منطقة الكنيسة البطريركيّة وسلطان البطريرك والسّينودسات خارج هذه المنطقة	150 - 146	112
الباب الخامس: كنائس الرّئاسات الأسقفيّة الكبرى	**154 - 151**	118
الباب السّادس: الكنائس الميتروبوليتيّة وسائر الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ	**176 - 155**	120
الفصل الأول: الكنائس المتروبوليتيّة المتمتّعة بحكم ذاتيّ	173 - 155	120
الفصل الثّاني: سائر الكنائس المتمتّعة بحكم ذاتيّ	176 - 174	130
الباب السّابع: الإيبارشيّات والأساقفة	**310 - 177**	132
الفصل الأوّل: الأساقفة	234 - 177	132

المادّة الأولى: انتخاب الأساقفة	189 – 180	134
المادّة الثّانية: حقوق الأساقفة الإيبارشيّين وواجباتهم	211 – 190	140
المادّة الثّالثة: الأساقفة المساعدون والأساقفة المعاونون	218 - 212	152
المادّة الرّابعة: شغور الكرسيّ الإيبارشيّ أو إعاقته	233 - 219	156
المادّة الخامسة: المدبّرون الرّسوليّون	234	166
الفصل الثّاني: الأجهزة المساعدة للأسقف الإيبارشيّ في حكم الإيبارشيّة	278 - 235	168
المادّة الأولى: المجمع الإيبارشيّ	242 - 235	168
المادّة الثّانية: الدّائرة الإيبارشيّة	263 - 243	172
1- النّائب العامّ الأوّل والنّوّاب العامّون	251 - 245	174
2- رئيس القلم وغيره مِن الكتّاب الشّرعيّين وأرشيف الدّائرة الإيبارشيّة	261 – 252	176
3 - المدير الماليّ الإيبارشيّ ومجلس الشّؤون الماليّة	263 - 262	182
المادّة الثّالثة: مجلس الكهنة وهيئة المستشارين الإيبارشيّين	271 - 264	184
المادّة الرّابعة: المجلس الرّعويّ	275 - 272	190
المادّة الخامسة: عُمداء الكهنة	278 - 276	192
الفصل الثّالث: الرّعايا والرُّعاة ونوّاب الرُّعاة	303 - 279	194
الفصل الرّابع: مديرو الكنائس	310 - 304	208
الباب الثّامن: الإكسرخيّات والإكسرخيّون	**321 -311**	212
الباب التّاسع: اجتماعات الرّؤساء الكنسيّين لعدّة كنائس متمتّعة بحكم ذاتيّ	**322**	218
الباب العاشر: الإكليروس	**398 - 323**	220
الفصل الأوّل: تنشئة الإكليروس	356 - 328	220
المادّة الأولى: إنشاء الإكليريكيّات وإدارتها	341 - 331	224
المادّة الثّانية: التّنشئة على الخدمات	356 - 342	230
الفصل الثّاني: انتماء الإكليروس إلى إيبارشيّة معيّنة	366- 357	240
الفصل الثّالث: حقوق الإكليروس وواجباته	393 -367	246
الفصل الرّابع: فقدان الحالة الإكليريكيّة	398 -394	256
الباب الحادي عشر: العلمانيّون	**409 -399**	260
الباب الثّاني عشر: المتوحّدون وسائر الرّهبان وأعضاء مؤسّسات الحياة المكرّسة الأخرى	**572 -410**	266
	553 -410	266

الفصل الأوّل: المتوحّدون وسائر الرّهبان	410- 432	266
المادّة الأولى: قوانين عامّة		
1: ارتباط الرهبان بالأسقف الإيبارشي	412- 417	266
والبطريرك والكرسي الرّسولي	418- 432	270
2: رؤساء المؤسسات الرّهبانيّة وأعضاؤها	433- 503	278
المادّة الثّانية: أديرة المتوحّدين	435- 440	278
1: إنشاء أديرة المتوحّدين وإلغاؤها		
2: رؤساء أديرة المتوحّدين ومجامعها ومديرو	441- 447	284
أموالها	448- 461	286
3: القبول في دير المتوحّدين المستقلّ والابتداء	462- 470	292
4: التّكريس أيْ النّذر لدى المتوحّدين	471- 480	296
5: تنشئة الرّهبان المتوحّدين والنّظام الرّهبانيّ	481- 485	300
6: النّسّاك	486	302
7: الدّير المغروس فيه الصّليب البطريركيّ	487- 488	302
8: الانتقال إلى دير متوحّدين آخر	489- 496	306
9: الانعتاق عن الحِصن ومغادرة دير المتوحّدين	497- 503	308
10: فصل الرّهبان المتوحّدين	504- 553	314
المادّة الثّالثة: المنظّمات والجمعيّات الرّهبانيّة		
1: إنشاء وإلغاء منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة أو إقليم	506- 510	314
أو دير		
2: الرّؤساء والمجامع والمديرون الماليّون في	511- 516	318
المنظّمات والجمعيّات الرّهبانيّة		
3: القبول في المنظّمات والجمعيّات الرّهبانيّة،	517- 525	320
والابتداء		
4: النّذر الرّهباني في المنظّمات أو الجمعيّات	526- 535	324
الرّهبانيّة		
5: تنشئة الأعضاء والنّظام الرّهبانيّ في	536- 543	328
المنظّمات والجمعيّات الرّهبانيّة		
6: الانتقال إلى منظّمة أو جمعيّة رهبانيّة أخرى	544- 545	332
أو إلى دير متوحّدين مستقلّ		
7: الانعتاق عن الحِصن ومغادرة المنظّمة أو	546- 550	334
الجمعيّة الرّهبانيّة	551- 553	338
8: الفصل عن المنظّمة أو الجمعيّة الرّهبانيّة		
الفصل الثّاني: جمعيّات الحياة المشتركة على غِرار	554- 562	340
الرّهبان	563- 569	344
الفصل الثّالث: المؤسّسات العلمانيّة		

الفصل الرّابع: أنماط أخرى للحياة المكرّسة وجمعيّات الحياة الرّسوليّة	572 -570	348
	583 -573	350
الباب الثّالث عشر: جمعيّات المؤمنين	**594 -584**	356
الباب الرّابع عشر: تبشير الأمم	**666 -595**	362
الباب الخامس عشر: سلطان التّعليم الكنسيّ	606 -595	362
الفصل الأوّل: مهمّة الكنيسة التّعليميّة على وجه عامّ	626 -607	368
الفصل الثّاني: خدمة كلمة الله	616 -609	368
المادّة الأولى: الوعظ بكلمة الله	626 -617	372
المادّة الثّانية: التّعليم المسيحيّ	650 -627	376
الفصل الثّالث: التّربيّة الكاثوليكيّة	639 -631	378
المادّة الأولى: المدارس، لاسيّما الكاثوليكيّة	645 -640	382
المادّة الثّانية: الجامعات الكاثوليكيّة	650 -646	386
المادّة الثّالثة: الجامعات والكلّيّات الكنسيّة		
الفصل الرّابع: وسائل الاتّصال الاجتماعيّ وبنوع خاصّ الكتب	666 -651	388
الباب السّادس عشر: العبادة الإلهيّة ولا سيّما الأسرار المقدّسة	**895 -667**	398
	691 -675	402
الفصل الأوّل: المعموديّة	697 -692	410
الفصل الثّاني: المسح بالميرون المقدَّس	717 -698	412
الفصل الثّالث: القربان الأقدس	736 -718	420
الفصل الرّابع: سرّ التّوبة	742 -737	428
الفصل الخامس: مسحة المرضى	775 -743	430
الفصل السّادس: الرّسامة المقدّسة	753 -744	430
المادّة الأولى: خادم الرّسامة المقدّسة	768 -754	434
المادة الثانية: المؤهلون للرسامة المقدسة	761 -758	436
(1) ما يلزم المرشّحين للرّسامة المقدّسة	768 -762	438
(2) موانع قبول أو ممارسة الدّرجات المقدّسة	772 -769	442
المادّة الثّالثة: ما يجب أنْ يسبق الرّسامة المقدّسة		
المادّة الرّابعة: زمن الرّسامة المقدّسة ومكانها وتسجيلها وشهادتها	775 -773	444
	866 -776	446
الفصل السّابع: الزّواج		
المادّة الأولى: العناية الرّعويّة وما يجب أنْ يسبق الاحتفال بالزّواج	789 -783	448
	799 -790	452
المادّة الثّانية: الموانع المبطلة على وجه عامّ	812 -800	458
المادّة الثّالثة: الموانع على وجه خاصّ	816 -813	462
المادّة الرّابعة: الزّيجات المختلطة	827 -817	464

المادّة الخامسة: الرّضى في الزّواج	828- 842	466
المادّة السّادسة: صيغة الاحتفال بالزّواج	843- 852	474
المادّة السّابعة: تصحيح الزّواج	843- 847	474
(1) التّصحيح العاديّ	848- 852	476
(2) التّصحيح مِن الأصل	853- 862	478
المادّة الثّامنة: انفصال الزّوجين	853- 862	478
(1) حلّ الوثاق	863- 866	484
(2) الانفصال مع بقاء الوثاق		
الفصل الثّامن: أشباه الأسرار المقدّسة والأماكن	867- 895	486
والأزمنة المقدّسة وإكرام القدّيسين والنّذور واليمين	867	486
المادّة الأولى: أشباه الأسرار المقدّسة	868- 879	486
المادّة الثّانية: الأماكن المقدّسة	869- 873	486
(1) الكنائس	874- 879	488
(2) المقابر والجنازات الكنسيّة	880- 883	492
المادّة الثّالثة: أيّام الأعياد وأيّام التّوبة		
المادّة الرّابعة: إكرام القدّيسين والأيقونات أو	884- 888	494
الصّور المقدّسة والذّخائر	889- 895	496
المادّة الخامسة: النّذور واليمين		
الباب السّابع عشر: المعمّدون غير الكاثوليك وانضمامهم إلى الشّركة الكاملة مع الكنيسة الكاثوليكيّة	**896- 901**	500
الباب الثّامن عشر: الحركة المسكونيّة أيْ تعزيز وحدة المسيحيّين	**902- 908**	504
	909- 935	508
الباب التّاسع عشر: الأشخاص والأفعال القانونيّة	909- 930	508
الفصل الأوّل: الأشخاص	909- 919	508
المادّة الأولى: الأشخاص الطّبيعيّون	920- 930	512
المادّة الثّانية: الأشخاص الاعتباريّة	931- 935	518
الفصل الثّاني: الأفعال القانونيّة	**936- 978**	524
الباب العشرون: الوظائف	938- 964	524
الفصل الأوّل: التَّولِية القانونيّة للوظائف	947- 960	528
المادّة الأولى: الانتخاب	961- 964	534
المادّة الثّانية: الطّلب	965- 978	536
الفصل الثّاني: فقدان الوظيفة	967- 971	538
المادّة الأولى: التّخلّي	972- 973	538
المادّة الثّانية: النّقل	974- 977	540
المادّة الثّالثة: العزل	978	542
المادّة الرّابعة: الحرمان	**979- 995**	544

الباب الحادي والعشرون: سلطان الحكم	**1006 -996**	552
الباب الثّاني والعشرون: التّظلّم ضدّ القرارات الإداريّة	**1054 -1007**	558
الباب الثّالث والعشرون: أموال الكنيسة	1021 -1010	558
الفصل الأوّل: اكتساب الأموال	1033 -1022	564
الفصل الثّاني: إدارة الأموال الكنسيّة	1042 -1034	570
الفصل الثّالث: العقود ولا سيّما التّمليك	1054 -1043	574
الفصل الرّابع: الإرادات والمؤسّسات التّقويّة	**1057 - 1055**	584
الباب الرّابع والعشرون: المحاكمات على وجه عامّ	1085 - 1058	584
الفصل الأوّل: المحكمة المختصّة	1102 -1086	600
الفصل الثّاني: موظّفو المحاكم	1093 - 1086	600
المادّة الأولى: النّائب القضائيّ والقضاة والمحقّقون	1101 - 1094	604
المادّة الثّانية: المحامي عن العدل والمحامي عن الوثاق والكاتب الشّرعيّ		
المادّة الثّالثة: اتّخاذ موظّفيّ المحاكم مِن إيبارشيّات أو مِن كنائس متمتّعة بحكم ذاتيّ مختلفة	1102	608
الفصل الثّالث: واجبات القضاة وغيرهم مِن موظّفيّ المحاكم	1116 - 1103	608
الفصل الرّابع: ترتيب النّظر في الدّعاوى	1123 - 1117	614
الفصل الخامس: آجال المحاكمة ومُهَلها ومكانها	1128 - 1124	618
الفصل السّادس: الأشخاص المسموح بقبولهم في القاعة وطريقة إعداد الأعمال وحفظها	1133 - 1129	620
الفصل السّابع: المدَّعي والمدّعَى عليه	1138 - 1134	622
الفصل الثّامن: الوكلاء في الخصومات والمحامون	1148 - 1139	624
الفصل التّاسع: الدّعاوى والدّفوع	1163 - 1149	628
الفصل العاشر: طرق تجنّب المحاكمات	1184 -1164	634
المادّة الأولى: الصّلح	1167 - 1164	634636
المادّة الثّانية: التّحكيم	1184 - 1168	644
الباب الخامس والعشرون: المحاكمة الحقوقيّة	**1356 -1185**	644
الفصل الأوّل: المحاكمة الحقوقيّة المألوفة	1342 -1185	644
المادّة الأولى: عريضة افتتاح الخصومة	1189 - 1185	646
المادّة الثّانية: الاستدعاء وتبليغ الأعمال القضائيّة أو الإعلام بها	1194 - 1190	650
المادّة الثّالثة: المجاوبة عن الادّعاء	1198 - 1195	652
المادّة الرّابعة: وقف التّداعيّ في الخصومة وسقوطه والتّخلّي عنه	1206 - 1199	652
	1266 - 1207	656

المادّة الخامسة: البيّنات	1211- 1219	656
1. أقوال الأطراف	1220- 1227	660
2. الإثبات بالوثائق	1228- 1254	662
3. الشهود والشهادات	1230- 1231	662
أ- من في استطاعته أن يشهد	1232- 1283	664
ب- قبول الشهود أو رفضهم	1239- 1252	666
ج- استجواب الشهود	1253- 1254	670
د- الشهادات وقوّة إثباتها	1255- 1262	670
4. الخبراء	1263- 1264	674
5. انتقال [المحكمة] والمعاينة القضائيّة	1265- 1266	674
6. القرائن	1267 - 1280	674
المادّة السّادسة: القضايا العارضة	1272- 1275	676
1. عدم مثول الأطراف	1276- 1277	678
2. تدخل الغير في القضيّة	1278- 1280	680
3. المحاولات والخصومة قائمة		
المادّة السّابعة: إعلان الأعمال وختام تحقيق القضيّة والمناقشات	1281 - 1289	680
المادّة الثّامنة: نُطق القاضي	1290 - 1301	686
المادّة التّاسعة: الطّعن في الحكم	1302- 1321	692
1- شكوى بطلان الحكم	1302 - 1308	692
2- الاستئناف	1309 - 1321	694
المادّة العاشرة: الأمر المَقضيّ وإعادة المحاكمة واعتراض الغير	1322- 1333	700
1- الأمر المَقضيّ	1322 - 1325	700
2- إعادة المحاكمة	1326 - 1329	702
3- اعتراض الغير	1330 - 1333	704
المادّة الحادية عشرة: المدافعة المجّانيّة (المعونة القضائيّة) والنّفقات القضائيّة	1334 - 1336	704
المادّة الثّانية عشرة: تنفيذ الحكم	1337 - 1342	706
الفصل الثّاني: المحاكمة الحقوقيّة المختصرة	1343 - 1356	710
الباب السّادس والعشرون: بعض المحاكمات الخاصّة	**1357- 1400**	716
الفصل الأوّل: المحاكمات الزّواجيّة	1357- 1384	716
المادّة الأولى: قضايا لإعلان بطلان الزّواج	1357- 1377	716
1- المحكمة المختصّة	1357 - 1359	716
2- حقّ الطّعن في الزّواج	1360 - 1361	718
3- واجبات القضاة والمحكمة	1362 - 1363	718
	1364 - 1367	720

4- البيّنات	1371 - 1368	720
5- الحكم والاستئناف	1374 - 1372	722
6- المحاكمة الوثائقيّة	1377 - 1375	724
7- قواعد عامّة	1382 - 1378	726
المادّة الثّانية: قضايا انفصال الزّوجين		
المادّة الثّالثة: المحاكمة في حالة ترجيح وفاة أحد الزّوجين	1383	728
المادّة الرّابعة: طريقة الحصول على حلّ الزّواج	1384	728
غير المكتمل أو حلّ الزّواج لصالح الإيمان	1387 - 1385	728
الفصل الثّاني: قضايا إعلان بطلان الرّسامة المقدّسة	1400 -1388	730
الفصل الثّالث: الإجراءات لعزل الرّعاة أو نقلهم	1396 - 1389	730
المادّة الأولى: الإجراء في عزل الرّعاة	1400 - 1397	734
المادّة الثّانية: الإجراء في نقل الرّعاة	**1467 -1401**	738
الباب السّابع والعشرون: العقوبات الجزائيّة في الكنيسة	1435 - 1401	738
الفصل الأوّل: الجرائم والعقوبات على وجه عامّ	1467 - 1436	756
الفصل الثّاني: العقوبات على كلّ جريمة بمفردها	**1487 -1468**	766
الباب الثّامن والعشرون: الإجراءات في إنزال العقوبات	1485 -1468	766
الفصل الأوّل: المحاكمة الجزائيّة	1470 - 1468	766
المادّة الأولى: التّحرّيات التّمهيديّة	1482 - 1471	768
المادّة الثّانية: سير المحاكمة الجزائيّة	1485 - 1483	772
المادّة الثّالثة: دعوى التّعويض مِن الأضرار	1487 - 1486	774
الفصل الثّاني: إنزال العقوبات بقرار غير قضائيّ	**1529 -1488**	776
الباب التّاسع والعشرون: القانون والعادة والأعمال الإداريّة	1505 - 1488	776
الفصل الأوّل: القوانين الكنسيّة	1509 - 1506	782
الفصل الثّاني: العادة	1516 - 1510	784
الفصل الثّالث: الأعمال الإداريّة		
المادّة الأولى: الإجراءات لإصدار القرارات غير القضائيّة	1520 – 1517	788
المادّة الثّانية: تنفيذ الأعمال الإداريّة	1526 - 1521	790
المادّة الثّالثة: المراسيم	1539 – 1527	792
1. الامتيازات	1535 -1521	794
2. التفسيح	1539 -1536	796
الباب الثّلاثون: التّقادُم وحساب الزّمن	**1546 -1540**	800
الفصل الأوّل: التّقادُم	1542 - 1540	800
الفصل الثّاني: حساب الزّمن	1546 – 1543	802